

الكتاب الأول
٦

الكتاب الأول
والمختصر في
الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختارات من
ملفات التيار الإسلامي
"٦"

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

شركة موظفي أموال الإسلام

المجلد الثالث

١٩٩٠

اعداد : مركز المحروقة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادحة ت ٣٣٠٣٧٥٢

٥٨٨	احمد ابو الفتح	الوفد	٣١١ " راي حر " لحساب من ٢٦ يوليو ١٩٩٠
٥٩١	عزت بدوى	المصور	٣١٢ تطورات عامة فى قضية الريان ٢٧ يوليو ١٩٩٠
٥٩٣	محمد زكى	الوفد	٣١٣ مفاجاة مثيرة فى قضية الريان ٢٧ يوليو ١٩٩٠
٥٩٦	ابراهيم عزب	المساء	٣١٤ شركة امريكية ترفع قضية على الريان ٢٧ يوليو ١٩٩٠
٥٩٨		الاعرام	٣١٥ جلسة مثيرة فى قضية الريان ٢٧ يوليو ١٩٩٠
٥٩٩	محسن محمد	اخبار اليوم	٣١٦ الحقيقة مهما كانت مؤلمة يجب ان تقال ٢٨ يوليو ١٩٩٠
٦٠٣		الاعرام	٣١٧ مراجعة شاملة لموقف شركات تلقى الاموال ٢٨ يوليو ١٩٩٠
٦٠٤	سلامة احمد سلامة		٣١٨ " من قريب " والباقي على الله ٢٩ يوليو ١٩٩٠
٦٠٥	عبد مباشر	المساء	٣١٩ من يملك يحكم والى اين تؤدى ٣٠ يوليو ١٩٩٠
٦٠٦	خيرى رمضان	الاعرام	٣٢٠ قضية الريان - حرس المحكمة ٣٠ يوليو ١٩٩٠
٦٠٨	محمود نوفل	المساء	٣٢١ متابعة اخبارية لازمة الريان ٣١ يوليو ١٩٩٠
٦١٠	ت - جمال امبابي	الشعب	٣٢٢ ٣ مليارات دولار لدى ادارة التحفظ ٣١ يوليو ١٩٩٠
٦١٢	نجلاء ذكرى	الاعرام	٣٢٣ مجموعات عمل لتفقد شركات تلقى الاموال ١ اغسطس ١٩٩٠
٦١٣	سيد عبد القادر	آخر ساعة	٣٢٤ مفاجاة جديدة فى محاكمة الريان ١ اغسطس ١٩٩٠
٦١٦			٣٢٥ اضافة ٣٠٠ مليون جنيه ارباح لمودعى شركة الريان ١ اغسطس ١٩٩٠

٦١٧	عزت بدوى	المصور	٣٢٦ مفاجاة جديدة لمحامي الريان ٣ اغسطس ١٩٩٠
٦٢٠		الشرق الاوسط	٣٢٧ مسلسل شركات توظيف الاموال ٦ اغسطس ١٩٩٠
٦٢١	الهام شرشر	الاعرام	٣٢٨ احالة صاحب شركة المراكشي لمحكمة القيم ٦ اغسطس ١٩٩٠
٦٢٢	نفيسة عابد	اكثور	٣٢٩ اولاد الاكابر وشركات توظيف الاموال ١٢ اغسطس ١٩٩٠
٦٢٣	سليم عزوز	الاحرار	٣٣٠ اموال مودعي الريان في ٩٠ حسابا لدى دول اجنبية ١٢ اغسطس ١٩٩٠
٦٢٤			٣٣١ رد اموال المودعين بشركة عبيد يكو مصر ١٥ اغسطس ١٩٩٠ الاعالي
٦٢٥			٣٣٢ ارباح شركات التوظيف اخر ديسمبر ١٥ اغسطس ١٩٩٠ الاعالي
٦٢٦			٣٣٣ مخالفات جديدة في شركتي الشريف والسعد ١٩ اغسطس ١٩٩٠ السياسي
٦٢٧	جمال الدين حسين	الاحرار	٣٣٤ نهبوا مصر ٢٠ اغسطس ١٩٩٠
٦٣٠		الشعب	٣٣٥ صفقة الريان تدخل حيز التنفيذ ٢١ اغسطس
٦٣١		الشعب	٣٣٦ " للمرة الثانية " شركة المدعي الاشتراكي لتوظيف الاموال ٢١ اغسطس ١٩٩٠
٦٣٢		النور	٣٣٧ دعوى تعويض ضد الحكومة من المودعين ٢٢ اغسطس ١٩٩٠
٦٣٣		الاعالي	٣٣٨ الانتها من معاينة ثلث صفقة الريان ٢٢ اغسطس ١٩٩٠
٦٣٤	خيرى رمضان	الاعرام	٣٣٩ " محامي الريان " : الصفقة مستمرة ٢٢ اغسطس ١٩٩٠
٦٣٥	ماجدة محمود	حوا	٣٤٠ في مسألة توظيف الاموال ٢٥ اغسطس ١٩٩٠

٦٣٧	السيد المعبدى	٣٤١ دفاع الريان يناقش نفع النور ٢٦ اغسطس ١٩١٠ الجمهورية
٦٣٩	محمد زعزع	٣٤٢ النيابة العامة حريصة على اتمام صفقة الريان ٢٦ اغسطس ١٩١٠ الاخبار
٦٤٠		٣٤٣ مودعوا السعد يتسلمون صكوك العملات ٢٦ اغسطس ١٩١٠ الاعرام
٦٤١		٣٤٤ عقد البيع امام المحكمة فى جلسة ١٢ اكتوبر ٢٦ اغسطس ١٩١٠ الاعرام
٦٤٢	محمد زكى احمد راضى	٣٤٥ نفع النور يتخبط فى اقوال ٢٨ اغسطس ١٩١٠ الوفد
٦٤٤		٣٤٦ محامى الريان - صرف الشيكات ٢١ مارس ٢٩ اغسطس ١٩١٠ الاعمال
٦٤٥		٣٤٧ الدفاع يطلب محاكمة المحاسب مجدى حشيش ٣٠ اغسطس ١٩١٠ الاخبار
٦٤٦		٣٤٨ الدفاع يستكمل مناقشة نفع النور ٣٠ اغسطس ١٩١٠ الاهرام
٦٤٧		٣٤٩ المحكمة تناقش وكيل المشتري فى مشاكل الصفقة ٣١ اغسطس ١٩١٠ الوفد
٦٤٨		٣٥٠ ممثل المشتري : المرحلة القادمة اخطر مرحلة ٣١ اغسطس ١٩١٠ الاعرام
٦٤٩	ابراهيم خليل	٣٥١ العقود نهاية الشهر الحالى ٣ سبتمبر ١٩١٠ روز اليوسف
٦٥٠		٣٥٢ للمرة الرابعة - شركة المدعى للتوظيف ٤ سبتمبر ١٩١٠ الشعب
٦٥١	ربيع شامعين	٣٥٣ ٣٠٠ الف شيك لمودعى الريان ٤ سبتمبر ١٩١٠ الشعب
٦٥٢	ربيع شامعين	٣٥٤ صرف اموال الريان بالجنيه فقط ١١ سبتمبر ١٩١٠ الشعب
٦٥٣		٣٥٥ مشروع عقد بيع صفقة الريان ١٢ سبتمبر ١٩١٠ الوفد

٦٥٤	٣٥٦ اليوم مفاوضات بيع صفقة الريان ١٢ سبتمبر ١٩٩٠	الاعمال
٦٥٥	٣٥٧ النيابة تدرس بنود عقد الوفد ١٢ سبتمبر ١٩٩٠	الاعرام محمد عياد
٦٥٦	٣٥٨ نائب وزير الطيران يعترض بعيني شركة الشريف ١٣ سبتمبر ١٩٩٠	الاعرام
٦٥٧	٣٥٩ مفاجأة مثيرة - الريان شرب المقلب ١٥ سبتمبر ١٩٩٠	المساء
٦٥٨	٣٦٠ الموت جوعا عدل يحل المشكلة ١٦ سبتمبر ١٩٩٠	الاهرام نجلاء ذكرى
٦٦١	٣٦١ ارباح السعد بعد ٣٠ يوليو ٩١ ١٧ سبتمبر ١٩٩٠	الجمهورية
٦٦٢	٣٦٢ ادارة التحفظ توافق على عقد بيع ممتلكات الريان ١٧ سبتمبر ١٩٩٠	المساء محمود نوفل
٦٦٤	٣٦٣ احمد الريان يتنازل عن دعوى المخاصمة ضد شومان ودوريش ١٧ سبتمبر ١٩٩٠	الوفد محمد زكى
٦٦٥	٣٦٤ روز تنفرد - بتفاصيل عقد بيع الريان ١٧ سبتمبر ١٩٩٠	روز اليوسف ابراهيم خليل
٦٦٧	٣٦٥ اللواح السيسى ينهى اضرابه عن الطعام ١٧ سبتمبر ١٩٩٠	الاعرام نجلاء ذكرى
٦٦٨	٣٦٦ المحكمة تحسم اجراءات نقل عقد ملكية الريان ١٨ سبتمبر ١٩٩٠	الشعب ربيع شاهين
٦٦٩	٣٦٧ احمد الريان : - تنازلت عن دعوى المخاصمة بسبب استرداد اموال لم احلم بها ٢١ سبتمبر ١٩٩٠	المساء
٦٧٠	٣٦٨ مشكلات تحسمها المحكمة لاتمام صفقة الريان ٢١ سبتمبر ١٩٩٠	الصور عزت بدوى
٦٧٦	٣٦٩ النيابة ترفض طلب الريان بخضم ٣ % من مستحقات المودعين ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠	الاخبار محمد زغزع
٦٧٧	٣٧٠ الاربعاء : مناقشة عقد بيع صفقة الريان ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠	الوفد

	٣٧١	في قضية الريان
٦٧٨	٢٣	سبتمبر ١١١٠ الاعرام
	٣٧٢	النص الكامل لمشروع عقد بيع ممتلكات الريان
٦٨٠	٢٤	سبتمبر ١١١٠ الجمهورية السيد المعبدى
	٣٧٣	الحبس ٣ سنوات لرئيس مجلس ادارة بدر
٦٨٤	٢٥	سبتمبر ١١١٠ الاعرام
	٣٧٣	النيابة تعلن ٥ شروط لاتمام صفقة الريان
٦٨٥	٢٥	سبتمبر ١١١٠ الشعب
	٣٧٤	النيابة تعلن ٥ شروط لاتمام صفقة الريان
٦٨٥	٢٥	سبتمبر ١١١٠ الشعب
	٣٧٥	النيابة تتوسط في الغاء ضرائب الريان
٦٨٦	٢٦	سبتمبر ١١١٠ الاعمال
	٣٧٦	النيابة تتسك بمطالبها حول الصيغة النهائية لعقد الريان
٦٨٧	٢٧	سبتمبر ١١١٠ الاعرام
	٣٧٧	مد خرات المصريين والمكان الآمن
٦٨٩	٢٨	سبتمبر ١١١٠ الاعرام
	٣٧٨	انفراج ازمة مودى شركات الريان
٦٩٠	١	اكتوبر ١١١٠ الوفد
	٣٧٩	رشاد نبيه يرفض تقديم خطاب ضمان
٦٩١	١	اكتوبر ١١١٠ الاحرار
	٣٨٠	المحكمة توافق على توقيع عقد بيع ممتلكات الريان
٦٩٢	١	اكتوبر ١١١٠ الاهرام
	٣٨١	بنوك مصرية تتولى سداد اموال مودى الريان
٦٩٣	٢	اكتوبر ١١١٠ الشعب
	٣٨٢	الافراج عن ال الريان قريبا
٦٩٤	٣	اكتوبر ١١١٠ النور
	٣٨٣	النيابة تتراجع عن شروطها
٦٩٥	٣	اكتوبر ١١١٠ الاعمال
	٣٨٤	٢٣ شيك تسلم للمودعين في الريان
٦٩٦	٤	اكتوبر ١١١٠ الاهرام مصطفى الطرابيشى
	٣٨٥	تفصيلات جديدة حول عقد شراء ممتلكات الريان
٦٩٧	٧	اكتوبر ١١١٠ السياسى

٦٩٩	١٧ أكتوبر ١٩٩٠	المحكمة ازالت العقبات وبقى توقيع العقد	٣٨٦
٧٠٧	٨ أكتوبر ١٩٩٠	فلوس الريان تعود فى يناير	٣٨٧
٧٠٩	٨ أكتوبر ١٩٩٠	النائب العام يبحث عن قصور الريان عند السعد	٣٨٨
٧١٠	٨ أكتوبر ١٩٩٠	الريان والاجهوى	٣٨٩
٧١١	١ أكتوبر ١٩٩٠	بلاغ بسرقة مستندات حساب المركز المالى	٣٩٠
٧١٢	١ أكتوبر ١٩٩٠	اغاء الريان من الضرائب	٣٩١
	١١ أكتوبر ١٩٩٠	مواجهة حول مديونيات الريان	٣٩٢
	١٥ أكتوبر	رد نصف مليون جنيه لمودى شركتى مكتب القاهرة الدولى ولام ثرية بمسند	٣٩٣
٧١٣	١٠ أكتوبر ١٩٩٠	الاعرام	
٧١٤	١٠ أكتوبر ١٩٩٠	مصر تطلب من انتربول فرنسا تسليم عدى عبد النعم	٣٩٤
٧١٥	١٣ أكتوبر ١٩٩٠	شركات توظيف الاموال تلعب	٣٩٥
٧٢٠	١٤ أكتوبر ١٩٩٠	الاسبوع الاقتصادى - شركات توظيف اموال جديدة	٣٩٦
٧٢١	١٤ أكتوبر ١٩٩٠	الف مودى بشركات توظيف الاموال	٣٩٧
٧٢٣	١٦ أكتوبر ١٩٩٠	جنايات الجيزة تعتمد عند بيع اصول الريان - الاحد القادم	٣٩٨
٧٢٤	١٧ أكتوبر ١٩٩٠	تيسيرات للمودعين للحصول على مدخراتهم	٣٩٩
٧٢٥	١٧ أكتوبر ١٩٩٠	اسرار صفقة الريان	٤٠٠

٧٢٧	٤٠١	النائب العام يوقع الاحد القادم على عقد بيع اصول الريان	١٨ اكتوبر ١٩٦٠	الاعرام
٧٢٨	٤٠٢	مواجهة بين الريان والسعد الخلاف حول ملكية ٦ قصور ومعاملات مالية	١٩ اكتوبر ١٩٦٠	الاعرام
٧٢٩	٤٠٣	صفقة القرن العشرين تدخل مرحلة جديدة	١٩ اكتوبر ١٩٦٠	المساء
٧٣١	٤٠٤	مواجهة بين الريان والسعد	١٩ اكتوبر ١٩٦٠	الاعرام
٧٣٢	٤٠٥	وقضية رابعة تستحق الاهتمام	٢٠ اكتوبر ١٩٦٠	المساء محمد فودة
٧٣٣	٤٠٦	بداية النهاية لمأساة المودعين	٢١ اكتوبر ١٩٦٠	النور
٧٣٧	٤٠٧	اخيرا توقيع عقد بيع الريان	٢١ اكتوبر ١٩٦٠	المساء
٧٣٩	٤٠٨	توقيع عقد بيع صفقة الريان	٢١ اكتوبر ١٩٦٠	السياسي
٧٤٠	٤٠٩	المحكمة تقرر قبول رد اموال المودعين	٢٢ اكتوبر ١٩٦٠	الاخبار محمد زعزع
٧٤٢	٤١٠	التوقيع على عقد الصفقة الكبرى لبيع الريان	٢٢ اكتوبر ١٩٦٠	الوفد
٧٤٤	٤١١	يبدأ تنفيذ عقد بيع الريان	٢٢ اكتوبر ١٩٦٠	روز اليوسف ابراهيم خليل
٧٤٦	٤١٢	توقيع عقد بيع اصول الريان	٢٢ اكتوبر ١٩٦٠	الاحرار
٧٤٧	٤١٣	اخيرا تمت صفقة العمر	٢٢ اكتوبر ١٩٦٠	الاعرام
٧٤٩	٤١٤	لا أيها المدعي الاشتراكي	٢٣ اكتوبر ١٩٦٠	الشعب حمدي الشامي
٧٥١	٤١٥	النائب العام وقع امس عقد الريان	٢٣ اكتوبر ١٩٦٠	الاعرام محمد عياد

٢٥٢	احمد عبد العزيز	٤١٦ كيف تسترد اموالك من الريان ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠	النور
٢٥٣	احمد بهجت	٤١٧ نهاية طييسة ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٥٤	محمد مهاود	٤١٨ متى يسترد ١٨٢ الف مودع اموالهم ؟ ٢٥ اكتوبر ١٩٩٠	الوفد
٢٥٨		٤١٩ توكيل موثق من ال الريان لوكيل المشتريين ٢٥ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٥٩	عزت بدوى	٤٢٠ التفاصيل الكاملة لرد اموال المودعين بشركات الريان ٢٦ اكتوبر ١٩٩٠	المصور
٢٦٢		٤٢١ صفقة العصر حلم ام حقيقة ٢٧ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٦٣	محمد نجم	٤٢٢ ماذا بعد التوقييع ؟ ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠	اكتوبر
٢٦٥	والشريف والوفاء محمود النوبى	٤٢٣ الزم عيئة سوق المال بتقديم صور توفيق اوضاع السعد ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٦٦	ابراهيم خليل	٤٢٤ احد المشتريين حضر جلسة المحاكمة ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	روز اليوسف
٢٦٧	وجيه الليثى	٤٢٥ وبلغ الى المدعى الاشتراكى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام الاقتصادى
٢٦٩	شريف العبد	٤٢٦ عمل تنتعثر الاسواق بعد اعادة الاموال للمودعين ؟ ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٧١		٤٢٧ المحكمة تسلمت امس توكيلات الريان ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠	الاعرام
٢٧٢	ت احمد عز الدين ، ربيع شافين	٤٢٨ حل مشكلة الريسان ٣٠ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب
٢٧٦	ربيع شافين	٤٢٩ غرفة عمليات لاعداد شيكات مودعى الريان ٣٠ اكتوبر ١٩٩٠	الشعب

٢٧٧	٤٣٠	ياريان البر على المؤنة	٣٠ أكتوبر ١٩٩٠	الشعب	محمد عبد القدوس
٢٧٨	٤٣١	التحفظ على اموال صاحب شركة لتوقفه عن سداد	٣١ أكتوبر ١٩٩٠	الاعرام	١ مليون جنيه ل ٦ بنوك الهام شرشر
٢٧٩	٤٣٢	هل من مجيب ؟	٣١ أكتوبر ١٩٩٠	الاعرام	محمود سامي
٢٨٠	٤٣٣	ساهر درويش مدير ادارة التحفظ لآخر ساعة رد اموال المودعين فور ايسداع التمن بالبنوك	٣١ أكتوبر ١٩٩٠	آخر ساعة	علاء الدين مصطفى
٢٨٢	٤٣٤	تطورات قضية الريان	٣١ أكتوبر ١٩٩٠	آخر ساعة	
٢٨٣	٤٣٥	كيف تستعيد اموالك من الريان	١ نوفمبر ١٩٩٠	الجمهورية	
٢٨٥	٤٣٦	سفر ممثل المشتري لممتلكات الريان	١ نوفمبر ١٩٩٠	الاخبار	
٢٨٦	٤٣٧	باعة الاوعام - مع بداية انفراج ازمة الريان	٣ نوفمبر ١٩٩٠	السا	رفيق ياسين
٢٨٨	٤٣٨	دفع ٢٠ مليون دولار من صفقة الريان	٥ نوفمبر ١٩٩٠	روز اليوسف	يوسف هلال
٢٩٠	٤٣٩	استدعاء الفى مودع بالريان	٦ نوفمبر ١٩٩٠	الشعب	
٢٩١	٤٤٠	لا ايها المدعى الاشتراكي	٦ نوفمبر ١٩٩٠	الشعب	حمدى الشامى
٢٩٣	٤٤١	رد اموال جميع المودعين بالريان	٦ نوفمبر ١٩٩٠	الوند	حمدى شفيق
٢٩٤	٤٤٢	فتح مقر شركة الريان لمراجعة حساب المودعين	١٠/١١/٩٠	الاعرام	
٢٩٥	٤٤٣	النائب العام للاعلى : - مشرو الريان من اصل مصرى	٧ نوفمبر ١٩٩٠		
٢٩٦	٤٤٤	توفيق اوضاع ٢٧ شركة و ٩ تحت الحراسة	٧ نوفمبر ١٩٩٠	الاعرام	عصام السباعي

٧١٧	محمود نوفل	المساء	٨ نوفمبر ١٩٩٠	٤٤٥	٤٨ ساعة وتبدأ مصادقات الريان
٨٠٠	مرسى عطا الله	الأعرام	١٠ نوفمبر ١٩٩٠	٤٤٦	مجرد كسلام
٨٠١	محمد الهوارى	الأخبار	١١ نوفمبر ١٩٩٠	٤٤٧	كل يسوم
٨٠٢	عصام رفعت	الأعرام الاقتصادى	١٢ نوفمبر ١٩٩٠	٤٤٨	حقوق المودعين بين الريان والشركات الأخرى
٨٠٥	محمود نوفل		١٢ نوفمبر ١٩٩٠	٤٤٩	المفوض العام : لا تخضع أرباح ٨٦
٨٠٧	مخت أبو الفضل	الوفد	١٢ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٠	من أجل اراحة الجماهير
٨٠٨		الأعرام	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥١	النيابة تحقق فى الخلافات بين الريان والهلال
٨٠٩		الأعرام	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٢	شيكات المتوفين من مودعى الريان
٨١٠		الشعب	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٣	استقاط ديون الريان لصالحه الضرائب
٨٠٠	ربيع شاعين	الشعب	١٣ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٤	ماذا يقول المودعون بعد حل أزمة الريان
٨١٤	السيد المعبدى	الجمهورية	١٤ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٥	اقبال شديد لمودعى الريان للتصديق على حساباتهم
٨١٦	محمد عياد	الأعرام	١٥ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٦	زيادة عدد المراجعين لحل مشاكل المودعين بالريان
٨١٧	محمود نوفل	المساء	١٥ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٧	بعد تراجع اعداد المودعين
٨١٨		أخبار اليوم	١٧ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٨	الحاصلون على احكام قضائية يتنازلون للريان مقابل شيكات بسبعة ملايين جنيه
٨١٩		الأعرام	١٧ نوفمبر ١٩٩٠	٤٥٩	٤٨١٦ مودعا راجعوا حساباتهم بشركة الريان

٨٢٠	عصام كامل	الاحرار	١١ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٠ هل يتحقق الحلم اخيرا ؟
٨٢٢		الاحرار	١١ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦١ حصر شركات توظيف الاموال
٨٢٣		الجمهورية	٢٠ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٢ ضبط صاحب اى مى سنتر الهارب
٨٢٤		الشعب	٢٠ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٣ جمعية عمومية للريان لاقرار صفقة البيع
٨٢٥	علاء الدين مصطفى	اخرساعة	٢١ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٤ متى يصرف المودعون ارباحهم فى شركات الاموال
٨٢٨		المساء	٢١ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٥ التحفظ على ممتلكات شركة بدر للاستثمار
٨٣٠	محمد طنطاوى	اخبار اليوم	٢٤ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٦ راي بالعربىسى
٨٣١	ابراهيم عبد العزيز	السياسى	٢٥ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٧ الصرف ييدا فى فبراير القصادم
٨٣٢		الجمهورية	٢٦ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٨ فرض الحراسة على المراكش لتوظيف الاموال
٨٣٣		الاحرار	٢٦ نوفمبر ١٩٩٠	٤٦٩ هيئة سوق المال تستغيث بالنائب العام
٨٣٤		الشعب	٢٧ نوفمبر ١٩٩٠	٤٧٠ تاجيل تحويل قيمة صفقة الريان
٨٣٥	حمدى الشامى	الشعب	٢٧ نوفمبر ١٩٩٠	٤٧١ بلاغ عاجل الى رئيس الجمهورية لا ايها المدعى الاشتراكى
٨٣٧		الجمهورية	٢٨ نوفمبر ١٩٩٠	٤٧٢ قسم البنوك بمنقذ الريان
٨٣٨	مدحت زاعد	الاهالى	٢٨ نوفمبر ١٩٩٠	٤٧٣ السماح بتحويل حسابات المودعين للخارج
٨٣٩		الاعالى	٢٨ نوفمبر ١٩٩٠	٤٧٤ بعض المودعين لدى الريان اصبحوا مدينين

٤٧٥	بعد حل مشكلة الريان ، المدعى الاشتراكي يعيد تقييم موقف شركات توظيف الاموال	
٨٤٠	٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ المساء	لبينة شاعين
٤٧٦	شراء متعلقات الريان - رسالة العصر	
٨٤١	٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ النور	محمد عبد القدوس
٤٧٧	عقد بيع الهلال في مصر	
٨٤٥	٣ ديسمبر ١٩٩٠ المساء	
٤٧٨	الصفقة المريبة وضياع حقوق المودعين	
٨٤٦	٣ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار	عادل حسن قاسم
٤٧٩	تراجع المودعين عن مراجعة حساباتهم	
٨٤٨	٤ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار	
٤٨٠	نظرية طييسة	
٨٤٩	٨ ديسمبر ١٩٩٠ المختار الاسلامي	احمد بهجت
٤٨١	اختفاء ملفات بعض المودعين	
٨٥٠	٩ ديسمبر ١٩٩٠ السياسي	
٤٨٢	• شركات استثمار تواصل سداد مستحقات المودعين	
٨٥١	٩ ديسمبر ١٩٩٠ الاعرام	
٤٨٣	رحلا غاضة لرشاد نبيه	
٨٥٢	١٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاحرار	
٤٨٤	المدعى الاشتراكي يقرر التحفظ على شركة بدر	
٨٥٣	١٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاعرام	
٤٨٥	الريان يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين	
٨٥٤	١١ ديسمبر ١٩٩٠ الشعب	
٤٨٦	طاحون حاول تهريب اموال المودعين للخارج	
٨٥٥	١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار	
٤٨٧	المدعى الاشتراكي يكشف اسباب التحفظ	
٨٥٦	١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام	
٤٨٨	٢٨ لجنة تحفظت اس على جميع متعلقات الشركة	
٨٥٧	١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاعرام	
٤٨٩	اسباب التحفظ على بدر للاستثمار	
٨٥٨	١١ ديسمبر ١٩٩٠ الاعرام	الهام شرشر

٨٥٩	٤٩٠ قرار التحفظ على الحجاز يشمل ٧ شركات ١٢ ديسمبر ١٩١٠ المساء
٨٦٠	٤٩١ ماذا بعد التحفظ ١٥ ديسمبر ١٩١٠ الوفد اسامة هيكل
٨٦١	٤٩٢ مسئول بجهاز المدعى الاشتراكي : شقق قيمتها حوالي ٨٦ مليون جنيه لمدعى شركة الحجاز ١٥ ديسمبر ١٩١٠ الاغرام الهام شرشر
٨٦٢	٤٩٣ وكيل المشتري لشركة الريان يحذر المودعين ١٦ ديسمبر ١٩١٠ السياسى
٨٦٣	٤٩٤ تجمعهم غاضب امام شركة الشريف ١٧ ديسمبر ١٩١٠ الاغرام نجلاء ذكرى
٨٦٤	٤٩٥ اعلان الشريف احتواء ام التواء ١٧ ديسمبر ١٩١٠ الاغرام عبد الرحمن عقل
٨٦٥	٤٩٦ المدعى الاشتراكي يتحفظ على محمود طاحون ١٧ ديسمبر ١٩١٠ روز اليوسف يوسف علال
٨٦٦	٤٩٧ سر الاعلان الذى فجر الموقف ١٧ ديسمبر ١٩١٠ الاخبار ت . محمد درويش
٨٦٩	٤٩٨ لا ايها المدعى الاشتراكي ١٨ ديسمبر ١٩١٠ الشعب حمدى الشامى
٨٧١	٤٩٩ عادت شركة الشريف الى صرف اموال المودعين ٢٠ ديسمبر ١٩١٠ الاخبار سميرة سعد الدين
٨٧٣	٥٠٠ خطوط فاصلة ٢١ ديسمبر ١٩١٠ الجمهورية سمير رجب
٨٧٤	٥٠١ وكيل مشتري صفقة الريان يطلب تدخل الدولة ٢٣ ديسمبر ١٩١٠ محمود النوبى
٨٧٥	٥٠٢ فى قضية شركات الريان ٢٣ ديسمبر ١٩١٠ الوفد محمد زكى
٨٧٧	٥٠٣ اصرفوا الصكوك أولا ٢٤ ديسمبر ١٩١٠ روز اليوسف
٨٧٨	٥٠٤ صرف كمونات الشريف ٢٤ ديسمبر ١٩١٠ الاخبار

٨٧٩	٥٠٥ النيابة تناقش محاسب الجهاز المركزي ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ الاخبار
٨٨٠	٥٠٦ الضرائب تبحث التظلم من الربط على شركات الريان ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ الجمهورية
٨٨١	٥٠٧ ماذا يريدون لصفقة الريان ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ الوفد
٨٨٣	٥٠٨ الضرائب تهدد الصفقة ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ الشعب ربيع شافين
٨٨٤	٥٠٩ محامى الريان للمودعين ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠ النور
٨٨٥	٥١٠ اتصالات لتحديد الضرائب المستحقة على الريان ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام
٨٨٦	٥١١ فى قضية الريان ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام محمود النوى
٨٨٨	٥١٢ المحكمة تتسلم ملف الضرائب ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠ للاهرام محمود النوى
٨٨٩	٥١٣ لم يتم محاسبة شركات الريان ضريبيا ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠ الوفد احمد راضى
٨٩٠	٥١٤ مسلسل المتاعب هل له من نهاية ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ الاهرام عبد الرحمن غل
٨٩١	٥١٥ الضرائب تعرض التفاوض ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ روز اليوسف ابراهيم خليل
٨٩٢	٥١٦ مخالفات السعد امام المدعى الاشتراكى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ روز اليوسف يوسف دلال
٨٩٣	٥١٧ صفقة الريان على كف غفريت ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ روز اليوسف عبد القادر شهيب
٨٩٥	٥١٨ اموال المودعين يا عبد اللطيف ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ الاحرار شفيق محمد جاد



المصدر : الوفد

للتشـر والخدمـات الصحفيـة والمعلوماـت التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٠

رأى حر

حساب من ..؟!!

بقلم : أحمد أبو الفتوح

- لحساب من .. ؟!
- نعم لحساب من ارتكبت الحكومة كل هذه الأمور الخطيرة !!!
- نشرت جريدة الأخبار في عدد أول يوليو ما سجلته الاستقالة خديجة عفيفي الصحفية بالمؤسسة الحكومية ما يلي :
- ١● اكتشفت لجان معينة ممتلكات الريان وجود ٦٢٠٠ فدان صلحة للزراعة ولم يتم زراعتها حتى الآن رغم توفر المياه وأجهزة الري .
- ٢● كما عثرت اللجان مزرعة أخرى مساحتها ٦٤٥ فداناً ، تبين أن ٣٠٠ فدان عبارة عن صوب و ٨٠ فداناً مزرعة طماطم وتروى بطريقة التقييط . و ١٥٠ فداناً فلكهة ، أما باقي المساحة فلم تزرع رغم توفر المياه وصلاحيـة الأرض .
- ٣● حصرت اللجان الأراضي والمباني في طريق اسكندرية الصحراوي . وهي ٥ آلاف متر أمام فندق رمدا ، و ٤ آلاف متر على قرعة المربوطية ، و ٣ الفـة مـسـة إلى أربع قطع بشوارع الهرم ، قطعة منها عليها مشروع مباني قصر الريان أنشئ بالخرسانة والمباني لم يتم تشطيبها وسيتم على قرعة المربوطية مساحتها ٢٤٠٠ متر وكذلك عمارة بمحطة أسبانتس خمسة فوار جاهزة للسكن مساحتها ٢٥٠ متراً .
- ٤● وتستكمل اللجان أعمالها بعد العيد مباشرة في شارع الهرم والجيزة والدقي حيث يوجد . عمارات سكنية وفيلات والمحلات التجارية بشوارع مذكور وقاطنة رشدي واستديو مصر .
- هذا ما نشرته جريدة الأخبار .
- والسؤال هو : لماذا إهدار استثمار كل هذه الثروة الضخمة طوال أكثر من سنتين أي منذ تدخلت الحكومة بقانونها الأسود وبيكتورها فج النور ؟!

نحسب لماذا ؟!

- ٦٢٠٠ فدان صلحة للزراعة ولا يعوزها الماء .. هل من المصلحة الوطنية أن تقال دون استغلال طوال هذه المدة التي زالت على سنتين ؟
- غير معقول أن تنهم الحكومة الريان بأنه هو الذي أهدر استثمار هذه الأراضي فالأمر المؤكد أنه اشترها لميزعها ولكن صدر قانون الحكومة الأسود واشرف الدكتور فج النور وأجهزته على ممتلكات شركات الريان وظلت الأرض دون استغلال .
- الدليل القاطع بأن الريان كان ينوي استغلال هذه المساحة الضخمة التي يزيد ثمنها على سنتين مليون جنيه أنه استغل المساحة الأخرى التي كان قد اشترها ، فالتأيت في تقرير اللجنة الحكومية أنه أقيم صوباً على ٣٠٠ فدان وأنه زرع ٨٠ فداناً طماطم و ١٥٠ فداناً فواكه .. هذا الاستغلال لهذه المساحة يؤكد أن الريان كان قد اشترى هذه المساحة الضخمة ٦٢٠٠ فداناً ليستغلها .
- هل من المصلحة الوطنية أن يتعطل استغلال كل هذه الأراضي ومصر تستورد ٧٠٪ من غذائها ؟!
- هل الذي يقيم صوباً على ٣٠٠ فدان ويمزح ٨٠ فداناً طماطم و ١٥٠ فداناً فواكه يساهم في الانتاج الزراعي ؟ لم الحكومة إذ وضعت يدها بقوة قانونها الأسود وبركة جهاز الدكتور فج النور وعطلت استثمار وزراعة هذه المساحة الكبيرة قد أفادت مصر ؟



المصدر : السبعة

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- وهل استفاد المودعون من تعطيل استثمار هذه المساحات الضخمة .
- كما تدعي الحكومة بأنها تدخلت لتحمي حقوق المودعين .
- وهذه الأرض المخصصة للبناء وهي تقع في مناطق معروفة بارتفاع أسعارها لأنها كلها مناطق سياحية .
- هل لو لم تتدخل الحكومة كان سيتربحها الريان دون استفاد أم أنها
- كانت سيبيعها باليافى التي تساهم في تخفيف أزمة السكن ؟

● ● ●

ثم : صبح النوم

- نعم صبح النوم يا لجان الحكومة .. هل بعد أكثر من سنتين تكتشفون
- أن الريان ممتلكات ؟
- لقد قام جهاز الدكتور فح النور منذ أكثر من سنتين وحتى يومنا هذا .
- لم يحصر الجهاز ممتلكات الريان مع أن هذا الحصر كان يجب أن ينتهى
- خلال الشهر الأول بعد قيام الجهاز .
- أكثر من سنتين والجهاز لا يزال يبائس عملية حصر ممتلكات الريان مع
- أن الممتلكات التي نكرتها الزميلة الصحفية بجريدة الأخبار في منطقة الجيزة
- وهي ليست في (بلاد برة) ولا في اسوان .
- والواضح مما نشرته الجريدة أنها إمالك كثيرة (محل تجارية
- وعمارات سكنية وفيلات بشوارع منكورة وفلانة رشدى واستديو مصر ..)
- كيف يمكن لجهاز الدكتور فح النور أن يقوم مركز شركات الريان المالية
- إذا كان حصر ممتلكات هذه الشركات لم يتم حتى الآن ؟

● ● ●

والجريمة الكبرى

- بل الجرائم الكبرى هي تلك التي حالت بأصحاب هذه الممتلكات وهم
- المودعون للأموال .
- هؤلاء الذين يزيد عددهم على مئات الآلاف الذين تسببت الحكومة
- بقانونها الأسود في إنزال القطع الوان العذاب بهم وبأطفالهم وأسره .. من
- الذى سيغضبهم عن هذا العذاب وعن المرض بل والوفاة حسرة وحرمانا .
- نعم من الذى سيغضبهم عن هذه المظالم القاتلة ؟
- ولماذا تسببت الحكومة في تعطيل زراعة الأراضى وبناء أرض البناء ؟
- بل هناك عمارة سكنية جاهزة للسكن ظلت منذ تدخلت الحكومة . خلوقة
- تنعى من بنائها .. كم من العمارات التي لم يكشف الجهاز بعد عن وجودها
- تم إدارها ..
- هل الذى يقيم على ٢٠٠ فدان صوبا يفيث أم يعمل . كم تكلف . وكم
- تنتج ؟ ولماذا تم في محاصيلها ؟
- لنا لا ادفع عن الريان فليس لدى عنده مليم واحد . ولكنى كمصري
- أحزن إذ تعطيل عمليات استغلال واسعة كان ممكنا أن تعود بالخير على
- مصر ويزداد حزنى إذ أرى ملايين المصريين يقلسون الأموال ليس لأن جيشا
- لجنابيا احتل مصر وجردهم من إمالكهم ولكن هذا الخراب المدمر جاء على يد
- الحكومة (!!)
- جاء على يد الحكومة . التي تقيض المرتبات والمخصصات من أموال
- الشعب لتكون في خدمة هذا الشعب لا لتسبب في خرابه وتدمير حياة
- الملايين (!!)

● ● ●

وإيراد هذه الشركات ؟

- شركات الريان كانت تنتج وتبني وتزرع وتصنع وتمتلك محل تجارية
- وعمارات سكنية وكانت تترك كل وحدة من الوحدات المملوكة لشركات الريان
- لإيرادا .
- أين ذهب هذا الإيراد ؟
- هل يتم حصره وإيداعه في حساب
- الدكتور فح النور لتقضى المكلفات منه
- أم أن هذه الإيرادات ضائعة تحبب (إلى يتم حصرها) كما لم يتم
- حصر باقي الممتلكات من عمارات سكنية ومحل رية وفيلات رغم وجودها



المصدر : الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٠

في القاهرة ، اى على بعد خطوات من جهاز الدكتور فبح النور ؟
●● ومن الذى يشرف على سلامة تحميل الابرادات .. هل يخضع
التحميل لاشراف الرقابة الادارية ام النقيب المالية ، لم المخابرات العامة ،
ام المباحث المالية ، ام المباحث العامة ، لم .. لم .. لجهاز من عشرات أجهزة
الرقابة التى ابتدعتها الحكومة .. لم انه لم يعيد عن ايدى اصحابه .. فهو
مال مباح ؟
● ● ●

لماذا لا تتكشف الحقائق ؟

●● نعم لماذا لا يعرف المصريون بكشوف البركة ؟
●● لماذا لا تدلى الحكومة ببيان يكشف عن المبررات الحقيقية للقانون
الاسود الذى اذل ملايين المصريين ؟
●● لماذا لا تعلن الحكومة عن مهام جهاز الدكتور فبح النور وعن اسباب
عدم اكتماله حصر ممتلكات الريان ، رغم مرور اكثر من سنتين على نكبة مصر
بجهازه ؟
●● لماذا لا تعلن الحكومة عن مقدار الاموال التى حصلت عليها الصحف
الحكومية وإذاعات الحكومة من شركات الريان وهل لهذه الشركات اموال
لدى تلك الصحف والإذاعات ، ام انه ايضا مال سلب لا يستحق ان تقدم
هذه المؤسسات عنه حسابا ؟
●● ولماذا لا تعلن الحكومة عن الابرادات التى تم تحميلها وعن مصر
هذه الابرادات ؟
●● ولماذا لا تعلن الحكومة عن مسئوليتها الكاملة عن الخراب والدمار
الذى لحق بملايين المصريين بسبب قانونها وجهازها ؟
● ● ●

زهو المراكز

●● بعض الناس إذا تولوا مراكز كبرى أو اتروا فراء فاحشا تعاطفوا على
البشر ورفضوا الاجابة على استئلتهم المشروعة .
●● هذا الزهو بمظاهر الحياة قد تجلى في موقف المسئولين من ملايين
ضحايا قانون شركات تلقي الاموال .. فقد نشدهم الكتاب واستعطفناهم
وطالبناهم بالرحمة والخوف من الله الذى يرفض ظلم العبد فلم تتحرك
عندهم أية مشاعر بالمسئولية .
●● كلنا إلى يوم موعود .. هل من متعظ .. الله اسأل الرحمة بالعبد
واللطف بهم فقد طال العذاب والحرمان وتزاحمت على الناس الازمت .

تطورات هامة في قضية الريان :

لتوقيع عقد الشراء في أكتوبر القادم !

کتاب : عزت بدوی

وقد شهدت القضية خلال الأسبوعين الماضيين تطورات مثيرة ، خاصة بعد ان قضت محكمة النقض بإلغاء الحكم الصادر ضد احمد الريان بالحبس لمدة ١٠ سنوات في قضية بنك الاهرام وامرت بإعادة محاكمته امام دائرة جديدة ، الامر الذي ترقب عليه الغاء حظر التصرف على احمد الريان ومنحه الحق في التوقيع على عقد بيع املاكه لرد اموال المودعين لديه دون الحاجة لتعيين وصي عليه . وقد قرأنا صدور هذا الحكم مع انتهاء النيابة العامة من اعداد كشوف حسابات المودعين لدى الريان وتسليمها للمحكمة . ولننشا انتهاء اللجان الهندسية من معاينة جميع المصانع والعقارات والاراضي المتحفظة عليها .. ولم يبق امامها سوى معاينة الاراضي الزراعية واملاك الريان في الاقاليم مما يعث املا كبيرا لدى المودعين بتوقع



المصدر : الحميرور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٠

تهلونت في التحفظ عليه مما اضر بحقوق المودعين . لم تجد النيابة العامة لدى الريان عند التحفظ على ممتلكاته اي مستند يدل على شراء هذا المحل . ونظرا لان مدير ادارة التحفظ كان يعمل من قبل بجهاز المدعى الاشتراكي ويعلم بامر هذا المحل فقد اجري اتصالا بجهاز المدعى الاشتراكي فحصل منه على عنوانه وقامت النيابة بالتحفظ عليه في حينه . وبالحصول على صورة من عقد البيع الموجود لدى المدعى الاشتراكي بعد ان اكتشفت ان الريان قد اهدر العقد الذي كان معه مثل كثير من الممتلكات والاموال التي كشفت عنها لجهزة الامن لدى الغير ولم يكن الريان يحتفظ باية مستندات قبل عليها .

والامر نفسه بالنسبة لقطعة الارض بشارع طلعت حرب والتي ادعى ممثل المشتري ان بعض الافراد استولوا على جزء منها . فقد ثبت من التحقيق انه لم يتم الاستيلاء على اي شيء منها وتمت مواجهة ممثل المشتري بذلك .. اما بالنسبة لاسهم الريان لدى بنك فيصل الاسلامي بفبرس فلعل يعرف مدى الجهود التي بذلتها النيابة العامة ووزارتها العدل والخارجية لاسترداد هذه الاسهم والتي لم يكن يعلم احد شيئا عنها حتى نجحت هذه الجهود باسترداد هذه الاسهم واعادة تسجيلها مرة اخرى باسم الريان بعد ان كان الريان قد اصدر تعليمات للمساهمة بالخارج بالتصرف بالبيع في هذه الاسهم .. وليس من المعقول ان تنفق لمال المودعين في مقاضاة الذين حاولوا الاستيلاء على هذه الاسهم .

المهلة القانونية . وفي تصريحات خاصة "للمصور" أكد مصدر قضائي مسئول ان الهدف الاساسي من وراء هجوم واتهامات محامي الريان للنسبة العامة هو الدخول في معارك جانبية لابعاد الانتظار عن العرض بشراء ممتلكات الريان ومحاوله تعطيل سير الفصل في الدعوى حتى ينسى المودعون هذا العرض وينشغلوا بهذه المعارك الجانبية ومتابعة نتائجها . بعد ان تعلقت كل الامل بهذا العرض المثير .

واضاف المصدر القضائي ان جميع اتهمت الريان للنسبة مجرد افتراء لا اساس له خاصة انه لم يقدم لمحكمة الاستئناف خطاب التهديد الذي ادعى من قبل ان النائب العام السابق المستشار جمال شومان قد ارسله له لاسترداد اموال شقيقته لدى الشركة قبل القبض عليه . وحتى عندما حددت المحكمة دائرة الفصل في طلب الخصومة الذي تقدم به ضد النائب العام السابق والمستشار ساهر درويش واحمد فريس ممثلي النيابة العامة في القضية سارع محاميه رشاد فنيه وطلب تفخي الدائرة عن نظر الخصومة والا تقدم بطلب جديد لردّها بحجة ان هذه الدائرة خصصت لنظر خصومة الريان في حين هناك دائرة اخرى كان امامها طلبات الرد المقامة ضد اعضاء الهيئة القضائية . وبالفعل فتحت الدائرة عن نظر الخصومة حتى لا تترك المجال لاحمد الريان ودفاعه للتشكيك في اي حكم تصدره وتؤجل نظر الدعوى .. ثم يادر في اتهاماته الجديدة والتي قامت النيابة العامة بالتحقيق فيها .. ووجدت انها جميعا محض افتراء فالمحل الذي ادعى ان ادارة التحفظ

ادارة التحفظ يتهمها بالاضرار بحقوق المودعين لدى الريان وتساهلها في الحفاظ على الاموال المتحفظة عليها مما تسبب في اهدار ممتلكات يقدر ثمنها بـ ٦ ملايين و ٩٠٠ الف جنيه نتيجة عدم تحفظها على محل "ان . ان" الذي سبق ان اشتراه احمد الريان من جهاز المدعى العام الاشتراكي بمبلغ ٩٠٠ الف جنيه . بالإضافة الى ضياع عقد ملكية هذا المحل من ادارة التحفظ . وتنزلها عن قطعة ارض حصل عليها احمد الريان بالعاشر من رمضان بعد ان رفضت ادارة التحفظ دفع باقي ثمنها وقامت بتحصيل قيمة التخصيص فقط .. بالإضافة الى تفريط ادارة التحفظ في حقوق الريان لدى بنك فيصل بفبرس التركية بتنزلها عن دعوى التزوير ضد الذين حاولوا الاستيلاء على اسهم الريان بالبنك .

وكشف محامي الريان انه سيتقدم ببلاغ جديد للنائب العام ضد ادارة التحفظ خلال الجلسة القادمة لعدم قيامها بتقديم مستندات توفيق لوضع الشركة بعد ان تم القبض على كل الريان مما اضاع الفرصة على الشركة لتوفيق لوضعها لسوة بالشركات التي استوفت مستندات توفيق لوضعها بعد



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٧ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الريان» يتهم ابن شقيق رئيس الوزراء بتحويل ٥ مليون دولار من أموال المودعين للخارج بسهولة !!

مفاجأة مثيرة في قضية الريان

شهدت أمس محكمة جنح الجيزة بقاعة المحاكم الكبرى بمدينة نصر جلسة طيلة انهاء نظر قضية شركة الريان للتوظيف الاموال . اتهم احمد الريان ابن شقيق رئيس الوزراء بتحويل حوالي ٥ مليون دولار من اموال المودعين الى بنك ابوظبي الوطني بالامارات مقابل عمولات كان يتقاضاها . (نكر الشاهد الدكتور محمد حسن فتح النور اتهامات الريان ووصفها بانها كذب والقراء . ورد عليه «الريان» في تحد بانه معه المستندات التي تؤكد صدق كلامه . كما ان في حوزته كارت توصية من «فتح النور» عندما ارسل له ابن شقيق رئيس الوزراء يقر فيه بان الهيئة لا تمنع من فتح حساب لشركة الريان لدى بنك ابوظبي . ودارت مناقشات جادة بين احمد الريان والشاهد . انهاء استجوابه امام المحكمة .

تابع الجلسة :

محمد زكي

احمد راضي

تصوير : السهيلي



لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٠

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس في الساعة الحادية عشرة والثلاث صباحاً برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالله عبدالحكم وبحضور المستشار سامر برويش مدير إدارة التحفظ وأمانة سر أحمد رمضان. وفي بداية الجلسة نودي على الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال. وبعد أن حلف الشاهد اليمين أدلى بشهادته.

● الريان : من داخل قفص الاتهام - هل حدد رئيس الجمهورية بقرار بأن تكون هيئة سوق المال جهة تطبيق القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طبقاً للمادة الخامسة منه ؟

- فح النور : نعم تختص الهيئة كجهة إدارية بتطبيق القانون طبقاً لقرار رئيس الجمهورية الذي فوض فيه نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد في ذلك الوقت. بأن تكون الهيئة هي الجهة الإدارية المختصة.

● الريان : هل تقدمت هيئة سوق المال بطلب إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. يتضمن الأدلة والأسباب التي من أجلها تطلب الهيئة التفتيش على الشركة قبل إرسال لجنة التفتيش الأولى في أواخر ١٩٨٦ ؟

- الشاهد : لجان إدارة شركات توظيف الأموال لم تذهب للتفتيش. بل ذهبت للتعرف على أسلوب عمل تلك الشركات والتي كانت مجهولة تماماً في ذلك الوقت. فضلاً عن أن بعض العاملين بهيئة سوق المال يحملون صفة مأموري الضبط القضائي بقرار من وزير العدل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقال الشاهد إن تلك اللجان لم تقم بزيارة تلك الشركات. إلا بعد موافقة أصحاب الشركات على تلك الزيارة. وقد سبق أن ذكرت أنني تقابلت مع المرحوم فتحى الريان. للأعداد لتلك الزيارة واستناداً إلى ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العامة لسوق المال.

وقال : أنه لم يكن مطلوباً من الهيئة استئذان اللجنة التي يترأسها عنها المتهم. بحقمية استئذائها قبل أن تمارس الهيئة اختصاصاتها طبقاً للقانون.

● الريان : هل يعني قولك السابق بأن الشركة كانت موافقة على قدوم لجنة التفتيش. وما نوع الموافقة التي صدرت من المختص فيها ؟

- فح النور : استدعيت المرحوم فتحى الريان .. كما استدعيت جميع أصحاب شركات توظيف الأموال في ذلك الوقت. وطلب منى في مكتبنا تسهيل مهمة اللجان التي قامت بزيارة الشركة. وخاصة أن شركة الريان في ذلك الوقت. كانت تواجه تجمهراً من مودعيها. نتيجة الخسائر التي لحقتها في المضاربات في بورصات العالم.

وعد وهو المرحوم فتحى الريان على ذلك. لانتقال تلك اللجان إلى مقر الشركة وحيداً معه موعد تلك الزيارة مسبقاً. وأكد الشاهد بأن تلك الموافقة كانت شفوية.

● الريان : ما هي الشركة التي خضعت لزيارة اللجنة ؟

- الشاهد : أعمال الشركتين كانت متداخلة حينما ذهبت اللجان إلى مقر الشركات. وهو مقر واحد لتلك الشركتين. وبدأت اللجان في التعرف على أسلوب العمل في شركة الريان للمعاملات المالية. وكذا تطرق الأمر - نظراً للتشابه بين حسابات الشركتين - إلى بعض الأمور المتعلقة بشركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال.

● المتهم : هل سبق لأي مندوب أن حضر اجتماع الجمعية العمومية لأي شركة من شركات الريان. أو أخطر سوق المال

بملاحظاته. وهل قامت الهيئة بدورها في إبلاغ تلك الملاحظات إلى الشركة المعنية كتابة ؟

- فح النور : الحقيقة إن شركة الريان للمعاملات المالية عقدت أربعة اجتماعات. عدا الاجتماع الذي حدث في ٢١ ديسمبر ١٩٨٧. الخاص بالميزانية. ولم تعقد الشركة اجتماعاً واحداً يناقش الميزانية منذ انشائها وحتى الآن. وقال إن هناك اجتماعاً عقدته الشركة في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧ وهو اجتماع للجمعية العامة غير العادية. ولم يبرج في جدول أعمالها مناقشة الميزانية. والإجراء الذي اتخذته الهيئة وهو طلب زيارة مباحث الأموال العامة. وتم هذا في أكتوبر ١٩٨٧. وهو ما أسفر عن قيد القضية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ضد الشركة. خاصة وأنه لوحظ قيام الشركة بإجراء عمليات وهمية على أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية لتحويل المودعين إلى مساهمين في ذات الشركة وبلغت قيمة تلك العمليات ١١.٧ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٨٧/٩/٢ وحتى ١٩٨٧/١٠/١١ وذلك بالاشتراك مع أحد السمسرة في بورصة القاهرة الذي تم اعتقاله.

وأضاف الشاهد : إن جمعية أخرى عقدت في ١٩٨٧/١٢/٣٠ ونوقش فيها رفع رأس المال وهما :

وتدخل رئيس المحكمة قائلاً : أيه يعني وهما يا دكتور !!

ويرد عليه الشاهد قائلاً : أنه تمت الموافقة خلال هذا الاجتماع على زيادة رأس المال المرخص به إلى ٥٠٠ مليون جنيه. بينما رأس المال المصدر ١٠ ملايين جنيه. ومدفوع منه الربع فقط وكانت الشركة تحصل القسطين الثاني والثالث من رأس المال. ولم تطلق باب السداد بعد. ويتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ دعت الشركة إلى عقد جمعية عامة غير عادية لرفع رأس المال المرخص به إلى ١٥٠٠ مليون. علماً بأنه بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢

قلم البنك المركزي بالتفتيش على سجلات بنك الجيزة الوطني. حيث اتضح أن البنك لا يزال يتلقى القساط سداد رأس المال الأصلي. قبل رفعه إلى ٥٠ مليون جنيه. ودون اتباع الإجراءات القانونية. وقد قامت الهيئة بمخاطبة مصلحة الشركات بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦ بتسليم الدعوة لحضور الجمعية المذكورة. وطلبت من مصلحة الشركات أعمال سلطاتها في هذا الشأن. حيث تسلمت الهيئة خطاباً من سجل تجارى الجيزة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠ مالفاء طلب القاشيرة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣ الثابت به تعديل رأس المال المصدر من ١٠ - ٥٠ مليون جنيه. ولم تقم بلخاطر الشركة نظراً لاستمرارها في المخالفات.

كما عقد اجتماع ثالث في ١٩٨٨/٣/١٢ اعتمدت الهيئة مذكرة إلى وزير الاقتصاد. بطلب توجيه مصلحة الشركات في أرجاء توفيق المحاضر واتخاذ أى إجراء بشأنها. نظراً للمخالفات الجسيمة التي ترتكبها الشركة.

وقد تم ذلك فعلاً. وقال الشاهد إن الشركة اجتمعت اجتماعاً عادياً في ١٩٨٨/٦/١ ولم يناقش فيه الميزانية ولم ترد في جدول الأعمال كما دعا مراقب حسابات الشركة إلى عقد جمعية عادية بتاريخ ١٩٨٨/١١/٥ ولم يحضر هذا الاجتماع أى من أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة تقرير مراقب الحسابات.

● رئيس المحكمة : ما هو القصد من الزيادة المتكررة في رأس المال - الوهمية - كما ذكرت والتي عرضت على الجمعيات العامة المشار إليها ؟

● الشاهد : الشركة كانت بتستغل في الاعلانات وكانت تقوم بزيادة رأس المال زيادة وهمية. لإيهام المودعين بأن مركز الشركة قوى. وقال فح النور إن الخطورة تكمن في انهيار البورصات كما حدث في سوق المناخ بالكويت.

● الريان : كم مرة أبلغت هيئة سوق المال النيابة العامة في حق شركة الريان منذ تأسيسها في ١٩٨٦ ؟

● الشاهد : منذ ٤ مرات ● الريان : لماذا لم تخط الشركة فرصة لتصحيح أوضاعها قبل إبلاغ النيابة ؟ - فح النور : أخطاء الشركة من الجسامة التي يتطلب أخطار جهات التحقيق. خاصة وأن هذه المخالفات كانت متعددة. ليست نتيجة جهل بالقوانين. نظراً لوجود العديد من المستشارين القانونيين وكذا مراقب حسابات. ومن المفترض أن الأصل عدم مخالفة القانون دون الحاجة إلى التنبيه أو الإنذار.

● رشاد نبيه : محلى الريان. هل اكتشفت هيئة سوق المال مخالفات شركات الريان منذ مباشرة الهيئة لنشاطها عام ١٩٨٩ وحتى صدور قانون توظيف الأموال ؟

- الشاهد : حتى صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ٨٦ لم يكن لنهية اختصاص في مباشرة أعمال الرقابة على شركات الأشخاص وإنما بدأ هذا الاختصاص بعد صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦. ومنذ ذلك



المصدر: السوفد

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ: ٢٧ يوليو ١٩٩٠

السريع بدأت الهيئة في مباشرة اختصاصها طبقا للقوانين المتعاقبة. معنى ذلك ان شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال، شركة اشخاص، لم تكن تصدر اوراقا مالية، وانما بدأت شركات الريان في اصدار الاوراق المالية منذ تأسيسها شركات مساهمة.

● رشاد نبيه - سبق ان اكتشفت الهيئة مخالفات في الشركة في ظل القانون رقم ١٩٨٦/٨٩ وحتى صدور قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨.

● أحمد الريان - هل علمت الهيئة بان شركة الريان للمعاملات المالية سبق ان حولت عدة ملايين من الدولارات الى البنك المركزي الاردني، بقصد المشاركة في بنك مصري - اردني مشترك.

● رشاد نبيه - لا اعلم ان الشركة كانت ستشارك مجموعة من الاردنيين في بنك مصري - اردني مشترك، وان كنت اعلم من المتهم انه حاول شراء شركة لتوظيف الاموال في الاردن، حيث اعترض البنك المركزي الاردني على ذلك، وليست لنا علاقة في مصر بهذا الموضوع.

● أحمد الريان - هل تعلم عما اذا كانت شركة الريان قلعت باستعادة هذا المبلغ بعد صدور قانون تلك الاموال وصرفته للمودعين.

● أحمد الريان - لا اعلم. وكان المتهم يجب اخطارنا باسترداد المبلغ.

● الريان - هل سبق ان تحدثت مع طارق ابو حسين عن سوء نية شركة الريان لرد اموال المودعين.. واخبرته بأنه اذا كان احمد الريان صادقاً بالرد، فليصدر توكيلات للبنك المركزي وهيئة سوق المال ووزير الاقتصاد، وتقوم بصرف اموال الشركة في الداخل والخارج؟

● رشاد نبيه - كنت اقبل جميع اصحاب شركات توظيف الاموال وتوضيح بعض الامور. وقد طلب طارق ابو حسين الان من وزير الاقتصاد بالاحتفاظ ببعض ارصدة شركته - الهدى مصر - والاوراق المالية التي تملكها في بعض البنوك الاجنبية، وحين طالبت الهيئة بالمتطلبات ذكر كتابة الى الهيئة بان المستندات موجودة بخزانة باحد البنوك في أوروبا، ولا تفتح الا بمصحة يده، فكان هدف هذه المقابلات مع طارق ابو حسين وهو الى اصر على حتمية وجود المستندات حتى يمكن البت في طلب الاحتفاظ بالاموال في الخارج، وتعطى الحديث الى اهمية استرداد الاموال المملوكة لشركات توظيف الاموال بالخارج طبقا للقانون، كما تطرق الحديث خصوصا الى شركة الريان، وحجم اموالها المحولة في الخارج. وقرر له طارق ابو حسين بأنه سيقوم باقتناع احمد الريان باسترداد الاموال من الخارج عن طريق الشيخ الشعراوي، حيث ان المتهم انكر في عدة لقاءات وجود أية اموال في الخارج، وقد

حاولت ادعاهم كثيرا باسترداد اية اموال من الخارج، الا ان الريان رفض ذلك باصرار بدعاء بأنه حصر كل الاموال التي حولها في الخارج في بورصات العالم.

● الريان - هل وقع مراقب الحسابات على الملف الذي قدمه الى الهيئة عقب هزة ١٩٨٦.

● رشاد نبيه - اعتقد ان مجدى حشيش قدم الملف.

● الريان - هل تعلم ان شركة فرنسية منحت شركة الريان جائزة كاحسن شركة مستثمرة عام ١٩٨٨.

● رشاد نبيه - لا اعلم بذلك.

● الريان - لماذا لم تنتظر المهلة وتقوم بإبلاغ النيابة.

● رشاد نبيه - قسنا بإبلاغ النيابة لمخالفة الشركة المادة ٦٤٠ من اللائحة التنفيذية.

● الريان - هل صحيح ان رئيس مجلس الوزراء اعلن في جريدة الاخبار بتاريخ ٨٩/١١/٣ بان الريان لم يوفق لوضايعه.

● رشاد نبيه - لا اعلم هذا التصريح جاء على لسانه.

● الريان - هل جاء المركز المالي الذي أعدته لجنة المحاسبين العشرة متفقا مع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨.

● رشاد نبيه - لا اعلم.. ولم افرسه.

● الريان - اذا بدأت أي شركة في توظيف لوضايعها.. ولم تقدم المركز المالي.. هل تنتظر الهيئة.

● رشاد نبيه - المواعيد يحددها القانون وليست هناك سلطة تقديرية للهيئة. ونحن اتخذنا القرار المناسب.

● الريان - هل كان لشركة الريان للمعاملات المالية تعاملات مع بنك ابو ظبي في الامارات العربية؟

● رشاد نبيه - المعاملات البنكية هي من اختصاص البنك المركزي المصري، وليست من اختصاص هيئة سوق المال.

● الريان - هل كان قريب لرئيس مجلس الوزراء يباشر اعمال الشركة لدى بنك ابو ظبي الوطني وكان يتقاضى عمولات للمبلغ التي يجلبها للبنك محوالى ٤٠ - ٥٠ مليون دولار.

● رشاد نبيه - ان هذا الكلام غير صحيح.. واذا كان المتهم يذكر باننى ارسلت له هذا الشخص فهذا افتراء منه وكتب.

● الريان - هل كان هذا الشخص المقصود هو الاستاذ سامح عادل صدقي، ابن شقيق رئيس الوزراء، وان المستندات التي معي تؤكد صدق كلامي، وانه كان يحضر الى مقر الشركة ويحصل على شيكات بنكية لتوصيلها الى البنك - بالخلافة للقانون - وجاب معاه خطاب توصية منك - يقصد فحج النور - مكر فيه بان الهيئة لا تمانع في فتح حساب للشركة طرف بنك ابو ظبي بالامارات.

● رشاد نبيه - لا اعلم ان هذا الكلام كتب مقصوح واقتراء.. واننى لا اعلم حتى هذه اللحظة ان رئيس الوزراء له ابن شقيق اسمه سامح، علما صدقي.

وتحدث رشاد نبيه محامى الريان قائلا ان حصانة القاضي لا يحتذى بها القاضي، وانما يحتذى بها الدفاع وطرح سؤالا هل يجوز ان يكون ضمن تشكيل المحكمة شخص مجنى عليه ويكون ممثلا للنيابة، اى بمعنى هل يصح ان يكون المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ضمن تشكيل المحكمة. وقال رشاد نبيه اذا اصر المستشار ساهر درويش على الاستمرار في تمثيل النيابة في هذه القضية فانه سيضطر الى الانسحاب من الترافع في القضية، وعلى المحكمة انتداب احد المحامين للدفاع عن الريان.

ثم طلب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ الكلمة وقال: نحن نتكلم بلفظ القانون والذي اجاز للمتهم والمحامي ان يردا المحكمة، اما المخاضة تجري في حق النيابة والمحكمة، واصر على موقفه من عملية المخاضة وقال: انه ليس له مصلحة شخصية.



المصدر : المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٠

أقربها نصف مليون دولار يوميا عن كل يوم تأخير في أداء الثمن المستحق عليه دون الحاجة إلى ائذار من الطرف الأول ..

وفي ١٥ فبراير ١٩٨٧ أرسلت الشركة الدائنة ببرقية إلى أصحاب شركات الريان بضرورة الالتزام بسداد هذه المبالغ المستحقة مع الغرامات المنطق عليها في بنود العقد ولكن أصحاب شركات الريان لم يستجيبوا لذلك .

وبلغ ضلوع الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ والخاص بحظر التصرف في أموال وممتلكات الريان وعجل

شركة الريان عن توفير أوضاعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ اضطرت الشركة الدائنة

« I. A. A. C » إلى رفع دعوى قضائية للمطالبة بمستحقاتها وهي : قيمة المبالغ المستحقة في العقود

السابقين ومبلغ ٣٠ مليوناً و ٣٠٩

الآلاف و ٧١١ دولاراً قيمة غرامات

تأخير علاوة على ما تكبده المحكمة

من تعويض مادي بسبب الضرر الواقع

على الشركة الأمريكية ..

كما طالبت الشركة بوقف عملية عرض

شراء أصول وممتلكات الريان وسداد

المبالغ المستحقة على الريان قبل رد

أموال المودعين وفقاً لأحكام القانون ..



المصدر : الم رام

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جلسة مثيرة في قضية الريان : الدفاع يهدد بالانسحاب .. وممثل النيابة يؤكد استمراره في المحكمة فسح النور : أخطاء شركة الريان جسيمة والمخالفات متعددة كتب - محمود النوبى :

في جلسة مثيرة في قضية الريان وبعد سماع شهادة الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال هدد دفاع الريان بالانسحاب من القضية لوجود المستشار دويش مدير إدارة التحفظ ضمن تشكيل المحكمة رغم كونه من المودعين بشركات الريان وتسائل الدفاع مخاطبا هيئة المحكمة ومجلس القضاء الأعلى ونادى القضاء كيف يكون احد المحضى عليهم ممثلا للنيابة . ثم جرت مشادة بين المستشار سامر دويش والدفاع اعلن فيها مدير ادارة التحفظ انه سيظل ممثلا للنيابة في هذه القضية ولن يتخلل عن موقعه الا اذا لقي ربه او ترقى لو تغير موقعه . وقررت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف التاجيل لجلسة غد (السبت) .

للمستشار الخاص بالشركة فلذا استرد المودع امواله تصورا العملية على انها بيع مسوى بلسم سبق لن اشترائها وكان المتصور ان مضمون هذه العملية هو زيادة القيمة الفعلية للاسهم .

واضاف الدكتور مع النور ان لخطاء الشركة كانت جسيمة والمخالفات متعددة وايست نتيجة جهل بالقوانين .. وقال انه حاول القناع احمد الريان ان كان له اموال في الخارج فعليه ان يستردها اثباتا لحسن النوايا الا انه رفض بادعاء انه خسر كل امواله التي سبق لن حولها في المضاربات في البورصات العالمية .

وتلى للشاهد مالدعاء احمد الريان من لن سامح عادل صديقى ابن شقيق رئيس الوزراء حضر الى شركة الريان بخطاب من رئيس هيئة سوق المال بان الهيئة لاتمانع في فتح حساب له في بنك ابو ظبي بخصوص التعاملات الاجنبية

اربعة اجتماعات غير عادية للجمعية العمومية لم تناقش فيها ميزانية الشركة . وقال ان ابلاغ مباحث الاموال العامة بعد استئذان النيابة اتخذته الهيئة ككتيكة لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة في ٨٧/٢٧ - للتفتيش على الشركة واسفر عن قيد القضية رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٨٧ - وذلك لقيام الشركة باجراء تعاملات وهمية على اسهم الشركة ذاتها في بورصة القاهرة .

وسالت المحكمة الشاهد عن معنى الزيادة المتكررة في رأس المال الوهمى فاجاب بان الشركة كانت تعتمد في عملها على الدعاية والاعلان في الصحف وتدعى ان رأس مالها من ١٠ الى ٥٠ مليون جنيه ثم الى ٥٠٠ واخيرا ١٥٠٠ مليون جنيه للايهام بان المركز المالى للشركة قوى . وخلال هذه الزيادة الوهمية لراسمال الشركة كانت تعتبر شركة الريان للمعاملات المالية المودع مساهما صوريا اشترى اسهما عن موجودة عن طريق

في بداية الجلسة نودى على الشاهد الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال وقال في رده على استئلة احمد الريان : ان هيئة سوق المال تختص كجهة ادارية بتطبيق القانون طبقا لقرار ورئيس الجمهورية ... وان لجان ادارة شركات توظيف الاموال لم تنهب للتفتيش ولكن ذهبت للتعرف على اسلوب عمل تلك الشركات والتي كانت مجهولة تماما لنا . كما ان تلك اللجان لم تقم بزيارة الشركات الا بعد موافقة اصحابها ، لان من واجبات الهيئة مراقبة السوق المالية للتأكد من ان التعامل غير مشوب بالغش او الاحتيال والاستغلال او المضاربات الوهمية . واضاف ان اعمال شركتى الريان للاستثمار والمعاملات المالية

كلت متداخلة وكان هذا التداخل مقصودا ... فعندما ذهبت اللجان الى الشركتين وجدته مقرا واحدا و اشار للشاهد الى ان شركة الريان للمعاملات المالية عقدت



المصدر: أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ يوليو ١٩٩٠



التيقة وهما كانت مؤلة

يحب أن يقال

المودعون في شركة اثيران الذين سمعوا شراء اصول الشركة بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه أصبحوا يعيشون على أمل استرداد أموالهم . ولكن لا بد من وضع الحقائق امامهم . لمواجهة الواقع بكل ما فيه .

* قدم العرض لمحكمة جنليات الجيزة التي يحكم امامها الريان يوم ٢١ مايو الماضي . العرض يقول بشراء الاصول بهذا المبلغ . او . شراء حقوق المودعين بشيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له .



المصدر : أخبار اليوم

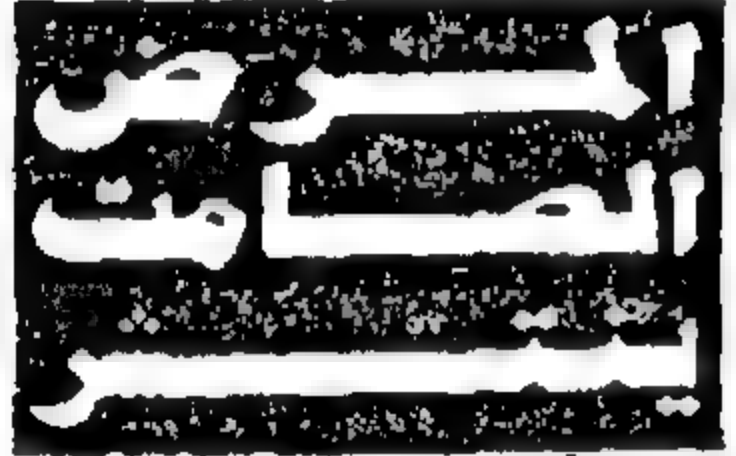
٢٨ يوليو ١٩٥٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السم سريع المفعول حتى لا يقعوا أسرى في أيدي الانجليز فيمكثوا بهم ويعانلاتهم وابنائهم انتقاما منهم . وقد وافق الجميع على هذا الاقتراح عدا عبد اللطيف البغدادي الذي لم يحضر الاجتماع الذي قدم فيه اقتراح صلاح سالم . وقد ذهب مندوب عنهم الى صلاح نصر ، مدير المخابرات ، ليجهز لهم السم المطلوب . وذهب مندوب آخر الى البغدادي ليحصل على موافقته على الاقتراح الذي لم يحل دون تنفيذه سوى بشأن انفراج الأزمة التي بدأت تلوح في الأفق !!

ويقول نور الدين طراف : صراعات عبد الناصر الدائمة والحادة ، داخليا وخارجيا هي التي أوقعت في عدد من الأخطاء التي انتق الجميع عليها .



الناس في القاهرة مصابون بتوتر عصبي واهم اسباب ذلك الضوضاء . والضوضاء في القاهرة تبلغ اعلى نسبة لها في باب الشعرية وشارع الجيش ، وتقل في الزمالك ومصر الجديدة .

وإذا استمرت الضوضاء بنفس النسبة الحالية فإن نصف سكان الأحياء الشعبية سيصابون بضعف السمع خلال خمس سنوات لأن الضوضاء وصلت الى مرحلة الخطر . فإن الضوضاء تزيد ، الاذنين ، في الانسان مما يجعله يقوم بأعمال عصبية ويفقد القدرة على التركيز وهذا ضار بكل الذين يحتاجون الى التركيز وايضا الطلاب !!

السبب في ذلك موتور السيارات والكلاكس والورش والراديوهات .. الخ .. وكلما زادت سرعة السيارات زادت الضوضاء .

الاضرار بمصالح الآخرين ، وأنه رجل سلام . وطلب عبد الناصر رأي الوزراء وهل يسافر الى لندن لو لايسافر وكان ميالا لفكرة السفر . تحدث الوزراء بشيء من التحفظ لأنهم يخافون على سلامة الرئيس وأمنه أن سيكون موضع تهديد في لندن وفي ذات الوقت لا يريدون الاصطدام برغبة الرئيس في السفر . وكانت نتيجة المناقشة ان رفض عبد الناصر فكرة السفر .

رأى بعض المصريين وبيئتهم الدكتور عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة السابق وبهي الدين بركات عضو مجلس الوصاية على العرش السابق وسليمان حافظ نائب رئيس الوزراء الأسبق أيضا بعد العدوان الثلاثي ان الاحتلال الأجنبي لمصر أصبح على الأبواب وأن الانجليز والفرنسيين ومعهم اليهود سيدخلون القاهرة فيعيشون فيها فسادا ، وسيتمون من الشعب الذي أيد عبد الناصر ورفاقه .

وقع اختيار هؤلاء على سليمان حافظ ليبلغ عبد الناصر برأيهم . وكان سليمان حافظ هو الذي كتب وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش ، وذهب اليه في قصر راس التين ليحصل على توقيع عليه الوثيقة ، وهو الذي أراد اقناع عبد الناصر ومجلس الثورة بالتنازل أيضا لم يكن سليمان حافظ خائنا وهو يطالب عبد الناصر بالتناحي بل رأى في ذلك الطريق الوحيد لانقاذ مصر من العودة تحت الاحتلال مرة أخرى .

وإذا كان الانجليز والفرنسيون قد قاموا بعدوانهم على مصر للتخلص من عبد الناصر ، فلرحل عبد الناصر ولتبقى مصر صالحة .

طلب عبد الناصر الى عبد اللطيف البغدادي ، عضو مجلس الثورة ان يقابل سليمان حافظ بدلا منه . فقبل اليه اقتراح زملائه انقادا لمصر من الورطة التي وضعها فيها جمال ورفاقه .

واستمع الى حججه ثم طلب البنداري منه الانصراف والايعد الى التفكير بعثل هذه الطريقة الاستسلامية والا يتحدث مع احد في هذا الموضوع حتى لا يتسرب الياس الى نفوس المقاتلين .

وبعد انتهاء أزمة العدوان الثلاثي القى القبض على سليمان حافظ وأودع المعتقل .

عندما أوشكت المقاومة المصرية للعدوان الثلاثي - انجلترا وفرنسا واسرائيل - عام ١٩٥٦ على الانهيار ، اقترح صلاح سالم ، الذي فقد تماسكه وهبطت معنوياته ان يتناول أعضاء مجلس قيادة الثورة نوعا من

مجلس الثورة جمال سالم مستدس والقي به امامه على الطاولة وقال لنجيب في لهجة عنيفة : - جارب على السؤال صحيح لم غير صحيح ؟

حاول نجيب تبريد الموقف ، ولكنه لم ينكر ، وقد بقي جمال عبد الناصر هادئا رغم الهياج الشديد الذي ابداه زملاؤه تجاه نجيب ، بسبب اتصاله بالمعارضين للثورة !

تعليق :

كان الاتصال بمصطفى النحاس في مارس ١٩٥٤ جريمة ، الآن بداننا نعترف بان النحاس كان زعيما وطنيا .

.. الحمد لله .

ويقول د . نور الدين طراف في مذكراته

كان جمال عبد الناصر هو صاحب اقتراح تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وترقيته من صاغ - رائد - الى رتبة اللواء مرة واحدة لا لكفاءه وقدرات خاصة يتمتع بها عامر دون باقي اعضاء مجلس الثورة ولكن للثقة الكبيرة التي تميز علاقتهم .

وقد اراد عبد الناصر ان يضمن ولاء الجيش له ببقاء عبد الحكيم عامر على رأس القيادة فيه . ولكن بعض المحيطين بعامر من هواة الصيد في الماء

العكر ادخلوا في رأسه اد لا ما استطاع عبد الناصر البف الحكم . وعمل عبد الحكيم عامر ناحيته - على ضمان ولاء الضباط شخصيا .

عرض عبد الناصر قرار تأميم مياه السويس - يولييه ١٩٥٦ - على مجلس الوزراء الذي انعقد في القطار المسافر من القاهرة الى الاسكندرية يوم التأميم ذاته .. وعلم الوزراء بقرار التأميم قبل اعلانه بساعات .

بعد تأميم قناة السويس دعت بريطانيا الى مؤتمر تخضره للدول التي وقعت على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ الخاصة بحيايد القناة ، حضر عبد الناصر الى مجلس الوزراء ، وعرض فكرة سفره الى لندن لحضور المؤتمر .

شرح عبد الناصر الفكرة وكله ثقة بأن حضوره المؤتمر سيساهم في ازالة الصورة التي رسمها له الغرب في اذهان الناس بأنه « هتلر » الحديث وسيضع بدلا منها صورة الرجل البسيط الذي يسعى لخير بلده دون



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

النحاس زمانه الآن

روى الدكتور نور الدين طراف رئيس وزراء مصر الأسبق ، واحد رجالات الحزب الوطني القدامى ذكرياته عن سنوات عمله مع جمال عبد الناصر .

وقد اختارت بعضا من هذه الذكريات والآراء التي نشرها سليمان الحكيم .

قال نور الدين طراف :

كان جمال عبد الناصر يريد ثورة اجتماعية شاملة ، بينما كان محمد نجيب يميل الى الإصلاح والتغيير التدريجي ولا يرى مانعا في التعامل مع السياسيين من العهد السابق ، وهو ما جعله يتصل بمصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد - المنحل - ويجري معه حوارا تم تسجيله ونشره بالكامل وأبدى فيه نجيب كل التمنيات الطيبة للوفد وزعيمه النحاس .

وحينما قرأت - اى طراف - الحديث سألت جمال عبد الناصر عن صحته فقال :

- أسأل محمد نجيب .

وكنا وقتها نستعد لحضور اجتماع مجلس الوزراء .

وفي بداية الاجتماع قال عبد الناصر :

الدكتور طراف لديه سؤال يريد الاجابة عليه .

ولم اكن قد اتفقت مع عبد الناصر على شيء في هذا الخصوص ورغم المفاجأة فمت لأسأل محمد نجيب :

- هل صحيح هذا الحوار بينك وبين النحاس ؟

تلعثم نجيب ثم تحدث في امور بعيدة كل البعد عن سؤالى له . وهنا أخرج الوزير قائد الجناح عضوا

* اصول الريان مستعرض للبيع ، بعد المحاكمة ، لرد اموال المودعين ، وطرح هذه الأصول دفعة واحدة سيخفف ثمنها ، وكان يمكن للمشتريين الانتظار بضعة أشهر وشراؤها بثمن بخس وبلا اجراءات معقدة ، فما الذى يدفعهم لشراؤها الآن بالثمن العالى الى ان يكون الامر مناورا ؟

* أعلن احمد الريان في المحاكمة ان النائب العام السابق جمال شومان طلب اليه قبل التحفظ بيومين ان يعيد اليه اموال شقيقته - السيدة عنايت شومان وثبت ان النائب العام ليست له شقيقة تدعى عنايت اصلا .

* محامى الريان اعتراف ان يرد المحكمة اية محكمة ، قبل الفصل في الحكم .

رد محكمة جنح عابدين في جلسة ١٤ يونيه الماضى في قضية محاكمته بتهمة رد محكمة جنح عابدين في جلسة ١٤ يونيه الماضى في قضية اقامها هو ضد موكله سابقة له .

رد المحكمة في قضية تالية لمحاكمته عن اصدار شيك بالارصيد .

رد هيئة محكمة استئناف جنح قصر النيل بتاريخ ٢٥ يونيه الماضى في قضية اصداره شيكا بدون رصيد .

اختصم مدير ادارة التحفظ ورئيس النيابة وامام محكمة الاستئناف التي تنظر قضية المخاصمة طلب من الدائرة التتحي والإفنية سيقيم بردها ففتحت الدائرة .

اى انه رد خمس دوائر قضائية ولا يوجد سبب لذلك الا محاولة تأجيل الفصل في القضايا .

وبعد .. المودعون ليسوا مستعدين لسماع اية كلمة تقول بانهم يحيون على وهم ، وقد حاول البعض في جلسة محكمة الجنائيات الاعتداء على علاء عبد المنعم المحامى المدعى بالحق المدنى عندما طالب بتقديم اى شيء يثبت جدية العرض .

والموضوع الآن يتركز في امر واحد وهو ان كل من يثير اعتراضا او شكوكا في صفقة الشراء يتهم بابتزاز الريان مما يجعله يعدل عن العرض .

ورغم ذلك كله فالحقيقة يجب ان يقال .

وكلمة « او » تعنى الخيار وترجع تلك الآخذ بالاقتراح التامى اى سداد حقوق المودعين مما يفتح باب الجدل الطويل فما هى حقوق المودعين ، هل هى رؤوس اموالهم التي دفعوها ، وهل تخصم منها الارباح التي حصلوا عليها ، والخسارة التي تحققت للشركة ، وهل حقوق المودعين بالدولار ستحسب بسعر الدولار وقت الايداع ، او بسعر السوق المصرفية الآن .

وحساب حقوق المودعين واحدا واحدا يستغرق سنوات .

وربما يتخلف الفان او ثلاثة الاف من مجموع المودعين الذين يزيد عددهم على ١٨٠ الفا للوقاة وحلول الورثة محلهم ، ثم البحث عن الورثة واستيفاء مستنداتهم بالاعلام الشرعي .

* اقترح علاء الدين عبد المنعم محامى بعض المودعين الذين تدخلوا امام المحكمة مدعين بالحق المدنى امام المحكمة ان يتقدم محامى الريان بصفته وكيل عن المشتريين بكتاب ضمان بربيع الثمن اى بمبلغ ٢٧٥ مليون جنيه او بشيك بعشرة في المائة من الثمن اى بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي ، ويكون الشيك باسم محامى الريان نفسه دليلا على انه يملك بعض ثمن الصفقة وان وراءه قوة مالية ضخمة لاثبات جدية .

ولكن المحامى اعتذر بأنه يخش على مبلغ الضمان من المصادرة والقوانين الاستثنائية مع ان الشيكات ستكون باسمه ولا تصرف الا له !

* محامى الريان هو وكيل عنه ، اى وكيل عن البائع ، وفي الوقت ذاته وكيل عن المشتريين المجهولين ، والقانون المدنى ينص صراحة على منع ذلك والا كان العقد باطلا ، فهو اما ان يكون وكيل عن البائع او عن المشتريين الا اذا كان غير جاد .

* الهدف من العرض وما يثار حوله التمهيد لظهور الدولة والحكومة بأنها في نهاية الامر ، مسئولة عن فشل الصفقة .

وحدث ان هدد محامى الريان الانسحاب من الصفقة لأن ادارة التحفظ (النيابة) تصر على احتساب ادفع للمودعين ، في بعض السنين ، ارباح ، وليست جزءا من رأس المال .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

الحدود العربية .. غير المفتوحة

وقعت خمس دول اوروبية اتفاقية الحدود المفتوحة ويتفق بأن يتنقل الانسان بين هذه الدول . برا وبحرا وجوا ايضا دون حاجة إلى تأشيرة دخول أو تقديم جواز سفر أو بطاقة شخصية .

وهذه الدول هي ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج وبلجيكا وهولندا . وقد استمرت المفاوضات لعقد هذه الاتفاقية خمس سنوات كاملة . وكانت توقع في ديسمبر الماضي لولا انسحاب ألمانيا الغربية قبل أيام من التوقيع . ولكنها عادت ووقعت أخيرا . وتنص اتفاقية دول السوق الأوروبية المشتركة على فتح الحدود بين الدول الأعضاء عام ١٩٩٢ ولكن الدول الخمس رأت التعجيل بهذه الخطوة لأهميتها ..

وقد قامت الجامعة العربية منذ أكثر من أربعين عاما ولكنها لم تستطع فتح الحدود بين الدول العربية ودخولها بالبطاقة الشخصية أو بجواز السفر بل لابد من تأشيرة دخول . ولم تكف نحن العرب بذلك بل مارلنا نقاش مسألة تحديد الحدود بين الدول العربية ونعتبرها قضية أساسية تهدد أحيانا بالحرب بين العرب .

والبعض يسأل أحيانا :
- ما هو الفارق بيننا وبين أوروبا .
والحدود المفتوحة والمقلقة والمبهمة والعائمة هي أحد الفروق !

هذه هي النتيجة التي انتهى إليها

بحث جديد اشترك فيه اساتذة ومدرسون وطلاب الدراسات العليا برئاسة الدكتور صلاح سليمان استاذ ورئيس وحدة السمع بجامعة عين شمس ضمن الأبحاث الجديدة التي تجرى في مصر عن تلوث البيئة . وتم البحث في ٤ أحياء في القاهرة وفي مدينة طنطا ايضا . والاقتراحات الايجابية التي قدمها الدكتور صلاح سليمان أهمها ضرورة العمل على تغيير سلوك الناس ليعرفوا ان الضوضاء مسألة شديدة الخطورة وبالأذات لتأثيرها على السمع .

وضعف السمع هو المشكلة الصحية رقم ٧ في مصر بعد الجلهارسيا والسل وأمراض الأطفال .. الخ .. وقد أجرت وحدة جامعة عين شمس بحثا في محافظتي الفيوم والقليوبية واقتربت قرية في كل من المحافظتين تم فحص سكانها جميعا . وانتهى البحث الى ان المصابين بضعف او نقص السمع تصل نسبتهم الى ثمانية في المائة من السكان . ٤ في المائة من هؤلاء يقل عمرهم عن ١٥ سنة .

واذا كانت هذه النسبة عامة في مصر فمعنى ذلك ان أربعة ملايين مصري على الأقل مصابون بضعف السمع وهي نسبة عالية اذا قيس ببالدول المتحضرة التي لاتزيد نسبة المصابين بها عن أربعة في المائة . والسبب في ذلك التهابات الاذن الوسطى نتيجة لأمراض متعددة . وضعف السمع مرض صامت فصاحبه لايشكو لأنه لايجس بالألم ومن هنا يتأخر العلاج .

وقديما قال يرم التونسي :
يا أهل المغنى دماغنا وجعنا
دقيقة سكوت لله .
دا أحتا سمعنا كلام مالمو معنى
باليل وياعين ويا أه
الآن لم يعد أهل المغنى هم السبب
في وجع الدماغ بل لسباب أخرى كثيرة
ولابد من العلاج !!



المصدر : الاموال

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٠

مراجعة شاملة لموقف شركات تلقي الاموال وشكاوى المودعين من مخالفتها للقانون

الشركات لم تعد موازنات ولا تنظم
في سداد المستحقات وتطالب المودعين
بقبول شيكات مؤجلة الدفع بدون رصيد

علم الاسبوع الاقتصادي انه يتم في الوقت الحالي مراجعة شاملة لموقف شركات تلقي الاموال وان هذه المراجعة تشمل الشركات التي وفقت لوضعها وكلفة الشركات التي لم توفق لوضعها بسبب رفض هيئة سوق المال للتوفيق وتلك التي طلبت عدم الاستمرار في نشاط تلقي الاموال وتصفية هذا النشاط وصرح مصدر اقتصادي مسئول ان المراجعة تتم في اطار عدم سداد مستحقات المودعين بالشركات التي لم توفق لوضعها على الرغم من انتهاء المهلة القانونية في ٩ يونيو الماضي وفي ضوء تقارير جهاز المدعي العام الاشتراكي عن اوضاع هذه الشركات وشكاوى المودعين من اساليب هذه الشركات التي تركزت في ارغام المودعين على شراء اصول عقارية مع المغالاة الشديدة في تقدير قيمتها وكذلك محاولات الضغط على المودعين لتحويل ايداعاتهم الى مساهمات في رأسمال هذه الشركات

وعلم ان الدراسات تناولت ايضا محاولة الشركات التي لم توفق لوضعها لاعطاء المودعين شيكات مؤجلة الدفع في حين ان الارصدة الحقيقية لهذه الشركات لا تستطيع الوفاء بهذه الشيكات مما يعد تحديلا على قانون تلقي الاموال ولائحته التنفيذية .

وتشمل الدراسة بصورة تفصيلية اوضاع شركات تلقي الاموال التي تم الموافقة على توفيق لوضعها وهي شركات الشريف والسعد في ضوء عدم اعلان الشركات عن الميزانية الافتتاحية التي نص عليها القانون وكذلك عدم اعلان

عن موالف الارباح والخسائر منذ بدء تطبيق قانون تلقي الاموال لما يمثل ذلك من مخاطر على حقوق المودعين بالإضافة الى عدم سداد هذه الشركات لحقوق المودعين بالعملة الحرة بنفس عملة الايداع وقيامها بتأجيل صرف الصكوك في مواعيدها واللجوء الى خصم جزء من قيمة هذه الصكوك تحت مسميات مختلفة مع شكوى المودعين من طول فترة السداد وعدم وضوح قواعد التعامل بالمخالفة للقانون تلقي الاموال ولائحته التنفيذية .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

... والبساتي على الله !

على امتداد أكثر من أسبوعين ، ومنذ نشرت في هذا المكان رسالة من قارئ حول المعاملة الخيرية التي يلجأها الناس من شركات توظيف الأموال ، ثم رد رئيس هيئة سوق المال على مائله القارئ من ملاحظات .. لم يمض يوم واحد دون أن أتلقى عشرات الرسائل من مواطنين ، تفيض كلماتهم بالشكوى والانتين .. ليس فقط من سوء معاملة شركات توظيف الأموال ، ولكن أيضا من المخططات التي حبل بها رد رئيس هيئة سوق المال .

ولم يكن لي في أي وقت من الأوقات علاقة بأي من هذه الشركات من قريب أو بعيد . ولكني أحسست وكأنني تسببت في وضع الملح على جرح قومي عميق لا يريد أن يندمل . وتأكد لي مدى الضياع والهوان الذي لحق بعشرات الآلاف من المواطنين على يد هذه الشركات . ومدى أحسبهم بالظلم والأعمال وعدم الاكتراث من قبل جهاز حكومي انطأ به القانون مهمة رد الأموال إلى أصحابها ، أو ضمان حصولهم على حقوقهم منها .

وأنا لا أريد أن أتعرض هنا لأي شركة بعينها من شركات تلقي الأموال التي وفقت أوضاعها .. ما التزمت به ولم تلتزم به . ولكني أخص هنا عددا من النقاط والمسئوليات التي ورفت في عشرات المخططات والمكائلات التي تلقينها عسى أن تجد جوابا :

• أولا إن معظم هذه الشركات لم تصدر ميزانية عن أعمالها منذ عام ٨٨ حتى الآن توضح موقوفها من المكسب والخسارة ولم توجه الدعوة إلى جمعية عمومية للمساهمين كما نص على ذلك القانون . ولا يعرف أحد هل حققت هذه الشركات أرباحا أم لا عن السنوات الماضية منذ توفيق الأوضاع . وهل من العدل أن تحبس هذه الشركات أموال المودعين سنوات عديدة دون أن تعطى علنا عنها ؟

• ثانيا . عدم صدور صكوك ايداع العمل الحرة حتى الآن . وتعتمد بعض هذه الشركات إلى التصويف في إعطاء المودعين صكوكا بمستحققاتهم فضلا عن الأرباح الناجمة عنها . وذلك منذ عام ٨٧ حتى الآن .

• ثالثا : إن الإقساط التي حددتها هذه الشركات لرد أموال المودعين ليست متساوية ولا متقاربة ويتم بنسب متفاوتة تبدأ بمبلغ هزيل وينتهي مدادا بعد عدة أعوام .

هذه التساؤلات تكررت في أكثر من رسالة . ومن الواضح أن قصة شركات توظيف الأموال لم تنته فصولها بعد ، وإن القانون على تنفيذه القانون - واعني بذلك هيئة سوق المال - لم ينجحوا في إزالة اللبس أو الدفاع عن حقوق المواطنين . عجزوا أو أهملوا أو تراخوا . ولا نقول توأطوا . ومن حق الناس أن يجدوا جوابا مقنعا على تساؤلاتهم ... وذلك الصبي يستطيع صحتي في مصر أن يقوم به أو يدعو إليه ... واليبقى على الله ..

سلامة أحمد سلامة



المصدر: المسرة

التاريخ: ٢٠ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من يملك يحكم

والى أين تؤدي؟

عنده مباشر

توجه الاغلبية فهل يعنى
ماتقولون ان تظل استثماراتهم
محدودة لانها لو توسعت ونمت
مشروعاتهم وتضخمت فستهدد
الامن القومى ، لذا قد يكون
مصيورها هو مصير شركات
توظيف الاموال ؟

هل هذا ماتقصدونه ؟

وهل تقصدون ان يظل القطاع
العام ملكا للحكومة ، لانه هو
السند الشرعى للحكم ولو كان
الامر كذلك فما جدوى وجود
قطاع خاص ؟ الا اذا كنتم ترون
ان القطاع الخاص هو محال
البقالة وبيع الطرشي فقط .

وهل تقصدون ان يظل القطاع
الخاص ابن الجارية ؟ اى ان يظل
ضعيفا مملوكا كرها حتى يظل
القطاع العام سندا ودعامة للحكم
ولن نطالبكم بان تراجعوا
مقولاتكم التى قلتموها وتقولونها
بل سنطالب الحكومة بان توضح
لنا .. هل كنتم تعبرون عنه
حقيقة ام لا ؟

وان كنا نرى من متابعتنا لمنهج
الرئيس وتوجهاته انكم لاتعبرون
عنها .

خلال تصاعد قضية شركات
توظيف الاموال ردد بعض
الكتاب القريبين مقولة ان
القضية قضية امن قومى لان
« الذى يملك يحكم » ..

ومرة اخرى يعود هؤلاء الكتاب
الى ترديد نفس المقولة خلال
الحوار المحتدم بين المدافعين
عن الصنم الاشتراكى الاعظم
ومن يريسون صالح مصر
والمصريين الذى لن يتحقق الا
بالتخلص من هذه التكية التى
اصابت الاقتصاد بالعقم فى كل
الدول التى اخذت به .

ونود ان نسال هؤلاء السادة اذا
كان الرئيس مبارك لايميل ولايكل
من اعلان تشجيعه للقطاع
الخاص ويساوم دعواته
للمشاركة فى النهوض
بالاقتصاد المصرى الذى تعثر
طويلا نتيجة السياسات
الاشتراكية والاجتماعية التى
بسات خلال الستينيات
وما بعدها .. وتأتى قراراته
لتؤكد صدق توجهاته .. واذا كان
المستثمرون المصريون والعرب
والاجانب يتكثرون فى توجه
الرئيس ويرون انه يعبر عن



المصدر : المراسم

للتبشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٠

قضية الريان :

حرس المحكمة يرفض دخول المحامين المنسحبين ووكيل وعضو نقابة المحامين التأجيل لجلسة ٢١ أغسطس لتمكين الريان من إعادة توكيل محامييه المنسحبين كتب خيرى رمضان ومحمود النوبى :

منع حرس محكمة جنات الجيزة - المنعقدة بأرض المعارض بمدينة نصر - دفاع الريان المنسحب . من حضور جلسة أمس . كما منع المحامي وكيل وعضو مجلس نقابة المحامين من الدخول للمحكمة بعد أن طلبا مقابلة رئيس المحكمة للعمل على حل الأزمة بين المحكمة والمحامين ولكنه رفض مقابلتهم . وقد قررت المحكمة بعد سماع النيابة وأحمد وتوفيق الريان تأجيل نظر القضية لجلسة ٢١ أغسطس القادم كطلب المحامين المنسحبين للاطلاع والاستعداد وحتى يتمكن أحمد الريان من توكيل محامين آخرين وإعادة توكيل محامييه المنسحبين

وقال رئيس المحكمة بمحاكمة الريان : دعنا الآن نسمع شاهد - الاتهام الثاني : يقول الريان بشرط أن يمكن دفاعه السابق من مناقشة الشاهد . وهنا إنفعل توفيق الريان معتقدا على كلام ابنه أحمد بهان له : لا يا سيدي أنا متمسك بدفاعي القديم ولا أريد دفاعا . أى شاهد لأن الدفاع المنسحب هو الوحيد الذى بالدعوى . وإن طعنتم شكهما فاعلموا ٤٥ سنة سجن . وإن طعنتم بريتهما فاعلموا ١٥ سنة سجن .

وطلب المحامين من هيئة المحكمة التأجيل للاطلاع والاستعداد . فرفضت المحكمة الجلسة ثم عادت للاعتقاد لتعلن قرارها بالتأجيل لجلسة ٢١ أغسطس القادم كطلب المتهمين الثلاثة الأول لتوكيل محامين للدفاع عنهم وكطلب المحامين المنسحبين للدفاع عن المتهمين الأول والثاني والرابع والخامس مع استبعاد المتهمين الثلاثة الأول وإعلاق للشهود .

عقدت المحكمة جريعتها برئاسة المستشار الدكتور محمد جيسى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر أحمد الحكم بحضور المستشار ساهى إدريس مدير إدارة التحفظ وأحمد إدريس رئيس النيابة بتمانة بر أحمد رمضان مؤيد الجيد

فرد توفيق الريان بقوله : من حق الدفاع عن نفسى أرجوك أن تعطيتى الفرصة لازاحة الغمة التى حدثت بين دفاعى والنيابة العامة التى تكن لها وأزجالها كل الاحترام والتقدير . وأنا متمسك بدفاعى .

وقال أحمد الريان : إن إدارة التحفظ ألحقت أضرارا بأصول الشركة لأنها كانت تسعى بأى وسيلة للحصول على أموال سائلة حتى لو أدى الأمر لالغاء صفقة كانت الشركة قد عقدتها دون أن تتخذ فى اعتبارها فروق السعر وقدم للمحكمة (علية مرسى) مكتوبا عليها عليها شركة الصفا والريان . مؤكدا أن هذه إحدى المشروعات الانتاجية التى توقفت بسبب إدارة التحفظ . كما تسببت فى إلغاء ترخيص بإقامة مصنع على قطعة أرض بالعشر من رمضان .

وأضاف أحمد الريان لورد أن أسجل بمحضر الجلسة أن المادة ٦٧ من الدستور أقرت بين المتهم يرى حتى تثبت إدانته من محكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن نفسه . وكل منهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

وطلب الريان من المحكمة منحه اجلا لتوكيل المحامين محمد صبرى مبدى وحامد الأزهرى وتمكينه من إعادة توكيل المحامين السابقين وأكد تمسكه بكافة أفراد هيئة الدفاع السابقة .

عقدت المحكمة جلستها للساعة ١١ صباحا وأثبت رئيس المحكمة حضور المحامين المنسحبين من نقابة المحامين الفرعية بالجيزة عن المتهمين الأول والثاني والرابع والخامس ثم تحدث المستشار ساهى إدريس مدير إدارة التحفظ وممثل النيابة قائلا بمناسبة الطلب الذى تقدم به الدفاع المنسحب لجلسة الامس . بحذف عبارة وردت على لسان النيابة العامة نود توضيح انه سبق للدفاع تناول رجال النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام بكلمات يعاقب عليها القانون وأبرروا أن النائب العام (السابق) أصدر قرارات وصفها الدفاع بأنها الفحش بعينه وأضاف المستشار ساهى إدريس نحن نطلب وتلتصق من هيئة المحكمة حذف كل تعبيرات التى تمس النيابة العامة من محاضر لجلسات منذ بداية المحاكمة وإحالة كل محاضر الجلسات للنيابة العامة للتحقيق فيما ورد بها من عبارات تمس سلطة النيابة العامة .

وتحدث بعد ذلك المستشار الدكتور محمد جيسى عبد اللطيف رئيس المحكمة موجها كلامه لأحمد الريان قائلا المحكمة لا تستطيع أن ترفض عيك محاميا موكلا بعينه ولكن إذا انسحب محاميك الذى وكلته . عن أداء مهمته . نصيب عاريا . ولا بد للمحكمة أن تحضر دفاعا بغيرك



المصدر: الإحصاء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ يوليو ١٩٩٠



□ في بيان نقابة المحامين منع المحامين المنتدبين من حضور الجلسات

• أصدرت امس نقابة المحامين بيانا عقب انتهاء جلسة محكمة الريان تضمن احتجاجها على رفض رئيس المحكمة مقابلة وكيل وعضو مجلس نقابة المحامين ومنع الحرس لهم من الدخول بالإضافة لسحب التصاريح الخاصة بالمحامين الموكلين من قبل المتهمين. وتضمن البيان قرار النقابة منع المحامين المنتدبين من الحضور امام هذه الدائرة لتمسك المتهمين بالدفاع الموكل عنهم وهذه مسؤولية النقابة وقد عرضت النقابة الامر على رئيس محكمة الاستئناف ومقررات في انتظار ما يسفر عنه الموقف.

رئيس المحكمة

لم يأمر بسحب التصاريح

• وصرح المستشار الدكتور محمد حسني عبد الحفيظ - للامير لم - بأن هيئة المحكمة لم تصدر امرا بسحب تصاريح المحامين المنتدبين ولكنها أصدرت تعليمات بعدم السماح بدخولهم بعد بدء الجلسة حتى لا يحدث فوضى داخل قاعة المحكمة وتلافيا لأي تعرض من قبل هؤلاء المحامين المنتدبين تجاه زملائهم المنتدبين مما يعوق نظر الدعوى.

الصفقة مستمرة !

أكد رشاد غنيه الحامي والقائم على راتكم مشروع الصفقة ان الصفقة مستمرة وأن نتائجها تأتي بصورة بهذه الاحداث ولكن ما يحدث خلص بنظر الدعوى امام المحكمة وليس له علاقة بمشروع الصفقة.



المصدر : المسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٠

متابعة اخبارية لأزمة الريان

**المستشار عمر العطفي ، انسحاب المخاصم .. لا يعنى ضياع حقه
ويمكنه العودة إلى المحكمة .. في أي وقت
رشاد نبينه ، رغم كل شيء .. نقدر لرئيس المحكمة معه صدره**

كتب - محمود نوفل :

انثار قرار المستشار محمد حسني عبد اللطيف رئيس محكمة جنابات الجيزة بمنع دخول هيئة الدفاع عن الريان واعضاء مجلس نقابة المحامين قاعة الجلسة بأرض المعارض بمدينة نصر ردود فعل متباينة .. اختلفت الاراء ملهين مؤيد لقرار المحكمة ومعارض له .. ولكل صاحب رأى وجهه نظره التي يؤكد بها .

استطلعت المساء آراء رجال القانون والمحاماه :

قال المستشار عمر العطفي رئيس محكمة استئناف بنى سويف أن انسحاب المخاصم من الجلسة ليس معناه ضياع حقه في العودة مرة أخرى للدفاع عن موكله بل يمكنه الحضور في أي وقت .. وفي تلك الحالة يبطل حضور المخاصم المنتخب ويكون الانسحاب موقفا احتجاجيا لا يثبت وجهه نظر المخاصم .. ومن حقه بعد تسجيل هذا الموقف أن يعود لاستئناف عمله .. خاصة وأن المخاصم المنتخب يحتاج الى وقت حتى يمكنه الاطلاع على اوراق القضية ويتلهم كل ظروفها وملازماتها ويكون مستعدا للدفاع عن المتهمين فيها .

أما عن طلب الدفاع تحية ممثل النيابة

فهو بعيد عن الحق والقانون الذي لا يجوز لأي من الخصوم طلب تحية الخصم الآخر .

فكما أنه ليس من حق النيابة أن تمنع محاميا من الحضور مع المتهم أمام المحكمة .. فليس من حق الدفاع أن يمنع حضور ممثل النيابة .

وعلى الدفاع اللجوء الى دعوى المخاصمة اذا حدث خطأ مهني جسيم من جانب ممثل النيابة فان صدر الحكم في تلك الدعوى لصالح المتهم فان كل الاجراءات التي شارك فيها العضو المخاصم سوف تبطل .. ولذا رفضت دعواهم فمعنى ذلك أن موقف النيابة سليم .

ممنوع التداخل

وصرح مصدر قضائي آخر أنه ليس من

البقية ص ٢



المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



هشام احمد

محمود مصطفى

الامر هنا .. وهل سيتخلى عن موقعه على المنصة لينزل الى موقع الشاهد أم سترفض المحكمة سماع شهادته حتى لا يفقد مكانه على المنصة وبذلك يكون قد نشأ هنا اخلاص بحق الدفاع . وقال هشام على احمد المحامي : انه لم يصدر قرار يجعل الجلسات سرية حتى يمكن قصر الحضور فيها على اشخاص بعينهم .. وعلى الرغم من انسحاب المحامي فمن حقه الحضور مرة اخرى حتى يتم توكيل محام اخر . من ناحية اخرى اكد محمود عبد الحميد سليمان عضو مجلس نقابة المحامين .. انه قد صدر قرار من النقابة العامة بمنع المحامين المتكبرين من حضور جلسات المحكمة في شهر اغسطس القادم احتجاجا على تصرفات النيابة العامة ومن سيخالف هذا القرار سيعرض نفسه للمساءلة التأديبية

العظيم الذي اقره حتى تقديره . وانتهى كلامه قائلا : ان هناك محاولة جديدة لهدم الصفة يقوم بها عابثون يحاولون ابعاد هيئة المحكمة عن نظر القضية بأي اسلوب ويتصور هؤلاء انه في حالة تمسك المحامين بالانسحاب وقيام المحكمة بالتكلم غيرهم .. فان احمد الريان سيعطى رفضه لذلك وتمسكه بالمحامين الموكلين حتى لو أدى الامر الى اعلانه رد هيئة المحكمة .

وفي هذه الحالة لن ينظر الفصل في طلب الرد وتحال القضية الى دائرة جديدة تصدر قرارها ببقاء القرار السابق بالموافقة على الصفة وبذلك يظهر الريان ومحاموه امام الرأي العام وكأنهم ضيعوا الصفة .

ساهر درويش .. شاهدا

واكد محمود الوسيبي عضو هيئة الدفاع عن الريان .. أن النيابة العامة خصم شريف لا يبغي سوى تطبيق القانون وهي مبادئ مستقرة في كافة الاعراف القانونية وفي تعليمات النيابة العامة الامر الذي يحتم على ممثلها الابتعاد عن مواطن الشبهات . واضاف أن اصرار المستشار ساهر درويش على موقفه بعد مخالفا للقانون .. حيث أنه احد المجنى عليهم في هذه القضية .. وبالتالي يحق للدفاع والمتهم مناقشته كشاهد فكيف يستوى

حق الدفاع التدخل في تشكيل هيئة المحكمة .. والنيابة جزء من هذا التشكيل وحضورها يستلزم القانون .. والمستشار ساهر درويش يحضر جلسات القضية بصفته ممثلا للنيابة وليس بصفته مودعا لدى الريان ومجنيا عليه فيها .. كما ان حضوره لا يؤثر على رأي المحكمة في الدعوى . اضاف المصدر أن قرار المستشار محمد حسني عبد اللطيف بمنع دخول المحامين لقاعة الجلسة صائب تماما وهذا حقه في ادارة الجلسة كيفما يشاء المحكمة والدفاع مسئولان

تحدث اعضاء هيئة الدفاع عن الريان الذين انسحبوا من جلسة السبت الماضي .

قال محمد رشاد نبيه محامي الريان ان الخلاف الذي حدث لاشأن له اطلاقا بالصفة لانه يتعلق بالدعوى الجنائية .. وان موضوع منعنا من دخول القاعة هو مسألة تقنية لرئيس المحكمة . اضاف أن الازمة وصلت الى هذا الحد بسبب تصرف اتفغالي .. واعترف أن علينا مسئول عما حدث

واكد ان هيئة المحكمة تحملت مالا بطريقه بشر وانها افسحت صدرها بلا حدود لطلبات الدفاع وادارت الجلسة بحياء بالغ تحسد عليه .. لكن الاحداث الاخيرة مرت بسرعة مذهلة لاتمنعني من الاضادة بسلوك رئيس المحكمة



المصدر : السيرة

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٠

٣ مليارات دولار لدى إدارة التحفظ مهددة بالضياع

تحقيق : جمال امبابي

اما اللواء عبد الفتاح حتوت احد المودعين لدى جينكو فيقول كنا نعتقد ان التحفظ على الاموال حقيقة لكنها كانت عملية نصب فحين ذهبنا للمصنع المسروق لم نجد به حتى مجرد شبك او باب وهذا دليل على ان ادارة التحفظ تركت هذه الاصول بلا أي حراسة او اهتمام ضارين بالناس عرض الحائط والعجيب اننا ابلغنا الداخلية بضرورة تعيين حارس على المصنع ولم يتم السركة الا بعد ان ابلغنا الداخلية بذلك ويضيف قائلا ان ما حدث باسم التحفظ على اموال المودعين هو عملية اخطر من التأميم فالتأميم اخذ من المقتدرين فقط اما التحفظ فقد اضاع اموال المساكين والفقراء والضعفاء !!

نهب ممتلكات شركة واليكو

ويؤكد مهندس مدحت قنري احد المودعين لدى شركة « واليكو » ان مصنع مدينة السادات وهو مصنع رباط ضاغط وجاؤنتات طبية وسرنجات أصبح خاليا تماما وليس هناك أي حراسة على المصنع منذ صدور قرار التحفظ في ١٩٨٧ ويقول ان الوضع في غاية السوء وان هناك ٦ ملايين جنيه هي حقوق المودعين (٢٠٠ فرد) ولو ان المصنع كان يعمل من يومها لثم سددها بالكامل لكن الحكومة ممثلة في ادارة التحفظ تركت المصنع بلا حراسة حتى أصبح على البلاطة ونهبت كل محتوياته كما تم نهب أرض المصنع في المهندسين والاسكندرية

٢ مليارات دولار لدى ادارة التحفظ مهددة بالضياع .. ادارة التحفظ ترفض تعيين حراسة على اصول الشركات من مصانع ومعارض وخلافه بحجة عدم توافر سيولة .. وقد تولت السرقات في اصول الشركات المتحفظ عليها بعد قصر الريان ثم سرقة ونهب مصنع شركة جينكو ببليس ولم يرد سوى ٢٥٠ ألف جنيه من قيمة اصل المصنع البالغ ١٦ مليون جنيه وفي هذا الاسبوع تقدم مودعو شركة واليكو ببلاغ يتهمون فيه ادارة التحفظ بالاهمال الجسيم مما ادى لسرقة مصنع الانوية والجاؤنتات الطبية والاربعلة الضاغطة بمدينة السادات حتى أصبح على البلاطة إضافة للعديد من السيارات والقصور والأراضي التي تم الاستيلاء عليها من ممتلكات الريان ويكشف عنها هذا التحقيق واذا كانت الحكومة تبذل كل جهدها لارجاع ما تم تهريبه من اموال المودعين فأول بها اعطاء جهدها لما تحت يدها وتشغيل هذه الاصول الموجودة ..

أصبح مسئوليتها خاصة بعد ان خربت بيوتنا ولم نعد نملك شيئا ورغم ذلك عرضنا على ادارة التحفظ دفع مبلغ ٢ جنيهات للفرد شهريا مقابل تعيين حارس للمصنع واشترطت ادارة التحفظ دفع ٥٠ جنيتها للسيارة ولم تنفذ خوفا من عدم صدور حكم قضائي بذلك حتى تم سرقة المصنع الذي قررته اللجنة الفنية وهيئة سوق المال بمبلغ ١٦ مليون جنيه ولم يتم ضبط أي اصول سوى ٢٥٠ ألف جنيه ادارة حراسة تكون كل مهمتها حماية اموال المودعين المتحفظ عليها لدى النائب العام تتبع ادارة التحفظ .. ويضيف كذلك انه لا بد من صدور قرار جمهوري كي تدار هذه الاموال فوراً لاتخاذ مايلقى وتحت اشراف الحكومة

مل سلايب

ولان المال سلايب والعزبة خاصة فقد قامت ادارة التحفظ بالتنازل عن ثلاث سيارات من ممتلكات جينكو لمديرية أمن القاهرة اثنان منها ملاكي ساركة بيوتس بيلاني واخرى نقل ثمنها ٦٠ ألف جنيه وتحمل رقم ٤٩٦٩١ نقل القاهرة إضافة لسيارتين نقل كبيرتين مازالتا بقسم ببليس شرقية محملتين ببضائع مسروقة قيمتها ٢٥٠ ألف جنيه

أحمد سلمي عبد الكريم محامي المودعين لدى جينكو واحد المودعين يؤكد ان المسئول عن سرقة مصنع العاشر من رمضان هي ادارة التحفظ نفسها فالمصنع متروك بلا حراسة اطلاقا بعد ان توقف منذ صدور قرار التحفظ في ١٩٨٧ م وطرد ٢٥٠ عاملا كانوا يعملون به ويستطرد قائلا لقد تقدمنا أكثر من مرة للمستشار ساهر برويش بضرورة وضع حراسة على المصنع وكان يرد دائما انه ليس لديه اموال كي يعين خفيرا للحراسة واضاف المصنع هو مصنع ورق وكرتون وهو من السلع المهمة ولو قامت ادارة التحفظ بتشغيل هذا المصنع لردت اموال المودعين ولزادت قيمة المصنع بدلا من تركه للنهب كما حدث أخيرا فلماذا لا تضع وزارة الصناعة يدها على المصنع وبعد ان ينتج ترد الحكومة اموال المودعين فرفض ساهر برويش بحجة عدم وجود حكم قضائي

٢ جنيهات عن كل فرد

ويلتقط الخيط الدكتور فرج محمد فرج بجبلعة عين شمس واحد المودعين وينتعل يقول رغم ان مايلي من اموال المودعين هو فئات ما تم تهريبه فالمفروض ان تقوم الدولة ممثلة في ادارة التحفظ بتعيين حراسة من عندها لان المال



المصدر : **الشيخ**

التاريخ : **٢١ يوليو ١٩٩٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأصول من مصانع وخلافه بواسطة أصحابها وتحت إشراف ومشاركة الدولة حتى تتمكن من رد أموال المودعين فلونتم تنفيذ هذا الكلام منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هل كان حال المودعين كما هو الآن ؟

● أما المستشار ماهر قلادة وأصف نائب رئيس محكمة النقض فيرى أنه لا بد من تعيين حراسة ولو وجد المدين لوجب تعيينه أما إذا كان محبوسا فوجب على المسئول عن هذه الأصول تعيين حارس بالأجر فإن لم يجد تعيين على أصحاب المصلحة تعيين حارس من قبلهم

ساهر يرفض اللقاة
حملت أوراقى واتجهت لمكتب المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وبعد ٤ ساعات رفض مقابلتى تماما أو الإجابة عن أى سؤال شفاهة أو كتابة

والآلات وخلافه

● مزعة تسمين العجول وتبلغ مساحتها ٨٠ فدانا بالكيلو ٢٨ طريق مصر - أسكندرية الصحراوي كانت تعمل بكامل طاقتها ٦ آلاف عجل ٢٥٠ ألف رأس ضانى بها الآن ٤٠٠ عجل فقط

● توقف مجمع اللحوم وبه أجهزة التبريد والثلاجات والمكينات

● توقف مستشفى بمدينة نصر تم شراؤه من الدكتور م. نوفل وتم تجهيزه بكل شيء ولم يتم استغلاله حتى الآن

● لوكاندة بشارع الخليفة المأمون تم الانتهاء منها وتوقف العمل بها منذ صدور قرار التحفظ دون أى استغلال أو عائد

إدارة التحفظ مسئولة

وحول عدم توافر سيولة إلى إدارة التحفظ كما تدعى كي توفر العدد الكافي من الحراسة يؤكد مصدر قضائى مسئول - أنه بمجرد وضع المال تحت التحفظ فقد أصبحت الدولة ملزمة بعملياته

سواء هناك سيولة أم لا - فالدولة مسئولة عن المحافظة عليه مسئولية الشخص الحريص طبقا للقانون وليس مسئولية الشخص العادى ولا يجوز أن تتركه بعد تشميعة بالشمع الأحمر ليمرقه اللصوص فهذا أعمال جسيم وجريمة يمكن أن يطلق عليها جريمة العصر ولا تستطيع إدارة التحفظ أن تتدخل بأنه لا يوجد لديها سيولة مملوكة لأصحاب المال المتحفظ عليه

وإلى النهاية نتساءل كم عدد المصانع التى لم تستغل والتي نهيت أو التى تحولت إلى خردة ؟ ! والتي تعمل ما هي نسبة النجاح بها منذ أن تولت إدارتها إدارة التحفظ ؟ ! وبعد هذه المدة تعيد السؤال القديم هي يصلح رجل القانون لإدارة مصانع مختلفة النشاطات وتحتاج لخبرة معينة ؟ ! وما مصير هذه المبالغ الطائلة المتمثلة في تلك الأصول ؟ !

● المستشار حلمي خليفة النائب العام المساعد له رأيه المعروف في هذه القضية فهو يطلب بيان تدار هذه

ويضيف سليمان محمد رشاد من نفس الشركة أن مجدى والى صاحب الشركة هرب من قسم شرطة العجيزة قبل تقديمه للنيابة في ١١/٢/١٩٩٠ م وتوقفت النيابة عن التحقيق بعد هروبه ونحو الضحايا ولن نسكت على أموالنا أبدا مهما طالت المدة والحكومة هي المسئولة أمامنا

وتخريب ممتلكات الريان

الريان وحده يمثل نصف أموال شركات الأموال حيث يبلغ أصول ممتلكاته ما يعادل مليار ونصف مليار جنيه هي حقوق ١٨٥ ألف مودع يقول مهندس عماد خليل كبير المهندسين بلجان حصر ممتلكات الريان أن الأعمال الجسيم والضرر البالغ الذى لحق بممتلكات الريان منذ صدور قرار التحفظ في ١٩٨٧ م وقد كشفت معاينات اللجان الهندسية عن العديد من صور التخريب من بينها ٦٢٠٠ فدان بأرض النوبارية لم تزرع حتى الآن رغم توافر المياه والكهرباء وأنابيب الري المتكاملة

ورغم مواجهة ساهر درويش بذلك في المحكمة فقد جاء رده أنه لا يعمل بالزراعة وقد استلمها وهي لم تزرع بعد

● توقف مصنع الأرضيات قنالتكس بمدينة السادات رغم اكتماله وتوافر العدد

● إدارة التحفظ ترفض تعيين حراس ممتلكات المودعين

رئيس هيئة سوق المال :

مجموعات عمل لتفقد شركات تلقى الأموال وحل مشاكل المودعين

كتبت - فجلأ ذكرى :



د . فج النور

صرح الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال بأن الهيئة ورد إليها عدد كبير من شكاوى المودعين بالشركات التي وفقت لوضعها وفقت الهيئة بدراسة هذه الشكاوى خاصة ما يتعلق بصرف قيمة الكوبونات بالنقد الاجنبى بما يعادلها بالجنيه المصرى حيث تم الاتصال الممورى بالشركة المعنية التي قامت بهذا الاجراء وتم تصحيح هذا الوضع وتعهدت الشركة بالصرف بالعملية الاجنبية .

اجراءات التصويب التي اتبعتها هذه الشركات لازالة اسبابها بالنسبة للمضى والمستقبل . وكذا مراجعة الشركات في الاسباب التي ادت الى عدم الانتهاء من اعداد الميزانيات الافتتاحية حتى الآن . واكد الدكتور فج النور ان المجموعات التي كلفت بهذه الزيارات قدمت تقاريرها الاولى عن اسباب هذه الشكاوى وما تم بشأنها وان الاجهزة المالية والادارية بهذه الشركات قامت بتصويب جانب كبير من هذه الشكاوى وتواصل الانتهاء من تصويب الباقي منها في الايام القليلة الماضية واضاف ان الهيئة ستقوم بدراسة التقارير

كما تمت مراجعة الشركات التي لم تصدر صكوكا بالنقد الاجنبى ووعدت باصدارها خلال الايام القليلة الماضية . وصرح رئيس سوق المال بأن الهيئة شكلت مجموعات عمل على مستوى عال كلفت بالقيام بزيارات ميدانية لهذه الشركات بهدف الوقوف على مدى التزامها بتنفيذ احكام القانون ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة بالموافقة على توفيق اوضاع هذه الشركات وما تضمنته هذه القرارات من اشتراطات كاساس للموافقة على توفيق الاوضاع وكلفت هذه المجموعات بتتبع اسباب الشكاوى والتعرف على

النهائية فور الانتهاء منها واتخاذ الاجراء المناسب في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات في الاطار الذى حدده القانون .

واشار الى ان شكاوى الجماهير تلخصت في عدم اصدار بعض الشركات

لصكوك الاستثمار بالنقد الاجنبى او صرف قيمة الكوبونات بالعملية المصرية ايضا شكاوى بشأن قيام الشركات بخمس جزء من قيمة الصكوك عند صرفها تحت حساب ما يسفر عنه حساب الارباح والخسائر وعدم اعلان المراكز المالية الافتتاحية حتى الآن

وشكاوى اخرى بشأن خصم ما سبق صرفه من اصل ارصدة المودعين من الدفعات الاولى لصكوك الاستثمار وعدم استجابة الشركات لطلبات بعض المودعين الذين يعانون من بعض الظروف الاجتماعية والانسانية بجانب تأجيل بعض الدفعات الى سنوات تالية واكد الدكتور فج النور ان الهيئة تتعامل مع الشركات التي وفقت لوضعها بالوسائل التي كفلها لها القانون وبما يمكنها من الزام الشركات بعدم الخروج على احكام القانون وانها تحرص على حصول حملة الصكوك على كافة الحقوق التي منحها لهم القانون .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة جديدة في محاكمة الريان

المحامين لو عدم انسحابهم !!
يلاحظ كل الذين يتابعون جلسات محكمة الريان ان هناك تنسيقا مستمرا بين هيئة الدفاع التي تحرص ان تفرق قضية جديدة في كل عدد من الجلسات .. ويبدو ان قضية جلسات هذا الاسبوع الثلاثة كانت موجهة ضد المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وممثل النيابة (الادعاء) .. الذي اثار الهجوم المكثف عليه في الجلسات من ناحية وفي دعوى الخصومة المقامة ضده في محاولة لتفنيته والتي احييت لورائها لرئيس محكمة الاستئناف بعد تنحي الدائرة المكلفة بنظرها تمهيدا لتحديد دائرة اخرى . وقد ادى انفعاله بالهجوم الضاري عليه لوصفه لمنورات هيئة الدفاع بانها اشبه بالكوميديا السوداء !! .. وهو ما اثار غضب المحامين الذين اصدروا بيانا يندد بتلك الاوصاف وطلب حذفها من مضبطة الجلسة ..

مطلوب دائرة جديدة

ركز المحامون في هجومهم على المستشار ساهر درويش على انه مودع في شركات الريان (اى مجنى عليه) وفي نفس الوقت ممثلا للادعاء وقل رشدا نبيه محامي الريان ومحامي الصلطة التي يتابعها الناس بشغف . انه لم يحدث في التاريخ ان اشترك مجنى عليه في محاكمة متهم .. وبالتالي فان طلب تنحيته .. كما يقول - هو حماية للقضاء ..
وقال مدوح الوسيلى المحامى : ان المستشار ساهر درويش مجنى عليه وبالتالي يحق للدفاع ان يسأله كشاهد ولا يجوز للشاهد في الدعوى ان يحضر الجلسات لسماع بقى الشهود .. فإذا قبلت المحكمة شهادته فعليه ان يتخلى عن موقعه كممثل للادعاء وإذا رفضت المحكمة سماع شهادته ورفض هو ايضا فإن هذا يعد اخلافا بحق الدفاع لو تنازلا منه - اى من المستشار ساهر درويش - عن المبلغ المودع منه لدى شركة الريان !!
هذا ما يعلنه المحامون من اسباب لطيفهم تنحي

• لماذا انسحب

الدفاع .. ولماذا

الهجوم على

ممثل الادعاء ؟

• تحقيق : سيد عبدالقادر

• تصوير : سيد مسلم

يبحث مجلس نقابة المحامين غدا الخميس كيفية حل الازمة التي نشبت بين هيئة الدفاع ومحكمة جناليات الجيزة التي تنتظر قضية الريان عندما وصلت الازمة إلى طريق شبه مسدود بعد ان رفض رئيس المحكمة استقبال وكيل نقابة المحامين وعضو مجلس إدارتها لمحاولة تسوية الخلافات بينه وبين هيئة الدفاع من المتهمين في القضية صباح الأحد الماضى .. وعد رئيس محكمة استئناف القاهرة بالتدخل لمحاولة حل الازمة فقرر مجلس نقابة المحامين سحب بيان اعدته نقيب المحامين وعدد من أعضاء المجلس بخصوص موقف رئيس الدائرة التي تنتظر قضية الريان .. لماذا انسحب الدفاع من قضية الريان ؟! ولماذا عاد المحامون في اليوم التالي ؟! هل كان المقصود هو اجبار هيئة المحكمة على التنحي عن نظر القضية .. لم كان الأمر مجرد مناوره جديدة من مناورات هيئة الدفاع عن الريان .. وما مصير « صلطة » بيع ممتلكات الريان وسط هذه الازمة .. وهل تتأثر بانتسحاب



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وممثل الادعاء في القضية .. ولكن هل هذه هي كل الأسباب ؟

في الواقع ان هناك اسبابا اخرى لا يعلنها المحامون في الجلسة لطلبهم تنحية المستشار ساهر درويش وإنما يتحدثون عنها فيما بينهم وبشكل غير معلن وهي مواقف المستشار ساهر درويش من هيئة الدفاع . وقد قال أحد المحامين : « لاخر ساعة » : اننا نطلب برده لتشدده معنا فكل طلب نطلبه يرفضه لنا .. وهو لا يؤمن من داخله بالصيغة التي نحاول اتملها وهذا يتعكس بالفعل على قراراته تجاهنا " .

وفي اعقاب جلسة السبت التي اعلن فيها اعضاء هيئة الدفاع انسحابهم بعد ان قال لهم الدكتور حسني عبداللطيف رئيس المحكمة : انه لا يستطيع ان يفرض على النائب العلم الشخص الذي يمثل في المحكمة .. وانه لا يوجد احد يستطيع رد النيابة وإنما يستلزم ذلك رفع دعوى خصومة والمحامون بالفعل اقاموا دعوى الخصومة ومستمررون فيها وبالتالي فلا ضير من الاستمرار في نظر القضية مع وجود المستشار ساهر درويش ..

في اعقاب تلك الجلسة صرح رشاد نبيه : ان الدفاع سوف يصر على تنحية المستشار ساهر درويش مهما كلفه ذلك .. وقال : ان المستشار ساهر درويش ايضا يصر على عدم التنحي وفي رأي نتيجة لذلك ان هناك من يحاول دفع هيئة المحكمة بهذا الشكل إلى التنحي عن نظر القضية لأن هذه الهيئة

هي التي وافقت على المضي في صيغة البيع حتى تأتي دائرة جديدة ترفض السير في اجراءات الصيغة . ولكن في حالة قدوم دائرة اخرى فلننا سندها ..

وقال مؤكدا : اننا نستطيع ان نبقى هذه القضية في المحاكم عشر سنوات كاملة .. حتى نتم صفتنا " .

وقد دافع المستشار ساهر درويش عن موقفه قائلا : ان النائب العام قد كلفني بالاستمرار مع الادعاء مع الزميل احمد الرئيس رئيس النيابة .. وانني ان اترك هذه القضية إلا بالوفاة أو صدور حكم قضائي أو ترقيتي لمنصب اعلی ..

خطبة الانسحاب

وعندما وقف رشاد نبيه محامي الريان يقول : انه نظرا لأن الدفاع لا يمكن ان يشترك في امر يخالف القانون وتطبيقه والعدالة وحياها .. الأمر الذي يضطر معه الدفاع عن جميع المتهمين إلى الانسحاب ..

منذ تلك اللحظة بدا واضحا ان « انسحاب » اعضاء هيئة الدفاع لم يكن عشوائيا او وليد انفعل وإنما هو مسألة محسوبة .. ومخططة .. فقد صرح اعضاء هيئة الدفاع : ان اجراءات المحكمة لا يمكن ان تتم بدون محامين وخاصة في قضايا الجنائيات (لو مع المتهمين المسند اليهم تهم تصنف على انها جنائيات) .. كما ان المحكمة لا تستطيع ان تفرض على المتهمين أي محامين

وخاصة إذا تمسك المتهمون بمحاميتهم .. وإذا طلبوا من احمد الريان - المتحدث الرسمي عن ال الريان من داخل القفس - ان يعلن انهم متمسكون بهيئة الدفاع .. وبالإضافة إلى العاملين السابقين فقد استند المحامون إلى ان القانون يبيح لهم ان يتراجعوا عن تنازلهم خاصة إذا لم تكن توكيلات المتهمين بالدفاع عنهم لم تلغ ولكن لابد من « مفاوضات » مع هيئة المحكمة حتى يكون للرجوع عن التنازل ثمن ..

ولهذا اسرع المحامون المنسحبون إلى النقطة العامة للمحامين ليبلغوا مجلسها عن انسحابهم .. وعن تكليف المحكمة لأربعة محامين آخرين من الذين عليهم الدور للدفاع عن المتهمين في الوقت الذي يتمسك فيه المتهمون بمحاميتهم .. وطبعاً ركز المحامون المنسحبون على مسألة « الاهانات » التي وجهها اليهم المستشار ساهر درويش عندما وصف ما يفعلونه بأنه تمثيلات وأنه كوميديا سوداء .. وكان الطبيعي ان يتوجه في صباح اليوم التالي محمود عبدالحميد سليمان وكيل مجلس نقابة المحامين واحمد عوده عضو مجلس المحامين إلى المحكمة لمحاولة إزالة الخلاف بين هيئة الدفاع والمحكمة .. وقد حضر جميع المحامين الذين انسحبوا في اليوم السابق إلى المحكمة ..

وكانت المفاجأة التي لم يحسب المحامون حسابها إذ ابلغ رجال الشرطة المكلفون بحراسة المحكمة المحامين بأن رئيس المحكمة قد أصدر قرارا بإلغاء تصريحات دخولهم للمحكمة بعد انسحابهم



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٠

القضاء الجالس ونحن نمثل القضاء الواقع ..
وعلى هذا تم الاتفاق نهائيا على ان يتم ارجاء
اصدار اي بيانات من النقابة والافتاء بتدخل
رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة .. على ان يبحث
مجلس نقابة المحامين المشكلة باكملها في جلسته
التي ستعقد يوم الخميس (غدا) ..
ويتوقع اعضاء مجلس نقابة المحامين ان
المشكلة ستحل بين المحكمة وهيئة
الدفاع .. ويؤكدون ان هيئة الدفاع عن المتهمين
ستتنازل عن انسحابها وتعود لانه من غير المعقول
انهم يقصدون انسحابها نهائيا .. بل يهدفون
بانسحابهم الضغط لتحقيق مطلب معينة ..

تفسير الصلقة

والسؤال الذي من الطبيعي ان يثور وسط كل
هذه المشكلات ؟! هل ستتم .. ام ستأخر
او تعطل بسبب هذه المشكلة ؟؟
يقول رشاد نبيه: الصلقة لن تثار بما يحدث
ولن تثار بانسحابها فهي ماضية في طريقها وستتم
رغم كل العراقيل وان جزءا من المال المخصص
لشراء الصلقة (٦٠٠ مليون دولار) أصبح
موجودا داخل مصر وستدخل مبالغ اخرى لاحقا إلى
مصر وتودع ببانك داخل مصر تمهيدا لاتمام
الصلقة ..

ممدوح الوسيلى المحامى قال : الصلقة ليس لها
اي علاقة بما يحدث فاللجان الهندسية ولجان
المالية مستمرة في عملها وستنتهى من عملها في
حصر ممتلكات الريان من اراض وعقارات في غضون
٧٥ يوما من الآن بعدها تكون لدينا كراسة الشروط
الخاصة بممتلكات الريان بشكل مفصل والتي
ستكلف مليون جنيه تقريبا نحن .. وبعدها تتم
الاجراءات التنفيذية للبيع ..

في اليوم السابق .. بل ان رئيس المحكمة الدكتور
حسنى عبداللطيف بلغ وكيل مجلس النقابة وعضو
المجلس انهم اذا كانوا يريدون ان يقبلوه ان
يحضروا اليه في اليوم التالي في مكتبه بمحكمة
جنايات الجيزة .. اى انه رفض مقابلتهم ايضا !
وهنا بدأت مشكلة جديدة فقد اعتبر المحامون ان
رفض رئيس المحكمة مقابلة وكيل المجلس وعضوه
اهانة للمحامين .. لذلك سارعوا إلى النقابة للعمل
على عقد اجتماع طارئ لمجلس النقابة وبالفعل
اجتمع ستة اعضاء من المجلس من بينهم وكيل
المجلس وكانوا على اتصال دائم عن طريق التليفون
بأحمد الخواجة نقيب المحامين

.. وقد طالب المحامون نقيبهم باصدار بيان كتبوا
صيفته المقترحة بان يمنع اى محام من التوقف
للم هذه الدائرة لأن الانتداب للمحامين للدفاع في
القضايا من حق النقابة وليس من حق المحكمة كما
يلقى بذلك قانون المحاماة وقانون الاجراءات
الجنايتية .. خاصة وان المتهمين متمسكون
بمحامينهم وان يحظر اى محام يخالف ذلك
بالشطب ..

لكن نقيب المحامين أحمد الخواجة اقترح قبل
اصدار هذا البيان ان يقوم وكيل المجلس وعضوه
أحمد عودة بمقابلة رئيس المحكمة باستئناف
القاهرة المستشار الدكتور صلاح عطية .. وبالفعل
ذهب اليه الاثنان ومعهما رشاد نبيه .. وقد تمت
جلسة هادئة بمكتب رئيس محكمة الاستئناف ..
ابدى فيها عدم رضائه لاي تصرف يسه للمحامين
ووعده بالتدخل لانهاء اى مشكلة بين هيئة الدفاع
والمستشار الدكتور حسنى عبداللطيف رئيس
المحكمة ..

وهنا قرر مجلس نقابة المحامين تأجيل اصدار
البيان حتى يتيح الفرصة لتدخل رئيس محكمة
الاستئناف للتدخل لاحتواء المشكلة ..

وقد صرح محمود عبدالحميد سليمان وكيل
نقابة المحامين : « آخر ساعة » : ان نقابة المحامين
بعيدة كل البعد عن قضية الريان او غيرها من
القضايا وان توجهي انا والسيد احمد عودة للسيد
رئيس المحكمة لم يكن لاي سبب خاص بموضوع
القضية وإنما لما ذكره المحامون من عبارات مسيئة
للمحاماة والمهنة ..

وقال صبرى مبدى سكرتير عام نقابة المحامين
« آخر ساعة » : ان نقابة المحامين لن تستخرج لى
تصبح طرف خصومة في اى قضية .. فرسلتنا
كتابة لها ثلاثة اهداف .. لولا : توفير الدفاع عن
كل منهم ومعلومة المحكمة في تادية مهنتها والعمل
على حل اى مشكلة بين المحامين والمحكم ..
فرسلتنا مكملة لرسالة هيئة المحكمة التي تمثل



المصدر : الاموال

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

إضافة ٣٠٠ مليون جنيه أرباحاً

لمودعي شركة الريان

كتب محمود الحضرى :
تصر إدارة التحفظ على الأموال على إضافة ٣٠٠ مليون جنيه إلى حقوق المودعين بشركة الريان . تمثل أرباح الإبداعات عن العاملين الماضيين . ليصل إجمالى المستحقات إلى ١٨٠٠ مليون جنيه . بينما يعارض محامى الريان إضافة الأرباح . ويعرض شراء الأصول بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه فقط . وأكد مسئول إدارة التحفظ على الأموال أن حقوق المودعين قيمتها متغيرة . وأن مطلب إضافة الأرباح مشروع قانوناً . وأحد مسئوليات إدارة التحفظ على الأموال . ووصف المسئول ادعاءات الريان ومحامينهم عن خسائرهم في مضاربات البورصة بأنها جنسية أخرى تضلل إلى مخالفتهم .
وكان أحمد الريان قد كشف عن مفاجأة جديدة . واعترف لأول مرة أمام المحكمة بتحويل ٤٠ مليون دولار في أوائل عام ٨٨ إلى البنك المركزى العربى .

المضاربات
وكشفت المحكمة مناورات أعضاء دفاع الريان وعلى رأسهم محمد رشاد ونبيه بعد أن اتفقوا على الانسحاب والتخلي عن واجب الدفاع عن آل الريان وأعوانهم يوم السبت الماضى وذلك لإخراج المحكمة ووضعها في موقف متازم إلا أن رئيس المحكمة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف قصدى لهم وكشف مناورتهم وأصدر قراراً مفاجئاً بانتداب محامين آخرين للدفاع عن المتهمين .

بدعوى المساهمة في إنشاء بنك
العربى مصرى . وقال الريان . إن هذا المبلغ جرى تحويله من أحد البنوك المصرية . وحسابات أخرى في بنك أمريكان اكسبريس . وزعم الريان أنه استعاد المبلغ في النصف الثانى من عام ٨٨ وصرفه إلى المودعين . وعندما أبدت المحكمة دهشها لهذا الادعاء . رد أحمد الريان ساخرًا . أحضاركم كده رايحين النار .

كما كشف الشاهد الأول في القضية الدكتور حسن فح الشور رئيس هيئة سوق المال عن مخالفات الريان . وأكد الشاهد أن الشركة كانت تقوم بزيادة رأس المال زيادة وهمية من مدة لأخرى لايهام المودعين بتحسين المركز المالى للشركة . وقال الشاهد بأن مخالفات الريان كانت متعددة ويتستر عليها كبار مستشاريه من جهلة القانون . الذين كانوا يعملون في الشركة وأكد الشاهد بأن محاولات رد أموال المودعين من الخارج قبل قرار التحفظ بامت جميعها بالفشل وزعم الريان بأنه خسر ما في



المصدر:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ أغسطس ١٩٩٠

مفاجأة جديدة لمحامي الريان رغم أزمته العنيفة مع المحكمة

رشاد نبيه يعلن رد أموال المودعين بالهلال ضمن صفقة الريان .. والصفقة مستمرة

كتب: عزت بدوي

واصل رشاد نبيه محامي الريان تلجيز مفاجاته المثيرة . رغم الأزمة العنيفة التي شهدها القضية هذا الأسبوع بعد إصرار دفاع الريان على الانسحاب من المحكمة احتجاجا على تمثيل المستشار ساهر درويش للنياحة العامة في الدعوة .. ثم تواصلت الأحداث سريعة لتدخل نقابة المحامين طرفا في الأزمة بعد أن رفض رئيس المحكمة مقابلة وفد النقابة أثناء انعقاد الجلسة

وأضاف رشاد نبيه أنه ملتزم بسداد ديون الريان لشركات الهلال . وملتزم أيضا بسداد كل المديونيات الأخرى المستحقة على الريان بالإضافة إلى كل حقوق المودعين لديه . خاصة أن هناك العديد من أصول الريان لم يسدد ثمنها كاملا وحلت مواعيد استحقاق أساطها .

وبعيدا عن المفاجأة الجديدة التي تزيد غموض صفقة الريان حيث أصبح على محامي الريان أن يدفع ثمن شراء العديد من الأصول للدولة من جديد خاصة أن هذه الأراضي غير مملوكة للريان بالإضافة إلى

فجر رشاد نبيه في تصريحات خاصة ، للمصور ، مفاجأة جديدة . فحواما أنه مستعد لرد أموال المودعين في مجموعة شركات الهلال ضمن إطار الصفقة العامة برد أموال المودعين في الريان . بل قال أنه يلتزم فوق كل ذلك بسداد كل المديونيات المستحقة على الريان بخلاف حقوق المودعين لديه .

وأنه تقدم بخطاب رسمي لإدارة الأموال للمتحفظ عليها بمكتب النائب العام لبيان كل أصول وممتلكات مجموعة شركات الهلال سواء داخل مصر أو خارجها والمبلغ المستحقة للمودعين بهذه الشركات خاصة أن الريان كان قد سبق أن اشترى هذه الأصول وسدد جزءا من ثمنها ثم توقف عن السداد . مما أدى إلى تداخل أصول الشركتين .



المصدر : المسرة

التاريخ : ١٢ غسطس ١٩٩٠

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفع ثمن اصول شركات الهلال بخلاف حقوق المودعين لدى الريان البالغة مليارا و ٤٤٤ مليون جنيه بينما اكثر التفسيرات تفلولا لجميع اصول الريان المتحفظ عليها سواء كانت مملوكة بالكامل او بحق الانتفاع لا تزيد على ٨٠٠ مليون جنيه فقط . فقد شهدت قضية الريان هذا الاسبوع تطورات ساخنة بدأت أحداثها المتلاحقة عقب انتهاء احمد الريان من مناقشة الشاهد الاول الدكتور محمد حسن فحج النور . حيث اتهم احمد الريان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور فحج النور بتعمد تصفية شركته دون بقية شركات توظيف الاموال . كما نسب لابن شقيق رئيس الوزراء سامح عادل صدقي انه بدد ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار من اموال شركته لدى بنك ابو ظبي الوطني بدولة الإمارات العربية . وإن كان د . فحج النور قد نفى جميع اتهامات الريان وعدم علمه بهذه الواقعة بل وأكد في شهادته ان شركة الريان دأبت على مخالفة جميع القوانين في البلاد وأن هيئة سوق المال قبلت النيابة العامة ضدما اربع مرات

فجر رشاد نبيه محامى الريان عاصفة داخل الجلسة حينما اعلن اعتراض هيئة الدفاع عن الريان على وجود المستشار ساهر بديويش ممثلا للنسبة العامة رغم انه احد المودعين لدى الريان . فطلب الى المحكمة ضرورة استبعاده وإلا سينسحب

الدفاع عن القضية وعينا حلول رئيس المحكمة ان يلغى محامى الريان بعدم قانونية مطلبه خاصة ان هناك دعوى مخاصمة رفعها ال الريان ضد المستشار ساهر بديويش وعليهم استعجال البت فيها ولكن محامى الريان تمسك بمطلبه وعلو تهديده بالانسحاب ان لم يجب الى طلبه . وفي جلسة يوم السبت الماضي اعلن المستشار د . حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة انه لم يجد سندا قانونيا لطلب دفاع الريان باستبعاد المستشار ساهر بديويش عن تمثيل النيابة العامة في الدعوى واذا كان لدى هيئة الدفاع نص قانونى يستندون اليه في مطلبهم فليدفعوا به امام المحكمة . خاصة ان هناك سابقة قضائية في هذا الشأن حيث كان ممثل النيابة قد تعدى بالقول على اعضاء هيئة

المحكمة في الجلسة وطلبت المحكمة من النائب العام استبعاد عضو النيابة من تمثيل النيابة في الدعوى ولكن النائب العام رفض طلب المحكمة وتمسك بعضو النيابة ممثلا له في الدعوى وان كان قد وقع عليه العقوبات اللازمة بشأن تطلوه على هيئة المحكمة . واضاف رئيس المحكمة انه لا توجد اى سلطة تجبر النائب العام على اختيار ممثليه في القضايا . كما ان النيابة العامة هي خصم شريف وممثل الاتهام في الدعوى الجنائية وبالتالي فلا تعارض بين كون المستشار ساهر بديويش ممثلا للنسبة في الدعوى ومجنيبا عليه في قضية الريان . ورغم هذه الاسانيد القانونية التي ساقها رئيس المحكمة لهيئة الدفاع لاقناعهم بعدالة قانونية وعدالة مطلبهم باستبعاد ممثل النيابة من القضية فإن رشاد نبيه محامى الريان اعلن انسحابه وبقية زملائه من الجلسة . الامر الذى دفع رئيس المحكمة الى انتداب اربعة محامين جدد من نقابة محامى الجيزة للدفاع عن ال الريان والمتهم الخاص في القضية محمد احمد عبد الخالق بدلا من هيئة الدفاع التي

انسحبت عن الدعوى . وكانت الامور تسير سيرها الطبيعي في مثل هذه الاحوال . حيث ثبت المحامون المنتدبون حضورهم في اليوم التالى مباشرة وطلبوا تأجيل الدعوى لحين الاطلاع على ملفات القضية والاستعداد لمناقشة الشهود فيها . الا ان دفاع الريان المنسحب بقيادة رشاد نبيه حاول دخول المحكمة وبرفقتهم محمود سليمان وكيل نقابة المحامين العامة واحمد عودة عضو المجلس وامين الصنوق . مما دفع رئيس المحكمة الى اصدار تعليماته لحرس المحكمة بمنع دخولهم للمحكمة حتى لا يحدث تشاك بينهم وبين المحامين المنتدبين . كما رفض مقابلة وفد نقابة المحامين الحاضر معهم أثناء الجلسة وطلب اليهم مقابلاته في مكتبه في اليوم التالى لبحث امر عودتهم وذلك حتى لا تعطل الجلسة . كما اعلن احمد الريان تمسكه بدفاعه المنسحب ومنحه مهلة لتوكيل محامين جديدين وهما صبرى مبدى وحامد الأزهرى . وهدد برد هيئة المحكمة مالم تجب مطلبه ..



المصدر: الممدود

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ أغسطس ١٩٩٠

وفي سرعة البرق تصاعدت الأحداث حيث اعتبر وفد نقابة المحامين عدم السماح لهم بدخول المحكمة أملة لمهنة المحاماة ولنقابة المحامين كما سارع المحامون المنسحبون بالاعتصام داخل مكتب أمين عام نقابة المحامين وطلبوا بإتخاذ موقف نقابي موحد وضرورة عقد مجلس نقابة المحامين لبحث هذه الأزمة .. وبالفعل تم اجراء اتصالات عاجلة ظهر يوم الأحد الماضي باحمد الخواجه نقيب المحامين الذي كان مسافرا الى الاسكندرية وتم عرض الامر عليه تليفونيا . فطلب اليهم تهئية الموقف والتقدم ببلاغ لرئيس محكمة استئناف القاهرة وإصدار بيان عام بموقف النقابة في هذا الشأن . وبالفعل توجه وكيل نقابة المحامين وامين الصندوق لمقابلة رئيس محكمة الاستئناف وتم عرض الموقف عليه حيث وعدهما بحل الأزمة .



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦١٠١٩٩٠

مسلسل شركات تلقي الأموال مصر أحالت «المراكشي» على القضاء وأكثر من ٧٠٪ من الودائع «تبخرت»

القاهرة: الشرق الأوسط

أحال المستشار عبد السلام حامد
الدعي العام الاشتراكي للمصري محمد
محمد كمال المراكشي صاحب إحدى
شركات توظيف الأموال إلى محكمة القيم
وتحفظ على شركته لطلب فرض الحراسة
على أمواله الواردة في المركز المالي.

تضمن قرار الاتهام قيام المتهم في
الفقرة السابقة لعام ١٩٨٩ بالاضرار
بالمصالح الاقتصادية للمجتمع حيث أسس
منشأة باسم «مكتب المراكشي للهندسة
والقجارة» غرضها الرئيسي تلقي الأموال
من الغير لدعم توظيفها وفقا لاحكام
الشرعية الاسلامية بعائد شهري قدره ٢٪
من رأس المال مما ترتب عليه ضرر بالغ في
سوق المال بالبلاد تمثل فيه استقطاب
مخبرات عدد كبير من المواطنين بلغوا
٢١٠٥ مواطنين وحددت مخزاتهم بحوالي
١٢ مليوناً و٥٥٢ ألفاً و٤٠٠ جنيه.

كما استولى صاحب الشركة على
أموال المودعين لديه في الاحتيايل عليهم
تحت شعار العائد المرتفع في حين أن هذا
العائد كان على حساب حق المجتمع في
الضرائب غير المدفوعة فضلاً عن أنه كان
على حساب رؤوس الأموال الأصلية
للمودعين.

وبلغت قيمة الأصول للمركز المالي
للمراكشي ٢ ملايين و٤٩٨ ألفاً و٥٠٠ جنيه
فقط وذلك بالرغم من الحصول على أكثر
من ١٢ مليون جنيه من المودعين ويرجع
السبب في ذلك بصفة أساسية إلى أن
المراكشي كان يقوم بصرف نسبة عائد
عالية قدرها ٢٦٪ سنوياً في حين كان
يستحيل على متابعيه أن تحقق هذه النسبة
الضخمة من الأرباح وقد بلغ إجمالي العجز
عند إعداد المركز المالي بمعرفة هيئة سوق
المال ٧ ملايين و٧٨٦ ألفاً و٢٢٤ جنيه و زاد
هذا العجز عند إعداد المركز المالي بمعرفة
الدعي الاشتراكي نظراً لتصرف المراكشي
في البضائع الموجودة لديه.



المصدر: الاحرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ أغسطس ١٩٩٠

احالة صاحب شركة المراكشي لمحكمة القيم استولى من المودعين على ١٢,٥ مليون جنيه ولم يردّها كتبت - الهام شوشر :

احال امين المستشار عبدالسلام حامد المدعي العام الإشرافي محمد كمال المراكشي صاحب شركة المراكشي لتوظيف الأموال الى محكمة القيم لطلب فرض الحراسة على أمواله بعد انتهاء المهلة القانونية التي حددها القانون لرد الأموال .

صرح بذلك المستشار محمود أبو الملا وقال ان قرار الاتهام تضمن قيام المراكشي في الفترة السابقة على عام ٨٩ بالاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع وإدارة منشأة باسم مكتب المراكشي للهندسة والتجارة بفرض تلقى الأموال من الغير يزعم توظيفها وقتا لاحكم الشريعة الاسلامية بعائد شهري ٣٪ من رأس المال واستقطب مبالغ ٢١٠٥ مواطنين التي بلغ مجموعها ١٢ مليونا و٥٥٣ ألف جنيه وجرمان المجتمع من توظيفها لخدمة قضايا للتنمية .

واستولى على أموال المودعين لديه عن طريق الاحتيال بخلافه منلخا استثماريا وهما تحت شعار العائد المرتفع في حين ان هذا العائد كان على حساب حق المجتمع في الضرائب غير المدفوعة . كما امتنع عن رد جميع أموال المودعين لديه في المهلة المحددة قانونا ..

هذا وقد بلغت قيمة الأصول في المركز المالي له ٢ ملايين و٤٩٨ ألف جنيه بالرغم من حصوله على أكثر من ١٢ مليون جنيه من المودعين وكان يصرف نسبة عائد قدرها ٣٦٪ سنويا بينما كان يستعمل على منشأته ان تحقق هذه النسبة الضخمة من الارباح حيث كان بعضها يحقق خسائر والاخر يحقق عائدا اقل من المنصرف .

وقد تبين ان اجمالي المعجز في مركزه المالي يبلغ ٧ ملايين و ٧٨٦ ألف جنيه .





المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٠



من ضائع آدم

أولاد الأكابر .. وشركات توظيف الأموال !!

المقال .. ولكن جزيل الشكر .

إمضاء
عصمت قريظم

إن شركات توظيف الأموال قد أصبحت عقدة حياتنا .. وكلما جاءت سيرتها أصابتنا ؛ جميعا بنوبة حساسية شديدة لم يوصف لها دواء حتى الآن !! .. وقد تعودنا ، أو سلمنا .. بأن أصحاب هذه الشركات هم من فئة معينة جاءت من أسفل قاع المجتمع لتحصل على الثراء السريع بتفكير مريض استغل بدهاء بعض أمراض وظروف المجتمع المصري .. فهل دخل أبناء الذوات أولاد الطبقة التي كانت يوما ما أعلى شرائح المجتمع المصري هل دخلوا إلى الحلبة أيضا ؟ وهل صحيح أن ما جاء برسالة السيدة عصمت قريظم من هروب ابن الذوات بأموال المودعين الذين وثقوا في أصله العريق قبل أن يتقوا في قدرته الاقتصادية ؟ .. وإذا كان كل ذلك صحيحا فما الذي دفع بالسيدة والدته إلى كتابة ذلك المقال الذي يتعاطف مع ضحايا شركات توظيف الأموال ؟ .. وهل هي لا توافق على ما فعله ابنها بأموال الآخرين ؟ أم أنها محاولة ساذجة لقر الرماد في العين ؟ .. إن سيل الأسئلة قد لا يتوقف وهي كلها تبحث عن الحقيقة .. فأين هي ؟

□ وصلتني هذه الرسالة من قارئة :
بعد التحية .. بما عرف عنك من كلمة الحق الشجاعة والرأي الواعي أرجو من سيادتكم قراءة كتابي هذا : كتبت السيدة خيرية البكري رئيسة جمعية التحرر الاقتصادي مقالا بجريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ بعنوان « ما بين بين » والمقصود بالعنوان هو الطبقة المستورة على حد قولها .. وتساءلت : أين هم الآن من ارتفاع الأسعار ومصاريف المدارس ومصاريف الأطباء وعلاج المريض منهم ؟ .. والأهم .. هو أين هم من شركات الريان وأمثاله ؟ ..

والريان وأمثاله هم موضوعنا .. فإذا علمت يا سيدة الفاضلة أن هذه السيدة هي والددة عز الدين فزاد شيرين وهو أحد رجال الأعمال الذي جمع أموالنا ونحن مجموعة من المودعين لديه أموالنا .. وغادر البلاد .. أي أنها أم رجل من أمثال الريان ؟ .. فما هو تفسيرك لما جاء بمقالها ؟ .. ومرة أخرى أرجو إبداء الرأي والتعليق وتقبل فائق تحياتي .

ملحوظة : جميع المستندات الدالة على ما جاء برسالتني لدى هيئة سوق المال والمدعى الاشتراكي .. وكل ضحية مثل تحتفظ بالشيكات الخاصة بها وهي المستند الوحيد .. وأنا متحملة كافة ما يترتب على هذا



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١٣ أغسطس ١٩٩٠

تقرير للبنك المركزي يؤكد :

أموال مودعي الريان في ٩٠

حسابات لدى ٥ دول أجنبية

وقد بلغت جملة الأموال التي حولها ال
الريان إلى كل من أمريكا وبريطانيا والمانيا
والفرنسية وسويسرا منذ عام ١٩٨٤ وحتى
القبض عليهم ٤١٧ مليوناً و ٦٩ ألفاً و ٣٧٤
دولاراً أمريكياً و ١٠ ملايين مارك ألماني
و ٧١٧ ألف جنيه إسترليني
وقال التقرير أن مبلغ ضخمة حولها ال
الريان خلال الشهور الأخيرة أثناء إعداد
قانون تلقي الأموال عام ١٩٨٨ وكانت آخر
دفعة محولة للخارج بعد
صدور القانون وقبل التحفظ
مع الريان بشهر واحد

كتب - سليم عزوز :

كشف تقرير للبنك المركزي أن أموال
المودعين بشركات الريان تم تهريبها للخارج
من خلال ٩٠ حساباً في بنوك ٥ دول أجنبية
بعضها فتح باسماء عائلة الريان والبعض
الأخر باسماء تجار عملة مصريين والبعض
الأخر باسماء اثنين من موظفي شركة الريان
المولوق فيهما وهما محمد أحمد عبد الخلق
والذي فتح باسمه حسابين بلندن الأول في
بنك ميدلاند والثاني في بنك إنتراست كما فتح
له حساباً ثالثاً لدى « ملتير استاتيك بنيويورك
أما الموظف الثاني فهو مسعد فرج عبد الفتاح
والذي فتح باسمه ثلاثة حسابات بأمريكا
لدى بنوك أمريكا إكسبريس وإنتراست
وتكساس كومن سينك

أضاف التقرير أن هناك ١٣ حساباً سرياً في
أربعة بنوك سويسرية بينها ٦ حسابات باسم
الريان

وكشف التقرير عن أن أحمد الريان قام
بفتح حساب خاص باسم زوجته زينب سلامة
في كيمكال بنك بجنيف أما حساب فتحي
الريان الذي ثارت حوله الشائعات بأنه
لايسحب منه إلا ببصمة الصوت فتبين أن
حسابه في بنك بارى بارى بجنيف وله تفويض
بالمسحب والإيداع لكل من زوجته شكريه
سليمان وشقيقه أحمد الريان وتم تغطية هذه
الحسابات من بنوك أمريكا إكسبريس
بالقاهرة والقناة السويس والجيزة الوطني
للتنمية والمصرف الإسلامي الدولي



المصدر : الأملح

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

رد أموال المودعين بشركة هيديكو مصر

كتب مسعد نوار : قرر المستشار
عبد السلام حامد المدعي العام
الاشتراكي رد اجمالي حقوق المودعين
بشركة هيديكو مصر لتوظيف الاموال
بعد قيام الجهاز ببيع ٢٠٠ وحدة سكنية
تامة للشركة بالمعادى والتصرف في
اثاث مكاتب الشركة .

صرح بذلك المستشار محمود ابو
العلا مساعد المدعي الاشتراكي وقال
ان الجهاز تمكن من تحقيق ٢٠ مليون
جنيه ببيع ممتلكات الشركة بسدد منها
حقوق المودعين البالغ عددهم ٥٥١
مودعا .

وصرح المستشار عبد المعز
ابراهيم مساعد المدعي الاشتراكي بانه
تقرر استمرار منع اصحاب شركة الهدى
مصر من مغادرة البلاد لحين تسديدهم
برنامج لرد اموال المودعين يتفق مع
القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . بعد
محاولتهم فرض شروط على المودعين
لرد اموالهم مخالفة لنص القانون .



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أرباح شركات التوظيف أخير ديسمبر

حددت هيئة سوق المال نهاية شهر ديسمبر المقبل ، آخر موعد أمام شركات توظيف الأموال التي سبق للهيئة ان وافقت على برامج توظيف اوضاعها - لصرف جميع الارباح المستحقة للمودعين فيها

ومن ناحية اخرى تبحث الهيئة حاليا موقف ١٢ شركة من شركات توظيف الأموال التي اعلنت موافقتها على رد أموال المودعين ولم تقم بتخلاء اية اجراءات عملية في هذا الاطار . وكشفت احصائية عن ان هيئة سوق المال قامت بصرف مليون و ٨٠٠ الف جنيه حوافز في مكافآت وانتقالات المكملين المسئولين فيها خلال الفترة الماضية نظير قيامهم بمتابعة نشاط شركات توظيف الأموال .



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخالفات جديدة في شركتي الشريف والسعيد

٤٧ شركة امام المدعى الاشتراكي

ويواصل جهاز المدعى العام الاشتراكي التحقيق مع ٤٧ شركة منها ٦ شركات كبرى وهي بدر للاستثمار والهدى مصر ونيوكايرو للخدمات المتطورة ومكتب المهندسين المراكشي وحذر المسئولون بالمدعى الاشتراكي المودعين من التورط والوقوع في نصب واحتيال هذه الشركات وفي حالة تقديم أي عرض للمودعين عليهم استشارة واخذ رأي الجهاز

وقد اتخذ جهاز المدعى العام الاشتراكي الاجراءات بالتحفظ على عدد كبير من الشركات والتي تقع تحت اشرافه واتخاذ الاجراءات القانونية ببيع اصول هذه الشركات

اما الشركات التي تقع تحت اشراف النيابة العامة فيصل عددها ٣٣ شركة منها شركة الهلال والارنب الرومي وداليكو للاستثمار واى - سي - سنتر والانوار للمعاملات المالية .

شكلت هيئة سوق المال عددا من اللجان للتفتيش على شركات توظيف الاموال بعد ان تلقت العديد من الشكاوى ضد هذه الشركات ومخالفاتها لقانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وكشفت هذه اللجان ان هذه الشركات ارتكبت الكثير من المخالفات ضد مودعيها ومن اهم هذه المخالفات عدم الالتزام بالجدول الزمني لرد الاموال واصدار السيكوك وعدم تحديد الارباح وصرفها وتقوم هيئة سوق المال حاليا باصدار خطابات موجهة الى الشركات لتعديل مواعيد صرف السيكوك طبقا للجدول الزمني المعتمد من قبل الهيئة كما وجهت الهيئة انذارا لشركة السعد لعدم تحديدها ارباح عامي ٨٨ و ١٩٨٩ وتغلف الشركة عن تقديم المركز المالي منذ ٢٨ مارس - كما ان الشركة خالفت القانون حيث قامت بخصم الارباح ونسبة ٢٠ % والتي صرفت قبل ١ / ٧ / ١٩٨٨

انذارات

كما وجهت الهيئة ايضا انذارا الى شركة الشريف لعدم تسليم المركز المالي للشركة الى الهيئة بعد

انتهاء المهلة المحددة في ١٧ يوليو الماضي ومن المقرر ان يجتمع مجلس ادارة هيئة سوق المال خلال الشهر القادم لمناقشة التقرير الذي اعدته لجان التفتيش واتخاذ الاجراءات المناسبة التي حددها قانون تلقى الاموال ولائحته التنفيذية والتي تشمل الى تعيين مفوض لادارتها والتصفية .



المصدر: الاحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ ع ٦٢٠ ط ١٩٩٠

نهبوا مصر !!

نائب رئيس وزراء سابق

تعاون مع الريان في تهريب أموال المودعين

زوج بنت رئيس
راجل تحول
من موظف صغير
الى صاحب ١٠٠ مليون
جنيه استرليني

ديون مصر الخارجية حوالى ٤٠ مليار دولار !!
ودائع المصريين في بنوك أوروبا تقدر بحوالى ١٠٠ مليار
دولار !! وتلك ليست فزرة او لو غريمتما ولكنها حقيقة
اجعلت وكالة رويتر العالمية للانباء تقول في تقرير لها
مؤخرا ان مصر هي اغنى افقر دولة في العالم
فهناك من المصريين الذين يعيشون في دول غرب
اوروبا وتحديدا سويسرا وفرنسا وبريطانيا والمانيا
الغربية وكذلك بعض كبار رجال الاعمال والمهنيين من
المصريين الذين يعملون في الدول الخليجية منذ فترات
طويلة من يمتلكون ودائع واستثمارات تقارب حجم
هوائى اموال البترول الكويتية التى تقدر بحوالى ١١٠
مليار دولار وهوائى اموال البترول السعودية التى
تزيد على ١٤٠ مليار دولار

السيد / ~~المرحوم فتح الريان~~ عنده
تردده على جنيد ، وكان يتولى حمل حقيبة كبيرة في يده وبهيسا
الاموال والمبائك الخاصة بالشركة .
يمتلك المذكور قطعة ارض في جنيد تقدر بمبلغ ١٠ مليون دولار
وانه صاحب الاعلانات التى تنشر في جريدة الاحرام عن تلك شركة او
ذيلة بخير ويشارككم في ذلك نجله .
قام بإيداع مبلغ من العولارات في حساب شركة الريان بخير ف .
بنك امريكان اكسبريس برقم GE 118 HAYAN ويعمل بهنك امريكان
اكسبريس فتم لىلانى الجنسية يدعى فليب البير ادب ابلـغ
المودعين مؤخرا انه لا يوجد رصيد لشركة الريان بالبنك المذكور .

صورة من تقرير

المستول الامنى

الكبير حول الاموال

المفوبة

تمتوا بقبول فـ



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإيداع مبلغ من الدولارات في حساب شركة الريان جنييف في بنك امريكان اكسپريس برقم GE 118RAYAN ويعمل ببنك امريكان اكسپريس شخص لبناني الجنسية يدعى فليب البير أيب وقد أبلغ هذا الشخص المودعين مؤخراً بأنه لا يوجد رصيد لشركة الريان بالبنك المذكور هذا الكلام قد يعني ان اموال ضحايا الريان المهربة اما انه قد تم الاستيلاء عليها بواسطة هذا المسئول الاسبق او انه شارك في جريمة تهريبها فقام من خلال خروجه من قاعة كبار الزوار في مطار القاهرة

فإذا علمنا ان الاصول والجذور الاجتماعية لهذا المسئول الاسبق تقطع بأنه ينتمي الى أسرة اجتماعية بسيطة وان والده كان ترمياً في مظهر المجاورين والدراسة من سؤال المنطقي من اين له هذه الثروة التي ربما تعتبر لرض جنييف ذات العشرة ملايين دولار احد مفرداتها ومكوناتها ؟

من اين الثروة ؟

نموذج اخر للمسد وللثروة المجهولة المصدر موقف صغير سابق في احدى مؤسسات الدولة تزوج بلحدي بنت زعيم مصري راحل وتولى خلال السبعينات منصبا رفيعا في احدى هيئات التصنيع الاستراتيجي وخلال السنوات التي تلت تركه لمنصبه واستقراره في لندن اتضح ان هذا الموظف الصغير السابق لديه ثروة ويدير اعمالا وتجارة سلاح

تحقيق :

جمال الدين حسين

الوزراء ووزير الزراعة في صفحتها الاولى صباح اليوم التالي للمؤتمر ولم يكتب الدكتور والى صحيفة الوفد ولم تتحرك أجهزة الدولة ولا مكتب النائب العام للتحقيق في تلك التصريحات الخطيرة او للاجابة عن التساؤل الطبيعي الذي تطرحه هذه التصريحات وهو :

من هم الذين ذهبت اموال القروض الخارجية الى حسابات خاصة باسمائهم ؟ وما هو حجم تلك القروض او الاموال المنهوبة ؟ ومع من عادت هذه القروض ومن هم الذين وقعوا اتفاقياتها ؟

اموال الريان

تقرير خطير اعده رئيس احدى أجهزة الامن يشير الى واحد من هؤلاء الذين نهبوا اموال المصريين .. يقول التقرير في صفحته الثانية ان السيد /... والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء قبل فترة كان يرافق المرحوم فتحي الريان عند تربيده على جنييف وكان يقول حمله حقيقة كبيرة في يده وبها الاموال والسبلات الخاصة بشركة الريان وان هذا المسئول الاسبق يمتلك قطعة ارض في جنييف تقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار وأنه قام

وطبقا لآخر المعلومات فان جزءا كبيرا من الاموال التي تخص المصريين كإبداعات في البنوك الغربية جاء عبر تحويلات من الدول الخليجية الى حسابات خاصة بكبار رجال الاعمال والمهنيين المصريين ويقدر حجم هذه التحويلات سنويا برقم يتراوح بين ٦ الى ٨ مليارات دولار الا ان جزءا اخر من اموال المصريين في البنوك الغربية التي تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار هو عبارة عن اموال منتهوبة

كان بعضها قروضا عادت الى الدولة وذهبت الى حسابات فردية في بنوك الخارج وكان البعض الاخر اموالا مهربة تخص ضحايا شركات توظيف الاموال والبعض الثالث كان عمولات على صفقات ضخمة اودعت في حسابات خاصة سرية في الخارج

اسئلة بلا اجابة

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامين العام للحزب الوطني الديمقراطي اعترف صراحة في مؤتمر شعبي عقد بمدينة اسبوط يوم السبت ٢٨ ابريل الماضي بأن القروض الخارجية التي عادت قبل رئاسة مبارك للدولة كانت بلا حساب وكان بعضها يذهب الى حسابات فردية ويتم احتسابها على الدولة !! وقد نشرت صحيفة الوفد تصريحات نائب رئيس



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ أغسطس

ومشروعات ولا تقل ثروته عن مائة مليون جنيه استرليني أي حوالي نصف مليار جنيه مصري وأن هذا المسئول الصغير السابق قد أصبح له طائرة خاصة لنقلاته بين القاهرة ولندن وعواصم أوروبا

والسؤال من أين هذه الثروة ومن أين جاءت خميرتها ؟ هل كلفت من عمالات على منظمات سلاح ؟

لقد كان والد هذا المسئول الذي يطلق عليه بعض الدبلوماسيين والمسئولين في الدول الخليجية الطفل المعجزة لواء بالمعاش ولم يعرف عنه أنه سليل قرون لو حفيد أوتيسيس فمن أين له هذا ؟

الاقتصاد السري

والسؤال الأهم كيف يمكن أن نستعيد ما هو منتهب من كل هذه الأموال ؟

يقول الدكتور عثمان محمد عثمان الخبير بمعهد التخطيط القومي والاستاذ السابق للاقتصاد السلي بجامعة صنعاء ان هذه الأموال المنهوبة لو لم يكن تسميته بالأموال السوداء لا يمكن التعامل معها بمعايير واساليب الأموال البيضاء التي جاءت عن طريق شريف ومن خلال كد وتعب أصحابها ومن ثم فهي لا تحكمها معايير اقتصادية وإنما تحكمها وتتحكم فيها ما يمكن أن نسميه الاقتصاد السري

ونشير هنا الى ان القوانين الاقتصادية والاجراءات المعمول بها في الجهاز المصري ساهمت وساعدت بقدر ما في خروج هذه الأموال المنهوبة وإذا كان هناك من سبيل لمنع تهرب مزيد من الأموال فإن ذلك لابد وأن يكون عن طريق تخليص القوانين من الثغرات التي تنفذ منها هذه الأموال وهذا سيكون مجرد خطوة أما الخطوة الثانية فتقع على عاتق أجهزة الأمن والمعلومات والأجهزة الرقابية الموجودة في الدولة فعليها الوصول الى تحديد من هم أصحاب الأموال السوداء ؟؟ وما هو حجمها ؟؟ وكيف كونها ؟ ثم تطبيق قوانين الرقابة المالية ومن أين لك هذا عليهم جميعاً .



المصدر : **المسرة** ج ٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩١ أغسطس ١٩٩٠

صفقة الريان تدخل حيز التنفيذ

كتب ربيع شامعين :

تنتهي اللجان الهندسية لجرد وحصر
ممتلكات الريان من عملها الأسبوع القادم
وذلك بعد أن انتهت مايقرب من ٩٠ ٪ من
أعمال الأصول وذلك تدخل منطقة شراء
أصول شركات الريان بما قيمته ١٥ مليار
يتم من خلالها سداد أموال المودعين حيز
التنفيذ .. وهي الصفقة الكبرى التي كان
قد تقدم بها محمد رشاد نبيه محامي الريان
ووكيل المشتريين .

جدير بالذكر أن هيئة الدفاع عن الريان
برئاسة محمد رشاد نبيه سوف تعرض أمام
المحكمة اليوم (الثلاثاء) الخطوات
النهائية لتوقيع العقد ونقل الملكية
للمشتريين ولكد رشاد نبيه للشعب أن العقد
سوف يتم توقيعه في أوائل أكتوبر القادم
يعقبه مباشرة تحرير الشيكات للمودعين
مسحوبة على أحد البنوك المصرية
المعتمدة على أن تصبح واجبة الدفع
والسداد لأصحابها في مارس من العام
القادم .



المصدر : **الشريعة**

التاريخ : **٢١ أغسطس ١٩٩٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

*** للمرة الثانية :**

شركة « المدعى الاشتراكي » لتوظيف الأموال

يتضمن استثمار بقاء أموال المودعين بالعملة الصعبة في عدة دول أوروبية تدر ربحاً وشاركت الشركة ببعض هذه الأموال في تأسيس بنك بلندن .. وتولى الأخ الكبير لأصحاب الشركة عضوية مجلس الإدارة

والغريب أنه رغم كل هذه التسهيلات غير الشرعية فلم ترد الشركة سوى بعض حقوق ١٢ ألف مودع فقط خلال السبعة أشهر الماضية بينما يبلغ عدد المودعين بها ٤٠ ألفاً في الوقت الذي تحتفظ فيه الشركة بمجموع أصولها المتميزة والكبيرة وتحرص على استمرار ملكيتها .. وتقوم بتسديد بعض حقوق المودعين من أرباحها .. مما يشير إلى أنها لن ترد الباقي قبل عدة أعوام .. رغم أن المهلة القانونية للسداد انتهت في ٩ يونيو الماضي .. وه حسبنا الله ونعم الوكيل .

ربح ايداعات كل مودع .. وتحويل ايداعات العملة الصعبة إلى الجنيه المصري بسعر صرف شهر يناير الماضي .. وذلك بالمخالفة للقانون تلقى الأموال

عقد المدعى الاشتراكي اتفاقاً سرياً مع إحدى شركات توظيف الأموال .. التي يخضع برنامج رد الأيداعات بها .. إلى إشرافه ويقضى الاتفاق بخمس حوالى



المصدر: النور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ أغسطس ١٩٩٠

دعوى تعويض ضد الحكومة من المودعين بشركات توظيف الأموال

كتب: أحمد عبد المنعم
أقام عدد من المودعين في شركات
توظيف الأموال دعوى تعويض ضد
الحكومة نظرا للأضرار المالية التي
لحقت بهم نتيجة التصرفات الهوجاء
التي قامت بها الحكومة إزاء شركات
التوظيف والتي تسببت في ضياع
أموال المودعين.
أكد المودعون في شركة التكامل
للبنوك لتوظيف الأموال وصاحبها
الأمير أحمد جاك الكريم. وهي من
الشركات المتحفظة عليها في مكتب
النائب العام. أكدوا أن الحكومة
قامت بدور الإشراف والرقابة على هذه
الشركات فاضطت عليها الطابع
الرسمي مما دفع المودعين إلى وضع
أموالهم لدى تلك الشركات ونتج عن
ذلك تلاعب بعض أصحاب هذه
الشركات وأصبح إزاءها على الحكومة
أن تعوض المودعين باعتبارها
مسئولة عن رعايتهم ومواطنيتهم



المصدر : الأمل

التاريخ : ١٩٩٠ أغسطس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتهاء من معاينة ثلثي صفقة الريان

توقيع أمام جلسة المحكمة .
ومن ناحية أخرى يبحث رشاد نبيه محامي . الريان ، رفع
دعوى جديدة ضد وزير العدل ، والنائب العام ، ومدير إدارة
التحفظ ويطلبهم بدفع مائة مليون جنيه تعويضا عن
الأضرار التي لحقت بملكات الريان منذ ادارتها في نوفمبر
١٩٨٨ .

صرح محمد رشاد نبيه وكيل المشتري في صفقة الريان ،
بان اللجان الفنية إنتهت من معاينة ثلثي الصفقة . وقال :
أن عقود الوعد بالبيع سيتم توقيعها في جلسة ٢١ أكتوبر .
القادم كما أنه يجري حاليا إعداد الصيغة النهائية للعقد .
قبل عرضه على إدارة التحفظ بكتب النائب العام في خلال
شهر . سبتمبر . القادم لإبداء ملاحظاتها في بنود العقد قبل



المصدر : لا ١٩٩٠

التاريخ : ١٩٩٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامي الريان للمحكمة : الصفقة مستمرة وأحداث غزو الكويت لم تؤثر عليها

و مستعدون لدفع ٣٣ مليون جنيه لإعادة تشغيل بعض مصانع الريان

كتب - خيرى رمضان ومحمود النوبى :

أكد محمد رشاد نبيه محامى الريان وممثل المشتريين أمام محكمة الجنائيات امس ان صفقة شراء ممتلكات واصول الريان مستمرة ولم تؤثر فيها أحداث غزو الكويت وان كانت الى بعض الخسائر المالية ولكنها لن تعوق استمرارها وعرض على المحكمة دفع مبلغ ٣٣ مليون جنيه لإعادة تشغيل بعض شركات ومصانع الريان تأكيداً لاستمرار جدية العرض . وطلب من المحكمة تسهيل الحصول على بعض العقود والمستندات من ادارة التحفظ . فقررت المحكمة التأجيل لجلسة السبت القادم لتمكين النيابة من تنفيذ طلبات الدفاع مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول والابن والشهود .

تقديم موافقة سوق المال على البيع وتحديد احد ايام شهر سبتمبر بدءاً من ٢١ - ٩ لعرض مشروع العقد على المحكمة وتصفية ما يجد من خلافات والافراج عن محمد الريان وتكليفه بإدارة المصانع . وطلب المستشار ساهر درويش اجلاً للرد على هذه الطلبات بعد نقلها للنائب العام

فطلب منه رئيس المحكمة السرعة في الرد .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس ورئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومي .

لجدية العرض فأننى اعلن استعدادى بدءاً من ١٠ - ٩ - ١٩٩٠ لتحمل مصاريف تركيب هذه المصانع وسأسلمها لادارة التحفظ في ٢١/١٢/١٩٩٠ على الا احصل طمى واحد من مجموع الايرادات الذى يودع في حساب شركات الريان لدى مكتب التحفظ على ان يتم الافراج عن المتهم الثالث محمد الريان المحبوس على ذمة جنة النصب لما لديه من خبرة عالية وهو خبير بالمصانع المعطلة وسيوفر علينا مالا كثيراً .

واضاف : فلذا تمت الصفقة فالمال مالى واذا فشلت ولن يحدث .. فأنى مقاتل عن كل ما اتفقته في تركيب المصانع .. فاذا اوفيت بعهدى وقمت بتركيب المصانع الاربعة في نهاية ديسمبر المقبل فأننى التزم بدفع ٢٠ مليون جنيه لمصنع بشبشير حتى يعمل قبل المدة المحددة لتنفيذ الوعد بالشراء واضاف محامى الريان لقد تقدمت للمحكمة بالعرض في ٢١ مايو الماضى ويجب ان يوقع العقد في ٢١ - ١٠ وهذا يقتضى ان اسلم العقد للنيابة في موعد اقصاه ١٠/٩/١٩٩٠ لتبحثه على ان تحدد المحكمة جلسة في شهر سبتمبر القادم لتراجع ما يقع من خلافات حتى توقيع العرض . واتهم ممثل المشتريين المستشار ساهر درويش بأنه يعرقل اتمام الصفقة بدليل انه لم يسلم جميع محاضر الجرد والتحفظ التى تسلمت بمقتضاها النيابة ممتلكات الريان رغم ان جميع الكشوف مصورة في النيابة وطلب المحامى تسلمه عقود وملكية الريان وتجديد الحقوق المالية للريان لدى المؤسسات والافراد واعاد مركز مالى يشمل مفردات كل مبلغ وسنده لدى ادارة التحفظ وتحديد الضرائب على شركات الريان والمستندات الخاصة بمشاركات الريان بالخارج والعقود الخاصة بتعاقدات شركات الريان والهلال والزلم ادارة التحفظ بان تسدد الاقساط المستحقة على الاراضى المشتراة بالتنسيق حتى لا تقسخ العقود وكذلك

في بداية الجلسة قال رشاد نبيه محامى الريان وممثل المشتريين ان صفقة شراء ممتلكات الريان لرد اموال المودعين مستمرة وستتم ولا رجعة فيها .. فقال له رئيس المحكمة ان هذا الامر هام ولقد اتلجت صدر المحكمة بهذا القول . وطلب منه رئيس المحكمة ان يتخل عن الدفاع عن الريان ويكون وكيلاً عن المشتريين فقط . فقال المحامى : انه مستمر في الدفاع عن احمد الريان وتمهيك احمد الريان بمحاميه . ثم قال المحامى : انه سيتكلم اليوم بصفته ممثلاً للمشتريين وذلك لان هناك بعض الامور الهامة خاصة باتمام عقد الصفقة يجب عرضها امام هيئة المحكمة لتفصل فيها في جلسة اليوم . وقال عندما تقدمت بعرض شراء اصول شركات الريان بحثت ومن معى الامور التى قد تعترض الصفقة من امور قانونية وفنية وادارية والاحتمالات التى ستواجه العرض . ولكننى لم اتصور ان يصل الهجوم الى استغلال ظروف الشخصية .. وقال : لو كنت اتاجر بمشاعر المودعين لكنت اعلنت امام المحكمة اليوم ان الصفقة انتهت بغزو العراق للكويت ولكننى انسان جاد ولان الصفقة حقيقية فأننى اقرر من اليوم ان الصفقة مستمرة واموالها في مامن واذا كان هناك مال ضاع بسبب غزو الكويت فلا انكر ذلك ولكنه لا يذكر .. وان يؤثر على اتمامها بحال من الاحوال .. ولكى يؤثر اقدم الدليل على جدية عرضى فأننى اعرض الاتى : ادارة التحفظ اتخذت قراراً بعدم تركيب المصانع التى تم استيراد الاتها وبناء انشاءاتها وتوجد محفوظات تحت الشمس ويوجد بشركات الريان مجمع لحوم الريان تكلف ٢٠ مليون جنيه . ومصنع العلف في الكيلو ٢٦ ومصنع الارضيات ومجزر الريان للطيور هذه المصانع تحتاج حوالى ١٠ ملايين جنيه لتشغيلها بالاضافة الى مساحة ٦٢٠٠ فدان بالنوادية مطلوب ٢ ملايين جنيه لزراعتها . ومصنع علف بشبشير يحتاج ٢٠ مليون جنيه واثباتا



المصدر : ج. و. ا. د.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢٨ أغسطس ١٩٩٠

« في مسألة توظيف الأموال »
المستشار مصطفى الفيشاوي يقول :

ماجدة محمود

القانون يحمي أموال المودعين

صدر مثل هذا الحكم كيف سيتم رد
القرامة أو المبلغ المحكوم بها .
القرار بالتحفظ هنا يكون ضامنا
للأموال الموجودة التي لن يصدر
الحكم . فإذا صدر بالقرامة والرد
أي طوبة مالية يتم سدائها من
الأموال المتحفظة عليها بطريقة
التنفيذ العادي وإذا توافر أموال
أخرى ترد للمتهم ..

● إذن التحفظ إجراء يتم
لحماية الطرفين لم طرف واحد ؟
حمية المال العام أولا . ووفق ما
نص عليه المشرع هو ضمان رد ما
عسى أن يحكم به في القضية
المقدم فيها المتهم .

● لماذا لا يكون هناك تفكير في
إدارة هذه الأموال تحت رقابة
مضمونة من قبل الحكومة أو
المحكمة لضمان أموال المودعين ؟
هذه الأمور يتم تنظيمها ، فعندما
يتم صدور أمر التحفظ وينقل على
أشخاص أو شركات ونجد الأشياء
المتحفظة عليها تضم مشروعات أو
شركات أو ما إلى ذلك بشرط أن
تكون مستمرة في العمل والتحفظ
كإجراء سيُلحق الضرر بها . يتم
وفقا لقرار وزير العدل تعيين مفوض
لإدارة تلك الأموال من خلال إصدار
قرار من النائب العام بتفويض
وتعيين نائب للإدارة تتوافر فيه
شروط الخبرة ، حسن السمعة ..
الخ حتى لا يضر بهذه الأموال ،
وكثير من قضايا التحفظ صدر فيها
هذا القرار ..

العام" وتختص بقانون الإجراءات
الجنائية الذي ينص في المادة
"٢٠٨ مقرر" على إعطاء الحق
للنائب العام متى قلمت دلائل
الجديدة على جدية الاتهام الممنه
إلى أي من الأشخاص أو الشركات
العلمة التي يتم التحقيق معها في
الجنائيات المتعلقة بالمساس
بالأموال العامة إعطاء الحق في
إصدار قرار بالتحفظ على الممتلكات
أو الأموال المملوكة للمتهم سواء
العقارية أو المنقولة لحين إصدار
الحكم في القضية التي يتم
التحقيق فيها أما بحفظها أو
بإحالتها للمحكمة بالإدانة أو
بالبراءة . أي إلى أن ينتهي الأمر
بالتصرف . والمشرع نظم كيفية
التظلم من الأمر بالتحفظ ، فيجوز
التظلم في المرحلة الأولى ما لم تكن
الدعوة قد أحييت إلى المحكمة
الجنائية ، فيكون التظلم إما للنائب
العام أو للجنة المستأنفة
المنعقدة في غرفة المشورة . إذا
كانت الجنائية أحييت للمحكمة ننظر
فلا يكون التظلم هو الأمر الصادر
بالتحفظ إلا للمحكمة التي ننظر
الدعوة . والحكمة التشريعية من
هذا النص أنه يعطي الحق للنائب
العام في التحفظ على أموال المتهم
حفظا على الضمان المالي له .
بمعنى أن جرائم الأموال العامة
يحكم دائما مع العقوبة المقيدة
للحرية بحكم بالقرامة وبالرد "رد
المبالغ إذا كانت اختلاسا" إذا

● عندما تجرت لزمة شركات
توظيف الأموال وما ترتب عليه من
قلق في البيت والشوارع المصري
نقلنا لارتباطها بالعهد الهائل من
صغار وكبار المودعين ومسير
لأموالهم المجهول بدا يتربد اسم
جهاز "التحفظ على الأموال" هذا
الجهاز الذي قل يعمل في صمت
لسنوات وسنوات دون أن يذكره
أحد .

● ولأن هذه القضايا تمس قطاعا
كبيرا من الجمهور فهي قضية رأي
علم . ولأن التحقيق فيها لا يستقر
على حال مما يزيد من غضب وتوتر
الجميع كان لابد أن ندق على الباب
لنتعرف أولا على ما يقدمه هذا
الجهاز لانقلا ما يمكن انقلده بعد أن
ينس الجميع من الحل . وأيضا
لنتلف على العوامل المالية للتحفظ
على الأموال ونفس العوامل لرفع
التحفظ . وإذا ما كان هذا الإجراء
يتم لحماية طرف واحد لم لحماية
الطرفين .

● لهذا جمعنا لكارتنا
وتسألنا لنضمها أمام المستشار
"مصطفى الفيشاوي" رئيس نيابة
التحفظ على الأموال لعلنا نجد لديه
لجابة واضحة .

القانون ٢٠٨

● وبدوره بدورنا قلنا :
إدارة التحفظ على المال إحدى
الإدارات الملحقة بمكتب "النائب



المصدر : حواء

التاريخ : ١٩٨٠ عشرين مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منعاً للتلاعب

● وما هي العوامل المادية للتحفظ على الأموال والعوامل المادية لرفع التحفظ؟
التحفظ وفقاً لنص المادة ٢٠٨ "بناء على بحث موضوع التحقيق أو البلاغ ينتهي المحقق إلى دلائل جديده على جدية الاتهام المسمد إليه . فيعرض الأمر على "النائب العام" ومتى رأى جدية توافر تلك الدلائل يصدر أمره بالتحفظ ويتم ذلك على كافة أمواله المملوكة له "عقارية أو منقولة" خاص بزوجه أو أولاده الصغر باستثناء الابن البالغ لأن له ذمة مالية مستقلة . وقد يتكلم شخص ممنوع من التصرف بمستندات وعقود بتاريخ سابق طلباً للتكلم . ينظر في أمره وإذا ثبت أنه لا تشويه أي شائبة يرفع التحفظ .
● وإمكانية حدوث التلاعب في هذه المستندات ؟

منعاً للتلاعب . تكون المستندات الرسمية هي الفيصل . فلا كانت رسمية ودالة فلا ضرر ولا ضرار .
ولضمان حقوق الممنوع من التصرف يتم تعيين وكيل لإدارة المشروع كما ذكرنا سابقاً والعائد المادي لا يدخل إدارة التحفظ ولكن يوضع في حساب باسم الممنوع من التصرف بأحد البنوك . وإذا صدر حكم ببراءته ووقع عليه غرامات مالية نحصل عليها من هذه السيولة

وإذا لم تكن هناك سيولة يتم التنفيذ على ممتلكاته وإذا صدر حكم ببراءته يحصل على كل ثلوه وممتلكاته .

● لاحظنا في الفترة الأخيرة تتابع قضايا التحفظ وكأنها نغمة جديدة ما هي الأسباب ؟
هي ليست نغمة . فقط لم تأخذ القضايا السابقة هذا القدر الكبير من الدعاية الإعلامية ..

● معنى هذا أن قانون التحفظ على الأموال ليس بحاجة إلى تعديل ؟
عندما بدأت شركات توظيف

الأموال في التعاقب ومع صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأنها بدأت تطفو على السطح المشاكل والقضايا الخاصة بها والتي تتعلق بأموال الشعب وبالتالي ترتب على ذلك قرار صدور التحفظ . هذه الشركات لم يكن هناك مشاكل بالنسبة لها قبل صدور القانون . ولا نستطيع أن نقول الآن أن القانون بحاجة إلى تعديل لأنه صدر بعد دراسة لجميع الثغرات والتجاوزات التي قامت عليها الشركات المختلفة . قد يكون هناك تعديلاً في المستقبل عندما يطرا التغيير أو التحديث بالنسبة لهذه الشركات . وبصفة عامة القانون يحمي المستثمر ..

● معنى هذا أن الشركات التي وفقت لوضعها وعادت لدائرة الضوء لا خوف من التعامل معها ؟
من وفق لوضعها في ضوء القانون ١٤٦ لا غبار عليه . والقانون هنا يضمن للمودع أمواله من خلال الرقابة التي وضعناها في ضوء الأحكام المقررة .

المصير المجهول

● بعيداً عن توفيق الأوضاع . نعلم جميعاً أن هناك كساداً اقتصادياً . ما انعكس هذا الكساد على المستثمرين حتى لا نغلق الباب أمامهم عند الإقدام على الاستثمار ؟

أقول للمستثمر في مصر لا تخاف . المهم أن تعمل علك ولا تضع أموالك في مجل يجلب الربح فقط دون دراسة لهذا المشروع أو المجل . دولتنا رغم أنها من دول العالم الثالث تواجهها مشاكل وتحول رفح مستواها المعيشي بتشجيع الاستثمار إلا أنه لا يجب

فتح الباب على مصراعيه بل لابد من تقنين الاستثمار . وعلى المستثمر ألا يقارن مصر بالدول الأخرى لاختلاف المناخ والظروف . وبلدنا تسعى بقدر الإمكان لتذليل العقبات أمام المستثمر وفتح أفق جديدة للاستثمار وقد زال الكثير وخلال السنوات القادمة نأمل في تذليل جميع العقبات ..

● هذا عن المستثمر الذي يرغب في الاستثمار . فلماذا عن صغار وكبار المودعين الذين ينتظرون بلهفة شديدة مصير أموالهم ؟

بالنسبة لشركات توظيف الأموال التي صدرت بالنسبة لها قرار من النائب العام بالتحفظ على أموالها تم تعيين وكلاء لإدارتها حفاظاً على أموال المودعين ولود أن نقول للمستثمر . إن الاستثمار من المنطلق الإسلامي عمل من أعمال التجارة وبالتالي يحتل المكسب والخسارة . فلماذا تسعد بالمكسب ورفض الخسارة . لقد شارك في التجربة بكامل رغبتك وإرادته . وعليه أن يمارس حيلته الطبيعية وينتظر إلى أن يبت في هذه المسألة . والحياة لا تتوقف .

● هل نستطيع أن نقول أن أموال المودعين أصبحت في ذمة التاريخ ؟

بالطبع لا . فالجميع يعمل بطريقة تحافظ على المودعين ومصالحهم . وإذا كانت إجراءات التحقيق وما إلى ذلك تأخذ وقتها . فهي إجراءات للمصالح العام ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٦ أغسطس ١٩٠

دفاع الريان يناقش فج النور في شهادته اليوم ساهر درويش : حريصون على اتهام صفقة البيع الريان : حسن النية غير متوافر بإدارة التحفظ

تواصل محكمة جنابات الجزيرة نظر قضية الريان اليوم . حيث يناقش الدفاع الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال . استمعت المحكمة أمس على مدى ساعة كاملة لرد المستشار ساهر درويش

كتب الجلسة
السيد المعبدى
كمال عبدالجابر

المصانع - الطوب والبلاط ومجزر اللحوم والمصنع الآلى - ولكننى فوجئت بأن هذه المصانع لم يصدر لى منها ترخيص بالبناء بل قد أصدرت محافظة الجزيرة قرارات بفلجها تمهيدا لارتائها ولولا واقفة النيابة الحازمة لثم ذلك ومعها هيئة سوق المال حيث تبذل الجهود لعدم غلظها أو زلقتها .. وقدم للمحكمة مذكرة بهذا الشأن

رفض هيئة الآثار والتعمير

وتناول المستشار ساهر درويش وضع المصانع المقترح استكمالها وما تتطلبه من شروط لموافقة هيئة الآثار ووزارة التسيير والماد بأن هيئة الآثار رفضت باعتبار المنطقة منطقة آثار .. وأن وزارة التسيير أيضا رفضت لتعارضها مع مخطط الترميم للقاهرة الكبرى وطلبت توجيه تلك المشروعات لمنطقة ٦ أكتوبر أو غيرها من المناطق الصناعية .

وعن الورش الصناعية قال ممثل النيابة انه بحث تشغيلها مع مديرها السابق ولكن دراسة الجدوى افادت بأن تشغيلها لن يضى مصاريفها .

وقال وبذلك يكون العرض الخاص من ممثل المشتريين بتفائق ١٠ ملايين جنيه لاستكمال تلك المصانع بشرط الافراج عن المتهم الثالث امر لن يتحقق فى ظل عدم استخراج تراخيص البناء لهذه المصانع .

ولكننا مستعدون لتزويده بالخطابات ولعله يبذل جهدا فى استصدار التراخيص ويكون هذا اضافة الى اصول الشركات .

ورد المستشار ساهر على طلب اخلاء سبيل المتهم الثالث بأن هذا من اختصاص هيئة المحكمة الموقرة .

مليون ونصف للتوبارية

اما عن ارض التوبارية فالتنا تبارق فورا باصلاح لاجهزة لرى المحورى بها وإزالة ما بها من حشائش قذرة . الزراعة بشرط تسديد

مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام لما اتاه دفاع الريان بالجلسة الماضية حول عدم تسليم ممثل المشتريين لصفته ممتلكات للريان لظود التملك وعدم سداد الاقساط المستحقة على بعض الاراضى مما اضطر الشركات لسحب العقود بين الريان

وكذلك ما اتى حول الموافقة على تشغيل بعض المصانع من بينها مصنع اللحوم وتركيب الابواب والمعدات لبعض المصانع التى لم يتم تشغيلها بعد .. واستصلاح مساحة ٦٢٠٠ فدان بأرض التوبارية .

وعرض ممثل المشتريين تحمل النفقات التى تقدر بحوالى ١٠ ملايين جنيه بشرط الافراج عن المتهم الثالث محمد الريان لترسيخه للاشراف على تشغيل المصانع المتصلة .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار د. محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحمك بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ابريس رئيس النيابة بامانة مر احمد رمضان وعبدالحاميد بدوى قرر المستشار ساهر درويش ان النيابة تتنازل عما ورد ببيان الدفاع مما بعد تعرضا للنيابة العامة وشخصه كممثل لها .. لان النيابة اسمى من ذلك ولكى تنفرغ لما هو اهم لسير الدعوى فى مجراها الطبيعي او فى اتمام صفقة البيع ليسترد المودعون حقوقهم

واكد المستشار ساهر حرص النيابة على اتمام الصفقة واته لا توجد اى سلطة فى الدولة لها مصلحة فى عرقلة مصلحة المودعين .

وقال ممثل النيابة انه عند اجتماع بمكتب النائب العام للتصريح باجراء المعاملات لاملاك الريان ولكن كانت النتيجة ان تلوث سمعة ادارة التحفظ وظهرت بانها تبذل اموال الريان وغير حريصة على اموال المودعين وهددت الجلسات بالمحكمة فى التعريض بشخصى وكان المقدم للمحاكمة هو ساهر درويش وليس ل الريان

وعن المصانع التى عرض وكسول المشتريين استكمالها وصف ممثل النيابة قول الدفاع بانه خاطيء لانه منذ حبس المتهم الثالث محمد الريان .. وتنا لحاول ان يبرر هذه

مبلغ مليون ونصف جنيه لاجرة التحفظ وسوف يجلب هذا المبلغ فى حساب خاص للاتفاق منه على هذه الارض حيث ان الجهة الوحيدة المشرفة على اصلاح الاجهزة هي الشركة العقارية المصرية وسبق ان طلبت ٧٥٠ الف جنيه نفقات اصلاح وان بذلك يستغرق ستة اشهر .

وايدى ممثل النيابة استعداده لاعطاء عطلات لممثل المشتريين بوضعه فى بحث الامر مع الشركة العقارية او غيرها من الشركات لعله يصل الى تخفيض المبلغ وكذلك الامر فى مصنع الطلف .

وتعهد المستشار ساهر درويش بتسليم عقود الملكية التى لم يتم تسليمها او تصويرها واعاد حواظ لها خلال ٢ ايام ومعها حصر شامل لديون شركات الريان لدى الغير .

وقال ممثل النيابة .. انه الخطر لشركة العقارية باستعداد النيابة لسداد الاقساط

الخاصة بأرض التوبارية بعد اسقاط للفوائد عنها لسوء ما اتبعه فى ارض ليوروش .. واكد .. انه لم يتلق اى طلبات بشأن اقساط ارض المعصرة واته يكفى الجهود لمخصص ارض العاشر من رمضان التى الغسى تخصيصها لاعادة التخصيص ورحب ممثل النيابة باستقبال محمود خالد المحامى لبحث المسائل القانونية بشأن عرض المشتريين .

واختتم المستشار ساهر درويش رده بترحيبه التام بالصفقة لرد حقوق المودعين واستمرار المحكمة من جهة اخرى لاستكمال نظر الدعوى وسماع الشهود .

وتقدم رشاد نبيه المحامى الى منصة المحكمة وطلب حذف عبارة « ان الجلسات الماضية لم تسفر عن شيء باستثناء ثلاث جلسات استمعت للمحكمة فيها لشاهد الاتيات الاول والباقي كان من الدفاع تجريح فى النيابة وشخص ممثلها » .

وطلب محمد الريان الكلمة حيث تعرض لاستحالة استمرار عدد والى للمصانع لكون ان يكون لها ترخيص بالبناء .. ولقد المتهم انه حصل على ١٢ موافقة اولها كان من هيئة الآثار .

ثم قال رشاد نبيه لى كممثل للمشتريين ان اعطى لاجرة التحفظ لية اموال واتا كتاجر ويمكننى ان اتفق على استصلاح الارض اقل بكثير .



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

وقال المستشار د. محمد حسني
عبد اللطيف رئيس المحكمة لعميل المشتريين
طبيب هاشم الترخيص والاستعداد ان موافق لك
الان على الاعداد وتجهيز المصالح .

التراخيص خطأ

وعاد محمد الريان ليؤكد ان التراخيص
موجودة والتي رئيس المجمة نص خطاب
موجه من هيئة الآثار الى محافظة الجيزة
بشأن المجرى الاالى بريد لسط الهيئة لاقامة
المشروع لان الموافقة الاولى تمت على سبيل
الخطأ .

واتار دفاع الريان ان التراخيص قرار
دارى وقد تضمن بعد ٦٠ يوما من اصداره .
واتر جدل قانونى بين رئيس المحكمة
والمستشار ساهر درويش ومحمد رشاد نبيه
المحامي ومحمد الريان حول تركيب العدد
والالات بالمصانع والمجرى الاالى وخير
اصلاح للمجرى .. وقال محمد الريان بأنه في
اصلاح المجرى عكسب لانه مفيش لينة
كشمر في مصر !!

وطالب احمد الريان الكلمة فقال بأن حسن
النية ليس موجودا من قبل إدارة التحفظ
للاستفادة بما ينطق .. ورد عليه المستشار د.
حسني عبد اللطيف بأن المستشار النائب العام
اعلن في مؤتمره الصحفى بأنه لا ممتلى
لتنبيه او اللجان او حتى الموقوفين الاناريين
يحصلون على أية فوائد مالية ومكافآت عن
مبلغ الـ 2٢ المصاريف الادارية .

وانثرت بعد ذلك مسألة قانونية اخرى
حول نص المادة ١٧١ من قانون الاجراءات
الجنائية والمادة ١٦٩ منى بشأن تهريب
شراء المحامي لاموال موكله المتسارع
منها .. ولختتمت المناقشة بأن المحكمة



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٦ أغسطس ١٩٩٠

في استمرار قضية الريان اليوم

النيابة العامة حريصة على اتمام

صفقة الريان

كتب محمد زعزع :

قررت محكمة جنابات الجيزة استمرار قضية الريان لجلسة اليوم لمناقشة الشاهد الأول الدكتور محمد فيج النور .. ومدير التحفظ المستشار ساهر درويش على طلبات الدفاع .. اثبتت مناقشة بين رئيس المحكمة والمحامي رشاد نبيه حول تحريم شراء المحامي لاي حقوق متنازع عليها من موكله .. اعلن المحامي رشاد نبيه لاول مرة انه لن يترافع عن احمد الريان وسيكتفى بمناقشة الشاهد الاول .. لانه يحترم مهنة المحاماة ولا ينسى ان المحكمة اوقفت على الباب الخارجي ومنعت دخوله .. ولكنه سيستمر في صفقة الشراء ولن يتوقف عنها .. في بداية الجلسة وقف المستشار

ساهر درويش مدير التحفظ ورد على طلبات وكيل المشتري فقال بهم النيابة الاشارة الى ان العرض بالشراء تقدم في ٥/٢١ واستقر رأي النيابة على تقليب جانب سداد حقوق المودعين ولكن تحفظت وطالبت بضرورة سداد مبلغ كعربون للصفقة لضمان جديتها وتركت للمحكمة تقدير هذا المبلغ ولم اشترط التوريد نقدا واكتفت بخطاب ضمان من احد البنوك واصدرت المحكمة قرارها بقبول العرض .. واؤكد ان النيابة العامة مازالت حريصة على انجاز هذا البيع اذا كان من شأنه رد كامل حقوق المودعين .. وكان تصورا انه سوف تبدأ فوراً التصريح الصادر من المحكمة لقاءات مثمرة تبحث فيها الاجراءات والمشاكل

القانونية لتعاون مع مقدم العرض على حلها وتذليلها .. وقد عقد اجتماع وحيد لهذا الغرض في مكتب المستشار النائب العام .. وبدأ التصريح لاجراء المعايير وفوجئنا برود نبيه على اساسه اساطير قوامها ان ادارة التحفظ تهدد اموال الريان اضرارا بالمودعين ووصل الامر الى حد الاختلاق والتزييف وانقضت جلسات في هجوم مستمر على النيابة العامة واي شخص .. وكان المقدم للمحاكمة هو ساهر درويش ..

ورد محمد رشاد نبيه المحامي فقال الحمد لله لاول مرة سماع المستشار ساهر درويش بلا انفعال .. ولكن بدأنا حيث انتهينا .. لم تتحرك فلم تقدم لنا النيابة محاضر الجرد وعقود الملكية والعقود لا تهمني كمشتري فيمكن الحصول على قرار من البائع ان يشمل العقد كل مايلكه ..

عقدت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ومكتب النائب العام واحمد ادريس ورئيس نيابة التفتيش المالية والتجارية باملنة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومي ..



المصدر : الاصـــرام

التاريخ : ١٩٦٦ عشرين مئتين ١٩٤٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تودعو السعود يتسلمون صكوك العملات الاجنبية اول سبتمبر

قرر المجلس / محمد اشرف سعد -
رئيس مجلس ادارة شركات السعود ،
البدء في تسليم الصكوك المقابلة
لايداعات العملة الاجنبية بكل فروع
شركات السعود (السعود للتجارة
والتنمية - السعود للاستثمار الصناعي -
السعود للاستثمار العقاري) من اول
الشهر القادم وحتى ٢٠ سبتمبر .
كما تم حساب مبالغ الكريونيات
الخاصة بالدفعات نصف السنوية وفقا
لنسب جدولة الاسترداد المتوقعة من
هيئة سوق المال .



المصدر : الامم المتحدة ر.م

التاريخ : ١٩٦٦ أغسطس ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في قضية الريان :

عقد البيع أمام المحكمة
في جلسة ٢١ أكتوبر القادم

أكدت النيابة أمس أمام محكمة
جنحيات الجيزة أنها ستدلل كل
العقبات أمام صفة بيع ممتلكات
وأصول شركات الريان وتمهيد
بتسليم جميع المستندات والأوراق
المطلوبة لممثل المشتري خلال ٢ أيام .
كما أعلن محمد رشاد نبيه المحامي
وممثل المشتري أنه سيقدم للمحكمة
مشروع عقد الوعد ببيع في جلسة
٢١ أكتوبر القادم



المصدر : الوقف

التاريخ : ١٩٨٠ غسطس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان

«فج النور» يتخطى في أقواله أثناء الأدلة، بشهادته أمام المحكمة!

شهدت أمس محكمة جنات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى، جلسة مثيرة لانتهاك حق الدفاع في القضية الريان لتوظيف الأموال تخبط الشاهد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال، أثناء مناقشة الدفاع له، كما وقع نقاش بين دفاع الريان والنيابة حول إصدار تراخيص تشغيل مشروعات الريان.



رشد نبيه

تابع الجلسة :
محمد زكى
أحمد راضى

تتضمن المركز المال المعتمد، وقدم الشاهد صوراً من الأوراق التي قدمتها الشركة إلى هيئة سوق المال في ١٩٨٨/١١/٨. وانتهى الشاهد إلى أن شركات الريان لم تقدم إلى الهيئة بالمستندات المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٥ من قانون تلقى الأموال وبعد أن انتهى الشاهد توضيحه، بدأ الدفاع استكمال مناقشته.

رشد نبيه - يفرض أن الاخطار المقدمة من أحمد الريان إلى هيئة سوق المال طبقاً للمادة (١٦) من القانون غير مستوفى للمستندات المطلوبة عند تقديمها. فهل هناك ما يمنع من استكمال النقائص في المستندات خلال السنة المحددة في المادة (١٧) لتوفيق الأوضاع بما يسمح للهيئة بالنظر في هذا الطلب.

فج النور - المادة (١٦) لا علاقة لها بتقديم طلبات، وإنما تتعلق بتقديم الاخطار. وهذه الأوراق تقدم في موعد قصاص ٨ نوفمبر ١٩٨٨. وهو ما جرى عليه في الهيئة. كما أدليت بشهادتي حل تحاقق المخالفة من وجهة نظرهما وتستمر في تلقى أى أوراق جديدة تقدم بها الشركات إلى الهيئة وتتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة.

الدفاع - إذا قدم الاخطار المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون متضمنة

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها برئاسة المستشار محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم وبحضور المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وامانة سر أحمد رمضان وعبدالحاميد بيومي. وفي بداية الجلسة وقف أعضاء الدفاع الاصليين، وطلبوا بالنسحاب زملائهم المتدعين، بعد تمسك المتهمين بهم للدفاع عنهم. ثم أثار وكيل شركة الهلال مشكلة التحفظ على أموالها ضمن ممتلكات الريان، ولبدى استعداداً بقبول ادخالها ضمن الصلقة والوفاء بجميع حقوق مودعي شركة «الهلال» وتدخل محمد رشد نبيه وكيل المشتريين، وقرر أمام المحكمة التزامه بسداد المبالغ المديونة بها شركة الريان، ونوه المستشار ساهر درويش بإرساله العديد من المستندات اليوم إلى مكتب محمد رشد نبيه، مؤكداً أنه من ضمنها عقود شركة الهلال، كما حدث نقاش حاد بين النيابة والدفاع حول إصدار تراخيص بعض مشروعات الريان، والتي شككت النيابة في إصدارها.

ونودي على الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال، وبعد أن حلف اليمين، طلب من المحكمة الكلمة لتوضيح بعض الأمور التي أثيرت في جلسة أمس الأول، وقال الشاهد: إن الدفاع طلب في جلسة أمس أن توفر لديه الهيئة ملفات توفيق الأوضاع، واعتقد أن هناك طبعاً في استخدام تعبير توفيق الأوضاع، فلا يوجد في الهيئة ملفات لتوفيق أوضاع شركات الريان. إذ لم تقدم الشركة بآية مستندات، كما لم تقدم بأي إجراء قانوني لتوفيق أوضاع الشركة. وقال أنه يعتقد أن الدفاع يقصد ما قدمه المتهم بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٨٨ وهي الأوراق التي تتطلبها المادة (١٦) من قانون تلقى الأموال لأخطار الهيئة بما يخص عليه المادة (١٦) واضاف: بأن هناك فرقاً بين متطلبات هذه المادة وهي تتحدث عن الاخطار ومستنداته، والمواد الأخرى خاصة المادة (١٧) الخاصة بتوفيق الأوضاع، والمادة (١٨) والخاصة بعدم توفيق الأوضاع وإعداد برنامج زمني لرد الأموال. وأشار الشاهد في توضيحه إلى أن الاخطار ومتطلباته لا يستخدم كدليل على توفيق الأوضاع، وهذا بالضبط ما فعله المتهم في الأوراق التي تقدم بها، والتي لم

فقط إبداء الرغبة والاستمرار في تلقى الأموال لاستثمارها طبقاً لأحكام القانون خلال الأمد المحدد في تلك المادة، دون أن يقدم مرفقاً به البيانات والمستندات المنصوص عنها في الفقرتين (ب) و (ج) فهل يجوز للشركة استكمالها بعد أجل سنة ثم الحصول على موافقة الهيئة بالاستمرار في تلقى الأموال؟

الشاهد - إذا تقدمت الشركة بملزمة المركز المال معتمداً أو تقرير عنه، جرت الهيئة على أن تبحث عما إذا كانت الشركة قد استوفت متطلبات ومستندات وإجراءات توفيق الأوضاع، فإذا تم كل ذلك عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة معبرين ما يراه بشأن قبول أمر رفض توفيق أوضاع الشركة.

الدفاع - هل يمكن أن توضح للمحكمة مضمون الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ١٩٨٩؟

الشاهد - جرت الهيئة على إرسال خطابات دورية إلى الشاهد لتوضيح بعض الأمور لو لحثها على الوفاء بالتزاماتها القانونية، وقد قامت الهيئة بإرسال سبعة خطابات لمختلف الشركات، والكتاب الدوري المقصود كان بمناسبة تعديل بنود اللائحة التنفيذية، وكان موجه إلى الشركات التي أبدت رغبتها في استمرارها لتوفيق أوضاعها خلال سنة من تاريخ هذا الكتاب.

الدفاع منفعلاً - إن يوجه هذا الكتاب الدوري؟

الشاهد - إن أبلغ الهيئة طبقاً للبند (أ) من المادة (١٦) رغبة في الاستمرار في العمل في مجال تلقى الأموال.

الدفاع - هل حدث أن وجه هذا الكتاب إلى الشركة؟

الشاهد - هذا الكتاب وجه إلى جميع الشركات التي أبدت رغبتها ولم تستوف الأوراق.

الدفاع - أرسلت الهيئة الكتاب الدوري رقم (٤) إلى إدارة التحفظ وإلى شركة الريان، ما المقصود من إرساله إلى إدارة التحفظ وإلى المتهم (أحمد الريان)؟

الشاهد - أرسل هذا الكتاب إلى إدارة التحفظ بسبب أنه كان قد صدر قرار النائب العام بالتحفظ على أموال الريان وآخرين، وقد خاطبنا إدارة التحفظ لأن أموال الشركة متحفظة عليها.



المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

● الدفاع ثلثا كيف كان يمكن لاحد الريان ان يستولي هذا الطلب الذي ارسل له في ١٩٨٩/٥/٢٤ وهو مسجون منذ ١٩٨٨/١١/٩ . ووضعت الشركة تحت التحفظ وغلت يده عن ادارتها منذ ذلك التاريخ ؟

- الشاهد متعلما الاجابة نوضح ان الهيئة سوق المال تخاطب الشركة التي تستطيع ان تفي بالتزاماتها القانونية بالكتابة التي تراها . والهيئة «مكتش» متعسفة مع الريان لو كانت تعامله معاملة خاصة .. والشئ الثاني ان معلوماتها عن قرار النائب العام بالتحفظ كان بالتحفظ على اموال آل الريان واخرين . كما ان الشركة كانت ومازالت قائمة قانونا ولم تصف .. وبالتالي كان من المفروض على الهيئة ان تخاطب الشركة لتتولى بالتزاماتها القانونية .

● الدفاع لماذا لم تخطر مكتب التحفظ بالكتاب الدوري رقم (٤) بعد ان اصبح هو صاحب السلطة في ادارة الاموال المتحفظ عليها ؟

- الشاهد . في ذلك الوقت كانت معلوماتي ان التحفظ فرض على اموال احمد الريان واخرين . ولم يفرض التحفظ على اموال الشركة المساهمة (الريان) من نفس الاتهام . يراجل ؟

● الدفاع من المختص بالرد على الكتاب الدوري رقم (٤) في حالة وجود شركة الريان تحت التحفظ ؟

- الشاهد احنا كنا بفرسل للكتب الدورية ويرد عليها المسئول عنها قانونا ● رئيس المحكمة هل كان يمكن لشركة الريان اعداد قائمة المركز المالي واعتمدها ؟

- الشاهد متخططا ممكن . (ثم تراجع عن تسجيل الاجابة في محضر الجلسة الرسمي) بينما اصر احمد الريان على تسجيلها

● الدفاع هل يمكن منذ تولي ادارة التحفظ ادارة الشركة في ٨/١١/٨٨ ان تمكن المحاسبون من استكمال المستندات الناقصة لعدم تمكن الريان من مهمته ؟ - فج الثور اذا وصلت الى الهيئة لورقة كانت الهيئة قد فحصتها واتخذت القرار المناسب .



المصدر : الأحاديث

التاريخ : ١٩٩٠ أغسطس - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامي الريان : صرف الشيكات للمودعين ٢١ مارس القادم

خلافات بين طرفي التعاقد ، تمهيدا لتوقيعه والقرار نهائيا في جلسة المحكمة التي ستعقد في شهر أكتوبر القادم .
واضاف رشاد نبيه بأنه عقب إتمام التعاقد سيقوم بتحويل مبلغ الصفقة وقبضته ١٠٠ مليون جنيه ، إلى أحد البنوك الأجنبية في مصر ، ليقوم بدوره بالاتفاق والتنسيق مع عدة بنوك مصرية وأجنبية ، على كيفية صرف الأموال إلى المودعين خلال المدة المحددة . واكد بان الصفقة ستتم .
لارجعة فيها لانه سيحصل من ال الريان على توكيلات غير قليلة للالغاء !!

صرح رشاد نبيه وكيل المشتريين في صفقة الريان ، بأنه سيبدأ إعتبارا من ٢١ - مارس القادم ، صرف الشيكات الخاصة بحقوق المودعين البالغ عددهم ١٧٨ ألف مودع .
وقال : ان مبلغ شراء الصفقة مودع حاليا في أحد البنوك الأجنبية في الخارج ، وأنه سيقوم بتحويله إلى مصر ، عقب الانتهاء من مفاوضاته الجارية مع النيابة ومناقشة مشروع عقد الوعد بالمبيع ، والذي سيعرض على محكمة جنائيات الجيزة ، خلال النصف الثاني من شهر - سبتمبر - القادم .
لاقرار بنوده ، وتدخل المحكمة في توقيع مسأله ينشأ من



المصدر : الأحياء

للتبشر والأخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣٠١ أغسطس ١٩٩٠

في قضية الريان : الدفاع

يطالب بمحاكمة المحاسب مجدى حشيش

كتب محمد زعرع :

طالب الدفاع عن الريان بمحاكمة مجدى حشيش المراقب المالي لشركات الريان منذ بدليتها باعتباره المسئول الاول والاصيل عن كل المخالفات المالية المنسوبة جنائيا للريان . دارت مناقشة ساخنة حول أرصدة الريان في البنوك الخارجية .

في بداية الجلسة حلف د . فح النور اليمين وواصل رشاد فبيه المحامي مناقشته وقال عن شروط قيام شركات توظيف الاموال قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كان محظورا على الشركات تلقي الاموال للاستثمار باى صورة وكان ممنوعا بالقانون ٨٩ لسنة ٨٦ الا اذا كانت شركة مساهمة مقيدة في سجل البنوك . وقال الدفاع ان

شركة الريان تم اشهارها في ٨٦/٧/٢٨ لتوظيف الاموال بموافقة هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد واجاب فح النور بان القرار الذي اصدره برقم ٥٢ بإنشاء شركة الريان بوصفه شخصا اعتباريا وليس لمزاولة النشاط ولم تحصل الشركة على الترخيص ولم يكن للشركة حق تلقي الاموال .

وقال ان سوق المال ووزارة الاقتصاد علما بان شركة الريان كانت تباشر نشاطها في توظيف الاموال وابلغت الهيئة النيابة . وقال رئيس سوق المال ان الهيئة تبلغ جهات الاختصاص اذا خالف المراقب المالي لاي شركة للقوانين . وابلغت الهيئة النيابة ضد مجدى حشيش المراقب المالي لشركات الريان .

وقال احمد ادريس رئيس النيابة ان النيابة لم تتلق اى بلاغات ضد مجدى حشيش وانما تضمنته التحقيقات وقال الدفاع ان مجدى حشيش الذي اعتبره شاهد ملك واستبعد من الاتهام بعد الاقتراح منه بكافة ٢٠ الف جنيه .. وهو المتهم الاول والاصيل في كل منسوب من جرائم شركات الريان مكانه للطبيعي قصص الاتهام .

قال المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ انه شكل لجنة من مكتبه وصحبت مندوبين عن وكيل المشتري وتوجهوا حيث تم فتح مقر ادارة المشروعات وإدارة شركة الريان بشوارع الهرم . وتم الاطلاع على كل ما ظهروا وتصوير ما شاعروا من اوراق وممتلكات وعقود ملكية كما تسلم كشفاً بمديونيات الشركة للفجر والديون التي تم تحقيقها بمعرفة ادارة التحفظ وماتم تحصيله وجدولة الباقي ولكن هذا لا يمنع من ان هناك ١٨ عقدا لم يستدل عليها حتي الآن .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى صابر وعبد الظاهر عبد الحكم بامانة صر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٠

□ قضية الريان : الدفاع يستكمل مناقشة فج النور والمحكمة تستعرض إجراءات الصفقة

يستكمل دفاع الريان اليوم مناقشة الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ، كما يعرض ممثل المشتري على هيئة المحكمة ما تم في مشروع شراء ممتلكات الريان حتى الآن وذلك تمهيدا لاعداد صورة عقد الوعد بالبيع لعرضه على المحكمة في جلسة ٢١ أكتوبر القادم .

وقد قرر الشاهد امام محكمة جنابات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف ردا على اسئلة الدفاع انه لم يكن يمكن الترخيص بتلقي الاموال في شكل اكتتابات من الغير قبل صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ .
وتنفي الشاهد ان تكون هيئة سوق المال قد اصدرت قبل تاريخ العمل بالحكم القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ اي موافقة لشخص طبيعي او معنوي لتلقي اموال من الجمهور بآية عملة او وسيلة او تحت اي مسمى بتوظيفها او استثمارها او المشاركة بها سواء كان هذا الغرض صريحا او مستترا . واضاف الشاهد ان مباشرة شركة الريان لنشاطها في تلقي الاموال من الجمهور وتوظيفها واستثمارها مخالفة لغرض الشركة وحين علمت هيئة سوق المال بقيام الشركة بهذا النشاط ابلغت النيابة .



المصدر: الوكيل

التاريخ: ٢١ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدفاع يخطيب باصدار قرار قسرا مشاكل صفقة الريان

كتب - محمد زكي وأحمد راضي :

واصلت أمس محكمة جنبتات الجيزة، بقاعة المحاكمات الكبرى نظر قضية شرعات الريان لتوظيف الأموال. استعنت المحكمة في الشاهد الأول الدكتور حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال كما ناقشت المحكمة مع رشيد نبيه وكيل المشتري في الصلة عن المشاكل التي تواجهها، واستعرض وكيل المشتري بعض المشتكات الملتزم عليها، وحقوق المدينين، وديون الريان لدى الشرح، وطلب من إدارة التصفية تقديم مستندات الملكية لبعض العقارات والأراضي، وكذا المستندات الخاصة بحقوق المدينين، والتقليبات جدولة الديون التي للريان على الغير، وطلب رشيد نبيه من المحكمة الآن لأحمد الريان، بالتوجه إلى إدارة التصفية بمكتب الخشب العلم في أقرب فرصة خلال الأسبوع القادم، للتحقق من حجم الديون التي لشركت الريان على الغير وخاصة المؤسسات الصحفية القومية. كما تطلب وكيل المشتري من قيمة الضرائب المستحقة على الريان والتي تبلغ ٧٠ مليون جنيه من تجارة الذهب، والتي توفقت في مارس ١٩٨٨ ولم تحقق أرباحها سوى ٦٠ مليون جنيه فقط. وكذا أرباحها بلغت ٥٨ مليون جنيه مستحقة على نقل أصول شركة الهلال لشركة الريان، وأعرض على هذه التقديرات لأنها جزائية لا أساس لها من الحقيقة والواقع، ووجهه

المستشار سامو موسى بالتفئة الإجراءات القانونية، وتخطيها إلى الحدود المطولة، أو الطلها تماما، وطلب رشيد نبيه أتم المحكمة بتفئة قرار سيبي لانهاء هذا الضرائب رهنة بملبوني شخص من المودعين، وقال رشيد نبيه أنه ملتزم بدفع ١٩٤ مليون جنيه بالأضلة إلى حقوق المودعين. وطلب رشيد نبيه الإفراج عن المتهم الشفي محمد الريان، لاستكمال المشروعات المطولة، والمصانع المتروكة في العراق، وأكد أن المودعين على وشك الانهيار، وكرد وعده بدفع ٣٣ مليون جنيه لأعادة تشغيل كمستخرج، وقال بأن تشغيلها سيضمن المودعين على أموالهم، وجدية العام الصلة، وكرد عليه بالأفراج عن محمد الريان مع منعه من السفر، لكي ضحك المودعين قهرا من الاطمئنان، وننتهي من تمام هذه الصلة. وكانت المحكمة قد انعقدت برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد القاهر عبد الحكم وأمنة سر أحمد رمضان وعبد الحميد بيومي. وواصل الدفاع مناقشة الدكتور حسن فح النور الذي اتهم شركة الريان بمخاللة القوانين النقد الأجنبية، ووصلها بأنها معقدة للطفية، وراوغ عن الإجابة على بعض الأسئلة التي وجهها له الدفاع، وطلب الرجوع إلى إدارة النقد بوزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري، ووجه إليه الدفاع سؤالا حول قيام هيئة سوق

المال ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي بإصدار تعليمات مكتوبة للبنوك بعدم تنفيذ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بالنسبة لتحويلات النقد الأجنبي للخارج، فأجاب فح النور بالإيجاب، ونفى قيام الهيئة بإصدار تعليمات إلى البنوك من أي نوع، وعن أخطار شركة الريان للمعاملات المالية بطرح حسابات بالعملة الحرة لتلقي الاكتتابات في أسهم الشركة في ظل القانون رقم ٨٩ لسنة ٨٩، نفى الشاهد - مذكرا - بأن الشركة لم ترسل أية طلبات بهذا الشأن، وعن نتيجة ما أسفر عنه التفتيش على شركتي الريان قال الشاهد بأن التفتيش لم يجرى، والهيئة بعد استئذان النيابة وأسطر عنه قيد القضية رقم ١١٠١ لسنة ١٩٨٧ حصر إرادة مالية... وعن سؤال حول معلوماته عن التقليبات التوظيفية التي تعقدتها البنوك التجارية في الخارج، نفى الشاهد عليه. وله قوت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ٢٢ سبتمبر القادم مع حبس المتهمين الثلاثة الأول.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

■ قضية الريان :

مثل المشتري : المرحلة القادمة أخطر مرحلة في شروع اتهام الصفقة وسنبدأ السبت القادم التفاوض مع البنوك لبدء نحن ممتلكات الريان

كتب - محمود النوبى :

قررت أمس محكمة جنحيات الجيزة تأجيل قضية أحمد الريان إلى جلسة ٢٢ سبتمبر القادم كطلب النيابة للرد على التظلم من أمر المنع من التصرف في الأموال وإدارتها المقدم من المتهم التاسع محمد حسن حتجوت مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الأول واستكمال سماع الشاهد الأول.

المال وأن عرض ممثل المشتري باستكمال بمبلغ ٢٠ مليون جنيه سيقترب ذلك قرضا لتلك الشركة وستقدم له كافة التسهيلات والمستندات الناقصة وطلبات التقويض اللازمة . وطلب الدفاع عن المتهم السادس والتاسع رفع التحفظ عن أموالهما . وعلمت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رفدي صار وعبد الظاهر عبد الحكم وبحضور المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ وأحمد إدريس رئيس النيابة بأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

أكتوبر القادم لن كنت صادقا لم كاتبا . وطلب ممثل المشتري أن تتم الصفقة لمصلحة مصر والمودعين حتى تعود إليهم أموالهم ويستخدموا بعد هذا للفهم الطويل . وطلب بالاتراج عن المتهم الثالث محمد الريان لمصلحة المودعين ولاستكمال تركيب المصانع المصلحة بصفتها خبيرا في إدارتها وتشغيلها وأنه سيوفر ملايين الجنيهات .

وتحدث المتهم محمد الريان من داخل القفس فقال : إن آلات المصانع معلقة في العراء وسيكفلها الصدا وستضيق على الناس ٢٠٠ مليون جنيه قيمة الآلات في مصنع الطلف بشبهشير وطلب الاتراج عنه لمصلحة المودعين . فقال رئيس المحكمة : وإذا هربت ، فقال لقد سلمت نفسي في قضية الفول ولم أعرب . وقال المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ أننا نعد ممثل المشتري بتسوية مشكلة الضرائب الجزائية مع مصلحة الضرائب وأضاف : إن مصنع طنطا عبارة عن شركة مساهم الريان في رأسمالها . وليست مملوكة له بالكامل والثابت أن الريان اقترض المصنع ١٢ مليون جنيه تحت حساب زيادة رأس

على بداية الجلسة أثار رشاد نبيه ممثل المشتري موضوع صفقة شركات الهلال وقال : أنه اكتشف أن أصول شركة الهلال مطلوب ضرائب عنها ٦٠ مليون جنيه بينما الصفقة ذاتها لا تزيد على ٢٥ مليون جنيه . وأعلن ممثل المشتري أنه إذا لم يتم حل مشكلة الضرائب فسيقتارل عن شراء أصول الهلال . وأن يؤثر ذلك في صفقة شراء أصول شركات الريان .

وقال الدكتور رفح النور الشاهد الأول في القضية ردا على أسئلة الدفاع : أن أحمد الريان قام بتصدير أموال للخارج بالمخالفة للقانون وأن شركة الريان لم تحصل على تراخيص بجميع الاكتتابات وأن الشركة لم ترسل للهيئة أية طلبات بفتح حساب بالعملة الصعبة . ورفض الشاهد الإجابة على سؤال عما إذا كانت إدارة التحفظ قادرة على إعداد قائمة بالمركز المالي للشركة خاصة وأن جميع مستندات الشركة كانت تحت يدها خلال الشهر العشرة السابقة على انقضاء مهلة الستة .

وناقش رشاد نبيه ممثل المشتري مع المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ مالم تتضمنه كشوف إدارة التحفظ من أموال لشركات الريان والمبالغ المدخنة بها الريان وما للشركات لدى الغير . واشترك في المناقشة رئيس المحكمة . وعرض ممثل المشتري الفاء الضرائب في الربط العشوائي والتي بلغت ١٩٥ مليون جنيه من بينها ٦٠ مليون ضرائب على محلات الذهب من عامى ٨٧ ، ١٩٨٨ .. بينما لكت اللجنة المحاسبية أن خسائر الشركة بلغت مليارا و ٢٢٥ مليون جنيه وقد تمكن مدير التحفظ من استرداد ١٢ مليون جنيه سددت خطأ للضرائب .

وقال رشاد نبيه أن مشاكل الصفقة ستبدأ من يوم السبت القادم عند التفاوض مع البنوك وأن المرحلة القادمة هي أخطر مرحلة لمبلغ المليار ونصف المليار جنيه ليس بسيطا ولا بد أن يضع هذا المبلغ في البنوك المصرية أن يجد الضمان اللازم . وسيتمضى في شهر



المصدر : روز الميرسيف

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٩ س ٢٠١٩

آخر العقبات أمام صفقة الريان

كتب ابراهيم خليل :

خيمت أحداث الخليج الأخيرة على صفقة شراء أصول الريان بسبب وجود عشرة ملايين دينار من أموال الصفقة في بنوك الكويت كمصاريف إدارية كان سيتم سحبها من جانب رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين في الثالث من أغسطس بعد الغزو العراقي للكويت بيوم واحد فقط مما أدى إلى ضياعها .

لنقوم هذه البنوك بدورها بإرسال اشعار إلى المحكمة بوصول هذه الأموال ، ومن المنتظر ان يقوم وكيل المشترين بتوقيع عقد الوعد بالبيع بينه وبين احمد الريان باعتباره رئيسا لمجلس إدارة

شركة الريان في نهاية شهر أكتوبر القادم هذا وقد بدأ رشاد نبيه في صياغة عقد الوعد بالبيع في صورته النهائية ليتم بمقتضاه نقل ملكية أصول وممتلكات الريان للمشترين بعد ان أصبحت أموال الصفقة تحت تصرف رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين ليتم تسليم عقد الوعد بالبيع لإدارة التحفظ وتقوم هيئة سوق المال باعتماد هذا العقد ثم تعقد المحكمة ظروف رد أموال المودعين ويبلغ عدد المشترين لصفقة الريان ٧ أشخاص من كبار المستثمرين المصريين

في أوروبا والخليج العربي ويكشف المهندس عماد خليل رئيس لجنة معالجة أصول الريان عن المشترين المجهولين الذين سيقيمون ببيع كافة املاك الريان بعد إتمام الصفقة في شهر مارس القادم ولن يحتفظوا إلا بالمصانع والأراضي الزراعية فقط .

ويتوقع رئيس لجنة معالجات الريان انه في خلال عشر سنوات ستتضاعف اسعار أصول الريان

كما كانت هذه الأموال مستخدم في سداد أموال صغار المودعين (ألف جنيه فقط) كما أدت أحداث الخليج الأخيرة إلى انخفاض سعر الدولار الأمر الذي سيقود إلى ارتفاع تكلفة الصفقة من ٦٠٠ مليون دولار إلى ٦٧٠ مليون دولار يقوم بها المشترين المجهولون هذا وتناقش محكمة جنابات الجيزة في ٢١ سبتمبر الحالي كافة المشاكل القائمة بين مجلسي المشترين وإدارة التحفظ الخاصة بتسليم محاضر الجرد ومستندات ملكية لبعض أصول الريان وكذلك المركز المالي ، وقد عرض وكيل المشترين أصول الريان على إدارة التحفظ وبلغ ١٣ مليون جنيه مصري لإعادة تشغيل ٤ مصانع الريان واستصلاح ٦٢٠٠ فدان في النوبارية على ان يتم إخراج محمد الريان من سجنه بعد انقضاء فترة عقوبته الخاصة بقضية الفول لإدارة هذه المشروعات لصالح المودعين . وكشف رشاد نبيه عن انه يقوم بإجراء اتصالات اسبوعية مع المشترين لصفقة الريان عن طريق سكر مبعوثين عنه إليهم يحملون رسائل بشأن تطورات الصفقة وقال إنه سيتم وضع لمن الصفقة في عدد من البنوك الأجنبية التي لها فروع داخل مصر خلال ثلاثة أسابيع تحت حساب رد أموال المودعين

وعلى صعيد آخر انتهى وكيل المشترين المجهولين من حوالى ٩٠٪ من مشروع عقد الوعد بالبيع ليتم تسليمه لإدارة التحفظ في منتصف هذا الشهر لتتم مناقشة النقاط الخلافية بين مجلسي الريان وإدارة التحفظ والتي تنحصر في إصرار إدارة التحفظ على إضافة ٢٦٤ مليون جنيه أرباحا على لمن الصفقة الذي يبلغ مليارا ونصف المليار وكذلك دفع ١٩٤ مليون جنيه ديونا على احمد الريان في حين يصر وكيل المشترين على

عدم سداد هذه الأموال ، ومن المنتظر ان تعرض هذه النقاط الخلافية على المحكمة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها في نهاية هذا الشهر لتبدأ مرحلة جديدة في صفقة شراء أصول الريان في نهاية شهر أكتوبر القادم بالاتفاق مع عدد من البنوك الموجودة في مصر والتي لاتخضع للبنك المركزي المصري لإيداع أموال الصفقة فيها وكتابة أكثر من ٢٥٠ ألف شيك وستبدأ الاثنين القادم اجتماعات بين وكيل المشترين المجهولين وأحد البنوك لوضع تصورات إيداع أموال الصفقة وكيفية ردها للمودعين ليتم صرفها قبل شهر مارس القادم وعلمت روز الميرسيف ان مجلس الريان لن يتنازل عن النطاق ويكتفى فقط بأنه وكيل المشترين المجهولين وقال إنه سيتم الإعلان عن المشترين المجهولين بعد إتمام الصفقة وكشف عن ان المشترين سيحتفظون بمساحة قصور وكذلك ٧ فيلات من أصول الريان



المصدر: **الاستخبارات**

التاريخ: ٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمرة الرابعة

شركة المدعى الاشتراكي لتوظيف الاموال

نسجد لله شكرا .. فقد شهد شاهد من اهلها حيث اعترفت مجموعة شركات الهدى مصر كبرى الشركات الاربعة التي يشرف المدعى الاشتراكي على برامج رد الاموال بها .. تأكيدها بانها لن تسدد حتى اليوم مستحقات صغار المودعين التي تبلغ ارصدتهم من الف الى ١٥ الف جنيه .. مما يؤكد تقاعس المدعى الاشتراكي في اداء واجبه منذ حولت هيئة سوق المال اوراق الشركة اليه في شهر يناير الماضي !!

جاء اعتراف مجموعة الهدى مصر على شكل اعلان مدفوع الاجر في صحيفة حكومية يومية وجواره للأسف تصريحات متناقضة للمستشار عبد المعز ابراهيم المتحدث الرسمي باسم المدعى الاشتراكي يدعى فيها ان شركات توظيف الاموال تقوم بإعادة اموال المودعين .. فأين ومتى تم السداد لصغار ضحايا المودعين واعلان مجموعة الهدى مصر يؤكد ان هؤلاء الضحايا لم يتسلموا بعد مستحقاتهم التي تخصم منها الشركة حوالى ربعها وتحسب الدولار بسعر ٢٥٠ قرشا وفق اتفاقها مع المدعى الاشتراكي !!

كما ان هذه التصريحات المضللة المنشورة بجوار اعلان الشركة في صفحة واحدة يؤكد اتفاق المتحدث الرسمي للمدعى الاشتراكي مع الشركة على هذا الاسلوب للرد علينا بهدف الايحاء للمسئولين ان المدعى الاشتراكي يقوم بواجبه في رد الاموال وهي خدعة مكشوفة لن تنطلي على احد كما انها وثيقة ادانة ضد المدعى الاشتراكي واعوانه وتناقض مع التقرير المضلل الذي رفعه المدعى الاشتراكي لرئيس الوزراء في اجتماعاتهم يوم ١١ يونية الماضي



المصدر : **السبى**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

٣٠٠ ألف شيك لمودعى الريان

كتب ربيع شاهين

يبدأ محمد رشاد نبيه محامى الريان ووكيل المشتريين فى اكتوبر القادم تحرير ٣٠٠ ألف شيك باسماء المودعين بحيث تصبح واجبة السحب والسداد فى اوائل مارس القادم .

وسوف تتسلم النيابة الاثنين القادم (١٠ سبتمبر) عقد الوعد بالبيع الذى سيتم بمقتضاه نقل ملكية اصول الريان للمشتريين وذلك لدراسته تمهيدا لعرضه على المحكمة فى جلسة ٢٢ سبتمبر الحال والتوقيع عليه بجلاسة ٢٢ اكتوبر القادم .

وعلمت الشعب ان رشاد نبيه سوف ينهى خلال هذا الشهر عملية التفاوض مع البنوك لتحويل مبلغ ١,٥ مليار جنيه بالعملات الحرة على احدثها الذى سيتولى تدبير كيفية توزيع المبالغ بالجنيه المصرى على المودعين خلال فترة وجيزة .



المصدر : الشعب

للتبشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

صرف أموال الريان بالجنيه فقط !

كتب ربيع شاهين :

أكد محمد رشيد نبيه محامي الريان ووكيل المشترين في تصريحات خاصة لـ « الشعب » أن كل مودع بالريان سيحصل على كامل مستحقته دون خصم الأرباح التي حصل عليها حتى عام ١٩٨٧. أما الأرباح المستحقة عن الفترة التالية لهذا التاريخ فهي من اختصاص المحكمة باعتبار أن الشركة توقفت بعد هذا التاريخ عن العمل بقرار الحاكم العسكري بالاحتفاظ على أصولها وممتلكاتها وسجن أصحابها. وأضاف رشيد نبيه أن كافة المستحقات سيتم صرفها بالجنيه المصري بعد تحويل الأموال المودعة

بمعاملات اجنبية إلى الجنيه المصري بسعر السوق المصرفية. وقال إن أحدا من المودعين لم يسودع أسواله بالمستشار الكويتي الذي تعرض للانقيار بعد الغزو العراقي للكويت.

وأعلن المحامي أن شبكات المودعين سيتم تسليمها إلى أصحابها ابتداء من ٢١ مارس القادم لتصبح واجبة السداد في نفس اليوم وقال أنه سيتفرغ عقب توقيع عقد نقل الملكية في جلسة ٢١ أكتوبر لتحرير وتوقيع هذه الشيكات. وقال أن العقد سيتم توقيعه من قبل أفراد أسرة الريان كطرف ثلث معه وسيشهد عليه النائب العام.



المصدر: الوفد

التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع عقد بيع صفقة «الريان»

وكيل الشترين يتعهد بإعادة حقوق المودعين في «مارس»

كتب محمد زكى :

تفرد «الوفد» بنشر مشروع عقد بيع صفقة «الريان». يقدم اليوم رشاد نبيه المحامي ووكيل الشترين في صفقة الريان مشروع عقد الوعد بالبيع الى المستشار سامر دويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام يتضمن المشروع بنود انتقال مشروعات وممتلكات الريان الى الشترين. تعهد رشاد نبيه بسداد كافة حقوق المودعين بشيكات مقبولة الدفع او مصرفية باسم كل مودع في موعد اقصى «مارس» القادم. أكد رشاد نبيه ان الشترين لصفقة الريان مصريون، ويرغبون في عدم ذكر اسمائهم في المرحلة الاولى للبيع.

ان عقد البيع يعتبر نافذا من تاريخ ايداع ثمن الصفقة خزانة احد البنوك المعتمدة. وتخصيصه لسداد حقوق المودعين. ويحق لوكيل الشترين استلام جميع الاعيان كما أكد انه بإيداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا وملزما. كما طالب رشاد نبيه بالتزام ادارة التحفظ بتسليم كافة المستندات والاوراق والتحقيقات بلا رسوم واطلار البنوك بانتهاء الصفقة ويحق لوكيل الشترين التعامل مع حسابات الشركات محل البيع كما طالب بتسليمه سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على اقرار رسمي بالتخلص وسحب ما لدى البعض من شيكات. والتنازل عن الجنيح المباشرة المرفوعة امام المحاكم. وطلب رشاد نبيه اصدار توكيلات غير قابلة للإلغاء من «الريان» وسريتها في مصر وكافة دول العالم بالبيع والتصرف في الاموال المنقولة والعقارية والاسهم والسندات في مصر والخارج ويتم عرض الامر على محكمة جنليات الجيزة يوم ٢٢ سبتمبر الحالى. في حالة تشوب خلاف حول بعض بنود العقد



رشاد نبيه



احمد الريان

العقد بين رؤساء مجلس ادارتها الحالية بصفة مؤقتة لحين تعيين مجلس ادارات جديدة. اشار رشاد نبيه الى انه بإيداع ثمن الصفقة تنتهي بقوة القانون سلطة هيئة سوق المال وادارة التحفظ. او من له حق التوقيع حاليا على صرف شيكات على هذه الاموال واكد

كما انهم انجوه لشراء الصفقة لحسابهم وبأموالهم الخاصة. واقر رشاد نبيه انه سيعلم عن الشخصيات المشتريه خلال ٢ اشهر من اتمام الصفقة. وتسليمه الاصول والممتلكات وسنداتها تسليما فعليا غير متنازع فيه. كما طالب وكيل الشترين في احد بنود العقد بالتزام «الريان» والنائب العام بصفته، بتسوية الضرائب المستحقة على الشركات وهدد بعدم ايداع ثمن الصفقة في حالة عدم اعفاء شركات الريان من الضرائب. كما طالب رشاد نبيه باستبعاد ممتلكات شركات الهلال من الصفقة. طالبا بقيت الضرائب مربوطه على شركات الريان، بقيمة ٥٨ مليون جنيه. وتعهد بالاستمرار في شرائها. طبقا لشروطها السابقة مع شركات الريان للاستثمارات العقارية في حالة رفع الضرائب على شركات الهلال. وتنازل فيها المساهمون عن الدعاوى المرفوعة بشأن نسخ عقد التنازل لشركات الريان للاستثمارات العقارية. كما تضمن عقد البيع لحقية وكيل الشترين بتسليمه اموال تلك الشركات وكافة حقوقه المادية والمعنوية. فور تفاق



المصدر : الاحوال

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم .. مفاوضات بيع صفقة الريان

تجري صباح اليوم (الاربعاء) بمكتب النائب العام المفاوضات المبدئية لبيع صفقة شركات الريان لتوظيف الاموال . ويعرض رشاد نبيه وكيل المشتريين ومحامي - الريان - على المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بنود عقود الوعد بالبيع الذي انتهى من اعداده فريق من القانونيين بمكتب وكيل المشتريين يتضمن عقد الوعد بالبيع جميع ممتلكات ال الريان السائلة والمنقولة . في مصر ومساهمات الشركات في الخارج وكذا مديونيات الريان لدى الغير.

واستحق عنها ضرائب قدرت بمبلغ ٦٠ مليون جنيه

وصرح مصدر مسئول بـادارة التحفظ بأنه في حالة احترام الخلاف بين وكيل المشتريين وادارة التحفظ عند مناقشة بنود عقد الوعد بالبيع سيعرض الامر على محكمة جنايات الجيزة في جلستهما الاستثنائية يوم ٢٢ سبتمبر الحالي .

من المنتظر عند مناقشة عقد بيع الصفقة ان تثار خلافات حادة حول البنود الخاصة بكيفية رد اموال المودعين وايداع حقوقهم لدى البنوك التي ستتولى صرفها للمودعين في حالة اتمام الصفقة . كما ستثار خلافات حادة حول ممتلكات شركات الهلال . لتوظيف الاموال التي الت ملكيتها للريان



المصدر : الامم المتحدة

للتنشر والاختدسات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

النيابة العامة تدرس بنود عقد الوعد ببيع أصول وممتلكات الريان كتب - محمد عياد :

قدم لمس وكيل المشترين لأصول وممتلكات الريان الى ادارة التخطيط بمكتب النائب العام عقد الوعد ببيع تمهيدا لدراسته والاتفاق على بنوده لتقييمه في صورته النهائية للمصحة التي تنتظر قضية الريان

وقد تضمن العقد ١٢ بندا من أهمها :
تحديد سعر شراء الشركات والممتلكات بمبلغ
مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة حقوق
المودعين لدى شركات الريان بعد استرداد

مديونية هذه الشركات لدى الغير .
كما تضمن العقد بندا بتقل ملكية هذه
الشركات وجميع الأصول بما لها وبما عليها
المشتريين فور التوقيع على عقد البيع النهائي
حيث إن ال الريان قد اقروا وسجلوا أمام
الشهر العقاري ملكية هذه الشركات
للمودعين . هذا وستقوم ادارة التخطيط
بمكتب النائب العام بدراسة بنود العقد
ومتاقتها مع وكيل المشترين المستشار
الصديق محمود خالد للاتفاق عليها . كما
سيتم تعيين مجلس إدارة لشركات الريان
ومن جهة أخرى انتهى مصطفى
الفشاري رئيس النيابة بمكتب التخطيط من
سماع التوال لعدد الريان فيما جاء على
لسانه في محضر الشريعة بعد القبض عليه من
مجهرياته لدى الغير والتي تختلف عما جاء
بتقرير لجنة المحاسبين التي أعدت المركز
المالي لشركات الريان .



المصدر : الامم

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب وزير الطيران السابق يعتصم بمبنى شركة الشريف

توجه اللواء طيار محمد احمد السيبي نائب وزير الطيران السابق الى ادارة شركات الشريف واعتصم بها ظهر امس احتجاجا على خلف الوعد وعدم سداد المبالغ المستحقة له . وتدد الاضراب عن الطعام حتى تحل مشكلة المودعين .

وكان قد اتصل منذ ثلاثة اسابيع بالدكتور عبدالعزيز حجازي بشأن عدم وفاء الشركة بالمبالغ التي اودعها لديها واحاله الى احمد الشريف الذي وعده بالسداد على اقساط كل يوم اربعاء وفي الاسبوع الماضي عندما ذهب ليتسلم القسط المتفق عليه ابلغوه بان لديهم تعليمات بصرف جزء فقط والتنازل عن سبعة الاف جنيه وكان المفروض ان يتسلم امس ٣٥٠٠ جنيه فقللوا له ان المبلغ خفض الى ٣٠٠٠ فقط .

وحاول لقاء اي من المسؤولين ولكنهم تهربوا منه فقال لهم اذا لم اتلق مستحقاتي بحلول الساعة الثانية عشرة ظهرا ، فلنني ساعتصم بالمبنى واضرب عن الطعام نيابة عن الالاف الذين غرد بهم .

واتفوا له اللواء حسين السماحي الذي يعمل بالشركة الانتقام معه . ولكن اللواء السيبي طلب ابلأ الامر للسيد فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران . والسيد نور الدين فرغل الامين العام لمجلس الوزراء .

وإد استمر اعتصام اللواء السيبي حتى مساء امس ، وقال لخصوب « الامرام » انه لن يتنازل حتى يحسن الذين اخذوا اموال الناس بالام ضحاياهم .

وقد اتصل الدكتور عاطف صدقي والسيد فؤاد سلطان تليفونيا باللواء السيبي معارفين اقناعه بالمعدل عن الاعتصام والاضراب عن الطعام . ولكنه اصر على موقفه .

واللواء السيبي في السادسة والخمسين من عمره وهو خريج كلية الطيران في بلبيس وحصل على شهادة اركان حرب من اكلاديمية ناصر وعمل في اسراب القتال واشتغل بالتدريس في كلية الطيران وعمل ياورا لرئيس الجمهورية لمدة ست سنوات قبل تعيينه نائبا لوزير الطيران المدني في وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازي عام ١٩٧٤ .



المصدر: المساء

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة مدهلة

الريان .. شرب المقلب

أحد عملائه .. حرر له شيكات ذهبية
بـ ٦ ملايين جنيه .. مقابل كتب التراث

تكتلت الواقعة المثيرة .. حين حدثت محكمة شمال القاهرة .. الدائرة المدنية كلى .. جلسة أول ديسمبر القادم .. لتظر الدعوى المقامة من مجلس أحمد توفيق الريان ضد أحد كبار عملائه بتهمة فيها بإصدار أربعة شيكات بمبلغ ستة ملايين من الجنيهات على أحد البنوك الوطنية بالجيزة .. ثم تبين أنها بدون رصيد وغير قابلة للمسحب .

كان محمد صلاح الدين السيد .. أحد عملاء الريان قد عقد صفقة تجارية كبيرة مع دار الريان للتراث عام ١٩٨٨ على شراء كتب وموسوعات دينية بتأريخية مشهورة ثم قام بتحرير ٤

شيكات بقيمة الصفقة التي بلغت ٦ ملايين جنيه على بنك الجيزة الوطني الشيك الأول محرر بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٠ بمبلغ مليون جنيه باسم دار الريان للتراث مسحوب على أصل الحساب رقم ٤١٨٥ بالبنك والشيك الثاني بمبلغ مليونين ونصف المليون بتاريخ ١٩٨٨/٤/٩ من أصل الحساب رقم ٧٨٦٤ .. والثالث بمبلغ نصف مليون جنيه من أصل الحساب رقم ٨٤١٢٨ ومحرر بتاريخ ٨٨/٤/٧ .. أما الشيك الرابع فحرر بمبلغ ٢ مليون جنيه من أصل الحساب رقم ٩١٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٨

مفاجأة مدهلة

وكانت المفاجأة المدهلة .. عندما توجه مندوب شركة الريان إلى البنك الوطني فرع الجيزة لأصرف قيمة هذه الشيكات في مواعيد استحقاقها .. إلا أن المسئولين بالبنك أخبروه بأن هذه الشيكات بدون رصيد وغير قابلة للمسحب .

حاول أحمد الريان مرارا وتكرارا لتفاهم بالطرق الودية مع عميله « محمد صلاح الدين السيد » على سداد المبالغ المدين بها إلا أنه رفض .. ف لجأ إلى القضاء لاسترداد حقوقه المالية التي هي في الأصل

أموال المودعين وأقام عدة دعاوى الأولى رقم ٤٦٣٣ لسنة ٨٨ جنح بولاق الكروير شيك بدون رصيد والثانية ٤١٥٤ لسنة ١٩٨٨ جنح العجوزة والثالثة برقم ٢٦٩٦ لسنة ٨٨ جنح الدقي والرابعة رقم ٤٤٧٣ لسنة ٨٨ جنح للمساحل

في نفس الوقت كان عميله بعد العدة ويصلى جميع أعماله بالقاهرة تمهيدا للرحيل إلى أمريكا فصرع أحمد الريان إلى قاضي الأمور الوقفية بمحكمة شمال القاهرة في ١٩٨٨/٦/١٢ وانتصر أمرا مؤقتا برقم ٣٣٨ لسنة ٨٨ وقضى منفي في ٨٨/٦/١٣ برئاسة

على حلمي رئيس المحكمة .. يقضى بمنع عميل الريان من مغادرة البلاد . ثم تقدم العميل محمد صلاح الدين السيد بمذكرة إلى قاضي الأمور الوقفية لإلغاء قرار منعه من السفر والذي رفضه رئيس المحكمة وقرر تأجيل الدعوى رقم ١١١٦٧ لسنة ٨٨ إلى جلسة أول ديسمبر القادم لضم أوراق القضايا المماثلة لإطلاع هيئة المحكمة عليها وإعادة الدعوى للمرافعة وقد تحدث لها جلسة أول ديسمبر القادم .. فنظرها برئاسة المستشار كمال عبدالعزيز سلام ورئيس المحكمة .. بإمانة سر مدحوق فوزي اسماعيل .



المصدر : الامم المتحدة

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموت جوعا

هل يحل مشاكل المودعين مع شركات توظيف الأموال

• سوء المعاملة والاهمال واخلاف الوعد
أساس مشكلتنا مع شركة « الشريف »

اجرت الحوار :

نجلاء ذكرى

« انا مش بتاع دعاية .. المشكلة مش مشكلة فلوس .. القضية اكبر من كده بكتير .. دى حكاية نصف مليون مواطن واسرهم كانوا ضحية وهم شركات توظيف الأموال .. ساقطل مضربا عن الطعام حتى يعلن رئيس الوزراء عن حل لمشاكل المواطنين مع شركات توظيف الأموال ، كانت هذه بعض عبارات من حوارى مع اللواء طيار ا. ح. محمد احمد السيسى نائب وزير الطيران الاسبق . والذي أعلن اضرابه عن الطعام منذ الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الماضى احتجاجا على ما يلاقيه المودعون بشركات توظيف الأموال من سوء معاملة واهمال سواء من أصحاب الشركات أو الجهات المختصة المعنية بامرهم . »

□ نائب وزير الطيران الأسبق
أضربت عن الطعام
وساقطل مضربا
حتى يعلن
رئيس الوزراء
عن حل حاسم
لمشاكل المودعين
مع شركات
توظيف الأموال !



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

وتبدأ القصة بخبر نشرته «الأهرام» صباح الخميس عن قيام اللواء السيسى باعتصام بشركة «الشريف» وإعلانه عن بدء الإضراب عن الطعام والشراب.. وهو تكليفى بالتحقيق في الموضوع توجهت إلى منزل اللواء السيسى الساعة الثانية بعد ظهر الخميس الماضي يرافقتي زميلي للمصور عارف سعد الدين وبالرقم من متابعتي لليومية لمشاكل المودعين بشركات توظيف الأموال إلا أنني شعرت بجسامة المهمة فهي المرة الأولى التي أجري فيها حواراً مع مواطن يضرب عن الطعام ويتعرض حياته لخطر الموت.. كما أن قضيتي تتسع لتضم آلاف من المواطنين يتعذبون منذ سنوات ولا أمل لحل عاجل لمشاكلهم ولدي ضاحية غريبة بمدينة نصر توجهنا لمنزل اللواء السيسى..

واستقبلنا حفيده الذي قادنا لفرقة الاستقبال.. وكان البيت هادئاً.. على غير المتوقع.. فلم يكن هناك زوار.. وجاء اللواء السيسى مرتدياً البيجامة والروب وتبدو عليه علامات الإعياء الشديد.. وبعد عبارات الترحيب ولما هم زميلي بالتصوير امتنع اللواء السيسى بشدة موضحاً أنه ليس في حالة

تسمح له بالتصوير.. كما أنه لا يريد الدعاية لنفسه بقدر رغبته في توصيل صوت آلاف من البشر يتعذبون.. وبدأنا الحوار..

● وكان السؤال الأول حول مشكلته مع شركة الشريف.. كيف بدأت.. وكيف انتهت باعتصامه بها وإضرابه عن الطعام.

□ يقول اللواء السيسى : الموضوع بدأ مع اكتشاف مرض زوجتي الخطير، والذي تحتاج معه لعلاج بالخارج.. وبدلاً من أن ألقا إلى الدولة لعلاجها.. فكرت في الاستعانة بمدخراتي لدى شركة الشريف واتصلت بالدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق للتوسط لدى الشركة لصرف مدخراتي لمواجهة هذه المشكلة الصحية.. وبعد يومين حدد لي الدكتور حجازي موعداً مع أحمد الشريف مدير عام الشركة.. وفي الموعد المحدد ذهبت إليهم «لطعموني شوية».. وبعد فترة طويلة جازني أحمد الشريف معتبراً عن التأخير لعدم طمعه بحضوري وسألني عن طلباتي قلت أنا محتاج لأموالي لنديكم لمواجهة ظروف صحية تتعرض لها زوجتي فأجابني بأنه مستعد ولكنه لا يستطيع دفع المبلغ مرة واحدة وإنما على ٤ أسابيع فوافقت وأكث عليه بأن أتناقش معه سيترتب عليه حجز لدى الأطباء بالخارج وترتيبات كثيرة فإذا لم يكن بمقدوره الاستجابة لطلباتي يوضح ذلك لي قبل التورط في هذه الإجراءات فأعرب عن استعداده لدفع هذه الأموال على دفعات أسبوعية..

وبالفعل بدأت في الصرف كل يوم أربعة وخمسة على الدفعتين الأولى والثانية وفي ثالث مرة قال لي الموظف المختص بالصرف.. دي آخر دفعة.. قلت له : لكن باقي من المبلغ ٧ آلاف جنيه ! قال لي : هذه تعليمات.. وحاولت الاتصال بأحمد الشريف دون جدوى وجازني مدير مكتبه قائلاً بأن الأستاذ أحمد الشريف يعتبر عن دفع باقي المبلغ المتفق

عليه نظرياً عدم تولف سبيلة بالشركة.. هل إن يتل كوربية لي بالشركة مقابل صكوك الاستثمار..

وقد أوضح لي الظروف القاسية التي تمر بها الشركة وفقرت ذلك فوافقت على القسط الأخير بقيمة ٢٥٠٠ جنيه على أن أترك باقي المبلغ لدى الشركة.. وذهبت لصرف المبلغ فلوجئت بالموظف يقول لي ستصرف ٢ آلاف فقط..

وطوال ترمدي على الشركة كنت أسمع وأشاهد معاناة المشرط من المواطنين مع

المسؤولين بالشركة، ومدى ميلادونه من أعمال سوء معاملة.. وشعرت أن القضية لا تتعلق بي ولكنها قضية الآلاف الذين «يتصليون» حقوقهم.. فقلت للموظف أن أستلم المبلغ وساعتصم بالشركة.. وبعد قليل جازني الموظف عارضاً صرف الـ ٢٥٠٠ جنيه المتفق عليها ولكني رفضت وأكثت له أن هذا القرار اتخذته وأن أراجع فيه وإذا لم يأت مسئول من الشركة لرد أموال والاعتذار عما لقيت من معاملة رحت في الوعد وانتظار طويل فأنني سأبدأ في الثانية عشرة من ظهر اليوم وهو الأربعاء في «الإضراب عن الطعام» واتصلت بزوجتي لأبلاغ الأستاذ غير فرغل ليبلغ ذلك بدوره للدكتور عارف صديقي والسيد فؤاد سلطان.. وبعد قليل اتصل بي الأستاذ فود فرغل فأوضحت له أن مراقبي هذا اتخذت لتوصيل صوت آلاف من المودعين وعذابهم المسؤولين حتى يحدث إجراء جاد تجاه هذه الشركات..

وقد أوضح لي أن المشكلة لها شقان الأول ينطبق بعلاقتي بشركة الشريف وهذه لا يعني أن تحل أو لا تحل والثاني يتعلق بالمودعين وأن أراجع في قرارى بالإضراب عن الطعام حتى تحل مشكلتهم..

وفي الساعة التاسعة مساء حضر رجل الأمن بالشركة وطلب مني إلقاء واجبه واستدعاء الموابيس لأخارجي من الشركة بالقوة وقد اتصل بي عدد من الأقارب والمعارف والأصدقاء وكلمني السيد فؤاد سلطان «وهو صديق قديم» فابلغته بأنني سأرد كل الأموال التي أخذتها من الشركة حتى لا تكون هناك شبهة شخصية في قرارى بالإضراب عن الطعام..

وجازني أحمد الشريف فقلت له : أنت

غلطت في حلي وتهربت مني وخلفت وعهدت معي ولابد أن تعترف.. فقال لي : أنا معتذر فقلت له لابد أن تأخذ الفلوس التي سبق لي صرفها فقال لي أنه لا يستطيع لأنه في هذه الحالة سيكون مخالفاً للقانون الذي يمنعه من تلقي الأموال فقلت له لابد أن تبلغ السيد فؤاد سلطان بأنك رفضت استرداد الفلوس.. وبالفعل اتصل بالسيد فؤاد سلطان الذي حدثني وقال إن رسالتي وصلت ورجوني في الاعتصام بالبيت بدلاً من الشركة.. واستملاً لخطره قبلت الاعتصام بالبيت مع استمرارى في الإضراب عن الطعام والشراب وفي صباح الخميس وجدت الأستاذ كمال نجيب قد نشر خبر الاعتصام والإضراب بالأهرام.. فقررت الإضراب عن الطعام فقط وأقبلت شرب الماء حتى استمر في قضيتي لأطول وقت ممكن لحل مشاكل كل المودعين..

□ ولكن إلى متى ستستمر في الإضراب عن الطعام، وقضية توظيف الأموال ستستغرق سنوات حتى تنتهي؟

● سأستمر في الإضراب عن الطعام حتى يعرض الدكتور عارف صديقي رئيس الوزراء لحل مشكلة المودعين ويعلن ذلك..

□ متى بدأت علاقتك مع شركة الشريف؟

● بدأت منذ عام ١٩٨٥ بناء على نصيحة الأهل والأصدقاء..

□ ولكن سيطلبكم مسئول سابق بالدولة وتعرف تمام المعرفة أن الإبداع بشركات توظيف الأموال تمنعه القوانين.. كما أن الدولة حذرت المواطنين من التعامل مع هذه الشركات ولكن الأجدى أن تكون الدولة وتمنع الناس من الالتقاء بمدخراتهم إلى المجهول..

● في الحقيقة قرأت التحذيرات لكن في ذات الوقت وجدت أن هذه الشركة لها أصول تتعدى أموال المودعين كما أن لها شعارات إسلامية ملقنة..

□ بصفتك مسئولاً سابقاً لابد ولك



المصدر : الاحرار ٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

اطلعت على القانون ١٤٦ المنظم لشركات
توظيف الأموال والقانون يلزم الشركة
كشركة تلقي أموال بحدود زمنية على مدى ٤
سنوات معنى ذلك أن رد الأموال استجابة
من الشركة للظروف الاقتصادية للمودعين
هو تطوع منها وليس عليها إجبار في
ذلك .. وقد استجابت لك الشركة وفق
ظروفها .. فما رأيك ؟
• أنا أرى ذلك ولكن التهرب وإخلاف الوعد
هو ما أثارني بجانب مزاياته من معاملة بالنسبة
الناس كل لا بد لي كمستقبل سابق أن يكون لي
موقف من كل هذا .

□ ولماذا الإضراب عن الطعام كوسيلة
للاعتراض .. هناك المحاكم والمصطف ؟
• أنا لأمك غير نفسي .. وأنا قررت
التضحية بها حتى تنتهي مشاكل الناس ..
أما الشكر في المصطف على الرغم من أنها
متنفس لآلام الناس إلا أنها غير مجدية .
□ ألم تفكر في أن الإضراب عن الطعام
نوع من الانتحار الذي يحرمه الله ؟
• أنا راجل بتاع رينا .. الناس قالوا ليه
حرام لكن أنا مش متحرم أنا بأصل خير
للناس .

□ ماهو الحل الأمثل من وجهة نظركم
لهذه المشكلة ؟ هل تطلب بتعديل القانون
مثلا ؟

• إذا كان الأمر يحتاج لتعديل في القانون
يجب أن تبيحه الدولة ومبدئيا لا بد من الحوار
بين الحكومة والمستثمرين بهذه الشركات
الرفيق على حجم المشكلة فإذا كان للشركات
مشاكل فللنظر لهم الحكومة التخفيف عن
الناس مثل تسهيل بيعهم لبعض الأصول .
وإذا كانت الشركات مخالفة يجب التدخل
لاجبارها على السير في طريق القانون .. على
سبيل المثال لم يصدر الشريف للبرزانية
التأسيسية للشركة كما يقضي بذلك القانون
كما أنه لم يعلن عن أرباح عام ١٩٨٨ !!

هذه المشكلة التي بدأت منذ سنوات
ولم تنته حتى الآن تدور أسبابها حول
محور واحد هو ضياع ثقة المواطن
المصري في قدرة بنوكنا الوطنية على
استثمار أمواله .. ومثلنا نعيش هذه
المشكلة التي جعلتها من جديد الثار
الحديث الكبير الذي فجرت أحداث
الكويت الأخيرة .. عشرات الآلاف من
العائدين ضاعت أموالهم التي تقربوا من
أجلها ومنهم من سافر للعمل بالخارج بعد
أن ضاعت أموالهم التي لودعوها بشركات
توظيف الأموال هنا ولو كانوا لودعوها في
بنوك بلقون فيها ملكنا عشنا هذه المسألة
التي نعيشها الآن .

ولعل المؤلف الذي اتخذ اللواء
السيسى وهو يمثل قمة التراجع في
علاقة المودعين بشركات الأموال ومهما
تختلف آراء الناس فيه لعله يكون بداية
لتطور جديد نحو حسم هذه المشكلة .. إلا
أن المؤكد أنه أراد بمواقفه هذا أن يقول
للمستثمرين والمواطنين شيئا !!



المصدر: الجمهورية

للتبشـر والخبـدماـت الصـحفـية والمعلوماـت التاريخ: ١٧ سـبـتمبر ١٩٩٠

الأرباح السعد بعد ٢٠ يوليو ٩١

الشريف يسبدا المصرف خلال ٩٢

كتب - عبدالله نصار

قدمت شركات السعد والشريف المراكز الافتتاحية المالية لها الى المحاسبين .. ولم يتم تقديمها حتى الآن الى الهيئة العامة لسوق المال ..

أكد مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد .. انه طبقا للقانون فإن الأرباح عن العام المالي قبل ٣٠ يونيو من العام القادم ١٩٩١ ..

الشركات .. وقال انه يحذر من توقيع المودعين على شيكات يقدمها اصحاب هذه الشركات .. او لجوء بعضهم الى بيع اراض او حصص عينية في مشروعات ليست ملكا خالصا لهذه الشركات لو نقل قيمتها عن المبالغ المحددة للمودعين في الايصالات .. وأشار الى ان الجهاز منوط به حماية حقوق المودعين في هذه الشركات .. كما انه تم ابلاغ النيابة العامة ضد كافة الشركات التي لم توفى لوضاعها بعد انتهاء المهلة القانونية لرد الاموال في ٩ يونيو الماضي ..

والقيد في السجل في ١٧ يناير ١٩٩٠ .. وبذلك فانه طبقا للقانون فان الميزانية تقدم عن عام مالي كامل .. وبذلك فان الشركة ستقوم بصرف الأرباح خلال عام ١٩٩٢ ..

وقال المصدر المسئول .. ان الشركات الاخرى التي لم توفى لوضاعها موجودة تحت اشراف جهاز المدعي الاشتراكي وهو يتولى عمليات رد الاموال لاصحابها وعلى المودعين في هذه الشركات التوجه للجهاز للتعرف على حقيقة لوضاعهم مع هذه

ونك لان الشركة حصلت على الموافقة والقيد في السجل ٢٣ اغسطس ١٩٨٩م وطبقا لقانون الشركات فان شركات السعد ملتزمة بان تعد ميزانيات عن الشركات وحساب الأرباح والخسائر عن مدة عام كامل .. وذلك خلال ٦ اشهر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وبذلك فلن اصحاب صكوك الاستثمار في شركات السعد لن يصرفوا الأرباح قبل ٣٠ يونيو من العام القادم .. وبالنسبة لشركة الشريف للتنمية الاقتصادية فقد حصلت على الموافقة



المصدر : المسار

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إدارة التحفظ توافق .. على عقدي بيع ممتلكات الريان رشاد نبيه. التنازل عن دعوى المخاصمة ضريبة قسوية .. للمشتريين .. والمودعين مجلس إدارة جديد .. لشركة الريان للنقل

كتب - محمود نوفل :

وافقت إدارة التحفظ على الأموال على بنود عقد الوعد بالبيع دون أي اعتراضات على بنوده .
اتفق الجانبان في الاجتماع الذي عقده المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال مع المستشار محمود خالد
رئيس اللجنة القانونية للمشتريين في صفقة الريان على دعوة مجلس إدارة شركة الريان الوطنية للنقل لبحث تعيين مجلس إدارة
جديد للشركة بعد وفاة فتحي توفيق عبدالفتاح الرئيس السابق للشركة حيث يقوم المجلس الجديد بالتوقيع على عقد البيع .

نهائية من الدفاع عن جميع أفراد عائلة
الريان ولن علاقته بالقضية مستقصر
على كونه ممثلاً للمشتريين فقط .. وأنه
اعلن ذلك في الجلسة الأخيرة للمحاكمة
والتي عقدت يوم ٣٠ أغسطس الماضي
رغم أن القانون لا يمنعه من التجمع بين
صفته كمحام عن الريان وكممثل
للمشتريين في نفس الوقت .
اضيف أن دعوى المخاصمة هي جزء من
محاكمة الريان وتنازله منها يعني عدم
استطاعته كممثل للمشتريين لبطال مفعول
القرارات التي أصدرها للنائب العام
السابق ومدير إدارة التحفظ بشأن
ممتلكات الريان والتصرف في بعضها
وتنازلها عن بعض الديون المستحقة
على بعض الأشخاص والشركات وأنه لن
يستطيع إلغاء أي من تلك القرارات
والتصرفات الخاطئة التي قامت بها
النيابة أو الاعتراض عليها .

درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال
وأحمد الرئيس رئيس نيابة الشئون
المالية والتجارية وقال أن هذا الموقف
قام به أحمد الريان من تلقاء نفسه
وبإذاع من ضميره دون مشورة أحد
وكذلك دون علم والده وشقيقه
المحبوسين حالياً على نعمة القضية وهو
يأمل في أن تلك التصرف سيخفف من
قبضة الحكومة عليه وسيجعل من
الإفراج عنه أمراً قريب المثل وهو حر
في اعتقاده بأن ذلك التصرف سيخففه
يكسب موقفاً لصالحه .
لارجعة

أكد رشاد نبيه على تسحابه بصفة

كما اتفق الجانبان على أن يقوم الممثلون
للقانونيين لباقي شركات الريان بالتوقيع
على عقد البيع .
علمت الممساء أن رشاد نبيه ممثل
المشتريين سوف يقوم بقراءة بنود عقد
الوعد بالبيع الذي تم للموافقة عليه أمام
هيئة المحكمة برئاسة المستشار محمد
حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين
رشدي راغب عمار وعبد الظاهر
عبدالحكم .. في الجلسة التي ستعقد يوم
السبت القادم كما سيتم استئذان المحكمة
في تحرير هذا العقد تمهيداً لتوقيعه في
جلسة ٢١ أكتوبر القادم .

لست راضياً

وقد أعلن محمد رشاد نبيه المحامي عدم
رضائه عن تنازل أحمد الريان عن دعوى
المخاصمة التي رفعها ضد المشتريين
جمال شومان للنائب العام السابق وساهر



المصدر: المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

نتائج في المستقبل

ولقد رشاد نبيه في تعليقه على تنازل احمد الريان عن دعوى المخاصمة ان ذلك للتنازل ستكون له نتائج ستظهر في المستقبل وهي عبارة عن خسارة مالية يتعرض لها المشترون عبارة عن الديون المستحقة للريان لدى الغير وهي تتراوح بين ٥ الى ٦ ملايين جنيه لم تقسم

بتحصيلها ادارة التحفظ على الاموال بالاضافة الى ان اسلوب العمل الذي كانت تدار به شركات الريان وعدم وجود عقود ومستندات تمل على المعاملات المالية بينها وبين باقي الشركات والافراد وكذلك عدم وجود عقود ملكية لبعض العقارات لدى ذلك الى ضياع حوالي ١٠٠ مليون جنيه كان المشترون سوف يستفيدون منها ..

مصلحته اولا

وقال ان هذا يؤكد ان احمد الريان يبحث عن مصلحته الشخصية فقط دون اعتبار لمصلحة المشتري او المودعين .. وان الريان وجه ضربة لكل منهم وينفي الادعاءات التي قالت ان هناك علاقة بين الريان او المشتري لو ان الريان يشتري ممتلكاته ويعود رشاد نبيه ليؤكد من جديد على ان ما حدث ان يجعله يتراجع عن اتمام الصفقة لان التراجع في تلك الوقت معناه ان يموت او يقتل نظرا لما يسببه التراجع من خيبة امل وكثرة ضخمة للمودعين .



المصدر : ٢٤ السوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

أحمد الريان يتنازل عن دعوى المخاصمة ضد «شومان» و«درويش» اللجنة المشكلة لدراسة بيع الصفقة تتفاوض مع المستشار القانوني للمشتريين

كتب - محمد زكى :

تنازل امس أحمد توفيق الريان، رئيس مجموعة شركات «الريان»، لتوظيف الأموال، عن دعوى المخاصمة التي أقامها ضد المستشار جمال شومان النائب العام السابق، والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وأحمد انريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية. وكان «الريان» قد طالب في دعوى المخاصمة رد الأخيرين عن تمثيل النيابة العامة ضمن تشكيل محكمة جنابات الجيزة التي تنتظر القضية. وقد استجابت امس محكمة

استئناف القاهرة برئاسة المستشار فريد نصر وعضوية المستشارين صفوت الحسيني وأسامة عبدالعزيز وأمله سر حسين عبدالرحمن، لطلب أحمد الريان، وقضت بإلغائها تركه لدعواه والزمته بالمصروفات.

ومن ناحية أخرى بدأت امس اللجنة القضائية أعمالها والتي شكلها المستشار بدير المنيلوي النائب العام. لدراسة مشروع عقد الوعد بالبيع الذي تقدم به محمد رشاد نبيه وكيل المشتريين في الصفقة، حيث عقد اجتماعا موسعا بإدارة التحفظ بمكتب النائب العام، ضم بعض

أعضاء اللجنة والمستشار السابق محمود خالد والمستشارين القانونيين للمشتريين، وأحمد توفيق الريان، حيث تمت مناقشة بعض بنود عقد بيع الصفقة ومن المنتظر أن تنتهي اللجنة المشكلة من أعمالها في نهاية الأسبوع الحالي، تمهيدا لعرض نتائج المناقشات والمفاوضات على المستشار النائب العام، قبل انعقاد جلسة محكمة «الريان» يوم السبت القادم.



المصدر : روز اليوسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

روز اليوسف تنفرد :

الناسير

بيك لريان !

يتكون من ١٢ صفحة ويحتوى ٦ بنود

أبراهيم خليل

سلم وكيل المشترين إلى إدارة التحفظ بمكتب النائب العام مشروع عقد للوعد بالبيع - المشروع يتكون من ١٢ صفحة للوسيط ويحتوى على ٦ بنود - محررين كل من أسرة الريان ورشد نبيه الحامى بصفته وكيلًا للمشترين الذين سيتم الكشف عنهم بعد تمام تنفيذ العقد - وكذلك رئيس هيئة سوق المال والنائب العام والهدف من إشراك الآخر إلغاء أمر التحفظ عن أصول الريان ورفع يد النيابة عن الأموال المتحفظة عليها .

الخروج مودعة في البتة ولم يشعها التجهيز للوراء في العقد باعتبارها ملكة لهذا العقد وباعتبارها قنصل ضمن تعيين السلطة محل العقد والتي تسمح سلطة وكيل المشترين بتفاد العقد .

وبالنسبة للأموال المسجلة لدى البنوك يتقرر أن الريان عن كافة أموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء كانت مودعة بمعرفتهم أو بمعرفة التحفظ أثناء مريان قرار المستقر النائب العام بإيداع لمن السلطة تنتهى بقوة القانون سلطة إدارة التحفظ لو من له حق التوقيع حاليا على صرف شيكات هذه الأموال .

ورفض عقد الوعد بالبيع دفع أية أموال الضرائب باعتبار أن شركة الريان خسارة .

ويضم البند الأول على أن أسرة الريان يمتلكون حصصا في شركات واسمها في شركات مسجلة - وبموجب الإقرار المصغر من كل من المرحوم فتحي ومحمد بتاريخ ١٩٨٣/١/١ والمصدق عليه في ١٩٩٥/٢/٢٦ بأن هذه الأموال جميعها مستحقات المودعين - البند الثاني يقرر الريان يمتلكهم متضامنين عن شركة الريان للإستثمار وتوظيف الأموال وشركة صناعات ومجوهرات الريان وشركة الريان للتراث كما يعتبر توقيع الريان بصفته وأيا خريفا على أمر المرحوم فتحي توقيع الريان بالتفويض عنه إلى رشد نبيه وكذلك عن حصته في الشركة الدولية للمنتجات الغير جالين وإحتلال من يرى بدلا منه وكذلك محمد الريان بصفته ورئيس مجلس إدارة الشركة الإستثمارات لا يباع وتتقرر عن كل شيكات وبالنسبة لبقاى حقوق المشترين في مصر أو

واعتبر مشروع عقد الوعد بالبيع أنه يكون ملقا من تاريخ إيداع طيلر ونصف طيلر خزيمة البنوك للمستعدة وتخصيصه لسداد حقوق المودعين ويحق للمشترين استلام جميع التزامات الأطراف الأخرى في العقد على أن يتم إيداع المبلغ في موعد السداد مارس ١٩٩١ .

لما بالنسبة لحقوق المودعين فكل العقد يلزم يجب على المودعين تسليم مستندات الميعونية للواقع عليها من شركات الريان والحصول على إقرار رسمي منهم بالتخلص وسحب مائدى البعض منهم من شيكات والقتال عن



المصدر: روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

وضياع اموال المودعين بينما اتهم احمد الريان محاميه بانه يكرهه ولذلك طالب بالإفراج عن شقيقه محمد ليدير الشركات والمصانع هو ووالده .

١- المفاجأة الثانية هي تقديم محامي الريان عدد من المستندات تثبت ان بيع ٥ قصور من الريان إلى السيد هو مجرد بيع صوري وان ما حدث هو عملية تهريب . او يبعد هذه القصور حتى ترجع مرة اخرى للريان في الوقت المناسب ولوضع رشك نبيه للنفي ان احمد الريان باع هذه القصور بحوالي ٢٥ مليون جنيه في حين ان سعرها لقر من ٨٠ مليون جنيه . وان هذا الذي حدث يعرض احمد الريان للمسئولية بانه كان يهرب ثروته .

وهي قصر نصر إبراهيم عبد الهادي في المعادي . وقصر البدراني بالمعادي . وقصر العروبة بمصر للجديدة وقصر البيرقاني بالمنيل .

بينما كانت المفاجأة الثالثة هي اكتشاف عنه رشك نبيه وكيل لشارين لصقة الريان ان احمد الريان قام ببيع عدد شراء ٤٥ فدانا في العجسي وكذلك ٤٢ فدانا في كنج مريوط وبيع عدد عمارة امام مديرية امن الجيزة وعمارة اخرى في شارع بورسعيد . والمفاجأة الرابعة كانت هي الصلح بين احمد الريان والمستشار سامر مريش في مكتب الاخير يوم الاربعا الماضي وعلى اثر هذا الصلح يقول احمد الريان بالقتال اليوم الاحد عن قضية الخاصة .

الجنح الطائرة المرفوعة امام محاكم الجنح طليل صرف حقوقهم بمعرفة رشك نبيه وكيل لشارين وفي الاماكن التي تم الاتماع فيها لدى شركة الريان بعد إصدار شيكات عقولة الدفع او شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه طبقا للتصديق على ان ييدا للمصرف بعد تسليم وكيل لشارين المستندات التي لدى النيابة . وفي جميع الاحوال يتم صرف حقوق المودعين بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع البنوك .

ويتمسك السيد الاخير من عقد الوعد بالبيع ان يصغر ال الريان توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء باسم رشك نبيه ووالده وتكون سارية المفعول في مصر وجميع أنحاء العالم بالبيع والتصرف في اموالهم لبقولة والمطالبة والاسهم والمستندات وسحب الاموال من البنوك والخارج من الشركات وإحلال الترخيص مطهر .

وكان قد تقبل خلال الاسبوع الماضي عدد كبير من المظالم في القضية وصلة شراء اصول الريان عند مناقشة معوضات الشركة في نهاية الشئون المالية . المفاجأة التي حوت اتصالات متبادلة بين الريان ومحاميه رشك نبيه . فقد اتهم المحامي احمد الريان بانه سيجب طمحن من كوارث الصلحية

اللواء السيسى ينهى اضرابه عن الطعام رئيس هيئة سوق المال :

نقاب شكوى المودعين وتصل بالشركات لحلها دراسة تجنّب نسبة مئوية خارج برنامج الصكوك بالشريف للحالات الانسانية



محمد حسن فج النور

قبل سفره اليوم الى المغرب ، أجرى السيد فؤاد سلطان وزير المالية والطيران ، عدة اتصالات بالمستولين حول المشكلة التي فجرها اللواء السيسى نائب وزير الطيران الاسبق ، باضرابه عن الطعام حتى يذهب الى خطورة الوضع بالنسبة لضماليا شركات توظيف الاموال .

وقد اقترح اللواء السيسى بالعدل عن الاضراب اس بعد ان اكد له السيد فؤاد سلطان ان الموضوع محل اهتمام المستولين ، وقد احاط به المختصون وتحدث الى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد . كذلك اتصل الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال باللواء السيسى ووضح له الوضع وذكر له مايتخذ من خطوات لحل المشكلة بصفة عامة .

وازاء ذلك ومع الحاج الاطباء على اللواء السيسى بالعدل عن الاضراب لتدهور حالته الصحية إذ انه يعاني من مرض السكر ، فقد قبل العودة لتناول الطعام .

وقال الدكتور محمد حسن فج النور ، في تصريحات خاصة للصفحة الاقتصادية إنه أجرى اتصالا باللواء السيسى ووضح له دور الهيئة ووضح للشركة ومدى متابعة الهيئة لالتزامها بالقانون ، وحول اوضاع شركة الشريف ويور هيئة سوق المال قال الدكتور فج النور انه ورد للهيئة العديد من الشكاوى والحالات الانسانية الحرجة والتي تطلب استثناء في صرف مستحقاتها بخلاف برنامج صكوك الاستثمار الخاص بشركة الشريف والمعتمد من الهيئة ، وقد تدخلت الهيئة لدى ادارة الشركة للاستجابة لهذه الحالات وطالبتها بتجنّب نسبة مئوية من الاموال خارج برنامج صكوك الاستثمار تخصص لهذا الغرض وابتدت الشركة استعدادها لدراسة الامر وفق ظروف السيولة بها والاستجابة له . كما قامت الهيئة بتحديد اسلوب لتلقى الشكاوى لفحص هذه الشكاوى وتوجيهها الوجهة الصحيحة وقد تمت الاستجابة لعدد كبير من الحالات .

نجلاء ذكرى

من ناحية اخرى ورد الى الهيئة عدد من الشكاوى عن مخالفة الشركة لاصول برنامج صكوك الاستثمار من حيث منحها للمودعين صكوكا بكيوبونات تصرف في العام الاخير من البرنامج والاصل في البرنامج ان يمنح المودعون نسبة على مدى السنوات الأربع من متوسط مايتم صرفه لكل دفعة من الصكوك وقامت الشركة بالتصحيح بما يتفق مع الجداول المعتمدة لجميع المتعاملين .

من ناحية اخرى الزمت سوق المال الشركة بدفع مقابل صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي بذات العملة .

وبالنسبة للميزانية الافتتاحية للشركة فقد انتهت شركة الشريف من اعدادها واحالتها الى مراقب الحسابات المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات ويقوم بمراجعتها حاليا وهذه الميزانية يحدد على اساسها ميزانية الشركة في نهاية السنة المالية الاولى لها .

ومن المفروض طبقا للقانون ان تعلن الشركة عن نتيجة نشاطها خلال العام القادم بحيث تحدد الميزانية الافتتاحية ناتج النشاط عن الفترة الماضية من صدور القانون في يونيو ١٩٨٨ وحتى قيد الشركة في ١٧ يناير ١٩٩٠ بسجل الهيئة العامة لسوق المال .

اما الميزانية العادية فتحدد نتيجة النشاط خلال السنة المالية الاولى للشركة بعد قيدها في سجل الهيئة ، وهناك فارق بين اظهار نتيجة النشاط وتوزيع الارباح بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على الميزانية المقدمة منها في نهاية السنة المالية ويصبح الحديث عن الارباح بهذه الصورة في غير لوانه .

وبالنسبة للشكاوى من سوء المعاملة في الشركة قمنا بمخاطبتها بهذا الشأن وقد اكد المستولون بها قيامهم باعداد قسم خاص لتلقى شكاوى الجماهير والعمل على حلها .

وحسباً لهذه الجزئية يقترح الدكتور محمد حسن فج النور على المودعين ممن لديهم حسابات بالبنوك الاستعانة ببنوكهم في تحصيل الكيوبونات المستحقة لهم واضافتها لهذه الحسابات .



المصدر : السبوت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

□ السبت القادم :

المحكمة تحسم اجراءات نقل عقد ملكية الريسان

كتب ربيع شاهين :

تحسم محكمة جنات الجيزة جلساتها السبت القادم ٢٢ سبتمبر برئاسة المستشار د. حمضي عبد اللطيف اجراءات عقد الوعد بالبيع الذي سيتم بمقتضاه نقل ملكية أصول شركتي الريان لتوظيف الاموال للمشتريين أصحاب الصنفه كان المستشار محمود خالد المحامي الممثل القانوني للمشتريين قد ناقش مع النيابة صباح أمس الاثنين بنود العقد وأعلن تمسك المشتريين والريان بإسقاط كافة الضرائب التي ربطتها المصلحة على شركة الريان ومجموعة شركات الهلال . وأعرب في تصريحات خاصة لـ « الشعب » عن إرتياحه للمناقشات التي أجراها مع النيابة مؤكداً أن الطرف الآخر أبدى تفهما لمطالب المشتريين والريان بحتمية إسقاط تلك الديون .

وكشف عن طلب مصلحة الضرائب ١٢٠ مليون جنيه في صورة ضرائب مستحقة منها ٦٠ مليوناً على شركات الهلال ومنها على محلات الذهب فقط في هذا الصدد تسأل عما إذا كانت المناقشات ستكشف عن أن اجمالي ديون الريان للضرائب ١,٥ مليار جنيه ..

وقال الممثل القانوني للمشتريين إما أن تعترف الضرائب بخطئها وتعلن إسقاط الديون طالما اعتبرت الحكومة الريان شركة خاسرة أو تتمسك الحكومة بتحصيل الضرائب وتعلن أن شركات الريان كانت تبيع وفي هذا الاطار سوف يتم مقاضاة الحكومة من قبل الشركة والمودعين



المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحمد الريان

تنازلت عن دعوى المخاصمة بسبب استرداد أموال لم أحلم بها

كتب - محمود نوفل :

اعلن احمد الريان ان السبب الحقيقي الذي جعله يتنازل عن دعوى المخاصمة ضد النائب العام ومعاونيه ان ادارة التحفظ على الاموال استعانت بيونا كانت مستحقة على شركات مدينة الريان لم اكن احلم بتحصيلها .

استنكار شديد داخل عائلة الريان

ومحاولات لترضية رشاد نبيه

تعيين اعضاء جدد لمجلس ادارة شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال باعتبارها شركة توصية بسيطة تمتلك حصة كبيرة في شركة الريان للمعاملات المالية ويحق لهم حضور اجتماعات الشركة الاخيرة بمقدار حصة الاولى منها وذلك للتعلم على مشكلة عدم سماح القاتون لادارة التحفظ بتعيين اعضاء جدد لمجلس ادارة شركة المعاملات المالية حيث انه لابد من تعيين ثلاثة اعضاء كحد اثنى يقومون بالتوقيع على عقد البيع . وسيتم فلك بدعوة المساهمين في الشركة وعددهم ٢٨٠ مساهما لاجتماع جمعية عمومية غير عادية لانتخاب هؤلاء الاعضاء الجدد .

النظام الاساسي لكل شركة واستكمال الاعداد الناقصة في مجالس الادارات خاصة بعد وفاة فتحي توفيق عبدالفتاح وحسن احمد الريان وشقيقه محمد ووالدهما في السجن على ثمة قضية توظيف الاموال .

كما تهدف الاجتماعات الى الوقوف على مقدار الاسهم في تلك الشركات وقيمة المسند منها ونصيب ال الريان منها والاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العمومية السابقة لشركات الريان لبيان ما اذا حدثت تعديلات في النظام الاساسي للشركة فيمكن تحديد الموقف القانوني الذي سيتم على اساسه تشكيل المجالس الجديدة . و اضاف المصدر ان ادارة التحفظ تهدي

من ناحية اخرى اعرب محمد توفيق الريان ووالده المحبوبين بسجن طره عن استنكارهما للشديد لهذا التنازل وحزنهما على قرار محمد رشاد نبيه المحامي بالتنازل عن الدفاع عنهما واولفا احد اقاربهما لترضيته ومحاولة اقناعه بالعدول عن قراره لكنه اصر على الاستمرار مؤكدا استمراره في انتهاء الصلقة باعتبار انها شرقة الذي يجب المحافظة عليه ويؤكد احد المصادر القريبة من اسرة الريان ان ادارة التحفظ وعدت احمد توفيق عبدالفتاح بالتعاون معه ومع ممثل المشتريين وتسهيل جميع الاجراءات الخاصة بالصلقة .. وان هذه المعاملة الطيبة من النيابة جعلت احمد الريان يتراجع عن موقفه من دعوى المخاصمة على امل الافراج عنه بعد ان سلم الحياة داخل السجن .

استدعاء

وقد صرح مصدر مسئول بادارة التحفظ على الاموال ان المستشار ساه . . . يش استدعى جميع اعضاء مجلس ادارة شركات الريان السابقين لاستئناف عملهم في ادارة هذه الشركات تمهيدا لقيامهم بالتوقيع على عقد بيع ممتلكات الريان وبالفعل بدأت هذه الاجتماعات مع اعضاء مجلس ادارة شركة الريان الوطنية للنقل وهم اللواء محمد عبدالله ومحمد البطران والمستشار محمد زكي ثم اعقبه اجتماع مع عمر ابراهيم عثمان رئيس شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز وممدوح البطران عضو مجلس الادارة في حضور احمد الريان بهدف قيامه بتوضيح اسلوب العمل في تلك الشركات قبل التحفظ . وتهدف هذه الاجتماعات التي يدعو اليها مدير ادارة التحفظ الى مناقشة



المصدر: المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩١ سبتمبر ١٩٩٠

مشكلات تحسمها

المحكمة لاتمام

صفقة الريان

• حقوق المودعين .. والضرائب المستحقة
على شركات الريان .. ومواعيد الصرف ..
خلافات مازالت قائمة بين ممثل المشتريين
والنيابة العامة

• • • ممثل المشتريين يشترط إسقاط مبلغ ١٢٠
مليون جنيه من الضرائب وإلغاء أرباح
المودعين عن عام ١٩٨٧

• • • تعد محكمة جنليات الجيزة صباح السبت القادم جلسة طارئة لحسم ثلاث
مشكلات رئيسية تواجه اتمام صفقة الريان ومحاولة تقريب وجهات النظر بين
النيابة العامة ورشاد نبيه المحامي ممثل المشتريين بشأن الشروط التي تضمنها عقد
الشراء الذي قدمه رشاد نبيه الى النيابة في الاسبوع الماضي . في الوقت نفسه
الذي بدا فيه الصدام لأول مرة بين كل الريان ومحاميهم السابق رشاد نبيه . ممثل
المشتريين بعد تنازل احمد الريان يوم السبت الماضي عن الدعوى الخاصة التي كان
قد اقامها ضد النائب العام السابق المستشار جمال شومان وساهر درويش مدير
ادارة التحفظ . واحمد الدريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .. فهل تحسم
المحكمة هذا الاسبوع صفقة الريان ؟ .. ومتى يبدأ المودعون في صرف
مستحقاتهم ؟ .. وما سرار الخلافات الحالية بين ممثل المشتريين والنيابة
العامة ؟ • • •



المصدر : المسرة

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دخلت قضية الريان هذا الأسبوع مرحلتها الخامسة بعد أن سلم رشاد نبيه المحامي ممثل مجموعة المشتريين عقد شراء الصفقة إلى النيابة العامة يوم الخميس الماضي لمراجعته وإبداء ملاحظاتها عليه تمهيدا لعرضه على الجلسة الطارئة التي ستعقدها محكمة جنحيات الجيزة لهذا الغرض صباح السبت . ويقع عقد الوعد بالبيع الذي تسلمته النيابة العامة في ١٦ صفحة فلو سكب بخط اليد متضمنا سبعة بنود رئيسية بالإضافة إلى بيلاجة ومقدمة وتمهيد ولعل أخطرهما ما تضمنه البنودان الثالث والسابع واللذان أثارا المشكلات واختلاف وجهات النظر بين النيابة العامة والمحامي رشاد نبيه بشأن ما جاء فيهما من شروط .

تفانزل آل الريان !

ويتعلق البند الثالث بعناصر الصفقة وتمنأ وطريقة تسليم حقوق المودعين ونفاد العقد . حيث ينص على تفانزل آل الريان الثلاثة أحمد ومحمد ووالدهم توفيق عبدالفتاح بصفته وصيا شرعيا على أبناء ابنه المتوفي فتحي توفيق عن كل حصصهم كشركاء متضامنين وتخرجهم وإحلال المشتريين الذين يمثلهم رشاد نبيه المحامي محلهم في شركات الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان للمصوغات والمجوهرات ، والريان للتراث ، ويحلول أفراد المشتريين محلهم في عقود تلك الشركات يصبح هؤلاء المتنازل اليهم هم الشركاء وحدهم المكونة منهم تلك الشركات ، وتؤول اليهم كل حقوقهم المالية والمعنوية بسائر أنواعها ، ويحق للمشتريين تسليم جميع هذه الحقوق

ومعارضة صلاحيات إدارة تلك الشركات فور نفاد هذا العقد . ويتضمن البند الثالث أيضا إقرارا من توفيق عبدالفتاح والد آل الريان بصفته ولما شرعيا على أبناء المرحوم فتحي الريان عن تفانزله إلى المشتريين عن حصته في الشركة الدولية لمنتجات الفيرجلانس وتخرجه منها وإحلال من يرى المشتريين إحلاله من بينهم . وينص البند الثالث من العقد أيضا على إقرار محمد توفيق الريان بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة الريان للاستثمارات العقارية بضمائه وتضمن باقي أفراد آل الريان أنه قد باع وسقط وتنازل إلى رشاد نبيه ممثل المشتريين كامل العقارات المبيئة بالجدول المرفق بالعقد سواء كانت أرضا أو بناء أو أيجارا بالجدك أو حقوقا للشركة لدى الغير وذلك نظير جزء من الثمن الإجمالي للصفقة مقداره ٢٧ مليوناً و٧٢١ ألفاً و٣ جنيهات مصرية . كما يقر أحمد توفيق الريان بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة الريان للمعاملات المالية بضمائه وتضمن باقي أفراد آل الريان بأنه بموجب هذا العقد قد باع وسقط وتنازل إلى رشاد نبيه المحامي ممثل المشتريين عن كامل العقارات المبيئة بالجدول المرفق بالعقد سواء كانت أرضا أو بناء أو أيجارا بالجدك أو حقوقا لدى الغير نظير جزء من الثمن الإجمالي للصفقة الشاملة مقداره ٣٣ مليوناً و٤٥٠ ألفاً و٥٣١ جنيهات مصرية . كما يقر أفراد آل الريان الثلاثة بصفتهم أعضاء مجلس إدارة شركة الريان لمواد البناء أنه بموجب هذا العقد قد باعوا وتنازلوا إلى ممثل المشتريين كامل العقارات المبيئة بالجدول المرفق بالعقد نظير جزء من الصفقة الشاملة مقداره ٢٩١ ألفاً و٢٠٠ جنيه مصري .



المصدر: المعمور

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عزت بدوى

مصر - أو الخارج عن جميع أموالهم وحقوقهم المالية والمعنوية سواء كانت عقارية أو منقولة أو مساهمات في شركات أو أسهم وسندات ولوراق مالية أو أموال مسئلة مودعة في البنوك ولم يشعلها التحديد الوارد في هذا العقد للطرف الثاني المشتري وذلك بموجب توكيلات يصدرها آل الريان لممثل المشتريين رشاد نبيه غير قابلة للإلغاء وتكون مكملة لهذا العقد وتعتبر هذه الممتلكات والأموال جزءا لا يتجزأ من الصفقة .

وشمل العقد انتهاء سلطة النائب العام وإدارة التحفظ بمكتبه أو من له حق التوقيع على صرف الشيكات من الأموال المحصلة لصالح شركات الريان لدى البنوك بمجرد إيداع ثمن الصفقة لدى البنوك المصرية ويكون لممثل المشتريين وحده حق توقيع هذه الشيكات والتصرف في هذه الأموال حتى يتم الكشف عن أسماء المشتريين متى لزم .

أسرار الخلاف !

وتضمن البند الثالث بعض الشروط التي أثيرت الخلاف بين النيابة العامة ورشاد نبيه ممثل المشتريين والتي ستحاول المحكمة حسمها هذا الأسبوع وأهمها ما نص عليه هذا البند تحت عنوان « الضرائب » حيث نص على التزام النائب العام بتسوية الضرائب المستحقة على شركات الريان بحيث لا يلتزم المشترون بأية مبالغ مستحقة لمصلحة الضرائب على شركات الريان وإن ممثل المشتريين لن

وتضمن البند الثالث أيضا تنازل آل الريان الثلاثة عن كامل مستحقات كل منهم في الشركات المساهمة المبيية في ختام هذا البند سواء كانت هذه المستحقات لاسمها أو حصص تأسيس أو سندات أو حقوقا مالية ليا كلن نوعها إلى الطرف الثاني المشتري وتشمل هذه الشركات « الريان للمعاملات المالية » والريان للاستثمار وتوظيف الأموال ، والريان لمواد البناء ، والريان الوطنية للنقل ، والريان الوطنية للمفروشات والملابس الجاهزة ، والريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز ، والشركة الوطنية للأعلاف ، والعربية للمتعلقات ، وشركة السلام للاستثمار ، والشركة المركزية للأرضيات ، وشركة الاسماعيلية لزراعة الثروة السمكية ، والشركة القومية للفنادق والسيلحة .

وشمل البند الثالث تنازل آل الريان عن ممتلكاتهم للفريية والخاصة مقابل جزء من الثمن الإجمالي للصفقة مقداره مليونان و٩٢٢ ألفا و٢٧٣ جنيها مصرية .. وتنازلهم عن جميع الحقوق المالية التي حظقتهم إدارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبيية بالجداول المرفقة بالعقد بحيث تصبح ملكا خالصا للمشتريين ولهم حق تحصيلها مباشرة من المدينين .

وتضمن أيضا تنازل آل الريان الثلاثة عن جميع الحقوق المالية التي لم يتم اكتشافها وتحصيلها حتى الآن بمعرفة النيابة العامة بحيث تصبح ملكا خالصا للمشتريين ولهم حق التقاضي بشأنها ضد المدينين بها .

أموال الريان بالخارج

ويشمل عقد الصفقة أيضا تنازل آل الريان الثلاثة ليا كانت صفقاتهم سواء في



المصدر : المسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

البنوك بابتداء صفته وحق ممثل المشتريين بالتعامل على حساب الشركات الواردة في هذا العقد .

كيفية صرف حقوق المودعين !

ويحدد العقد كيفية رد أموال المودعين بأن يسلموا ما لديهم من سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان سواء كانت في شكل عقود أو ايضالات ايداع مع القرار رسمي من كل منهم بأنه تخلى بحقوقه . وسحب ما لدى البعض منهم من شيكات ضد ال الريان وتنازلهم عن القضايا والجنج المباشرة المرفوعة منهم ضد الريان امام محكم الجنج على ان يقوم ممثل المشتريين بصرف مستحقاتهم لدى الريان من نفس فروع شركات الريان التي تم الايداع بها وذلك بعد اصدار شيكات مقبولة للدفع باسم كل منهم أو تسليمهم شيكات مصرفية طبقا للتحديد الذي ترضيه المحكمة .

واشترط العقد ان يبدأ صرف أموال المودعين بعد ان يتسلم ممثل المشتريين جميع ممتلكات وأموال هذا العقد والمستندات المتعلقة بها لدى النيابة العامة .

ويعتبر هذا الشرط من أبرز نقاط الخلاف بين النيابة العامة وممثل المشتريين حيث تطالب النيابة العامة بأن يتم رد أموال المودعين بالكامل قبل إلغاء قرار التحفظ وتسليم ممثل المشتريين اعيان وممتلكات ال الريان وسوف تقوم المحكمة بحسم هذا الخلاف في جالستها بعد غد السبت .

اما البند السابع محل الخلاف بين النيابة العامة وممثل المشتريين فهو ينص على نقل عقد البيع بمجرد ايداع ثمن

يودع ثمن الصفقة الا بعد قيام النيابة العامة بإلغاء الضرائب المستحقة على شركات الريان أو اعلانها منها !! وتقدر الضرائب المستحقة على شركات الريان خلال السنوات الماضية بـ ٦٠ مليون جنيه مصري .

وشمل العقد شرطا آخر مازال محل خلاف مع النيابة العامة وهو ما يتعلق بشراء ممتلكات مجموعة شركات الهلال ضمن الصفقة . حيث ينص على ان شركات الريان سبق لها شراء جميع أصول شركات الهلال داخل مصر وخارجها ودفعت جزءا من ثمن هذه الأصول وتبقى لمجموعة شركات الهلال مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصري . ولكن مصلحة الضرائب تطالب شركات الهلال بمبلغ ٥٨ مليوناً و ٢٨٥ ألفاً و ٤٥٧ جنيهاً مصرياً مما يجعل استمرار هذه الصفقة مستحيلاً مع دفع الضرائب المطلوبة واشترط العقد ضرورة قيام النيابة العامة بإسقاط الضرائب المستحقة على مجموعة شركات الهلال وتنازل المساهمين في هذه الشركات عن الدعوى المرفوعة ضد ال الريان بفسخ تفازل شركات الهلال عن أصولها للريان .

وحده العقد ثمن شراء الصفقة بالكامل بجميع املاكها داخل مصر وخارجها بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مصري أو حقوق المودعين حسبما تصدق على سبيل القطع محكمة الجنجيات على ان يعتبر عقد البيع نافذاً من تاريخ ايداع ثمن الصفقة خزينة نحد البنوك المعتمدة في مصر وتخصيصه لسداد حقوق المودعين بحيث يحق للمشتريين تسليم جميع اعيان الصفقة والتصرف فيها بمجرد ايداع ثمنها لدى البنك . على ان يلتزم الفاعل بالدم بتسليم ممثل المشتريين جميع ما لديه من مستندات ولوراق وتحقيقات بلا رسوم وانظار



المصدر : المسرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ من آب ١٩٩٠

الصفحة لدى أحد البنوك المصرية على أن يلغى في هذا التاريخ لمر التحفظ الصادر ضد آل الريان وترفع النيابة العامة يدما عن جميع الأموال والحقوق والمقار والأوراق المتحفظ عليها وتسليمها إلى ممثل المشتريين دون حجة إلى صدور قرار بذلك من النائب العام وتري النيابة العامة أن العقد لا يعتبر نافذا إلا بموجب تسليم المودعين لحقوقهم كاملة .

لماذا تقارل الريان ؟

ومن جانب آخر لابد شهد هذا الأسبوع قول صدام بين أحمد الريان ومحاميه السابق رشاد نبيه حيث يطالب أحمد الريان بضرورة تخصيص نسبة ما بين ٢٪ إلى ٣٪ من قيمة المصلحة آل الريان على أن يخصم هذا المبلغ من أموال المودعين الذين استربوا ودائعهم كاملة في صورة لربح خلال السنوات السابقة ولن كان هذا الاتجاه مزال ساريا حتى الآن إلا أن نقطة الخلاف التي أتت إلى صدام بين أحمد الريان وممثل المشتريين بدأت حينما اكتشف أحمد الريان أنه قد لخطأ في حق النيابة العامة بعد ما تمت مواجهته هذا الأسبوع بالإجراءات التي اتخذتها النيابة لاسترداد أمواله لدى الغير والتي بلغت ٢٣ مليون جنيه مصري فصارع بالتقارل عن الدعوى الخاصة التي سبق أن أقامها ضد النائب العام السابق ومدير إدارة التحفظ ورئيس نيابة الشؤون المالية والتجارية . مما أثار رشاد نبيه الذي اعترض على هذا التقارل .. وزاد من حدة المشكلة بين أحمد الريان ومحاميه السابق اكتشف رشاد نبيه عدة ممتلكات كانت ضمن أصول الريان ولم تثبت ملكيته لها بلغت قيمتها ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون جنيه .

للجنيهات و ٩٠ فدانا أراضي بناء بالهناويل بالمجمي قيمتها التقريبية ٢٣ مليون جنيه و ١٢ فدانا ونصف فدان في منشأة رضوان قيمتها التقريبية مليون جنيه . وذلك خلاف عمارة بشارع صفية وتقول بيورسعيد قيمتها التقريبية مليون جنيه وعمارة الوزان أمام مديرية أمن الجيزة وقيمتها ٣ ملايين جنيه .

وأضاف رشاد نبيه أنه اكتشف قيام أحمد الريان ببيع العديد من الأصول قبل التحفظ منها ٩٥ شقة بمرج الريان بالدقي . و ٧٠٪ من العمارة رقم ٥٨ شارع رفاعة بالدقي و ٣ دوائر بعمارة الريان في شارع الهادي بقرى منها بـ ٣ ملايين جنيه وشقة بالدور الثاني بعمارة الأطباء بخلاف المبيعات بثمن بخس لأشرف السعد والتي

شملت فيلا العروبة ومسلحتها ٨٥٠٠ متر والتي بيعت بمليون و ٢٥٠ ألف جنيه فقط وأصر البيراوي بالدقي البالغ مساحته ٨ آلاف متر واشتره لأشرف السعد بـ ٥ ملايين جنيه فقط . وفيلا المنيل بمبلغ مليون جنيه . وفيلا المعادي بـ ٤٠٥ مليون جنيه وعطارين بالمنيل وجميع هذه المصلحة تم بيعها لأشرف السعد بـ ١٥ مليون جنيه رغم أن ثمنها الحقيقي الآن يصل إلى ١٠٠ مليون جنيه .

وكشف رشاد نبيه أن أموال الريان لدى الغير التي ورت في المركز المالي بـ ١٠٠ مليون جنيه لم يتم تحصيل سوى مبلغ ٢٣ مليون جنيه . بينما حصل أحمد الريان على باقي الثمن قبل التحفظ مما الحق بالمصلحة خسائر ضخمة .

وعن موقفه بالنسبة للشروط التي تضمنها العقد والخامسة بالضرائب ومستحقات الغير لدى الريان قال رشاد نبيه :

إنني متمسك بإلغاء الضرائب المستحقة على ممتلكات الريان حيث تصل إلى ١٢٠ مليون جنيه في الوقت الذي كشف فيه المركز المالي للشركة أنها حققت خسائر ضخمة ولم يبق من رأسمالها إلا ٢٣٨

أصول غير حقيقية

وفي تصريحات خاصة للمسرة ، أكد رشاد نبيه المحامي أن أحمد الريان أقام له كشفا بأصوله وعند المراجعة وجد أن العديد من هذه الأصول غير حقيقي وأهم هذه الأصول ٢٤ فدانا أراضي زراعية في كنج مريوط يبلغ ثمنها ٩ ملايين من



المصدر : المسرة ود

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ من يناير ١٩٩٠

مليوناً و٤٢١ ألفاً و٦٥٨ جنيهها مصرياً بينما
يصل حجم أموال المودعين إلى مليار
و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ ألف جنيه مصرى .

رد أموال المودعين

وكشف رشاد نبيه أن رد أموال المودعين
سيتم من خلال البنوك وأنه غير ملتزم بآية
ديون على الزيان فيما عدا حقوق المودعين
ومبلغ ٣٧ مليون جنيه القسط على بعض
الأصول بخلاف ٢٥ مليون جنيه لصالح
شركات الهلال ومليون جنيه للتأمينات
الاجتماعية والجمارك باعتبارها ديوناً
ممتازة .

وعن موعد صرف أموال المودعين قال :
إن العقد النهائي سيتم فى ٢١ أكتوبر
القادم ويجرى حالياً اتصالاته بالمشتريين
لايداع ثمن الصلطة لدى أحد البنوك
المصرية بعد توقيع العقد بعد الاتفاق مع
البنك المحلى على طريقة الصرف
للمودعين وتحويل العملات الأجنبية إلى
مصرية لأننى سأحصل على الصلطة فور
إيداع ثمنها لدى البنك المحلى بمصر .
وعن حقوق المودعين التى سيتم صرفها
قال : إن هذه إحدى المشكلات المعروضة
على المحكمة لحسمها هذا الأسبوع حيث
تصر النيابة على صرف جميع أموال
المودعين طبق القانون فلا بد من خصم
جميع الأرباح التى سبق صرفها للمودعين
ولكنى سأطلب من المحكمة أن يتم خصم
أرباح عام ١٩٨٧ فقط ، والبالغة ٢٦٢
مليون جنيه ، لتكون حقوق المودعين التى
سأفهمها ملياراً و٥٦٤ مليون جنيه وسوف
أطلب تشكيل لجنة خبراء لأحساب هذه
الحقوق فور إيداع ثمن الصلطة لدى البنك
بعد توقيع العقد فى ٢١ أكتوبر القادم .



المصدر: الأحيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

النسيابة ترفض طلب الريان بخصم ٣٪ من مستحقات المودعين

كتب محمد زعزع
وعلاء رزق:

رفضت النسيابة ووكيل المودعين طلب احمد الريان بخصم ٣٪ من مستحقات المودعين .. وقررت محكمة جنايات الجيزة التي تنتظر القضية تأجيلها لجلسة يوم الاربعاء القادم لاستكمال مناقشة عقد الصفقة وحل المشاكل التي تعترضها .

قال المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام ان النسيابة العامة تسلمت مشروع عقد

البيع وتمت مناقشته بدقة الا اننا لم نتفق بعد على الصفة النهائية للعقد . ولخص رأى النسيابة في انها ترى ان محمد رشاد نبيه المحامي بالنقض لا يمكن ان يكون الطرف الثاني في العقد والا تكون قد اسهمنا في وضع بطلاني في العقد .. وازداد ان النسيابة طلبت ان يتم وضع الثمن في ادارة الاستثمار بالبنك الاهل المصري لتحقيق صرف اموال المودعين على ان يتم توزيع حقوق المودعين تحت اشراف النسيابة العامة وان يتم الصرف بنفس العملات التي تم الايداع بها . وقال وكيل المشتري (رشاد نبيه المحامي) ان العقد لابد ان يوقع قبل ٢١ اكتوبر بعد ان فحصته النسيابة

واجرت به تعديلا وعرضته على النائب العام

قدم احمد الريان الشكر (من داخل القفص) للمحكمة لقبول العرض بالبيع . وكرر المطالبة بضرورة تنازل المودعين عن ٣٪ من مستحقاتهم مقابل الارباح التي صرفوها من سنة ٨٢ حتى ١٩٨٧ .. عقدت الجلسة

برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر

درويش واحمد ادريس ورئيس نيابة الشئون المالية والتجارية بامانة سر احمد رمضان وعبدالمجيد بيومى .

الأربعاء مناقشة عقد بيع صفقة شركات الريان النيابة تصر على سداد حقوق المودعين بذات العملة

كتب - محمد زكي وأحمد راضى :



رئيس المحكمة

مناقشتها مع المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشتريين ، والذي أبدى تفهما للنزاع واستعداده للاستجابة لتعديل بعض الإجراءات ، وقال ممثل النيابة - لم يتم حتى الآن التوصل الى صيغة نهائية للعقد ، وأبدى عدة ملاحظات من وجهة نظر النيابة ، حيث طلب عدم تضمين أطراف العقد محمد رشاد زبيح ، حتى لا يكون قد أسهم في منع بطلان العقد التي تخرص النيابة على جديته ، وخلوه من أية شائبة حالية أو مستقبلية .

كما طلبت النيابة تعديل سداد حقوق المودعين ، حيث يتم ايداع الثمن في إدارة أمناء الاستثمار بالبنك الاهل المصري مع تخصيصه لصرف حقوق المودعين . وأكد المستشار ساهر درويش أمام المحكمة ، بأنه فور انقضاء ذلك يصدر النائب العام قرارا بإلغاء الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ القاضي بمنع ال الريان من التصرف في الاموال وتقوم لجان النيابة بتسليم كافة ما تم التحفظ عليه الى الطرف الاول (البائع) الذي يلتزم وفقا لنص اضيف الى العقد بتسليمه الى الطرف الثاني (المشتريين) . ويمكن ان يتم ذلك في محضر تسليم . وقال - ان توزيع حقوق المودعين سيتم تحت اشراف النيابة العامة وفي حضور مندوبين من الطرف الثاني (المشتريين) وبالإجراءات التي يراها الطرف الأخير ، ومن ذات الشبكات التي كل يتم التعامل فيها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . كما ان هناك امرا تضمنه مشروع العقد وهو ان وكيل المشتريين يطلب من المحكمة ان تحسمه ، وهو خاص بقيمة الصلطة ، لا سيما وان الاول ما جاء في تقرير المحاسبين القانونيين الذي استبعد قبل ما صرف تحت حساب الارباح عن لمدة من

شهدت امس محكمة جنابات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر ، جلسة مثيرة في قضية الريان لمناقشة مشروع عقد الوعد بالبيع الذي تقدم به محمد رشاد زبيح الممثل ووكيل المشتريين ولبيت النيابة إعتراضها على بعض بنود العقد . وقدمت للمحكمة مشروعا معدلا للعقد يلزم المشتريين بإيداع قيمة الصفقة ادارة أمناء الاستثمار بالبنك الاهل المصري مع تخصيصه لسداد حقوق المودعين . وحدثت مشادات بين ممثل المشتريين والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ، بسبب الضرائب الجرافية التي فرضتها مصلحة الضرائب على شركات الريان . رغم تعرضها للخسائر كما جاء في تقرير لجنة المحاسبين العشرة . كما طالب احمد الريان بتحصيل ٣٪ من حقوق المودعين التي ستصرف لهم ، مقابل ادارة الشركات . ولدى وكيل المشتريين وممثل النيابة اعتراضها على هذا المطلب . قررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة الاربعاء القادم لمواصلة مناقشة مشروع عقد بيع الصلطة . وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة الواحدة الا ثلثا ظهرا . برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عامر وعبدالظاهر عبدالحمم ، وبحضور المستشارين ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ، وامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومي . وفي بداية الجلسة طلب المستشار درويش الكلمة من المحكمة واستهل كلامه قائلا : ان النيابة استلمت مشروع عقد الوعد بالبيع من وكيل المشتريين يوم ١٢ سبتمبر الحالي . وتمت دراسته بدقة على اعل المستويات الى ان تم عرض ما اسفرت عنه الدراسات من ملاحظات قانونية على المستشار النائب العام . وأكد المستشار درويش الى ان بنود عقد البيع قد تمت

١٩٨٧/١/١ حتى ١٩٨٨/٦/٩ . اما الرقم الثاني فهو ما تم احتسابه بالكشوف المقدمة للمحكمة وفقا للتوصية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال . والتي توجب عدم خصم ارباح ١٩٨٧ . واصرت النيابة ان يتم الصرف للمودعين . بذات العملات التي تم ايداع بها . وأكدت ان الثمن الذي يجب ان يرد في العقد يكون بقيمة او بمقدار كل عملة التي تم بها الايداع . وقدم المستشار ساهر درويش للمحكمة صورة من بنود مشروع العقد المعدل .

وتحدث محمد رشاد زبيح وكيل المشتريين أمام المحكمة قائلا - ان المستشار ساهر درويش تقابل مع الممثل القانوني للمشتريين يوم الخميس الماضي ووعده بان مشروع العقد ما زال محل دراسة . وفوجيء اليوم بتقديمه بصورة معدلة . وأشار وكيل المشتريين ان هناك ١٨٥ مليون جنيه من قيمة الصلطة لا وجود لها . وعقب المستشار درويش بأنه ليست هناك سوء نية من جانب النيابة . والسؤال الذي سي طرح نفسه . كيف سيدفع اموال المودعين بالعملات الحرة وعلى اي اساس سيتم الصرف ؟ هل في تاريخ التحفظ او في تاريخ اعداد تقرير المحاسبين القانونيين وتدخل مدوح الوسيطي دفاع ال الريان . وطلب بان يضاف الى عقد الوعد بالبيع بند ينص على انه يعتبر استلام المودعين لمستحقاتهم من الطرف الاول بمثابة ابراء لثمة اطراف الطرف الاول في مواجهة المودعين بالريان . وكافة المدينين الآخرين ويعتبر هذا الابراء هو المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي يقتضاه يعفى افراد الطرف الاول (الريان) من العقوبات .

كذلك تطلب من المحكمة حذف ما ورد في مشروع العقد تحت مسمى الضرائب من ان الطرف الاول (الريان) والرابع (النائب العام) ملتزمون بقسوية هذا الامر ، لاذ ان احمد الريان ممنوع من الادارة والتصرف بمقتضى قرار النائب العام . وغلت يده عن ادارة الشركة . ولا يستطيع ان يباشر ثمة ابراء الا من خلال ادارة التحفظ بمكتب النائب العام . عل ان يقتصر امر الاعفاء من الضرائب على عائق الطرف الرابع . ممثلا في ادارة التحفظ . وتدخل رشاد زبيح معترضاً بأنه غير ملتزم بسداد حقوق المدينين . وقال : انه اشترى الصلطة - نيابة عن المشتريين الذين يمثلهم

في قضية الريان امس :

النيابة : تطلبنا مشروع عقد للوعد بالبيع وتمت دراسته على أعلى المستويات

ممثلي المشتريين : خسرت ١٨٣ مليون جنيه بسبب أحمد الريان ولن أراجع عن اتمام الصفقة
كتب - مريد صبحي ومحمود النوبى :

تطلب بـ ١٢٠ مليون جنيه وتسليمه هـ
لصور اشتراها الريان من اشرف السعد
ولم يتم تسليمها حتى الآن وقد حث رئيس
المحكمة ممثل النيابة على سرعة انجاز
العقد والتعاون مع ممثل المشتريين .
وقد وعدت النيابة ببذل جهودها
للتصالح مع الضرائب وإزالة كافة
العقبات لاتمام الصفقة ومناقشة اشرف
السعد لاختلاء الضرر الذي يلحق به لانه
ليس لدينا من الوسائل لاختلاله بالقوة
الجبرية .

ثم تحدث احمد الريان من داخل
القفس وطلب من هيئة المحكمة ان تضيف
لبنود العقد خصم ٣٪ من ارباح
المودعين الذين صرفت لهم ارباح منذ عام
٨٢ كمكافأة لصالح مجلس الإدارة عند رد
أموال المودعين فرفضت النيابة الفكرة كما
رفضها ممثل المشتريين كما طلب احمد
الريان من رشاد نبيه عدم المبالغة في
خسارته عند شراء الصفقة . عقب ذلك
اصدرت المحكمة قرارها المنقلم .
وقد عقدت المحكمة جلساتها برئاسة
المستشار الدكتور محمد حسنى
عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى
عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور
المستشار سامر درويش مدير ادارة
التحفظ ولحمد امريس رئيس النيابة
بإعانة سر احمد رمضان .



ويمكن ان يتم ذلك في محضر تسليم ثلاثي
الاطراف . وتفسير ذلك اعادة الحال الى
ماكلن عليه قبل التحفظ وتكون الالتزامات
والحقوق الناشئة عن العقد بين الطرفين
الرئيسيين وهما : المبتاعون والمشترون .
ثانيا : ان يتم توزيع حقوق المودعين
تحت اشراف النيابة العامة وفي حضور
منوبين عن الطرف الثاني . المشتريين ،
وبالاجراءات التي يراها الطرف الثاني
ومن ذات الشبكات التي كان يتم التعامل
فيها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة
١٩٨٨ .

رابعا : هناك امر تضمنه مشروع العقد
وهو ان وكيل المشتريين يطلب من المحكمة
ان تحسمه وهو انخاص بقيمة الصفقة لـ
لدينا رقمان .
الاول ملجاء بتقرير المحاسبين
القانونيين والذي يستبعد كل ماصرف
تحت حساب الارباح عن الدة من
٨٧/١/١ حتى يوم ٨٨/٦/٩ .
لما الثاني فهو ماتم احتسابه
بالكشف المقدمة للمحكمة وفقا للتوصية
الصادرة من هيئة سوق المال ، والذي
طلب عدم خصم ارباح عام ١٩٨٧ .

ناقشت امس محكمة جنحيات الجيزة
مشروع عقد الوعد بالبيع المقدم من ممثل
المشتريين لامتلاك الريان . حيث استمعت
لراى النيابة العامة في مشروع العقد
وبعض التعديلات التي ادخلت عليه بعد
عرضه على النائب العام كما استمعت
للملاحظات الدفاح حول العقد . وقررت
المحكمة تأجيل القضية لجلسة الاربعة
القادم بناء على طلب النيابة والدفاع .
للاستعداد والاطلاع على مشروع عقد
البيع ومناقشة بنوده .

وكلفت المحكمة قد عقدت جلساتها في
الواحدة الا الثلاث من ظهر امس حيث قرر
المستشار سامر درويش مدير ادارة
التحفظ ان النيابة العامة تسلمت
مشروع عقد البيع يوم ١١/٩/١٩٩٠
وقامت بدراسته على عدة مستويات بدقة
بالغة الى ان تم عرضه على النائب العام .
بعد اجراء بعض الملاحظات والتعديلات
عليه . وقد ابدى المستشار محمود خالد
الممثل القانوني للمشتريين تفهما كاملا
حول بنود مشروع العقد بما يتفق مع
راى النيابة العامة واصف ممثل النيابة
انه لم يتم الاتفاق بعد على الصيغة
النهائية للعقد .

ثم أوجز راي النيابة العامة في ٥ نقاط
هي :

اولا : ان النيابة ترى ان رشاد نبيه
وهو محام بالانقضاء لا يمكن ان يكون
الطرف الثاني في العقد والا تكون قد
اصهنا في وضع سمة بطلان في عقد
تحرص النيابة ان يكون سليما وخاليا من
اية شائبة حالية او مستقبلية .

ثانيا : ان النيابة العامة ترى ان يتم
ايداع ثمن الصفقة في ادارة ائتماء
الاستثمار بالبنك الاهل المصرى مع
تخصيصه لصرف حقوق المودعين . وفور
ان يتم ذلك يصدر النائب العام قرارا
بالغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ القاضي بالفتح
من التصرف والادارة وعلى الفور تقوم
لجان النيابة بتسليم كافة ماتم التحفظ
عليه للطرف الاول . والذي يلتزم وفقا
لنص العقد بتسليمه للطرف الثاني .



المصدر: الاصحاح رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

خامسا : هناك امر اخر قصر عليه
النيلبة وهو ان يتم الصرف للمودعين
بذات العملات التي تمت بها ابداعاتهم
ومن ثم فان الامن الذي يجب ان يرد في
العقد يكون بقيمة او مقدار كل عملة من
العملات المتلقى التي تم بها الايداع .
ثم قدم ممثل النيلبة نسخة من مشروع
العقد بعد اجراء التعديلات عليه لهيئة
الحكمة وقال : اننا ننتظر اليوم الذي
يطلب فيه المودعون اتمام الشبايك لصرف
حقوقهم .

ثم ابدى رشاد نبيه ممثل المشترين مع
بعض اعضاء هيئة الدفاع بعض
ملاحظاتهم حول العقد وقرروا انهم لم
يتسلموا نسخا من مشروع العقد بعد
اجراء النيلبة التعديلات عليه .. ووعدت
النيلبة بتسليمهم للنسخ في وقت لاحق .
واضاف رشاد نبيه انه لا بد من توقيع
العقد يوم ١٠/١٠/١٩٩٠ ولذا لم يوقع
الغنى لا اسال عن اي شيء ورغم كل
المعوقات وخسارتي ١٨٣ مليون جنيه
فانني مستمر في اتمام المصلحة . وقد وافق
ممثل شركات الهلال على ضم املاك الهلال
لمصلحة الريان .

وطالب ممثل المشترين بإزالة كلمة
العقبات مثل التصالح مع الضرائب التي



المصدر: المجموعة

التاريخ : ٢٤ - ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

النص الكامل لمشروع عقد

بيعه ممتلكات الريان :

٦ بنود كيفية صرف

الأحوال اليهوديين

ملاحظات للنسابة على صيغة العقد

درويس : نطق في الضرائب الجذافية على الريان

المحكمة تنظر الصيغة النهائية بعد غد

قدم للمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام أمم
الأول صورة من عقد بيع صفقة الريان لسداد أموال المودعين .. شمل مشروع
العقد ٣ أطراف هم آل الريان «يتع» ومحمد رشاد نبيه المحامي ووكيل
المشتريين والنائب العام -

تضمن المشروع ٦ بنود تناولت بيع جميع ممتلكات الريان وأمواله بالداخل والخارج وقیمتها ٩٠٤ ملايين و ٢٥٥ ألف و ٦٦ جنیها مصریا ومليون و ٤٨٨ ألف و ٩٢٧ جنیها إسترلینیا ومليون و ٤٤٠ ألف و ٧٣٧ مارك ألمانی و ٤٥٠ دينار كويتي و ٤٢٣ مليون و ٥٠٠ ألف و ١٨٣ دولار و ٧ ملايين و ٨٤٣ ألف و ٨٤٩ ريال سعودي و مليون و ٩٢٠ ألف و ٧٠ فرنك فرنسی و ٨٧ ألف و ٣٨٣ فرنك سويسری .

وتضمن مشروع العقد كيفية صرف
الاموال للمودعين، والمواعيف من
الضرائب، وشروط التنفيذ.

اعمال:

المسجد المعبدى



البند الأول

يعتبر كل من مقدمة هذا العقد والتمهيد السابقين جزءاً لا يتجزأ .

البند الثاني

باع وأسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبطريق التضامن والتكامل فيما بينهم جميع أفراد الطرف الأول سواء بأشخاصهم أو بصفتهم القانونية الأخرى بجميع أنواعها إلى الطرف الثاني القابل لذلك صفقة واحدة لا تتجزأ جميع الأموال والحقوق المنقولة والطارئة المبنية بالجدول المرفقة بهذا العقد والكتالوج الخاص بها ويشمل البيع كافة توليع وملحقات الأموال المبيعة ولا يغير من اعتبار محل هذا البيع صفقة واحدة تنوع الأموال وتغير أسماء المتصرفين في كل منها بضمانته وتحديد المتصرفين جميعاً .

البند الثالث

مع التمسك بجميع القواعد سائلة للتكرير تم تحرير عناصر الصفقة كالآتي :

أولاً : شركات الأشخاص

وذكر أفراد الطرف الأول بتنازلهم إلى الطرف الثاني عن حصصهم كشركاء متضامنين وموصيين وكذلك بتخارجهم وإحلال من يمثلهم للطرف الثاني محلهم في الشركات الآتية :

- ١ - شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال .
- ٢ - شركة مصوغات ومجوهرات الريان .
- ٣ - شركة الريان للتراث .

ويطوّل أفراد المشتريين الممثلين بالطرف الثاني من العقد الممثل محلهم في عقود تلك الشركات وتداول اليهم كافة حقوقها المادية ومقوماتها المتنوعة بسائر قواعدها وبحق للطرف الثاني بهذه الصفقة تسلم كل ذلك وممارسة صلاحيات إدارة تلك الشركات فور نفاذ هذا العقد .

كما يقر السيد / توفيق عبدالفتاح بصفته ولها شرعياً على قصر المرحوم / فتحي توفيق عبدالفتاح بتنازله إلى الطرف الثاني عن حصته في لشركة الدولية لمنتجات الفخير جلاس وتخارجته من تلك الشركة وإحلال من يرى للطرف الثاني إخلاله من بينهم محله .

ثانياً : الشركات المساهمة

(أ) مبيعات مباشرة من رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة :

يقرر السيد / محمد توفيق عبدالفتاح بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للاستثمارات العقارية وبضمانته وتضامن باقي أفراد الطرف الأول بأنه بموجب هذا

بمضمونها هذا العقد وبجلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ وافقت المحكمة على ذلك .

تمهيد

يمتلك أفراد الطرف الأول أموالاً خاصة كما يمتلكون حصصاً في شركات أشخاص ولشهماً في شركات مساهمة كما تتكون منهم إدارة بعض الشركات المساهمة ويتولى بعضهم رئاسة مجالس بعض الشركات الأخرى إما شركات الأشخاص فهي قاصرة عليهم كون غيرهم وتلك الأموال جميعها يسائر أنواعها سواء أكانت حصصاً في شركات أشخاص أو أسهم في شركات أموال أو عقارات أو لمال ذكية تعتبر أنها هي مملوكة للشركات ولا تدخل في تمتهن المالية الخاصة عند الوفاة بموجب الأقرار الصادر من كل من المرحوم فتحي واحمد ومحمد توفيق عبد الفتاح بتاريخ ١٩٨٣/١/١ والمصدق عليه في ١٩٨٥/٣/٢١ بمأمورية شهر عقاري المومني تحت رقم ٣١٥٤٣ سنة ١٩٨٥ المومني . وهذه الأموال جميعها ضامنة لمستحقات المودعين لأموالهم في الشركات المشهورة بأشخاصهم ومن ثم فإن أفراد الطرف الأول بأشخاصهم وبسائر صفاتهم القانونية الأخرى يتصرفون ببيع جميع الأموال محل هذا التعاقد إلى الطرف الثاني - ونقرأ لاختلاف أشخاص المتصرفين بالنسبة لكل نوع من تلك الأموال فيذكر قرين كل نوع أسماء المتصرفين وصفاتهم .

ولما كان شراء تلك الأموال جميعها يتم لأشخاص طبيعيين مصريين يرغبون عدم ذكر أسمائهم في هذه المرحلة الأولى للبيع فقد أقابوا عنهم الطرف الثاني المسمى في هذا العقد وهو يقرر أنه اشترى لحساب هؤلاء وأموالهم الخاصة وأنه سوف يطن عن شخصياتهم خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تمام تنفيذ هذا العقد بتسليمه جميع أعيان الأموال محل الشراء وسنداتها تسليماً فعلياً غير متنازع فيه .

وبما أن هذه الأموال ضامنة مستحقات المودعين على ماسلف يوقه ومملوك بعضها لشركة كانت تعمل في مجال توظيف الأموال فقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا العقد وفقاً لأحكام الأمر العسكري رقم ٢ لسنة ٨٨ .

وبما أن التلبية العامة تحفظت على تلك الأموال ووضعت يدها عليها لذات السبب بالقرار الصادر من المستشار النائب العام رقم ٦ لسنة ٨٨ فإن لشرك السيد المستشار النائب العام للطرف الثالث في هذا التعاقد لتقدير إلقاء أمر التغطية ورفع يد التلبية عن الأموال المتعطل عليها وتمكين الطرف الأول من استلامها هي وكافة المستندات المتعلقة بها ويصدر الطرف الثالث قراراً بإلقاء الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ فور إيداع المبلغ المستحق مقابل الشراء في البنوك وتخصيصه لسداد أموال المودعين .

وقلم المستشارون محمد بدر المنياوي النائب العام . ومساعدته حلمي خليفة . وساهر درويش مدير التحفظ بدراسة المشروع .

وأبدى المستشار ساهر درويش ملاحظات على صيغة العقد أمام محكمة جنابات الجيزة ، ويتم حالياً التوصل للصيغة النهائية للحصول على موافقة المحكمة في جلستها بعد غد . وفيما يلي الصيغة الكاملة للعقد .

عقيد وعقد بالبيع

محرر بين كل من :-

أولاً : احمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للمعاملات المالية والشريك المتضامن في شركتي الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان للمجوهرات والمعادن النفيسة وشركة الريان للتراث وبصفته شريك وعضو مجلس إدارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

محمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للاستثمارات العقارية والشريك المتضامن في شركة الريان للتراث وبصفته شريك وعضو مجلس إدارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته ولها شرعياً على ابنه فتحي توفيق عبد الفتاح [طرف أول بائع]

ثانياً : محمد رشاد محمد نبيه محمد يوسف بصفته ثانياً عن مشتريين مستثمرين يحتفظ لنفسه بالكشف عن اسمائهم بعد تمام تنفيذ العقد

ثالثاً : السيد الأستاذ المستشار النائب العام بصفته .

مقدمة

أنشاء نظر الجنابة رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٨٩ جنابات الجيزة تقدم الطرف الثاني بعرض على المحكمة تضمن استعداده لشراء ممتلكات الريان بوصفه مشترياً لحساب الغير وأكد عرضه بطلب مكتوب في المحكمة ليدى فيه الرغبة بشراء كل ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل بأسماء المتهمين الثلاثة الأول في الجنابة المشار إليها فضلاً عما هو مسجل بأسماء المرحوم فتحي توفيق عبد الفتاح الريان وكل ماتم التغطية عليه بمعرفة التلبية بما في ذلك العقارات والمنقولات والذهب والأسهم . والمستندات والثابت ملكيتها أو حيازتها لأفراد الطرف الأول على أن يحرر عقد الوعد بالبيع بينه وبين من لهم حق التصرف بحيث يكون العقد نافذاً بقوة القانون بتنفيذ الالتزامات التي



الاول كافة المبلغ والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة المودعة بإدارة امانة الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى

الضرائب

لما كان تقرير لجنة العشرة التى فحصت اصول الشركة قد انتهت إلى ان اجمالي ودائع المستثمرين ١.٨٠٦٩٧.٠٠٢٧ مليار جنيه واجمالى اصول الشركة هو ٣٣٨.٤٢١.٦٥٨ مليون جنيه مما يؤكد خسارة الشركة لاغلب رأسمالها .

ولما كانت مصلحة الضرائب قد حددت ضرائب على تركبات الريان بمبلغ فان الطرف الثانى لا يلتزم بأى مبلغ لمصلحة الضرائب عدا ضريبة الارباح الرأسمالية التى يتم ربطها عند التصرف فى مشروع تجارى فليلتزم بها الطرف الثانى .

شركات الهلال

ظالما كانت شركة الريان للاستثمارات العقارية كانت قد حررت عقود بشراء مستلكات شركة الهلال سواء فى مصر أو بالخارج بالشروط التى تضمنتها هذه العقود وسندت جزءا منه ولم تقم بالوفاء بها فى الثمن مما حدا بممثلى شركة الهلال إلى إقامة دعاوى بطلب فسخ تلك العقود فإن للطرف الثانى يستبعد من الصفقة مستلكات الشركة كافة البيان . ويكون له قبل تلك الشركة المتحفظ على اموالها سداد باقى الثمن والذي تنازل له عنه للطرف الاول .

ثمن البيع

تم هذا البيع فى جميع ما شتمل عليه فى مصر والخارج كصفقة واحدة لقاء ثمن قدره كالاتى :

- ٩٠٤٢٥٥.٦١ جنيه مصرى
- ١٤٨٨٩٢٧ جنيه استرلينى
- ١٤٤٠.٧٣٧ مارك المانى
- ٤٥٠ دينار كويتى
- ٤٤٣٣٥.٠٠١٨٣ دولار امريكى
- ٧٨٤٣٨٤٩ ريال سعودى
- ١٩٢٠.٧٠ فرنك فرنسى
- ٨٧٣٨٣ فرنك سويسرى

نفاذ العقد والتسليم

يعتبر العقد نافذا من تاريخ ايداع الثمن إدارة امانة الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى وتخصيصه لسداد الحقوق المشار اليها فى البند السابق بحيث يحق للطرف الاول استلام جميع الاعيان محل هذا العقد إذ بإيداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا ملزما ونفاذ جميع التزامات الاطراف الاخرى فى العقد ويلتزم الطرف الثالث بتسليم للطرف الاول كافة مائديه من مستندات واوراق وتحقيقات بلا رسوم والخطار البنوك بانتهاء صفته وحق للطرف الاول بالتعامل على حسابات الشركات محل هذا العقد وعلى ان يتم ايداع الثمن فى موعد غايته نهاية شهر مارس سنة ١٩٩١

صرف حقوق المودعين .

رؤساء مجالس إدارتها الحالية بصفة مؤقتة لعين تعيين مجالس إدارت جديدة .

رابعا : بيع الممتلكات الفردية

١ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفلغية والقانونية السيد / توفيق عبدالفتاح بصفته والسيد أحمد توفيق عبدالفتاح الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

٢ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفلغية والقانونية السيد / توفيق عبدالفتاح بصفته الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

٣ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفلغية والقانونية السيد / أحمد توفيق عبدالفتاح الى الطرف الثانى القابل لذلك العقارات المبينة تفصيلا بالجدول المرفق .

لحقوق المالية المحققة بمعرفة إدارة التحفظ

تنازل أفراد الطرف الاول عن كافة الحقوق المالية التى حققتها إدارة التحفظ بمكتب قناتب العلم والمدينة بالجنوب رقم وأصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق تحصيلها مباشرة من المدينين .

الحقوق المالية التى لم تحقق

تنازل أفراد الطرف الاول عن كافة الحقوق المالية التى لم يتم تحصيلها حتى الان بمعرفة إدارة التحفظ بمكتب قناتب العلم والمدينة بالجنوب رقم وأصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق التحفظ بشأنها ضد المدينين بها .

إدارة التحفظ بمكتب قناتب العلم والمدينة بالجنوب رقم وأصبحت ملكا خالصا للطرف الثانى وله حق التحفظ بشأنها ضد المدينين بها .

باقى حقوق الطرف الاول لدى الغير فى مصر والخارج

وبالنسبة لباقى حقوق الطرف الاول ليا كانت صفاتهم فى مصر أو بالخارج عقارية أو منقولة أو مساهمة فى شركات أو اسهم أو سندات أو اموال مودعة فى البنوك ولم يشملها التحديد الوارد فى العقد فبتملكها التوكيلات الصادرة من الطرف الاول للطرف الثانى واعتبارها مكملة لهذا العقد وباعتبارها تدخل ضمن الصفقة محل العقد المبيعة والتى تصبح مملوكة للطرف الثانى بنفاذ هذا العقد

الاموال المسانلة لدى

البنوك فى جمهورية مصر ويتنازل افراد الطرف الاول عن كافة اموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء كانت مودعة بمعرفتهم أو بمعرفة إدارة التحفظ لقاء سريان قرار المستشار النائب العام

وبإيداع ثمن الصفقة والقاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ بقوم الطرف الثالث بتسليم الطرف

العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء أرضا أو بناء أو إيجارا بالجنك أو حقوقا للشركة لدى الغير .

٢ - بقر السيد / أحمد توفيق عبدالفتاح بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للمعاملات المالية وبضمائنه وتضمن باقى أفراد الطرف الاول لانه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء أرضا أو بناء أو إيجارا بالجنك أو حقوقا لدى الغير .

٣ - بقر افراد الطرف الاول بصفتهم أعضاء مجلس إدارة شركة الريان لمواد البناء لانه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثانى عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق سواء أرضا أو بناء .

٤ - أفراد شركة الريان للنقل بيع الارض المملوكة لها .

٥ - أفراد شركة الريان للمخازن والاغنية بيع الارض المملوكة لها .

ثالثا : التنازل عن الاسهم والحصص فى الشركات المساهمة

مع نفاذ التصرفات المشار اليها الصادرة من رؤساء مجالس إدارات الشركات المساهمة سالفة الذكر وطبقا للترتيب الزمنى يلى ذلك اقرار جميع افراد الطرف الاول بتنازلهم عن كامل مستحقات كل منهم فى الشركات المساهمة المبينة فى ختام هذا البند سواء كانت هذه المستحقات لاسهماء لم حصص تأسيس أو سندات أو حقوقا مالية أيا كان نوعها الى الطرف الثانى الذى يصبح بنفاذ هذا العقد المالك لهذه الاسهم والحصص والسندات والحقوق وهذه الشركات هى :

- ١ - شركة الريان للمعاملات المالية
- ٢ - شركة الريان للاستثمارات العقارية
- ٣ - شركة الريان لمواد البناء
- ٤ - شركة الريان الوطنية للنقل
- ٥ - شركة الريان الوطنية للمفروشات والملابس المطرزة
- ٦ - شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخازن
- ٧ - الشركة الوطنية للاعلان
- ٨ - الشركة العربية للمنظفات
- ٩ - شركة السلام للاستثمار
- ١٠ - الشركة المركزية للارضيات
- ١١ - شركة الاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية
- ١٢ - الشركة القومية للفنادق والسياحية

وتبعا لآراء صفة المساهمين عن مجالس الإدارة وصيرورة من يمثلهم للطرف الثانى صاحب الاغلب الاعم من اسهم للشركات الثلاثة الاولى فانه يحق للطرف الثانى تسلم اموال تلك الشركات وموجوداتها وكافة حقوقها المالية والمعنوية فور نفاذ العقد بين



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوكيلات

يصدر أفراد الطرف الأول بصفتهم الشخصية وبكل صفاتهم المحددة بهذا العقد توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء باسم كل من محمد رشاد نبيه وعادل محمد رشاد نبيه واحمد محمد رشاد محمد نبيه مجتمعين أو منفردين سارية المفعول في جمهورية مصر العربية وكافة دول العالم بالبيع والتصرف في اموالهم المنقولة والعقارية والاسهم والسندات وسحب الاموال من البنوك والتخارج من التركات واحلال الغير محلهم سواء كان الاحلال لنفسهم أو للغير ونقل الملكية والتنازل عن الاسهم والسندات والمساهمة في الشركات التي يساهمون فيها ايا كان مقرها أو جنسيتها وصرف ما يكون مستحقا لهم بهذه الصفات في البنوك في مصر أو الخارج أو احاد الناس تودع لدى المحكمة تسلم للطرف الثاني فور ايداع الثمن بالبنك لحساب المودعين

البند السادس

يقرر السيد الطرف الثالث بأنه ينفذ هذا العقد نتيجة ايداع كامل الثمن مع تخصيصه للوفاء بمستحققات المودعية يزول كل اثر لامر التحفظ رقم ٦ لسنة ٨٨ ويلقى اعتبارا من هذا التاريخ وترفع النيابة بدها عن جميع الاموال والحقوق والمقار والاوراق والتسقط عليها وتسليمها للطرف الثاني نفاذا لهذا العقد دون حاجة إلى صدور قرار من المستشار النائب العام بذلك .

لما كان صرف المودعين لحقوقهم يتضمن تسليمهم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على اقرار رسمي منهم بالتخالف وسحب مالى البعض منهم من شركات والتنازل عن الجنيح المباشرة للمرفوعة من رفع الدعوى بها امام المحاكم الجنيح فإن صرف حقوق المودعين يتم تحت اشراف ممثل الطرف الثالث وفي حضور مندوبين عند الطرف الثاني في الامكن السابق تحديدهما للايداع لدى شركات الريان

البند الرابع

يلتزم الطرف الاول بتسليم الاعيان محل العقد والمبلغ النقدية والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة المتحفظ عليها للطرف الثاني فور استلامها من ادارة التحفظ اثر الغاء الامر رقم ٦ لسنة ٨٨ بحيث يحق له التعامل عليها وحتى يكشف عن اسماء المشترين متى لزم

البند الخامس

مع عدم الاخلال بالتضامن فيما بين جميع افراد الطرف الاول في التزاماتهم نحو الطرف الثاني يلتزم كل متصرف على حدة بالقيام بكل مايتطلبه تنفيذ التصرف الصادر منه وعلى سبيل المثال .

(أ) كل من له صفة في بيع عقار أو منقول صادر منه شخصيا أو من شركة مساهمة يمثلها إلى الطرف الثاني عليه تسلم البيع فور نفاذ هذا العقد وكذلك مستندات الملكية وكافة المستندات والمخالفات والاوراق اللازمة لانقال ملكية البيع إلى الطرف الثاني خالية من القيود أو حقوق الغير .

(ب) على جميع التركات في شركة اشخاص المتنازلين عن حصصهم في الشركة إلى الطرف الثاني ان يسلموا الطرف الثاني فور نفاذ هذا العقد مقر الشركة وكافة موجوداتها منقولة أو عقارية أو اسهم أو حصص تأسيس في شركات مساهمة ومقوماتها المالية من عقود ورخص وشهادات وخلافه وكذلك دفاترها وسجلاتها وملفاتها ويوقعون على المحررات اللازمة لتعديل الشركة بخروجهم منها وحلول المشترين الذين يمثلهم الطرف الثاني محلهم في الشركة والقيام بكل مايلزم لاشهار هذا التعديل .

(ج) على كل من تنازل بمن حق لدى شركة مساهمة سواء كان لسهما أو حصص تأسيس أو لكتتاب وسندات تسليم الطرف الثاني فور نفاذ هذا العقد اصول هذه الاوراق والتوقيع على القرارات للتنازل والقيام بأى اجراء لدى أى جهة حكومية ليزم لنقل ملكية تلك الاشياء للطرف الثاني .



المصدر: الاحد ٢١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

الجلسة ٣ سنوية لرئيس مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار

افتتحت محكمة جناح مصر الجديدة برئاسة
علاء شوقي رئيس المحكمة بجلسة رئيس
مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار ٣ سنوات
مع الشغل وكفالة ٥ آلاف جنيه و ١٠١ جنيه
على سبيل التعويض للوقت .
وكان محمود طلحون رئيس مجلس
الإدارة لشركة بدر للاستثمار قد أصدر شيكا
بمبلغ ربع مليون جنيه لجمعية الديبلاوماسيين
المصريين مسجولاً على بنك القاهرة فرع
مدينة نصر وتبين عدم وجود رصيد للمتهم .
فأصدرت المحكمة قرارها بحبسه .



المصدر: الشرق

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تعلن ٥ شروط لاتمام صفقة الريان

كتب ربيع شاهين

في تطور غريب، أعلنت النيابة العامة خمسة شروط تعجيزية لا بد من

تحقيقها للحصول على موافقتها على اتمام صفقة بيع أصول وممتلكات الريان في الوقت نفسه رفض محمدرشد نبيه (وكيل للمشتريين) هذه الشروط بشدة وأعلن تمسكه بحتمية إبرام الصفقة وأعلن أن حرصه على ذلك يستهدف انقاذ الاقتصاد المصري والاف المودعين .

جاء ذلك أمام محكمة جنحيات الجيزة برئاسة المستشار حسني عبداللطيف التي بدأت يوم السبت الماضي مناقشة مشروع عقد بيع أصول وممتلكات الريان مقابل سداد جميع مستحقات المودعين .

وسوف تواصل المحكمة بجلاسة غد الاربعاء مناقشة مشروع العقد . وفي حالة عدم الانتهاء يتم استكمال المناقشات بجلاسة الاحد القادم ٢٠ سبتمبر حتى يصل كافة الاطراف إلى اتفاق تام بشأن الخطوة التالية وهي

توقيع العقد بجلاسة ٢١ اكتوبر القادم والشويق .

وكان المستشار ساهر درويش قد أعلن بعض التعديلات التي أدخلتها النيابة على مشروع العقد . أهم الشروط التعديلات هي الاعتراض على تمثيل رشاد نبيه للمشتريين . وحتمية ايداع ثمن الصفقة بإدارة أمناء الاستثمار قبل توقيع العقد . وأن يتم تسليم كافة مستحقات المودعين تحت اشراف النيابة العامة . وأن يكون اجمالي مستحقات المودعين واجبة السداد أحد الرقمين المقدمين من المحاسبين أو هيئة سوق المال ثم صرف المستحقات بذات العملات التي أودعت بها .

وعقب رشاد نبيه محضرا من محاولات عرقلة الصفقة وقال ان النيابة قدرت قيمة أصول الريان بما لا يتجاوز ٢٧٥ مليون جنيه فكيف يعرف قانون صفقة قيمتها ١,٥ مليار ثم كيف يريدون السداد بـ ١٠ عملات اجنبية بينما لا يهم المودعين سوى الصرف بنفس سعر الصرف وقت السداد .



المصدر : الأهلى

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تتوسط في إلغاء ضرائب الريان لإنهاء الصفقة

صرحت مصادر قضائية لـ «الأهلى» أن النيابة في قضية الريان تسعى بكل جدية لانتهاء صفقة بيع أصول الريان لسداد أموال المودعين، وأن النيابة في سبيلها إلى تذليل أهم مشكلة وهي الضرائب التي تتجاوز ٦٠ مليون جنيه على شركات الريان. وافضحت هذه المصادر أن

اتصالاً قد تم مع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء للتدخل لاسقاط هذه الضرائب.

ومن ناحية أخرى، تستأنف اليوم محكمة جنابات الجيزة نظر القضية. بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر، لبحث المشكل الخاصة بمشروع عقد البيع.

كانت النيابة قد أصررت، في جلسة السبت الماضي، على استبعاد رشاد نبيه المحامي من الدفاع وذلك بصفته وكيلًا للمشتريين، كما أصررت على ايداع قيمة الصفقة، إدارة أمناء الاستثمار بسالبنك الأهلى المصرى، وحرف حقوق المودعين بنفس العملات التي تم الايداع بها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تتهكم بمطالبها حول الصيغة النهائية لعقد الريان والمحكمة تتدخل للتوفيق بين النيابة وممثل المشتري وتؤجل القضية للأحد القادم

كتب - مريد صبحي ومحمود النوبى :

تدخلت محكمة جنايات الجيزة أمس أكثر من مرة في المناقشات التي دارت بين النيابة وممثل المشتري لصيغة العقد للتوفيق بين رأى كل منهما حول بنود عقد بيع الصيغة تمهيدا للتوصل الى صيغة نهائية للعقد وتوقيعه في موعده المحدد يوم ٢١ أكتوبر القادم ، وقد أبدت النيابة اعتراضها على ثلاث نقاط بمشروع العقد وطلبت مهلة لتسويتها مع ممثل المشتري .

الصفقة بثمن اجمالى وليس بثمن مفرد لكل شيء على حدة حتى لا يطالب الشراء العقارى بدفع ضريبة على مليار ونصف مليار جنيه . واضاف : اننى حددت العقارات الموجودة بالصفقة وقيمتها ١٠٧ ملايين جنيه لتقدير الضريبة على التصرف في هذه العقارات . ثم اعلن ممثل المشتري انه يشترى بصفته وكيلًا عن المشتري وليس محامى ال الريان وهذا من حقه وان الصفقة تشمل املاك الريان بمصر والخارج كصفقة واحدة والشئ تحدده على سبيل القطع المحكمة .

واستكمل حديثه قائلا : انه ليس هناك حق متنازع عليه داخل الصفقة وان صفقة السعد التي اشترها من الريان وقيمتها ١٥ مليون جنيه هي شيء ضئيل بالنسبة لاصل الصفقة .

وحول اقتراح النيابة بتحرير محضر ثلاثي التسليم قال رشاد نبيه سوف اكون مفوضا عن ال الريان في استلام العقارات وسداد اموال المودعين حتى يستفيد ال الريان من نص القانون ويتم خروجهم من السجن وهذا ضمن اهداف الصفقة . فطالب ممثل النيابة ان يكون التفويض بعقد موثق بالشهر العقارى فتدخل رئيس المحكمة قائلا ان عقد البيع يستند قوته من توكيل ال الريان بتسليم وكيل المشتري الحال كما كن عليه قبل التحفظ وان توقيع ال الريان على العقد سوف يكون ملزما . ثم طالب ممثل المشتري بتدخل الحكومة والنائب العام لتسوية مشكلة الضرائب قبل يوم توقيع العقد في ٢١ أكتوبر وهنا تدخل رئيس المحكمة وحث النيابة على سرعة تسوية هذه المشكلة .

ثلاثي الاطراف بحيث تقوم النيابة بتسليم الممتلكات للريان الذي يسلمها بدوره للمشتري .

واضاف بالنسبة لقيمة الصفقة فالنيابة تصر على السداد بالعمل الاجنبى للمودعين بالعملات الاجنبية لان السداد بالعمل المصرية سوف يغير القيمة التى لانعلم هل سوف تحسب من تاريخ الايداع ام من تاريخ توقيع العقد ام من تاريخ صرف حقوق المودعين وطالب بايداع الاموال في البنوك بما يتماشى مع نص القواعد الاقتصادية بمصر مؤكدا حرص النيابة على اتمام الصفقة وطلب من المحكمة التاجيل لحسم نقاط الخلاف في العقد . ورد رشاد نبيه ممثل المشتري بأنه يشترى

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها أمس في الواحدة ظهرا حيث تحدث المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ وممثل النيابة فقال : ان النيابة ناقشت مع المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشتري نقاط الخلاف في عقد البيع وتم عرض هذه المناقشات على النائب العام الذى طلب ابلاغ المحكمة بحرص النيابة على اتمام الصفقة واضاف ممثل النيابة : انه مازالت هناك بعض نقاط الخلاف لم تتفق عليها بعد وهى : ان النيابة مازالت عند رايها بأنه لايصح ان يكون رشاد نبيه وهو المحامى بالتفويض الطرف الثانى في العقد .

كما ان النيابة تحفظت على اموال الريان ويقتصر دورها في رفع التحفظ ولذا اقترحنا ان يتم تحرير محضر تسليم



المصدر: الامم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

وقال رشاد نبيه ان نص العقد يؤكد
اننى سوف اشترى بمليار ونصف
ولا يجب الزامى بايداع نقود اجنبية
لسداد حقوق المودعين وتساعل هل
الحكومة لديها مايقدر لى هذه المبلغ
بالدولار ام سوف اشترى الدولار من
السوق السوداء فتدخل رئيس المحكمة
للمرة الثالثة قائلا عندما يحتج اصحاب
العملات الاجنبية من المودعين يتم
ايداع حقوقهم فى البنوك دون اجراءات
قضائية تيسيرا عليهم .
وعاد ممثل المشترين للحديث قائلا
انه سوف يحضر المبلغ بالدولار ويسلمه
لـ ٤ بنوك اهلية لتحويل المبلغ بالعملية
المحلية وهذا يستلزم موافقة الحكومة
لتدبير هذا المبلغ بالعملية المصرية .
واخيرا جدد احمد الريان طلبه
بخصم ٣٪ من ارباح المودعين لمجلس
الادارة فاعترضت النيابة وممثل
المشتريين وخاطب رئيس المحكمة احمد
الريان قائلا هذه مسألة يتم تسويتها
وبدا ام يستلزم منك رفع دعوى مدنية
اذا كان لك حق فيها .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخزونات مصر: يمكن أن تكون مصر الأمن والأمان

مها . تعلمنا لأن تكون مصر الأمن والأمان والاستقرار موطن كل عربي . فهل نستطيع أن نعمل من اللبؤد المفروضة بلا داع لجذب استثمارات هؤلاء وهؤلاء إلى أرض الأمل والأمل ؟

تحتاج من الحكومة الرشيدة . أن تفوق وتضع كل التسهيلات وحوافز الاستثمار أمام المصريين حتى تعود للطبور المفتوحة إلى أعشاشها وتضع مخزاتها في بلدنا الأمن المستقر . واعتقد أن الجو الآن

فاضت الآلام من شركات توظيف الأموال التي سطت على مخزات المصريين في الداخل والخارج ولم يتعظ أحد . رغم ما أصاب الآلاف من كوارث انسانية مؤلمة مرأت شاهد عين لهواة الجري وراء سعر الفائدة الوهمي وغير المأمون . وأصيب قطاع عريض من الشعب المصري بالنكبة التي حدثت بالداخل من جراء وضع مخزاتهم في شركات النصب والاحتيال . وقبل أن تلتم الجراح السلخية . وتزول الفخمة . فوجئنا بنكبة أكبر . نكبة ضياع مخزات العاملين المصريين بالكريت الذين أودعوها في البنوك والمصارف هناك جريا وراء أسعار الفائدة المرتفعة . فجاء طوفان الغزو العراقي ليأكل شقاء العمر وينهب مخزات المصريين ضمن مانهب وسلب والمؤسف أن بعض هؤلاء المصريين تعرض للنكبة مرتين . مرة لدى شركات توظيف الأموال بالقاهرة . والتي أمت قلبه . وخرج منها مفلسا . ومرة أخرى عندما وأصل حياة الغربة واختار موطنه الثاني مكانا آمنا كما تصور مخزاته التي كان يامل أن تعوضه . عن التي سبق أن سلبت منه . فكان نصيبه ما حدث من كلفة غزو العراق للكويت . وعاد مرة أخرى ينهب حظه . ويعيش في عالم المصير

وصحيح أن كل شيء قضاء وقدر . ولكننا يجب أن نستفيد من دروس الناس . ولا يلدغ مؤمن من جحر مرتين . فلقد تحول فجأة أصحاب الملايين أو الآلاف من الدولارات أو البيئات إلى مواطنين على باب الله . لا لشيء إلا لأنهم وضعوا تحويزة العمر وشقاءه مرة في شركات توظيف الأموال فاكلتهم . ومرة في بنوك ومصارف الكويت فاكلها صدام العراق ولو كان هؤلاء هؤلاء قد رضوا بالكسب البسيط للأمن الذي توفره لهم المصارف والبنوك المصرية . لما تعرضوا لما يتعرضون له الآن من أوجاع وماس يشيب لها الولدان . وإن كنا نلوم في وقت صعب هؤلاء المواطنين الضحايا . فلننا نلوم بشدة حكومتنا الرشيدة " التي لم تستطع أن تجذب مخزات العاملين بالخارج بالقر المألوف . ولم تستطع - رغم كل الظروف التي هبت لها - أن تضع الثقة والأمان في نفوس المصريين ليستثمروا مخزاتهم في الداخل بدلا من الجري وراء المجهول أو الاستثمار في الخارج .. والقول أن المرحلة الحالية



المصدر : الوفد

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٠

انفراج أزمة مودعى شركات الريان وكيل المشترين يوقع عقد بيع الصفقة في «أكتوبر» الحالي ويتعهد بسداد كافة حقوق المودعين في نهاية العام

كتب - محمد زكى واحمد راضى :

في جلسة قصيرة استغرقت ١٥ دقيقة انطلقت امس امام محكمة جنابات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر أزمة مودعى الريان . تعهد رشك نبيه وكيل المشترين امام المحكمة بسداد كافة حقوق المودعين في موعد اقصاد ديسمبر القادم . كما رجحت النيابة العامة بالعرض ووافقت على اتمام الصفقة بالشروط التي تضمنتها مشروع العقد الذي تقدم به المستشار القانوني لمشتري الصفقة . كما أكد وكيل المشترين ان عقد بيع الصفقة سيتم توقيعه امام المحكمة في جلسة ٢١ أكتوبر الحالي . وتمنى حضور المستشار بدر المنيلوى النائب العام هذه الجلسة .

في الوقت الراهن يحقق سرعة سداد حقوق المودعين .

واقترح المستشار سامر درويش ان يلتزم وكيل المشترين قبل توقيع العقد في ٢١ أكتوبر الحالي بتقديم خطاب ضمان لو اى مبلغ ولو كان ضئيلا لضمان الجدية . وانفى القوض المحكمة في حسم هذا الطلب . وقدم مدير ادارة التحفظ للمحكمة الصيغة النهائية للعقد الذى اتفق عليه الطرفان .

وتدخل محمد رشك نبيه وكيل المشترين واعلن رفضه على اقتراح النيابة بتقديم اية ضمانات . واضاف انه

بمضيئة الله تعالى . ميل قبل ملك هذه القضية في نهاية العام الحالي . واعلن امام المحكمة انه ملتزم بصرف كافة حقوق المودعين في نهاية شهر ديسمبر القادم على الأكثر . كما تعهد بسداد كافة حقوق المودعين الذين سقطت اسماؤهم من كشوف المودعين بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق مودعى شركات الريان .

ووجه وكيل المشترين شكره العميق الى المحكمة قائلا : بان الفضل في انتهاء مشاكل هذه الصفقة هي المحكمة في الوقت الذى كانت فيه الصفقة في مهبط الريح . لولا تصرف المحكمة الحكيم .

واضاف وكيل المشترين قائلا باسم

ارتفعت الفرحة على وجوه المودعين الذين حضروا جلسة المحكمة . لدرجة ان اغلبهم كان يقف على منبذة الفرحة . والتف عشرات المودعين حول وكيل المشترين في حوار ودي . ليستفسروا عن متى وكيف يحصلون على أموالهم التي طال انتظارها . وفقدوا الأصل في استردادها .

وقد قررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة ٢١ أكتوبر الحالي . وصدرت بتقديم عقد الوعد بالبيع . وحضور مأمور الشهر العقارى لتوثيق المستندات امام المحكمة كما امرت المحكمة بحبس المتهمين الثلاثة الاول والثنى على الشهود والمتهمين بالحضور في الجلسة القادمة .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة الثانية عشرة ظهرا . برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدي عامر وعبد الظاهر عبد الحكم وبحضور المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ . وامانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومي . وفي بداية الجلسة التي لم تستغرق سوى ١٥ دقيقة . أعلن المستشار درويش . انه عقب جلسة الاربعاء الماضى التقى بالمستشار محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين يومى «الخميس» و«الجمعة» الماضيين وانتهينا الى موافقة النيابة على الصيغة النهائية للعقد التى اتفق عليها الطرفان . لأن ذلك

المودعين جميعا توجه شكرنا على موقف المحكمة العظيم لانهاء مشاكل الصفقة . وطلب وكيل المشترين من المحكمة التصريح لمأمور الشهر العقارى بالحضور في جلسة ٢١ أكتوبر الحالي لتوثيق نقل الريان عن حقوقهم بالبيع في هذه الصفقة . وتمنى رشك نبيه وكيل المشترين حضور المستشار بدر المنيلوى النائب العام جلسة توقيع عقد بيع الصفقة .

كما وجه مندوب الوسيم المحامى شكره الى المحكمة لموقفها العظيم في انتهاء هذه الأزمة . ووجه شكره الى النيابة على حسن تعاونها . وطلب من المحكمة دعوة الجمعية العمومية للمساهمين في شركتى الريان . لقرار بيع الصفقة .

«قبله» ثمنها عشرة جنهات !
حاول شاب رشوة رقيب شرطة بعشرة جنهات لانه ضبطه بقبيل سائحة المانية .
لقى القبض على الشاب . احيل للنيابة للتحقيق .

تلقى اللواء حسن الاجهورى مدير الادارة العامة لشرطة السباحة والافار اخطارا من رقيب شرطة انه اثناء قيامه بفتوة حراسته يشاطره النعمة مجنوب سيناء شاهد شابا يقبل سائحة وعندما حاول ضبطهما . رجاء الشاب ان يفرقه .
وقدم له عشرة جنهات



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٠

رشاد نبيه يرفض تقديم خطاب ضمان لجديّة صفقة بيع أصول الريان

كتب - محمود خليل :

رفض رشاد نبيه محامي الريان تقديم خطاب ضمان لتأكيد
جديّة صفقة شراء أصول الريان . قال نبيه أمام المحكمة أمس
« الأحد » إن قيمة الصفقة مليون جنيه سيتم دفعه بالكامل خلال
شهر نوفمبر أو ديسمبر بسداد حقوق المودعين .

كانت محكمة جنحيات الجيزة
قد عقدت جلستها أمس
- الأحد - برئاسة المستشار
حسني عبد اللطيف وأمانة سر
أحمد رمضان واستمعت لمرافعة
النيلبة على صفقة عقد البيع
الذي تقدم به رشاد نبيه محامي
الريان ووكيل المشتري موافقة
النائب العام على الصفقة
وأجراء بعض التعديلات عليها :
طلبت النيلبة أن يتم توقيع
عقد البيع بجلسة ٢١ أكتوبر
الحالي وأن يكون ذلك مقترفا
بسداد جزء من المبلغ



المصدر : الامم و.....

للتبشر والخدماء الصغفة والمعلومااء : التاريخ : ١٩٩٠

المحكمة توافق على توقيع عقد بيع ممتلكات الريان ٢١ أكتوبر

ممثل المشتريين يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين الذين سقطت اسمائهم سهوا من كشوف الحصر

كتب - مريد صبحي ومحمود النوبى :

بعد جلسة قصيرة لمس والقت محكمة جنبتات الجيزة على الصيغة النهائية لعقد الوعد بالبيع التى اتمتها النيابة عقب تسوية خلافاتها مع ممثل المشتريين تم قررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢١ أكتوبر لتوقيع العقد وصرحت لوكيل المشتريين بالصطحاب احد مامورى الشهر العقارى لتوقيع العقد وتوثيق المستندات التى يطلب ممثل المشتريين او النيابة توقيعها من المتهمين الثلاثة .

وكانت المحكمة قد عقلت جلساتها فى الثانية عشرة حيث تعدت المستشار صلحى مريوش مدير ادارة التحفظ وقتل ان تلتج المناقشات التى جرت بين النيابة وممثل المشتريين انتهت الى صيغة مقبولة من الطرفين وانه قام بعرض الصورة النهائية

لم طلب موافقة المحكمة على حضور مامور الشهر العقارى بالجلسة القادمة لاثبات توقيعات ال الريان على عقد البيع وتسجيل تزيخ العقد . وقال انه يامل فى حضور المستشار بدر النياوى النائب العام هذه الحاسة لتوقيع العقد بصفتة

الممثل الاعلى للنيابة واشك ممثل المشتريين بجهد المحكمة اوصعة صدرها الذى حقق اتمام الصلطة التى كانت فى مهب الريح حتى يوم الاربعاء الماضى لولا تدخل المحكمة واقدم الشكر للمحكمة باسم المودعين لحرصها على حقوقهم ونافذته رئيس المحكمة حول مواقف ولاة المرحوم فتحي الريان من عقد البيع بشأن نقل ملكية العقارات والاسهم المسجلة باسمه فتعهد ممثل المشتريين بانهاء الاجراءات بقسم الممتلكات للعقد قبل ٢١ أكتوبر القادم مع مصلحة الشهر العقارى الا ان ممدوح الوسيلى محامى احمد الريان طلب من المحكمة استكمال دعوة الجمعية العمومية لشركة الريان لعقد اجتماع بمقر الشركة قبل توقيع العقد للقرار بالموافقة على عقد البيع كما طلب من النيابة المساعدة فى استكمال اجراءات الان فى البيع واستخراج اعلام ولاة لورثة فتحي الريان وفى نهاية الجلسة تحدث احمد الريان من داخل القفص واعرب عن سعائه بقلم الصلطة وقدم الشكر للمحكمة

عقدت الجلسة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المشتريين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور المستشار ساهر مريوش واحمد مريوش فامعة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

للعقد على النائب العام حيث رأت النيابة ان هذه الصيغة تحقق سرعة سداد اموال المودعين لمطبا مع الوضع الراهن ووفقا لهذه الصيغة فانه يتم خصم الارباح التى صرفت للمودعين عن على ٨٦ . ٨٧ من اصل رأس المال المودع لدى الشركة واضاف ممثل النيابة بان النيابة والقت على رد اموال المودعين بالعملة المصرية لضمان سرعة السداد

وقال ان النائب العام طلب ان يدفع المشتري مبلغا من المال ولو ١ ٪ من قيمة الصلطة او خطاب ضمان قبل توقيع العقد لضمان جدية التعهد وان النيابة عقدت اجتماعات مكثفة مع الممثل القانونى للمشتريين فى الايام الماضية ثم وافقت على سداد مستحقات المودعين بالعملة المصرية لتيسير استكمال اجراءات الصلطة وسرعة السداد

وطالب ذلك تحدث رشاد نبيه ممثل المشتريين فقال انه مازال يرفض ايداع اى مبلغ او خطابات ضمان للتدليل على جدية الصلطة ولكنه يطمئن المحكمة بانه سوف يحضر خطبا برصيده فى البنك وقت توقيع العقد وسيكون الخطاب بمئات الملايين من الجنيهات وسوف يقدم للمحكمة مفيديت ذلك واضاف انه يامل فى اغلاق ملف قضية الريان نهائيا ورد اموال المودعين قبل نهاية العام الحالى واشار الى احتمالات صرف مستحقات المودعين قبل موعدها دون الانتظار الى ٣١ مارس كما جاء بصفة عقد البيع وطلب تسجيل وعده بصرف جميع مستحقات المودعين الذين تبين ان اسماءهم قد سقطت من حصر الكمبيوتر لودعى الريان واكد انه ملتزم بسداد حقوق مايسجد من مودعين لدى الريان مستقبلا ولم ترد اسماءهم بالكشوف لو قاموا بتحويل اموالهم من البنوك لحساب الريان دون تسليمهم مستندات من ال الريان بذلك لان سداد حقوق المودعين جزء لا يتجزأ من العقد الامر الذى يعتبر اساسا من اهداف الصلطة حتى ولو زاد المبلغ عن مليار و ٥٤٤ مليوناً و ٦٧١ الف جنيهه والذى حددته المحكمة كامن للصلطة على ان يقدم هؤلاء المودعون سندات الايداع بشركات الريان



المصدر: الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٩٠

على الريان بسداد

انتقد... من الهندسة من معالجة كافة اصول وممتلكات الريان السبب
الماضي وبدأ من اليوم الثلاثاء الخطوات التنفيذية لاجراءات صفقة بيع الشركة
بعد قرار المحكمة باعتمادها مقابل سداد مستحقات المودعين بما قيمته ١,٥٤٤
مليار جنيه مصري .

كما انتهت جميع العقبات التي اثيرت من قبل وكانت تحول دون الاتفاق . ويتم
سداد جميع المستحقات بالجنيه المصري . وفي ذات الوقت يجري الان التفاوض
بين رشاد نبيه وكيل المشترين وادارة التحفظ بمكتب النائب العام بشأن وضع
الترتيبات لكيفية السداد .

وفي هذا الصدد اكد رشاد نبيه للشعب انه سيبدأ من الان احضار الاموال من
الخارج عن طريق احد البنوك الاستثمارية بعد ما يتم تحويلها الى اربع بنوك
مصرية تتولى السداد مشيراً الى ان عملية الصرف لن تستغرق اكثر من شهرين من
تاريخ تحرير الشيكات .. ولوضح ان الفترة مابين اكتوبر حتى مارس القادم
ستشهد تحركات مكثفة لسرعة انتهاء عملية احضار الاموال وتحرير الشيكات .



المصدر : النور

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الافراج عن آل الريان قريبا

صرف ايداعيات ١٨٧ ألف مواطن اعتبارا من اول ابريل

كتب - احمد عبد العزيز :

اصبح في حكم المؤكد الان الافراج عن المتهمين في قضية الريان قريبا وذلك بعد الانتهاء من توقيع عقد البيع في جلسة يوم ٢١ اكتوبر الحالي . صرح بذلك « النور » رشيد نبيه المحامي ووكيل المشتريين وقال انه بمجرد دفع المبلغ المطلوب وهو حوالي مليار ونصف المليار وذلك في الفترة من ٢١ اكتوبر الحال حتى ٣١ مارس القادم يكون بإمكان المحكمة الافراج عن المتهمين على ان تأخذ القضية مجراها الطبيعي .

لشك رشيد نبيه بهيئة المحكمة التي تنظر قضية الريان ووسطها بأنها تتمتع بالجنسية وحسن النوايا وانها حرصت على انتهاء ازمة المودعين وقامت كل ما يمكنها من حل هذه المشكلة بطريقة مرضية وانها قضت على كل المحاولات التي استهدفت عرقلة الاتفاق .

لوضح ان الصرف سيتم في موعد اقصاه اول ابريل القادم وذلك بعد تسديد المبلغ المطلوب وهي مليار ونصف المليار والتي تغطي مستحقات ١٨٧ ألف مودع وسيتم الصرف عن طريق اعطاء شيك للمودع وهذا هو الملتق عليه بين هيئة المحكمة والمشتريين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

النيابة تتراجع عن شروطها لتسهيل صفقة الريان

كتب مدحت الزاهد

لكتوبر الحال واضاف ان ٧٠٪ من اجراءات البيع من جانب
النيابة والجهات الحكومية قد تمت
وعلمت (الاهالي) ان اجتماعا قد عقد مساء اول
امس (الاثنين) بين المستشار ساهر درويش ممثل النيابة
ورشد نبيه المحامي وكيل المشتري ويوسف صقر محامي
احمد الريان لبحث تسوية الديون المستحقة للريان لدى
الغير الذين وعوا جميعا بالسداد وتم الاتفاق على اجراءات
رد هذه الديون كما علمت . الاهالي . ان النيابة تواصل
جهودها لالغاء الضرائب المستحقة على الريان .
ومن ناحية اخرى قال محامي الريان : انه سيواصل دفاعه
طلبا للبراءة وفقا لقانون شركات توظيف الاموال الذي يسقط
الاتهام بعد رد الاموال .

التزم وكيل المشتري لممتلكات الريان ورشد نبيه
المحامي بان يتم رد مستحقات المودعين طبقا لكتشوف
الحصر بالعملة المحلية اما المودعون بالنقد الاجنبي
فسيحصلون على مستحقاتهم بسعر صرف ١٠ يونيو ١٩٨٨
ونتوقع ان ينتهي رد جميع اموال المودعين قبل يونيو القادم
وقال : ان ادارة التحفظ استدعو اعضاء الجمعية العمومية
للمساهمين في شركات الريان الى عقد اجتماع غير علني خلال
الاسبوع القادم بدار القضاء العالي لاقرار بيع الصفقة .
واكد مسئول بناية الاموال . للاهالي . ان النيابة قد
تراجعت عن شروطها تجنبيا لكافة حجج تراجع وكيل
المشتري عن اتمام صفقة البيع في موعدها المحدد في ٢١



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٣٠ ألف شيك تسلم للمودعين في الريان

بعد سداد قيمة الصفقة في ٢١ مارس القادم .

كتب - مصطفى الطرابيشي :

ناقش امس المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام مع الاستاذ رشاد نبيه المحامي وممثل للمشتريين في عقد الوعد ببيع شركات واصل الريان الامس القانونية التي تضمنتها عشر صفحات بعاد الوعد بالبيع ولا تم الاتفاق على ملغها من بنود

وعلم مندوب الاهرام انه اذا تم توقيع عقد الوعد بالبيع يوم ٢١ اكتوبر كما تقرر امام المحكمة التي تنتظر قضية الريان ، فسيقوم ممثل المشتريين بسداد قيمة الصفقة يوم ٢١ مارس عام ١٩٩١ ويتم صرف ٢٣٠ ألف شيك لـ ١٧٢ ألف مودع جميعها بالجنيه المصري على ان تصرف ابداعات المودعين بالدولار مقومة بالجنيه المصري بسعر الدولار يوم ٨٨/٦/٩٠ يوم صدور قانون توظيف الاموال وهو ٢٣٠ قرشا ، كما ان تصرف ارباح الابداعات اعتبارا آخر عام ١٩٨٢

ومن ناحية اخرى فقد نفى رشاد نبيه المحامي انه سيبدأ في صرف شيكات المودعين اعتبارا من ٢٩ اكتوبر واكد انه سيدفع اكثر من مليوني جنيه لاصحاب الشيكات الذين افرا حساباتهم لدى الريان واقاموا بها دعاوى قضائية ضد احمد الريان محاكم الجلع المستأنفة لان هذا الامر خارج عن نطاق الصفقة إلا اذا ثبت ان بعضهم مازال له حسابه في الشركة رغم حصوله على شيكات إذ في هذا الحالة يعتبر دخلا في الصفقة ويطلق عليه ما يطلق على باقي المودعين

واضاف المحامي انه يجري الآن تسوية الديون لدى الغير بالتعاون مع ادارة التحفظ على ان تنتهي الصيغة النهائية للعقد خلال عشرة ايام من الآن



المصدر: الأساسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ أكتوبر ١٩٩٠

تفصيلات جديدة حول عقد شراء ممتلكات الريان

١٦ مليار جنيه قيمة

ممتلكات الريان

رد الإيداعات بالجنيه المصري

يسعر الصرف عام ٨٧

خصم الأرباح التي تم

صرفها عامي ٨٧/١٩٨٨



المصدر : المصري

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب : ابراهيم عبد العزيز

تحدد يوم ٢١ أكتوبر القادم موعدا لقبول عرض البيع لممتلكات واصول شركات الريان داخل مصر وخارجها .. وقد وافقت المحكمة على قبول عرض البيع من وكيل المشتري محمد رشاد نبيه المحامي وسوف يتم ابرام عقود الشراء باسمه نيابة عن المشتري الذين لم يتم الكشف عن شخصياتهم حتى الان ويرفض رشاد نبيه ايضاح اية تفاصيل عنهم وفور استلام المحكمة لعرض الشراء من رشاد نبيه سوف تبدأ الاجراءات التنفيذية لشراء كافة ممتلكات الريان داخل مصر وخارجها بالجنيه المصري وسيتم ايداع القيمة للممتلكات بالبنك الاهلي وتتم اجراءات الشراء حتى تتم الصفقة بالكامل فيتم ابرام عقد شراء نهائي بين رشاد نبيه المحامي وهيئة المحكمة .. وكانت لجان من النيابة العامة قد اجرت حصرا لاموال وممتلكات الريان داخل مصر خلال الشهرين الماضيين بناء على رغبة وكيل المشتري وقامت اللجان بتقدير هذه الاصول طبقا لاسعار السوق ولم تزد قيمة هذه الاصول على نصف مليار جنيه .. ورغم ذلك عرض رشاد نبيه وكيل المشتري شراءها بحوالي ١.٦ مليار جنيه هي قيمة كل الايداعات لدى الريان مقومة بالجنيه المصري ..

خصم الارباح

وقد تعددت معالم الطريقة التي سيتم بها رد الايداعات لاصحابها حيث سيتم خصم الارباح التي تم صرفها عامي ٨٧ و ٨٨ من اصل راس المال المودع كما سيتم صرف كافة الايداعات بالجنيه المصري حسب اسعار الصرف في عام ٨٧

٢١ مارس القادم .. ويتم صرف الايداعات لجميع المودعين بلا استثناء حتى من سقطت اسماؤهم من كشوف الريان .. وعلى اصحاب الاموال الذين يعترضون على رد الاموال بالجنيه المصري ان يمتنعوا عن استلام قيمة ايداعاتهم ويلجأون للقضاء للفصل في هذه المسألة .. ولكن على الرغم من ذلك فان الغالبية العظمى من المودعين يعتبرون انفسهم سعداء الحظ لنجاح النيابة في الحصول على ايداعاتهم بعد ان كانوا قد فقدوا الأمل في استردادها ..



المصدر : ١٧ سبتمبر

للنشر والأخبارات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

المحكمة أزالت العقبات وبساقى توقيع العقد

محمد نجم

يمثل المشتريين بسداد مستحقات جميع المودعين لدى شركاتهم .. لكي تستفيد من النص القانوني الذي يقضى بالإفراج عنهم إذا تم السداد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى .. وفي المقابل .. قد فوضه - ممثل المشتريين - في استلام الممتلكات من إدارة التحفظ مباشرة .

وقد حاول أحد الريان الاستفادة من الموقف وطلب خصم نسبة ٣٪ من الصفقة كمكافآت وبدلات لأعضاء مجلس الإدارة وردت عليه المحكمة بأننا لسنا في حالة تصفية للشركات . ومرة أخرى طالب بضرورة عقد جمعية عمومية للمساهمين [٢٥٧ مساهماً] للموافقة على عملية البيع .. ورد عليه بأن ٩٠٪ من الأسهم ملوكة لأسرة الريان .. وأن هذا إجراء شكلي يمكن أن يتم .. ولكنه لن يؤثر في إتمام الصفقة .

• • •

وبعد مفاوضات .. ولقاءات وافقت النيابة على العرض .. فما الذي دفعها على التنازل عن شروطها السابقة ؟ لقد وازنت النيابة بين الخيارين المطروحين أمامها .. وغلبت في النهاية الخيار الذي يحقق مصلحة المودعين .

يوم ٢١ هذا الشهر وأمام محكمة جنابات الجيزة ينتظر آلاف المودعين أن يتم توقيع عقد بيع ممتلكات شركات الريان إلى المشتريين الجدد ١,٥٤٤,٦٧١,٤٢٩ جنيهًا أو سداد حقوق المودعين .. هذا ما لم تستجد أمور أخرى ! وسوف تشمل الصفقة جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية لأسرة الريان وشركاتهم في مصر والخارج .. وبما لها وما عليها ! والحق أن عملية البيع كانت مهددة بالفشل .. وكانت الصفقة كلها في مهب الريح ، لولا رحابة وسعة صدر المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسني عبد اللطيف .. والذي أدار المفاوضات بين ممثل النيابة العامة وممثل المشتريين بحكمة واقتدار ، ونجح في إزالة كافة المشاكل والعقبات التي كانت تعترض طريق إتمام الصفقة وحصول المودعين بشركات الريان على مستحقاتهم .. بعد طول انتظار !

بجانب أنه يشتري ممتلكات مصرية تباع في مصر وعملًا ومنطقًا أن يسدد قيمتها بالعملة المصرية .. ولذلك فهو غير ملزم بسداد حقوق بعض المودعين بالعملة الأجنبية التي أودعوا بها .. ولذلك سيكون السداد لجميع المودعين بالعملة المصرية فقط .

أما العقبة الثالثة .. فقد اتفق على حلها بتوقيع عقد « ثلاثي الأطراف » يوقع عليه كل من النائب العام أو من يمثله وأسرة الريان والمحامي ممثل المشتريين .. وذلك بعد إشارة رئيس المحكمة إلى أن مسئولية إدارة التحفظ بالنيابة أن تعيد الأموال - بعد سداد المستحقات - لأصحابها كما كانت من قبل .. وأصحابها سيوكلون المحامي في تسليمها ! واتفق على .. أن أسرة الريان قد كلقت

فقد كانت النيابة تصر على عدم أحقية وصلاحيات المحامي وشاد نبيه في تمثيل المشتريين الحقيقيين باعتباره محاميًا عن أسرة الريان في القضية .. بجانب تمسكها بسداد جميع مستحقات المودعين بل ذات العملة التي تم الإيداع بها ، فضلًا عن اشتراطها تسلم قيمة الصفقة أولاً ثم تقوم بتسليم الممتلكات لأسرة الريان التي تقوم بدورها بتسليمها إلى ممثل المشتريين . وفي المقابل رفض ممثل المشتريين هذه الشروط وهدد بعدم إتمام الصفقة وترك الحال على ما هو عليه .. استنادًا على أن العبرة في تحديد الصفقة في التوقيع على العقد .. هي بتاريخ التعاقد .. وهو وقد أنهى صلته بأسرة الريان كمحام عنهم .. لم يعد له صفة غير المشتري الظاهر للصفقة ويمثل المشتريين المستترين .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن ماذا بعد التعاقد؟ كيف سيحصل المودع على مستحقته؟ من المنتظر أن يقوم ممثل المشتري - وكما وعد - بعد توقيع العقد بإيداع قيمة الصفقة في أحد البنوك العاملة في مصر.. وعلى المودعين التوجه إلى منافذ الإيداع بشركات الريان وتقديم المستندات الدالة على مستحقاتهم وإجراء محادثة مع الشركة وتسليم شيك مقبول الدفع بهذه المستحقات يصرف فوراً من أحد البنوك التي ستخصص للصرف.

وسوف ينشر بالصحف جداول بأرقام الحسابات والمبالغ لتحديد الأيام التي ستتم فيها هذه المبالغ بالنسبة لكل مودع.

والآن وكما قال رئيس المحكمة.. « الكرة في ملعب ممثل المشتري » المحامي رشاد نبيه.. فهل سيلتزم بما وعد به من إيداع قيمة الصفقة في نهاية هذا الشهر وإتمام السداد للمودعين قبل نهاية هذا العام والإفصاح عن أسماء « المصريين السبعة » المشتريين الحقيقيين للصفقة؟ وهل ستفرج المحكمة عن أسرة الريان ويحصل المسودعون على حقوقهم.. ويتنفسون الصعداء أخيراً.. أم أن هناك مفاجأة أخرى منتظرة؟

فقد كان أمامها أن ترفض الصفقة وتنتظر انتهاء المحكمة من نظر القضية.. والتي قد تمتد لسنوات عديدة وبعدها تقوم ببيع الممتلكات الموجودة تحت التحفظ - والبالغ قيمتها ٣٣٨ مليون و ٦٧١ ألفاً و ٦٨٥ جنيهاً فقط - في المزاد العلني.. وتوزع حصيلة هذا البيع قسمة غرماء على المودعين!

ولكنها فضلت الموافقة على الصفقة على أساس أن المودعين سيحصلون على مستحقاتهم كاملة ومرة واحدة.. فلن تخضع أية أرباح تم صرفها من بداية مزاوله الشركة لنشاطها في عام ٨٢ وحتى عام ١٩٨٦.. ومن لم يصرف أرباحه سوف تضاف إلى المبلغ المودع.

وإذا كان هناك ضرراً سيصيب أصحاب العملات الأجنبية.. حيث سيتم حساب المقابل لهذه العملات على أساس قيمتها في ١٠ يونيو ٨٨ - تاريخ صدور قانون تلقى الأموال - وقد كانت قيمة الدولار ٢٣٤ قرشاً.. فبقياس هذا الضرر الذي قد يلحق بعدد من المودعين.. بالبدل الآخر.. وهو الانتظار حتى نهاية المحاكمة.. ومقارنة هذا الوضع.. بما يحدث في الشركات الأخرى التي تسدد للمودعين سواء التي وقعت أوضاعها أو التي لم توفق.. لكان وضع المودعين بالريان أفضل كثيراً وضررهم أخف وطأة.



المصدر : أكتوبر

للتبشير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

أكتوبر تبشير النص الكامل للعقد

الذي يضم كل

مودع في شركات الريان

عقد وعد بالبيع

محرر بين كل من :

أولا :

(أ) أحمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للمعاملات المالية والشريك المتضامن في شركتي الريان للاستثمار وتوظيف الأموال وشركة الريان للمجوهرات والمعادن النفيسة وشركة الريان للتراث وبصفته شريكا وعضو مجلس إدارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء .

(ب) محمد توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة شركة الريان للاستشارات العقارية والشريك المتضامن في شركة الريان للتراث وبصفته شريكا وعضو مجلس إدارة شركة الريان الوطنية لمواد البناء والشريك المتضامن لشركة الريان لتوظيف الأموال .

(جـ) توفيق عبد الفتاح عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على ابنه ابنه فتحي توفيق عبد الفتاح ، والشريك في شركات الريان للمعاملات المالية والريان للاستثمار وتوظيف الأموال والريان لمواد البناء والريان للنقل والريان للتراث والريان للصناعات الغذائية .

طرف أول باتع

ثانيا :

محمد رشاد محمد نبيه محمد يوسف بصفته نائبا عن مشتريين مستثمرين يحتفظ لنفسه بالكشف عن أسماؤهم بعد تمام تنفيذ العقد .

طرف ثان مشتري

ثالثا :

السيد الاستاذ المستشار النائب العام بصفته .

مقدمة

اتناء نظر الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٨٩ جنائيات الجيزة تقدم الطرف الثاني بعرض على المحكمة تضمن استعدادا لشراء ممتلكات الريان بوصفه مشتريا لحساب الغير ، وأكد عرضه بطلب مكتوب إلى المحكمة ابدى فيه الرغبة في شراء كل ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل باسماء المتهمين الثلاثة الأول في الجناية المشار إليها فضلا عما هو مسجل باسم المرحوم فتحي توفيق عبد الفتاح وكل ما تم التحفظ عليه بمعرفة النيابة بما في ذلك العقارات والمنقولات والذهب والاسهم والسندات على أن يجرى عقد الرعد بالبيع بينه وبين من لهم حق التصرف بحيث يكون العقد نافذا بقوة القانون بتنفيذ الالتزامات التي يتضمنها هذا العقد وبجلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٩٠ وافقت المحكمة على ذلك .



المصدر : أ. ك. توين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٠

تمهيد

يملك أفراد الطرف الأول أموالاً خاصة كما يملكون حصصاً في شركات أشخاص وأسهم في شركات مساهمة كما تتكون منهم إدارة بعض الشركات المساهمة ويتولى بعضهم رئاسة مجالس بعض الشركات الأخرى . أما شركات الأشخاص فهي مقصورة عليهم دون غيرهم وتلك الأموال جميعها بساتر أنواعها سواء أكانت حصصاً في شركات أشخاص أم أسهماً في شركات أموال أو عقارات أو أموال نقدية تعتبر ملكية للشركات ولا تدخل في ذمتهم المالية الخاصة عند الوفاة بموجب الأقرار الصادر من كل من المرحوم فتحي وأحمد ومحمد توفيق عبد الفتاح بتاريخ ١ / ١ / ١٩٨٣ والمصدق عليه في ٣١ / ٣ / ١٩٨٥ بأمورية شهر عقارى الموسيقى تحت رقم ٣١٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ الموسيقى . وهذه الأموال جميعها ضامنة لمستحقات المودعين لأموالهم في الشركات المشهورة بأسمائهم ، ومن ثم فإن أفراد الطرف الأول بأشخاصهم وبساتر صفاتهم القانونية الأخرى يتصرفون بالبيع بجميع الأموال محل هذا التعاقد إلى الطرف الثانى . ونظراً لاختلاف أشخاص المتصرفين بالنسبة لكل نوع من تلك الأموال فسيذكر قرين كل نوع أسماء المتصرفين وصفاتهم .

ولما كان شراء تلك الأموال جميعها يتم لأشخاص طبيعيين مصريين يرغبون في عدم ذكر أسمائهم في هذه المرحلة الأولى للبيع فقد اتفاهوا عنهم الطرف الثانى المسى في هذا العقد وهو يقرر أنه يشتري لحساب هؤلاء وبأموالهم الخاصة وأنه سوف يعلن عن شخصياتهم خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تمام تنفيذ هذا العقد يتسلمه جميع أعيان الأموال محل الشراء وستأتم تسليماً فعلياً غير متنازع فيه . وبما أن هذه الأموال ضامنة لمستحقات المودعين على ما سلف بيانه وملوك بعضها لشركة كانت تعمل في مجال توظيف الأموال وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا العقد بقرارها رقم ١٩٨٨ / ٦ لسنة ١٩٨٨ فان اشترائه السيد المستشار النائب العام الطرف الثالث في هذا التعاقد لتقرير الغاء أمر التحفظ ورفع يد النياية عن الأموال المتحفظ عليها . وبما أن الغاء أمر التحفظ يقتضى إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التحفظ وتسليم الأموال إلى المولين من التصرف [الطرف الأول] فإن أفراد الطرف الأول يقرون بتفويضهم الطرف الثانى أو من يوكله في تسلم تلك الأموال المتحفظ عليها وكذا المستندات المتعلقة بها من النياية العامة تسليماً مبرئاً للثمة وأن هذا التفويض غير جائز الرجوع فيه وذلك فور قيام الطرف الثانى بإيداع المبلغ المستحق قبل

الشراء وتخصيصه لسداد حقوق المودعين ودون أية مسئولية على النياية العامة ، ويقر الطرف الثانى بأنه عاين كافة الأعيان محل العقد المعاينة التامة للجهة وأنه يقبل شرائها بحالتها .

العقد الأول

يعتبر كل من مقدمة هذا العقد والتمهيد السابقين جزءاً لا يتجزأ .

العقد الثانى

باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وطريق التضامن والتكافل فيما بينهم جميع أفراد الطرف الأول سواء بأشخاصهم أو بصفاتهم القانونية الأخرى بجميع أنواعها إلى الطرف الثانى القابل لذلك صفقة واحدة لا تتجزأ جميع الأموال والحقوق المنقولة والعقارية الميمنة بالمجاول المرفقة بهذا العقد والكتالوج الخاص بها ويشمل البيع كافة أنواع وملحقات الأموال المبيعة ولا يغير من اعتبار محل هذا البيع صفقة واحدة تنوع الأموال وتغير أسماء المتصرفين في كل منها بصفاته وتحديد المتصرفين جميعاً .

العقد الثالث

مع التمسك بجميع القواعد سائلة الذكر يتم تفريد عناصر الصفقة كالآتى :-

أولاً : شركات الأشخاص

يقرر أفراد الطرف الأول بتنازلهم إلى الطرف الثانى عن حصصهم كشركاء متضامنين وموصيين وكذلك بتخارجهم واحلال من يمثلهم الطرف الثانى محلهم في الشركات الآتية :-
١ - شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال



المصدر : ١٩٩٠

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - شركة مصوغات ومجوهرات الريان .

٣ - شركة الريان للتراث .

ويحلول افراد المشترين الممثلين بالطرف الثاني من العقد المائل محلهم في عقود تلك الشركات يصبح هؤلاء المتنازل اليهم هم الشركاء وحدهم المكونة منهم تلك الشركات وتؤول اليهم كافة حقوقها المادية ومقرماتها المعنوية بسائر انواعها ويحق للطرف الثاني بهذه الصفة تسلم كل ذلك وممارسة صلاحيات ادارة تلك الشركات فور نفاذ هذا العقد .

كما يقرر السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته وليا شرعيا على قصر المرحوم / فتحي توفيق عبد الفتاح بتنازله إلى الطرف الثاني عن حصته في الشركة الدولية لمنتجات القير جلاس وتخارجه من تلك الشركة واحلال من يرى الطرف الثاني احلاله من بينهم محله .

ثانيا : الشركات المساهمة

أ - مبيعات مباشرة من رؤساء مجالس ادارة الشركات المساهمة :

يقرر السيد / محمد توفيق عبد الفتاح بصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للاستشارات العقارية ومضانة وتضامن باقي افراد الطرف الأول بأنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل إلى الطرف الثاني كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف () سواء ارضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا للشركة لدى الغير لقاء جزء من الثمن الاجمالي للصفقة قدره ٢٧,٧٢١,٠٠٣ جنيه وهو مبين بالجدول قرين كل عقار .

٢ - يقرر السيد / أحمد توفيق عبد الفتاح بصفته رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات المالية ومضانة وتضامن باقي افراد الطرف الأول بأنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل الى الطرف الثاني عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف () سواء ارضا أو بناء أو ايجارا بالجدك أو حقوقا لدى الغير لقاء جزء من الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة قدره ٣٣,٤٥٠,٥٣١ مليون جنيه وهذا الجزء مبين بالجدول قرين كل عقار .

٣ - يقرر افراد الطرف الأول بصفتهم اعضاء مجلس ادارة شركة الريان لمواد البناء أنه بموجب هذا العقد قد باع واسقط وتنازل إلى الطرف الثاني عن كامل العقارات المبينة بالجدول المرفق تحت الحرف () سواء ارضا أو بناء لقاء جزء من الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة يبلغ ٢٩١٢٠٠ ألف جنيه وهو الجزء المبين بالجدول قرين كل عقار .

ثالثا : التنازل عن الأسهم والحصص في الشركات المساهمة :

مع نفاذ التصرفات المشار اليها الصادرة من رؤساء مجالس ادارات الشركات المساهمة سالفه الذكر وطبقا للترتيب الزمني على ذلك اقرار جميع افراد الطرف الأول بتنازلهم عن كامل مستحقات كل منهم في الشركات المساهمة المبينة في ختام هذا البند سوله كانت هذه المستحقات اسها أم حصص تأسيس أو سندات ، أو حقوقا مالية أيا كان نوعها إلى الطرف الثاني والذي يصبح بنفاذ هذا العقد المالك لهذه الاسهم والحصص والسندات والحقوق وهذه الشركات هي : -

١ - شركة لقرين للمعاملات المالية

٢ - شركة الريان للاستشارات العقارية

٣ - شركة الريان لمواد البناء

٤ - شركة الريان الوطنية للنقل

٥ - شركة الريان الوطنية للمفروشات والملابس المطرزة .

٦ - شركة الريان الوطنية للصناعات الغذائية والمخابز

٧ - الشركة الوطنية للاعلان .

٨ - الشركة العربية للتنظيفات .

٩ - شركة السلام للاستثمار



المصدر : **س تو بر**

التاريخ : **١٧ أكتوبر ١٩٩٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ١٠ - الشركة المركزية للأرضيات .
 - ١١ - شركة الاسماعيلية لزراع الثروة السمكية .
 - ١٢ - الشركة القومية للفنادق والسياحة .
- وتبعاً لزوال صفة المساهمين عن مجالس الادارة وصيرورة من يمثلهم الطرف الثاني صاحب الاغلب الاعم من اسهم الشركات الثلاث الأولى فإنه يحق للطرف الثاني تسلم اموال تلك الشركات وموجوداتها وكافة حقوقها للمدية والمعتبرة فور تفضا العقد بين رؤساء مجالس اداراتها الحالية بصفة مؤقتة لحين تعيين مجالس ادارات جديدة .

رابعاً : بيع الممتلكات الفردية

- ١ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته والسيد أحمد توفيق عبد الفتاح إلى الطرف الثاني القابل لذلك المقارنات المبينة تفصيلاً بالجدول المرفق تحت حرف () لقاء ثمن مقدّر يبلغ ٩٩٩٢٩٣ ألف جنيه من ضمن الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة محل هذا العقد .
- ٢ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / توفيق عبد الفتاح بصفته إلى الطرف الثاني القابل لذلك المقارنات المبينة تفصيلاً بالجدول المرفق تحت حرف () لقاء ثمن مقدّر يبلغ ٢٨٧٠٨٠ ألف جنيه من ضمن الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة محل هذا العقد .
- ٣ - باع واسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية السيد / أحمد توفيق عبد الفتاح إلى الطرف الثاني القابل لذلك المقارنات المبينة تفصيلاً بالجدول المرفق تحت حرف () لقاء ثمن مقدّر يبلغ ١,٥٤٦ مليون جنيه من ضمن الثمن الاجمالي للصفقة الشاملة محل هذا العقد .

الحقوق المالية المحققة بمعرفة ادارة التحفظ

تنازل افراد الطرف الأول عن كافة الحقوق المالية التي حققتها ادارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم () واصبحت ملكاً خالصاً للطرف الثاني وله حق تحصيلها مباشرة من المدنيين .

الحقوق المالية التي لم تحقق

تنازل افراد الطرف الأول عن كافة الحقوق المالية التي لم يتم تحقيقها حتى الآن بمعرفة ادارة التحفظ بمكتب النائب العام والمبينة بالجدول رقم () واصبحت ملكاً خالصاً للطرف الثاني وله حق التقاضي بشأنها ضد المدنيين بها .

بإبقى حقوق الطرف الأول لدى الغير في مصر والخارج

وبالنسبة لباقي حقوق الطرف الأول إما كانت صفاتها في مصر أو الخارج عقارية أو متقولة أو مساهمة في شركات أو اسهم أو مستندات أو أموال مودعة في البنوك ولم يشملها التحديد الوارد في العقد فتحكمها التوكيلات الصادرة من الطرف الأول للطرف الثاني واعتبارها مكتملة لهذا العقد وباعتبارها تدخل ضمن اعيان الصفقة محل العقد المبينة والتي تصبح مملوكة للطرف الثاني بنفاذ هذا العقد .

الاموال السائلة لدى البنوك في جمهورية مصر

يتنازل افراد الطرف الأول عن كافة اموالهم النقدية المودعة بالبنوك سواء اكانت مودعة بمعرفتهم أو بمعرفة ادارة التحفظ أثناء سريان قرار المستشار النائب العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وبإنداع ثمن الصفقة وإلغاء الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ يقوم الطرف الثالث بتسليم الطرف الثاني كافة المبالغ والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة المودعة بداراة أمناء الاستخبار بالبنك الأهلي المصري .

الضرائب

لما كان تقرير لجنة العشرة التي فحصت أصول الشركة قد انتهت إلى أن اجمال ودائع المستثمرين ١,٨٠٦٩٧٠,٠٢٧ مليار جنيه واجمالي أصول الشركة هو ٣٢٨,٤٢١,٦٥٨ مليون جنيه كما يؤكد



المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

خسارة الشركة لأغلب راسمائها .

ولما كانت مصلحة الضرائب قد حددت ضرائب على شركات الريان يبلغ ١٢٠ مليون جنيه فإن الطرف الأول والثالث ملتزمان بتسوية هذا الأمر بحيث لا يلتزم الطرف الثالث بأى مبالغ لمصلحة الضرائب .

شركات الهلال

لما كانت شركة الريان للاستثمارات العقارية كانت قد حررت عقودا بشراء ممتلكات شركة الهلال سواء في مصر أو بالخارج بالشروط التي تضمنتها هذه العقود واذ تبين أن مصلحة الضرائب مأمورية ضرائب مدينة نصر قد ربطت ضرائب على شركات الهلال يبلغ ٥٨,٢٨٥,٤٥٧ مليون جنيه . واذ كانت ممتلكات شركات الهلال هي مطبعة مقدرة بمبلغ ١٠ ملايين جنيه ومصنع بلاستيك مقدر بمبلغ ٢,١٣٦,٨٢٣ مليون جنيه وبضائع بقدر مقدره بمبلغ ٩,١٢٥,٠٠٠ مليون جنيه بخلاف قيمة ٦٥٠ فدانا أراض زراعية وبالتالي يستحيل الاستمرار في تنفيذ هذا العقد في ظل الضرائب المستحقة على الشركة . فإن الطرف الثاني يستبعد من الصفقة ممتلكات الهلال المشار إليها طالما بقيت الضرائب المشار إليها معلقة على شركات الهلال مع استعداده استمرار الصفقة طبقا لشروطها مع شركة الريان

للاستثمارات العقارية حالة رفع الضرائب المستحقة على شركات الهلال وتنازل المساهمين فيها عن الدعاوى المرفوعة بشأن فسخ التنازل لشركة الريان للاستثمارات العقارية . وعلى أن يودع الثمن وقدره ٢٥ مليون جنيه بحساب شركة الهلال متحفظا عليها بأدلة أبناء الاستشار بالبنك الأهلي المصري ويعتبر مستقلا عن قيمة ممتلكات الريان ولصالح شركة الهلال الصادر بشأنها أمر التحفظ رقم ٣ لسنة ٨٩ ولا أثر لذلك كله على أمر التحفظ سالف البيان بالنسبة للأعيان المتحفظ عليها والتي لم يشملها العقد .

البند الرابع

ثمن البيع

تم هذا البيع في جميع ما اشتمل عليه - في مصر والخارج - كصفقة واحدة لقاء ثمن قدره ١,٥٤٤,٦٧١,٤٢٩ جنيه قتل حقوق المودعين التي أنهى إليها تقرير المحاسبين القانونيين المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٠ . وإذا ثبت في المستقبل - بعد سداد المستحقات - أن هناك مودعين لا تدخل حقوقهم ضمن المبلغ المسمى بالعقد فالطرف الثاني ملزم بسداد حقوقهم بوصفها جزءا لا يتجزأ من الصفقة باعتبار أن ثمن البيع يشمل جميع حقوق المودعين .

نفذ العقد والتسليم

يعتبر العقد نافذا من تاريخ ايداع الثمن خزانة أحد البنوك المعتمدة وتخصيصه لسداد الحقوق المشار إليها في البند السابق بحيث يمنح للطرف الثاني استلام جميع الاعيان محل هذا العقد إذ بإيداع الثمن وتخصيصه يصبح هذا البيع نافذا ملزما ونفذا جميع التزامات الأطراف الأخرى في العقد ويلتزم الطرف الثالث بتسليم الطرف الثاني كافة ما لديه من مستندات وأوراق وصور رسمية من التحقيقات بلا رسوم وأخطار البنوك بانتهاء صفته وحق الطرف الثاني بالتعامل على حسابات الشركات محل هذا العقد . على أن يتم ايداع المبلغ في موعد أقصاه مارس سنة ١٩٩١ .

صرف حقوق المودعين

لما كان صرف المودعين لحقوقهم يقتضى تسليمهم مستندات المديونية للموقع عليها من شركات الريان والحصول على أقرار رسمي منهم بالتخالف وسحب ما لدى البعض منهم من شيكات والتنازل عن الجنيح المباشرة المرفوعة من رفع الدعاوى بها أمام محاكم الجنيح فإن صرف حقوق المودعين يتم بمعرفة الطرف الثاني في الأماكن السابق تحديدها للإيداع لدى شركات الريان بعد إصدار شيكات مقبولة الدفع أو شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه طبقا للتعليم الذي ستجريه المحكمة على أن يبدأ الصرف بعد تسليم الطرف الثاني للأعيان محل هذا العقد والمستندات التي لدى النهاية العامة . وفي جميع الأحوال يتم صرف حقوق المودعين بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع البنوك .



المصدر: أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ أكتوبر ١٩٩٠

البند الخامس

مع عدم الاخلال بالتضامن فيما بين جميع افراد الطرف الأول في التزاماتهم نحو الطرف الثاني يلتزم كل متصرف على حدة بالقيام بكل ما يتطلبه تنفيذ التصرف الصادر منه وعلى سبيل المثال :-
(أ) كل من له صفة في بيع عقار أو منقول صادر منه شخصيا أو من شركة مساهمة يمثلها إلى الطرف الثاني عليه تسليم البيع فور نفاذ هذا العقد وكذلك مستندات الملكية وكافة المستندات والمخالفات والأوراق اللازمة لانتقال ملكية المبيع إلى الطرف الثاني خالية من القيود أو حقوق الغير .

(ب) على جميع الشركات في شركة اشخاص المتنازلين عن حصصهم في الشركة إلى الطرف الثاني أن يسلموا الطرف الثاني فور نفاذ هذا العقد مقر الشركة وكافة موجوداتها منقولة أو عقارية أو أسهبا أو حصص تأسيس في شركات مساهمة ومقرماتها المادية من عقود ورخص وشهادات وخلافة وكذلك دفاترها وسجلاتها وملقاتها ويوقعون على المحررات اللازمة لتعديل الشركة بخروجهم منها وحلول المشترين الذين يمثلهم الطرف الثاني محلهم في الشركة والقيام بكل ما يلزم لشهر هذا التعديل .

(جـ) على كل من تنازل عن حق لدى شركة مساهمة سواء اكان اسهبا أو حصص تأسيس أو اكتتابا وسندات تسليم الطرف الثاني فور نفاذ هذا العقد اصول هذه الأوراق والتوقيع على اقرارات التنازل والقيام بأي اجراء لدى أي جهة حكومية يلزم لنقل ملكية تلك الأشياء للطرف الثاني .

التوكيلات

يصدر افراد الطرف الأول بصفتهم الشخصية وبكل صفاتهم المحددة بهذا العقد توكيلات رسمية غير قابلة للالغاء باسم كل من محمد رشاد نبيه وعادل محمد رشاد محمد نبيه وأحمد محمد رشاد محمد نبيه مجتمعين أو منفردين سارية المفعول في جمهورية مصر العربية وكافة دول العالم بالبيع والتصرف في اموالهم المنقولة والعقارية والاسهم والسندات وسحب الاموال من البنوك والتخارج من الشركات واحلال الغير محلهم سواء اكان الاحلال لنفسهم أو للغير ونقل الملكية والتنازل عن الاسهم والسندات والمساهمة في الشركات التي يساهمون فيها أيا كان مقرها أو جنسيتها وصرف ما يكون مستحقا لهم بهذه الصفات في البنوك في مصر أو الخارج أو أحد الناس . تودع لدى المحكمة وتسلم للطرف الثاني فور ايداع الثمن بالبنك لحساب المودعين .

البند السادس

يقرر السيد الطرف الثالث بأنه يتنازل بهذا العقد نتيجة ايداع كامل الثمن مع تخصيصه للوفاء بمستحققات المودعين يصدر أمرا بالغاء الأمر ٦ لسنة ١٩٨٨ ويلغى اعتبارا من هذا التاريخ وترفع التياهة بها عن جميع الاموال والحقوق والمقار والأوراق المتحفظ عليها وتسليمها للطرف الثاني نقلا لهذا العقد دون حاجة إلى صدور قرار من المستشار النائب العام بذلك .



المصدر: روز الويسف

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشء والخدمات الصحفية والمعلومات

من المنتظر ان تنتهى خلال هذا الاسبوع جميع الإجراءات الخاصة بالطريقة التنفيذية لصرف جميع حقوق المودعين وتعد الآن اجتماعات يومية بين رشاد نبيه وكيل المشترين (المجهولين) والمستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ بمكتب النائب العام لوضع هذه الترتيبات والإنفاق على أحد البنوك الاستثمارية حتى يتم وضع ٦٠٠ مليون دولار لمنا لصفقة شراء أصول الريان . لتقوم بعد ذلك أربعة بنوك عامة في أربع محافظات بتغيير الدولارات إلى جنيهات مصرية .

إبراهيم خليل

أما العملات الأخرى يتم المحاسبة عليها بسعر يوم ١٩٨٨/٨/١٠ . وستعد الجمعيات العمومية لشركات الريان اجتماعات متوالية في نهاية هذا الشهر بمكتب رئيس لجنة التحفظ للموافقة على مشروع عقد الوعد بالبيع والمعروف أن أكبر عدد من أعضاء الجمعيات العمومية لأى شركة من شركات الريان يبلغ ٢٥٠ فردا . وكشف وكيل المشترين المجهولين عن أنه سيتم الكشف عن

أسماء المشترين لصفقة الريان بمجرد إيداع اللوس في البنوك وأنه على اتصال دائم هؤلاء المشترين .

وقال وكيل المشترين إن جميع شركات الريان سيعاد تشغيلها من جديد ماعدا شركات توظيف الأموال وكذلك العقارات التي سيتم التصرف فيها أما القصور لن تباع لأنها ستكون المقر السكنى للمشترين المجهولين .

وكذ وكيل المشترين المجهولين أنه ليس للريان أموال في الخارج سوى أسهم في ٤ شركات منها شركتان في أمريكا وأخرى في

وقام المستشار ساهر درويش بتسليم وكيل المشترين المجهولين مذكرة تفصيلية عن كيفية توزيع حقوق المودعين قام بإعدادها عدد من المحاسبين وسيتم مناقشة هذه المذكرة مع عدد من محاسبى وكيل المشترين المجهولين للانطلاق على الطريقة النهائية التي يتم بها صرف أموال المودعين .

● على ضوء هذا الاتفاق سيتم إخطار البنوك لإعداد الشيكات بعد أن تحدد نهاية تأثير وصول أموال الصفقة والتي يقوم الآن المشترين بتجميع أموالها بعد تصفية استثماراتهم في أوروبا وبلغ عدد هؤلاء المستثمرين ٧ أشخاص منهم المحامى رشاد نبيه نفسه .

● وعلى صعيد آخر انطلقت نيابة الشئون المالية ووكيل المشترين المجهولين على الصيغة النهائية لعقد الوعد بالبيع ليتم توقيعه في ٢١ من هذا الشهر بعد إدخال بعض التعديلات منها التزام النجدة بالمطالبة بإلغاء الضرائب المفروضة على الريان وإضافة أسماء المودعين التي سقطت اسمائهم من الكمبيوتر أو التي قام أحمد الريان بإعطائهم شيكات ولم تصرف وتم إلغاء اسمائهم من كشوف المودعين . ولن يصرف لأصحاب الإيداعات الدولارية أموالهم بالجنيه المصرى على أسس أن يكون سعر الدولار (٢٣٤) قرشا .

سويسرا وواحدة في جزر الكاريبي . وقد عقد وكيل المشترين اجتماعا مع أحمد الريان في سجن طرة للانطلاق على كيفية نقل أصول الريان من ملكيته إلى ملكية المشترين المجهولين وكذلك يحول الريان التأثير على أصحاب صفقة الريان لمحاولة أخذ ٦٪ من قيمة الصفقة على أسس إدارته لشركات الريان وكذلك حتى يكون له مركز مالى يعيش من خلاله بعد بيع الصفقة .

ويردد أن أصحاب الصفقة سيتركون لأحمد الريان بعض المديونيات التي كانت للشركة عند عدد من التجار ، والتي تقدر قيمتها بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه على ألا يعمل بالشركة بعد ذلك ويكتفوا أصحاب الصفقة بتشغيل والده وشقيقه محمد بعد أن تصاعدت الخلافات بين وكيل المشترين المجهولين وأحمد الريان واتهام الأخير للأول بأنه يتمادى في تكبير خسائر الشركة والمعروف أنه توجد خلافات كبيرة بين وكيل المشترين وأحمد الريان إبان فترة تصاعد نجم الريان بسبب أن يكون المحامى تحت امر أحمد الريان الأمر الذى رفضه المحامى والذي هو في نفس الوقت الآن وكيل المشترين .

وعلى الجانب الآخر تقدمت السيدة شكريّة زوجة المرحوم فتحى الريان بطلب إلى المجلس الحاسبى لتكون وصية على لولائها بدل الحاج توفيق الريان على أسس أن في هذا الموقف منفعة مالية الأمر الذى سيؤدى إلى اشتعال الحرب العائلية مرة ثانية بين شكريّة وأسرة الريان .



المصدر: روز اليوسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

ويسعى عدد من أعضاء مجلس
إدارة شركة الريان ولحد المحامين
الآن بأن يكون لهم دور في صفة
شراء أصول الريان ويقومون بعدد
من الاتصالات اليومية بوكيل
المشتريين بل إن أحد المحامين
وثيق الصلة بالمرحوم فتحي
الريان قام بزيارة وكيل المشتريين
حتى يكون له دور في هذه الصفة
الأمر الذي قوبل برفض التام من
جانب وكيل المشتريين الذي شكل
لجنة اقتصادية لبحث كافة أركان
الصفة وكيفية استلام هذه
الأصول بعيدا عن تدخل أي فرد قد
يكون له تورط مع أحمد الريان .



المصدر : الأحياء

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام يبحث عن قصور الريان عند السعد

كتبت خديجة عفيفي :

مترا مربعا بمبلغ ٢,٢٥ مليون جنيه
ويقدر ثمنها بـ ٨ ملايين جنيه .

حصل اشرف السعد على هذه
القصور بعقود سورية من احمد
الريان . مع الاعتبار بان الاخير
لا يمتلك حق بيعها وهي ملك شركة
الريان للاستثمارات العقارية . وهو
ليس رئيسا لمجلس ادارتها .

ينتظر ان تجري مناقشات متفصلة
بين الطرفين ستكشف عن ان اشرف
السعد قدم مستندات في حدود ٥٠
مليون جنيه من ممتلكات شركات
الريان على انها مملوكة له .

كانت ادارة التحفظ قد استدعت
امس احمد الريان واشرف السعد
لمناقشة هذه الامور ، الا ان الاخير لم
يحضر نظرا لسفره فتأجل الاجتماع
الى غد .

تستدعي ادارة التحفظ بمكتب
النائب العام غدا احمد الريان من
السجن لمواجهة اشرف السعد بشأن
صفوف عقود بيع القصور الست له .
وتشمل قصرا بالدقي مساحته ٥٤٦٢
مترا مربعا تم بيعه بمبلغ ٥ ملايين
جنيه ويقدر ثمنه الحقيقي بـ ١٨.٥
مليون جنيه بخلاف المبني القائمة
عليه . وقصرا بالمعادي مساحته ٨٤٠٠
متر مربع يقدر ثمنه بـ ١٦,٨ مليون
جنيه واشتراه اشرف السعد بـ ٤
ملايين جنيه . كذلك قصر بمصر
الجديدة مساحته ٤٦٠٠ متر مربع
يقدر ثمنه بـ ٢٥ مليون جنيه وتم بيعه
بـ ٢,٥ مليون جنيه . كما اشترى
اشرف السعد عقارا بميدان عبدالعزیز
ال سعود مساحته ١٢٢٤ مترا مربعا
وعقارا آخر بجوارها مساحته ٨٩٢



المصدر : الإصرار

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٦٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجرد رأي

الريان والأجهوري

فلنت ولم يعد بلقيا سوى اسبوعين اثنين وتأتي النهاية السعيدة التي ينتظرها آلاف المودعين في شركات الريان ... فبحسب ما هو معلن سيتم يوم ٢١ هذا الشهر توقيع العقد الخاص ببيع ممتلكات الريان الى « المثلث المجهول » الذي يتوب عنه احد المحامين والذي اشترط عدم الاعلان عن اسم المثلث الا بعد اتمام الصفقة ومع ان هذا الشرط كان من الممكن ان يفسد العقد الا ان المحكمة رافقه بحل المودعين تنازلت وقبلته .

ولم يكن الريان اول من اخترع حكاية شركات توظيف الاموال . فبحسب التاريخ كان الاسبق الى هذه الشركات شخصية سعودية اسمها « الاجهوري » وقد كون مع اخيه شركة لتوظيف الاموال في المملكة السعودية شارك فيها عدد غير قليل من المصريين والسعوديين ... وفي شهر قليلة استطاع جمع نحو ٤٠٠ مليون دولار . وعندما علم الملك فهد بحكاية هذه الشركة اصبر امرا بوقتها ومنع الاجهوري من السفر ... ولكن هذا الاخير استطاع بحيلة السفر الى جنيف ومنها الى اسبانيا حيث معظم استثمارات ... وفي يوم عرف الملك فهد بوصول الاجهوري الى احدى الدول العربية فرتب معها القبض عليه وترحيله الى السعودية حيث تم ايداعه في السجن وصدر حكم قضائي بتصفية املاكه

ولكن المشكلة ان استثمارات الاجهوري كلها خارج السعودية والاسبانيا

على وجه الخصوص . وقد زادت قيمة هذه الاستثمارات حتى تجاوزت قيمتها الالف مليون دولار اي انها تغطي ضعف ودائع المودعين وزيدته . ولكن لكي يسترد المودعون اموالهم يجب ان يكون هناك حكم قضائي من محكمة اسبانية وقد لفت نظري الى هذه القضية زميل قديم من زملاء كلية الحقوق لرغمته الظروف على السفر الى اسبانيا حيث امضى فترة طويلة واشتغل هناك بالمحاماة ومنذ نحو عام عاد الى مصر وجمع بين العمل في مصر واسبانيا وهو يريد من المودعين المصريين في الاجهوري ان يتقدموا لتحريك دعوى تقام في اسبانيا للحصول على حقوقهم . وانكر انني شخصا كتبت عن شكوى هؤلاء المودعين منذ عشر سنوات او نحو ذلك ولعلهم قد يكسوا بعد مرور هذه السنوات ولكن يبدو ان باب الامل لم يخلق تماما وان احتمالا لا يزال قائما باسترداد مدفوعه واكثر !!

صباح منتصرا



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمثيلية جديدة .. من تمثيلات السعد بلاغ بسرقة مستندات حساب المركز المالي من سيارة المحاسب القانوني بالدقى!

كتب - احمد الشامي :

تمثيلية جديدة من تمثيلات اشرف السعد .. شهد فصولها قسم الدقى .. لبلاغ المحاسب القانوني للشركة بسرقة مستندات وتقارير مراجعة حساب المركز المالي لشركات السعد للاستثمار .. وشركة السعد للتجارة .. من سيارته الملاكى .

تلقى الرائد مدوح عبدالباقي رئيس شكري محمد « ٢٨ سنة » محاسب تحقيقات قسم الدقى بلاغا من خالد قاتوني بمكتب د . حسن ابو سعدة ..

قرز فيه انه ترك سيارته رقم ٥٥٨٢٣٨ ملكى القاهرة امام مدرسة الحرية بالدقى .. وذهب لشراء بعض الاشياء وعندما عاد اكتشف كسر زجاج الهواية الخلفى للسيارة وسرقة حقيبة جلدية بها مستندات واوراق وتقارير حساب للمركز المالي لشركات السعد للاستثمار .. وشركة السعد للتجارة وان سرقة هذه المستندات سوف تؤدى الى تاخير حساب المركز المالي للشركة حسب طلب هيئة سوق المال .

انتقل لماكن البلاغ للنقيب طارق العشرى والملازم اول خالد درباله .. فتمين ان السيارة فيات ١٢٢ وان اللص مرقى ٤ آلات حاسبة وبعض الاوراق الشخصية وهي عبارة عن مجموعة من الكارتبهات وصور شهادات التخرج والخبرة ومجموعة اللام تولت النيابة للتحقيق .



المصدر: الشعب

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعفاء الريان من الضرائب استعدادا لابرار عقد البيع

كتب ربيع شاهين :

علمت الشعب أن قيمة صفقة الريان ١,٥ مليار جنيه سيتم احضارها من الخارج وايداعها البنوك في اليوم التالي لتوقيع عقد نقل ملكية أصول الشركة للمشتريين الجلسة القادمة ٢١ أكتوبر الحالي

وتشهد ادارة التخطيط مكتب النائب العام لقاءات مكثفة بين محمد رشاد نبيه وكيل المشتريين والمستشار ساهر درويش مدير الادارة لبحث الخطوات النهائية تمهيدا لتوقيع العقد وكذلك تحديد كلفة مستحقات المودعين لدى الشركة من خلال ملف كل مودع على حدة وفي هذا الاطار علمت الشعب أن شيئا لن يتم خصمه من رأسمال ومستحقات المودعين .

شركتي الريان والهلال والتي تبلغ تقديراتها الأولية ١٦٠ مليون جنيه . أكدت المصادر ان الحكومة سوف تصدر قرارا بهذا الشأن خلال الأيام القليلة القادمة يتضمن إعفاء الشركتين من الديون التي قدرتها المصلحة وبذلك يتم تخفيف أكبر عقبة واجهت لبرار واتمام الصفقة .

من ناحية أخرى أصبح في حكم المؤكد سداد المشتريين لأصول الريان كافة مستحقات مودعي الهلال ٢٥ مليون جنيه وذلك بعد شرائهم أصول الشركة وإعلان التزامهم سداد تلك المستحقات .

وقد تسلم رشاد نبيه كافة العقود والمستندات التي تتعلق بأصول وممتلكات شركتي الريان والهلال كما يجري الآن بحث الديون المستحقة لشركة الريان لدى المؤسسات والأفراد وبينها المؤسسات الصحفية الكبرى وتقدر تلك الديون بـ ٢٦ مليون جنيه .

من جانب آخر علمت الشعب من مصادر قضائية رفيعة أن جهودا مكثفة بذلتها النيابة ووزارة العدل مع الحكومة لاسقاط الديون المستحقة لمصلحة الضمان لدى



المصدر : الاحرام

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد نصف مليون جنيه لودعى شركتى مكتب القاهرة الدولى و« لام تريد » بعد ١٥ أكتوبر كتبت - الهام شرشر :

امر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكى برد جميع مستحقات المودعين لدى شركتى مكتب القاهرة الدولى و« لام تريد » المملوكتين للمرحوم محمد عبد المنعم زايد وزوجته ليل الصعيدى وقررت هذه المستحقات بنصف مليون جنيه منها ٢٠٠ الف دولار امريكى .

التي اشرف عليها المستشار عبد المنعم احمد مدير مكتب التحقيق والادعاء الى ان ليل الصعيدى قد استنعت بعد وفاة زوجها عن صرف المائد الشهري للسودعين لورد اموالهم وسلمت اليهم شيكات بدون رصيد الا ان جهاز المدعى الاشتراكى فرض الحراسة على اموالها قبل عزوها تصفية الشركتين .

لوسوف يتم الصرف للأفراد لولا ثم بعد ذلك للبنوك والجهات الحكومية حسب توافر السيولة النقدية .

وقد صرح بذلك المستشار محمود ابو العلا وأضاف ان الصرف سوف يبدأ بعد ١٥ أكتوبر الحالى وينتس العملة التى تم بها الايداع عقب توافر السيولة النقدية اللازمة للصرف فى المركز المالى الذى يشرف عليه المستشار الدكتور اسامة الشناوى وكان صاحب الشركتين وزوجته قد جمعا اكثر من مليون ونصف المليون جنيه من عدد كبير من المواطنين لاستثمارها فى أنشطة تجارية وصرف عائد شهرى لها بدون ترخيص من الجهات المختصة حيث ترصت التحقيقات



المصدر : الامم المتحدة

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تطلب من انتربول فرنسا

تسليم هدى عبد المنعم بعد تحديد مكانها بباريس

تتخذ أجهزة الأمن المصرية الآن الاجراءات اللازمة لاعادة هدى عبد المنعم « المرأة الحديدية » وصاحبة شركة هيدكو مصر ، الى البلاد بعد هروبها مع اولادها منذ ٣ سنوات .



هدى عبد المنعم

يوليو ١٩٨٧ مع زوجها صلاح الدين محمد واشقائها لبيبة وفاطمة واسماعيل وابراهيم ووالدتهم عائشة محمد عبد الرحيم وسكرتيرها سعد علي مصطفى . كما صدرت ضدها احكام بالحبس بلغت ٤٠ سنة وخلال شهر اكتوبر من نفس العام كشفت أجهزة الأمن هروبها هي واولادها من خلال احد الموانئ البحرية بجوازات سفر سليمة بمساعدة بعض الموظفين في جهاز حكومي جرى التحقيق معهم بتهمة التواطؤ معها واستقال بعضهم من وظائفهم الهامة ..

وقد علمت « الهام شرشر » مندوبة الامرام ان أجهزة الأمن المصرية قد تمكنت من خلال جهودها المكثفة للبحث عنها عقب هروبها من مصر من تحديد مقر اقامتها هي واولادها حيث تبين انها تقيم في فندق تمتلكه بجنوب فرنسا وسجلته باسم احد معاونيها .

وقد جرت اتصالات بين انتربول مصر وانتربول فرنسا للقبض عليها تمهيدا لترحيلها الى مصر ، وتسليمها للسلطات المصرية وذلك لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدها .

وكان جهاز المدعي الاشتراكي قد اصدر قرارا بالتحفظ على ممتلكات هدى عبد المنعم رئيسة مجلس ادارة شركتي هيدكو مصر و« المفتربين » في مارس عام ١٩٨٧ بتهمة الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد واستغلال الحاجة الماسة للمواطنين لتملك شقق سكنية بمشروعاتها بالاضافة للحصول على قروض من البنوك دون ضمانات وقد بلغت ديونها للبنوك ٢٨ مليون جنيه و ١٢ مليون ديونا للمواطنين بينما بلغت قيمة اصول شركاتها نحو ٢٢ مليون جنيه .

وقد ايدت محكمة القيم فرض الحراسة عليها ومنعها من السفر في ١١



المصدر : الأذاعة والتلفزيون

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



محمد الفريب

شركات توظيف الأموال تلمب بالتعليم الخاص .. وهذه هي الوقائع !!

تقدم مجلة جديدة على مدى استغلال أصحاب مدارس اللغات الخاصة ، الأمر الذي يؤكد من جديد ضرورة تدخل الدكتور فتحي سرور بقرار شجاع يحول كل مدارس اللغات الخاصة إلى مدارس تجريبية حرصا على مصلحة ابنائنا وتصحيحا لحركة هذا القطاع التعليمي الذي ترك لسنوات طويلة تحت إشراف الحكم المحلي ، والذي أفضى بكل أسف عينية عن المخالفات والأخطاء التي زادت إلى حد يهدد العملية التعليمية ، ويجعل هذه المدارس مجرد مشروعات استثمارية شجعت أصحاب رؤوس الأموال للدخول فيها فقط لمجرد الربح "المادة ٤٤ من القرار الوزاري ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعليم الخاص" تنص على إعطاء صاحب المدرسة نسبة لا تزيد على ١٥ في المائة من قيمة رأس المال المستثمر كربح .. ولا يدخل في حساب رأس المال أية تبرعات أو هبات ، أو نسبة ١٥ في المائة من قيمة الإيرادات أيهما يختار صاحب المدرسة .. وطبقا هذه المادة تشجع أي صاحب رأس مال على الدخول

لاجدال في أن الاشتباك الذي حدث بين المسؤولين بمدرسة طيبة المتكاملة للغات وبين أولياء أمور الطلبة العائدين من دول الخليج كان بمثابة الشرارة التي أشعلت من جديد قضية مدارس اللغات الخاصة وما يحدث بهذه المدارس من مخالفات مالية ، وإدارية تصل إلى حد الجشع والاستغلال الذي يجعل من هذه المدارس مجرد مؤسسات تجارية هدفها الأول والأخير هو الربح بأي شكل من الأشكال .. وقد طرحنا هذه القضية في الأعداد السابقة ، ووضعناها أمام الدكتور فتحي سرور وزير التربية والتعليم الذي أمر بالتحقيق فورا في المخالفات التي ارتكبتها المسؤولين بمدرسة طيبة وأصدر قرارا آخر بحل الجمعية التعاونية لكليات السلام وتحويل هذه المدرسة إلى مدرسة تجريبية للغات بعد أن تكونت لجنة تقصي الحقائق "التي أمر بتشكيلها السيد الوزير" من المخالفات المالية التي ارتكبتها المسؤولين بهذه المدرسة ..

□ ومنذ اليوم الأول من طرح هذه القضية ونحن نستقبل يوميا عشرات المكالمات التليفونية ، والمكتابات وكلها



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعليم وبرغم وجود قرار وزارى صريح يحول دون شركات الاموال والتعليم الخاص .. ومع ذلك صدر ترخيص المدارس لأصحابها "حسن كمال وياسين قاسم" باسم شركة مدارس الجامعة الإسلامية "شركة تضامن" وهو ما تقدموا به بالفعل لوزارة التربية والتعليم .. بينما تقدموا من جهة أخرى لهيئة سوق المال بأوراق أخرى تتضمن ان مبنى المدرسة هو الأصل الوحيد لشركة توظيف الاموال التي يمتلكها باسم آخر "الشركة الإسلامية للتجارة الخارجية والداخلية شركة تضامن" - وطلبوا فيما بعد تصفيتا .. لغز محير فمبنى المدرسة كان ملكا لشركتين مختلفتين في ان واحد ، وفي جهتين ولغرضين مختلفين .. اى بمعنى آخر اصبح أصحاب المدارس المذكورة في ظل لعبة توفيق لوضع شركات توظيف الاموال مؤسسين واعضاء مجالس لدارات ثلاث من شركات السعد لتوظيف الاموال . واستغلت شركتا التوظيف "الشركة الإسلامية للتجارة الخارجية والداخلية" وشركة "السعد" مبنى المدرسة فيما بينهما بهدف التوفيق لكلا الشركتين ، على غير الحقيقة .. إذ تم توقيع عقد بيع من الشركة الاولى "الإسلامية" الى الثانية "السعد" المبنى بمبلغ خمسة ملايين جنيه قيمة اصولها "حوالى ٥ ملايين" يفوق اموال المودعين لديها "حوالى ٢ ملايين" - فوافقت الهيئة على طلبها بالتصفية .. بينما استغلت الشركة الثانية بان رفعت قيمة اصولها الثابتة بمبلغ خمسة ملايين جنيه لم تكن قد سددت منه سوى بضع عشرات من الآلاف !! وقد حاولت شركة "السعد" استغلال بديروم المدرسة كعرض للآلات ووضعت بالفعل علامتها على واجهة المدرسة .. الا انها تراجعت امام لمرأى العام السائد وقتها ضد هذه الشركات . وسارعت مديرية التعليم بوضع المدرسة تحت اشراف الوزارة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨ .

فى هذه اللعبة والارباح مضمونة مائة فى المائة .

حتى شركات توظيف الاموال دخلت الاوكازيون تحت عباءة الاسلام وانشأت مدارس خاصة يعانى فيها الطلبة الامرين ويشكو منها لولياء الامور من الشكوى .. وقد وصلتنا شكوى عديدة من لولياء الامور تروى ما يحدث فى مدارس "الجامعة الإسلامية بمصر الجديدة" والمخالفات التي يرتكبها اصحاب هذه المدارس لا اول لها ولا آخر . هل تصور ان المسؤولين عن هذه المدارس حصلوا بقرعة قدر على ترخيص بإنشاء مدرسة لغات خاصة بـ ٨٠ فصلا للتعليم الاساسي والحضلة ٨ فصول لكل سنة تستوعب ٣٦٠٠ تلميذ بينما المساحة الفعلية للفناء المدرسة لا تتجاوز ٣٠٠ متر مربع . وبحسبة بسيطة نكتشف ان المخصص لكل ١٢ تلميذا هو متر مربع واحد - رغم ان نظام الانشاءات التعليمية يقضى بتخصيص متر مربع واحد لكل ثلاثة تلاميذ كفاء ..

وطبعا وحتى يتحليل المسؤولون عن الترخيص ، واصحاب المدارس لحل هذه المعادلة لو الغز بمعنى اصح ادخلوا بديروم المدرسة ضمن الفناء رغم سوء تهوية هذا البديروم ، وخلوه من نورة مياه واحدة حتى الشمس لا تجد لها مكانا لمصيص بضئىء او حتى يشع النفاذ .. لكفر من هذا احتسب المسؤولون المعر الفاصل بين المبنى والجار كفاء اخر .. وهل تصدق ان مبنى واحدا يصير له ترخيصان مستقلان كمدرستين ؟ وان هذا البديروم المذكور "الفناء" والذي يخدم المدرستين فتحته الوحيدة من داخل لخدما ؟ - وان على تلاميذ الحضلة "٤" - ٥ سنوات والذين خصص لهم هذا البديروم كفاء ، ان يعبروا المدرسة الاخرى تعاليا وعودة لكى يصلوا الى الفناء المخصص لهم ؟

حكاية غريبة تحدث فى احد قطاعات



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالرازق بمصر الجديدة واعتمد الأزهر بالفعل الرسومات المعمارية لهذا المعهد المزعوم .. وبناء على ذلك صدر ترخيص البناء من حي مصر الجديدة .. إلا أنه بعد انتهاء عملية البناء تحولوا لأسباب لا يعلمها إلا الله - إلى إدارة مصر الجديدة التعليمية للحصول على ترخيص منها للمبنى الذي أصبح قلعا بالفعل كمدرستين للفتل أحدهما للبنين والآخر للبنات دون إشارة إلى أن البناء قد تم بناء على ترخيص من الأزهر !!

وبتاريخ ١٩٨٧/٩/١ صدر الترخيص النهائي للمدارس ، والذي حدد سعة المدرسة الواحدة بخمسة فصول لكل سنة دراسية أي ٥٠ فصلا للمدرسة الواحدة .. وفي ١٩٨٨/١٢/٧ عدلت لجنة التعليم الخاص بالمديرية سعة المدرسة إلى ٨ فصول لكل سنة دراسية بزيادة ٣ فصول لتصبح سعة المدرسة ٨٠ فصلا !! ولما كانت سعة البناء الفعلية لكل مدرسة لا تتجاوز ٤٠٠ متر - فإنه طبقا لنظام المباني التعليمية فإن سعة المدرسة لا يجب أن تتجاوز ١٢٠٠ تمديد "بواقع متر مربع لكل ثلاثة تلاميذ" .. !

إلا أنه نتيجة لما حصلت عليه كل مدرسة من ترخيص بـ ٨٠ فصلا بمتوسط ٤٥ تلميذا في كل فصل ، فالمفروض أن تصل مساحته إلى ١٢٠٠ متر لتستوعب ٣٦٠ تلميذا .. فمن أين يأتون بالمساحة الباقية ؟ قام المتخصصون في المخالفات بالاحتساب مساحة البديوم - الذي ذكرنا قصته في البداية - كبناء بما في ذلك الممر الفاصل بين المبني والجار طبقا لنظام البناء بمصر الجديدة .. وهم يدركون عدم صلاحيته صحيا وهندسيا حيث أنه مجرد غلبة من الأعمدة الخرسانية والتي لا تسمح للأطفال بحرية الجري أو اللعب ، علاوة على أنه مبيء الاضاءة والتهوية .. "الشمس لا تدخله" - ولا يصلح هندسيا لأنه تحت مستوى شبكة الصرف الصحي .. علاوة على أن المدخل الداخلي الوحيد لهذا البديوم من داخل إحدى المدرستين .. أي أنه يتعين على تلاميذ مدرسة البنين عبور مدرسة البنات "والمفروض أنهما مدرستان منفصلتان" والنزول إلى البديوم والعكس وهذه العملية تستغرق وقت "الفسخة" بالكامل !!

ولمنا نتحدث عن المخالفات الإدارية

وبخلت العملية حلبة السباق ، وأسرع أصحاب المدارس بتوجيه خطاب للإدارة التعليمية بتاريخ سابق بأن اتفاقا تم مع أحد أولياء الأمور ميسور الحال لا يرغب في البيع !! وهو الحاج أشرف السعد : على أن تصبح ملكية أرض ومباني المدارس له ..

ويقال الترخيص كما هو باسم "مدارس الجامعة الإسلامية" (حسن كامل ، ويسين قاسم) ويقولون إدارة المدرسة ، وهم أيضا ممثلو أصحاب المدارس .

وبهذا كما جاء في الخطاب المشار إليه - "تكون والحمد لله قد أضفنا إلى مسيرة التعليم في مصر دفعة جديدة لمستقبل أبنائنا الأعزاء !!!

● ويبقى التساؤل المثير :

أنه بناء على هذا الاتفاق - فإن شركة السعد - والتي هي شركة توظيف أموال وليست جمعية خيرية - لن تجني من وراء مبلغ الخمسة ملايين التي دفعتها سوى القيمة الإيجارية للمبنى ، والتي لا تتجاوز ١٨٠ ألف جنيه سنويا . بينما هذا المبلغ يدبر عائدا بنكيا وليس توظيفيا أكثر من مليون جنيه سنويا !! .. والسؤال لماذا تقبل أن شركة توظيف أموال عن طيب خاطر خسارة مضمونة من أموال المودعين لا تقل عن ٨٠٠ ألف جنيه سنويا ؟؟ في الوقت الذي احتفظ فيه للطرف الآخر بوضعهم السابق كأصحاب مدارس ، وما يحققونه من المزايا والأرباح التي كانوا يحققونها قبل عملية البيع .. وفوق ذلك مبلغ خمسة ملايين جنيه عدا وتلقا يحققون من ورائه عائدا اضافيا جديدا لا يقل عن مليون جنيه سنويا !!

تري من يستطيع حل هذا اللغز الغريب والمثير معا ؟؟

مخالفة إدارية أخرى ينبغي أن نذكرها لأنها ستعود بنا إلى بداية الحكاية وهي أن أصحاب المدارس حصلوا في البداية على ترخيص من الأزهر يقضي بإنشاء معهد ديني على القطعة "٣٥ شارع على



المصدر : الأذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

التكرار . والحكمة طويلة .. !!
وتنقل الى مخالفة اخرى سمعتها من
عدد كبير من اولياء امور الطلبة وهي ان
ادارة المدرسة حصلت على مدى علمي
٨٨/٨٧ ، ٨٩/٨٨ على مبلغ خمسين
جنيها من كل تلميذ تحت حساب الرعية
الطبية دون موافقة مسبقة من الادارة
التعليمية ، لو حتى دون ان تنص لاحتها
الداخلية على ذلك "المادة ٣٧ من القرار
الوزاري ٢١ لسنة ٨٦" ..

وقد اصدرت الادارة التعليمية قرارا
لاحقا بعدم الموافقة على ذلك .. ومع ذلك لم
ترد هذه المبالغ "اكثر من ١٥٠ ألف جنيه"
الى الطلبة ويتردد بين اولياء الامور ان
احدى لجان الوزارة رأت الأخذ بمبدأ "عفا
الله عما سلف" و"ما فلت قد فلت" ..
ولكون المبلغ كبيرا على اصحاب المدارس
فان اللجنة ترى الاكتفاء ببيع عيادة
الاسنان والتي لا تتجاوز قيمتها سبعة الاف
جنيه وتوريد القيمة .. وعلى اولياء الامور
السلام . والعوض على الله !!

مقتضية ان المادة ٤٩ من القرار الوزاري
٢١ لسنة ٨٦ تنص على انه اذا وفرت
المدرسة عيادة وتعاقدت مع طبيب
ومستلينة "وهو الامر الذي كان موجودا
بالفعل" فلها تعفى فقط من توريد ٥٠ قرشا
على كل تلميذ للحصول المركزية
بالمديرية .. وانه طبقا للمادة ٣٧ من نفس
القرار المشار اليه فلن مقابل الرعية
الصحية المتميزة "وهو ما لم يكن
موجودا" يجب ان ينص عليه في لائحة
المدرسة "وهو ما لم ينص عليه ايضا" ..
والسؤال المطروح الان لماذا لا ترد
الاموال المقتضية الى مستحقيها ؟

مخالفة اخرى خاصة بالمسيرات - وهي
ان المدرسة اصدرت قرارا بتحصيل مبلغ
٣٤٠ جنيها هذا العام كمصاريف نقل لمن
يرغب من التلاميذ بواسطة ميكروباصات
صغيرة لا تتجاوز سعتها ١٢ شخصا ..
ومع ذلك يحشر بداخلها ٢٥ تلميذا بقفزة
قادر - بينما مدارس اخرى في نفس المنطقة
تؤدي نفس الخدمة بواسطة "باصات"
النقل العام مقابل ٢٦٠ جنيها فقط ..

حصلت المدرسة على اكثر من مائة جنيه
من كل تلميذ تحت حساب الكتب رغم ان
كتب الوزارة "عربي ودين . ومواد .
وعلم . ورياضة" لا تتجاوز قيمتها ١٥
جنيها - "والمدرسة كما تعلم تدرس

فلنتوقف عند هذه المخالفة الغريبة وهي
ان صاحبى المدرستين عين لحدتهما مثلا
لاصحاب المدارس . والاخر مديرا لكلتا
المدرستين !

رغم ان صاحب المدرسة "المدير" لم
يسبق له العمل في اي حقل من حقول
التربية والتعليم بل ان نشاطه السابق يؤكد
انه كان صاحبيا لاحدى شركات توظيف
الاموال . وتاجرا للخشب والحديد بمنطقة
عين شمس . وهو في نفس الوقت موظف
بالسعودية يسافر كل ستة شهور لمجرد
تجديد اقامته فما علاقته بإدارة مؤسسة
تعليمية وتربوية ؟ ..

تزد على ذلك ان هذا المدير صدر ضده
حكم ابتدائي بالسجن ستة وكفالة ألف
جنيه في قضية شيك بدون رصيد للجنة
رقم ٦٨٩٨ - ٨٩ مصر الجديدة" وهي قضية
مخلة بالامانة ..

كما ان صاحب المدرسة "وممثل
اصحابها" الاخر قد صدر ضده هو الحكم
الابتدائي في اللجنة رقم ١٠٤٨ لسنة ٩٠
النزعة .. بالسجن ٣ سنوات وكفالة ١٢٠
ألف جنيه - ورغم ذلك لمزال الاثنان
يعملان في موقعهما ويوجهان دفعة التربية
والتعليم في المدرسة . ويلقنان المعلمين
والطلبة مبادئ الشرف والفضيلة رغم
انهما في انتظار الحكم النهائي .. اما الدفع
لو الحبس ؟!

واذا عدنا الى القرار الوزاري رقم ٢١
لسنة ١٩٨٦ بشأن التعليم الخاص لوجدنا
انه يشترط في مدير المدرسة "مادة ٦٦" ان
تكون لديه المؤهلات اللازمة لشغل هذه
الوظيفة وفق مستويات الكفاية المحددة
للعاملين بالمدارس الرسمية المنتظرة على
الاقل .

المخالفات المالية ..

لما المخالفات المالية فهي كثيرة نل
عند إحداها وهي ايراد المدرسة والذي لا
يورد للبنك اولا بأول فضلا عن العجز
الدائم في رصيد المدرسة بالبنوك الامر
الذي يؤكد ان اموال المدرسة تستغل في
اغراض اخرى . وقد اثبتت الوزارة هاتين
المخالفتين .. الا ان الادارة التعليمية
تكتفي في كل مرة بالانذار وعدم التكرار . مع
ان العملية مستمرة والانذار في كل مرة
يتكرر وسعه يتعهد اصحاب المدارس بعدم



المصدر : الإذاعة والذائمينيون

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرياضة ، والمعلوم باللغة العربية - وذلك
يعني ان الـ ٩٠ جنيتها المتبقية تمنا لكتب
مادة واحدة وهي اللغة الانجليزية .. !!
ايضا حصلت المدرسة في الاعوام
السابقة على ١٢٠ جنيتها من كل تلميذ
كرسوم للانشطة - ٣٠ جم ثقافي ومكتبات
٢٠ و ٢٠ جم رياضي و ٢٠ جنيتها حتى . و ٣٠
جنيتها موسيقي . ١٥ جنيتها رحلات - لم
يصرف منها كما ذكر لولياء الامور - على
النشاط الفعلي اكثر من ٢٥ جنيتها . والمبلغ
المتبقي انفق على بنود اخرى كالتأثيث
والمكافآت .

● ومخالفات كثيرة سمعتها من لولياء
امور الطلبة بمدارس الجامعة الاسلامية
لغات بمصر الجديدة .. واغلب هذه
المخالفات مازال قلنا ..

ونخرج من قصة هذه المدرسة بسؤال
نطرحه بصراحة قلنا ..

اذا كان ملك المدرسة الحقيقي وهو
شركة "السعد" لا يعنيه من الامر طبقا
للعقود والاوراق الرسمية سوى القيمة
الاجبارية .. وسواء حصلت على هذه
القيمة من الاشخاص الحاليين او من
الوزارة او من خلال جمعية ادارة يشكها
اولياء الامور فان ذلك لا يضيرها طالما ان
احدا ان يمس حقها في القيمة الاجبارية !
فلماذا لا يصدر من المحافظ محمود
شريف او من الوزير الدكتور فتحي سرور
قرار جريء شجاع بالاستيلاء على المدرسة
بالايجار وتحويلها الى مدرسة تجريبية ؟
على ان يتم تعديل الترخيص الصادر لها
ليناسب السعة الحقيقية والفعلية للفناء ..
وبشرط الا تتجاوز كثافة الفصول السعة
المقررة بلانحة المدرسة - مع تصحيح
الاوراق والمخالفات المالية والادارية
بها ..

النقطة الاخيرة والتي ينبغي ان نشير
اليها خاصة بمجالس الاباء وضرورة ان
يكون لها دور اكثر فعالية وجدية ..
والمرجو هو صدور قرار من الدكتور فتحي
سرور بضرورة اشراك مجالس الاباء بصفة
اساسية في كافة اللجان التي تبت في رسوم
الخدمات مثل "النشاطات ، والنقل والكتب
و ..."

وهل يتحقق الرجاء ؟

نرجو ذلك .. !!

وللحديث بقية في اعداد قلمة بآمن
الله .



المصدر: **المصري**

التاريخ: **١٤ أكتوبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأسبوع الاقتصادي

شركات توظيف اموال جديدة ||

بالرغم من أننا مازلنا نعانى من أزمة شركات توظيف الاموال، وانعكاساتها على البلاد اجتماعيا واقتصاديا الا أن شركات توظيف اموال جديدة ظهرت وعليها اقبال ويندفع العديد من المواطنين الى ايداع اموالهم فيها وان كانت هذه الشركات تحت مسميات جديدة

هذا ما اكتشفته بنفسى أثناء وجودى بهيئة سوق المال فى الاسبوع الماضى .. حيث حضر عدد من المواطنين لتقديم شكاوى ضد هذه الشركات .. هذه الشركات تستغل أزمة الاسكان وتقوم بالترويج عنها من خلال الصحف والتلفزيون وما تقدمه من شقق وشاليهات فى المصايف وتحصل هذه الشركات من المواطنين على اموالهم تحت مسميات مختلفة .. مقدم تمليك او مقدم ايجار .. وينهب هؤلاء الباحثون عن السكن للسؤال .. متى الاستلام سيدخلوا فى دائرة من المراوغة والنصب وبعد اربع سنوات او اكثر وبعد استثمارنا يهرب أصحاب هذه الشركات الاموال لأصحابها وأحيانا لا يردون .. هذا نوع من الشركات، وهناك أنواع أخرى جديدة تستغل طمع البعض وتعطيهم عوائد كبيرة فى البداية مثل المطاعم ومحلات السوبر ماركت ثم يفاجأون بالكارثة ..

ولكن خطورة شركات الاسكان التى تعمل فى هذا المجال انها لها كيان قانونى، وتستغل شرط السماح لها بتجميع الاموال طبقا لنص قانون البنوك والائتمان باعتبارها من الشركات العقارية

وبالرغم من أن هيئة سوق المال غير مسئولة عن هذا النوع من الشركات كما اخطرت الشاكين ونصحتهم بالابلاغ عنها والتقدم للقضاء، الا أننا يجب أن نطالب الاجهزة المسئولة بوزارة الاسكان عن هذه الشركات للتدخل لوقف ممارسات النصب والاحتيال على المواطنين .. كما أن على المواطن مسئولية البحث والتدقيق للتأكد من جدية وضدق هذه الشركات.

مدحت البسينونى



المصدر: **السياسي**

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

١٧٨ ألف مودع بشركات توظيف الأموال يُنظرون الإفراج عن أموالهم!



د. محمد عبد الحليم

أكثر من ١٧٨ ألف مودع يعيشون هذه الايام في حالة من الترقب والتلهي على أموالهم .. حيث تصاعدت الشكوى من شركات توظيف الأموال التي وفقت اوضاعها .. اما الشركات التي لم توفق اوضاعها فمزال موقوفها غامضا في جهاز المدعى العام الاشتراكي .. أما الريان فالجميع يترقب في قلق توليع عقد بيع اصول الريان للمشتريين المجهولين والسؤال الحائر حاليا .. اين الحقيقة في موقف شركات توظيف الأموال ؟

واضافة لاهاء المودعين التي سقطت اسماؤهم من الكمبيوتر .. وتمتد حاليا اجتماعات يومية بين وكيل المشتريين والمستشار ساهر درويش لوضع الترتيبات والاتفاق مع احد البنوك الاستشارية حتى يتم وضع ٦٠ مليون دولار تمنا لصفقة شراء اصول الريان لتقوم بعد ذلك اربعة بنوك عامة في اربع محافظات بتفجير الدولارات الى جنبيات مصرية بعد الاتفاق على صرف الأيداعات الدولارية للمودعين بالجنيه المصري بسعر الدولار ٢٢٦ قرشا اما العملات الاخرى يتم المحاسبة عليها بسعر يوم ١٩٨٨ / ٨ / ١٠

ثانيا .. بالنسبة للشركات التي وفقت اوضاعها وخاصة شركتي السعد

اولا .. بالنسبة لمدعى الريان .. فمن المقرر أن تدعو ادارة التحفظ بمكتب النائب العام اعضاء الجمعية العمومية للمساهمين في شركات الريان الى عقد اجتماع غير عادي خلال الاسبوع الحالي بدار القضاء العالي لاقرار بيع الصفقة وقد قام المستشار ساهر درويش رئيس لجنة التحفظ بمكتب النائب العام بتسليم محمد رشاد نبيه وكيل المشتريين مذكرة تفصيلية عن كيفية توزيع حقوق المودعين وقد اتفقت نيابة الشؤون المالية ووكيل المشتريين على الصيغة النهائية لعقد البيع ليتم توليعه في ٢١ أكتوبر بعد ادخال عدد من التعديلات من اهمها التزام النيابة بالمطالبة بالغاء الضرائب المفروضة على الريان

والشريف .. فقد خلقت هيئة سوق المال شكوى عديدة ضد اصحاب هذه الشركات ، وتدور الشكاوى حول عدم صرف السكوك في موعدها ، وتجري مساومات على صرفها بحيث يتم صرف ٧٥ ٪ من قيمة الصك ويتنازل عن ٢٥ ٪ ويرجع ذلك لعدم وجود سيولة وتمتد مشروعاتها وقامت الهيئة بارسال توجيهات الى هذه الشركات بضرورة الالتزام بصرف السكوك في مواعيدها وتصحيح الاخطاء التي وقعت فيها على أن يتم الصرف بنفس العملة التي تم الايداع بها .

اما بالنسبة للأرباح فقد قامت شركات السعد باعداد الميزانية وسيتم صرف الأرباح لعملة السكوك قبل ٢٠ نوفمبر ليتم التمام للقادم بجمعه وارباح الشريف سيتم صرفها بعد اعداد الميزانية وتكون ملزمة خلال عام ١٩٩٢

ومن قاحية اخرى يقيم حاليا ومنذ شهرين تقريبا وبصفة دائمة اشرف السعد في باريس وكان قد سافر الى السعودية واتجه منها الى هناك اما عبد اللطيف الشريف رئيس شركة الشريف للتنمية الاقتصادية فيقيم في جنيف منذ شهر تقريبا وقد علل



المصدر: (السراي)

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعض مساعديه بانه سافر لاجراء
تعاقدات واتفاقيات للمصانع
ثالثا - يقوم جهاز المدعى العام
الاشتراكى بالاشراف على رد الاموال
للمودعين فى الشركات المحولة اليه
وتضم حوالى ٧٩ ألفا و ١٤٧ من
المودعين ويقدر حجم الادعاءات بها
تعددها مليون و-١٠٠ ألف جنيه
ولكن جهود جهاز المدعى العام
الاشتراكى تشهد تمثرا فى بعض
الخطوات بسبب لجوء المسئولين عن
هذه الشركات للمراوغة ومحاولة
الافلات من سداد مستحقات المودعين
وحذر مصدر قاتونى المودعين من
التوقيع على ايصال او مخالصة
دون الحصول على مستحقاتهم -



المصدر: الشعب

التاريخ: ١٦ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكايات الجزيرة أصول الريان

تشهد قاعة محكمة جنابيات الجزيرة ببارض المعارض ، الأحد القادم ، برئاسة المستشار د . حسني عبد اللطيف إجراءات توقيع عقد بيع أصول ممتلكات شركة الريان للمشتريين مقابل سدادهم كلفة مستحقات المودعين بحد أقصى ١,٥ مليار جنيه .

جدير بالذكر أن أصحاب الصفقة الكبرى الذين تقدموا لشراء أصول الريان وسداد مستحقات المودعين هم ٧ من رجال الأعمال المصريين من أصحاب بيوت المال ونوى خبرات واسعة في مجال التجارة كانوا قد مارسوا أنشطة عديدة بالخليج لأكثر من ١٥ عاما منذ

منتصف السبعينات . وعلمت ، الشعب ، أنه لا يوجد خليجي أو عربي واحد بين المشتريين . من جانب آخر علمت ، الشعب ، أيضا أن الـريان لن يحصلوا على أية أموال من قيمة الصفقة وسوف تخصص جميعا للمودعين .



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

رئيس شركة الشريف :

تيسيرات للمودعين للحصول على مدخراتهم

كتب - رافت أمين :

أكدت شركة الشريف أنها لنسحب مكنيا خلاصا لخدمات المستثمرين وذلك لمتابعة وفحص شكوى المودعين وبحث طلبات صرف اجزاء من الودائع خارج جدول صكوك الاستثمار لمواجهة الحالات الانسانية الملحة .

وذلك بقيمة ودائعهم بالشركة او الحصول على وحدات سكنية مقابلها قال عبداللطيف الشريف ان الشركة لن تمنع مادام هذا يتفق مع القانون ونظامها الاساسى ولان كل الاحوال غير المسئولين بالمكتب وعلى راسهم مساعد رئيس مجلس الادارة لديهم كافة الصلاحيات للبت في مثل هذه الامور . وأشار الى ان الشركة على استعداد لبيع اى عقارات او اراضى او حتى مصانع للتيسير على المودعين ولكن يجب ان نضع في اعتبارنا حالة الركود التى تتسم بها السوق المصرية فى الوقت الراهن .

سنوات والذى تم التوصل اليه بموافقة هيئة سوق المال ومتابعتها ونحن نبذل قصارى جهدنا للالتزام بالجدول وفقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

وتيسيرا للمودعين فكرنا فى الاستعانة بخدمات الجهاز المصرفى الا ان ذلك لم يكن ميسرا او مقبولا من جانب البنوك ومن هنا لجأنا لانشاء مكتب لخدمة المستثمرين لبحث مشاكلهم ويتم تجديد كافة أجهزة الشركة للعمل على تلاقى متاعب الجمهور .

اما بالنسبة للشكاوى حول ما يتعلق بصرف ٩٠ ٪ من بعض صكوك الاستثمار فى السنة الاخيرة من الجدول اى فى نهاية مدة الصكوك رغم ان هذا يخالف ما تم الاتفاق عليه من إعداد جدول بصورة تكرارية والصرف على دفعات مع صرف متوسط كل دفعة لكل المودعين دون استثناء فقد اوضح رئيس الشركة ان الصكوك اصدرت وفق الجدول المعد وإذا كان هناك اى اخطاء فيمكن تعديله من خلال مكتب خدمة المستثمرين .

وبالنسبة لارباح السنوات السابقة فقد أكد إنه تم الانتهاء من إعداد الميزانية بالفعل ويتم حاليا مراجعتها بمعرفة المحاسبين المصنفين من طرف هيئة سوق المال ومن المنتظر ان يتم الانتهاء منها قريبا . ولكل ضرورة معلومة أجهزة الدولة المختلفة للشركة وخاصة مصلحة الضرائب . وعن إقتراحات بعض المودعين برغبتهم فى التحول إلى مساهمين بدلا من مودعين

ومن خلال العديد من استفسارات المودعين والتي طرحناها على عبداللطيف الشريف رئيس الشركة أكد ان الشركة على علم بحجم المعاناة التى يعيشها المودعون خاصة بعد أزمة الخليج ولكننا رغم ذلك ومع رغبتنا فى المساهمة بحلول لمشاكل الناس علينا ان نحجب الشركة ومسيرة العمل بها اى عقبات وبالقائ فنحن نلتزم بالجدول المعد لرد الاموال من خلال صكوك الاستثمار على مدى ٤



المصدر: **المنور**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

إقتصادى إسلامى
يعدده
حمدى البصير

قبل أربعة أيام من توقيع العقد

أسرار صفقة الريان

هذه طريقة حصول المودعين على حقوقهم

لم يخطر ببال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن الشخص الذي سألته عند لجنة الاستفتاء عن آخر أخبار الريان هو مواطن عادي وليس صحفيا. الشاهد على ذلك أن هذا المواطن العادي لم تشغله أحداث الخليج والاستفتاء وحل مجلس الشعب عن قضيته الخاصة التي تمس قوت يومه إلا وهي نقوده عند الريان ويوم الأحد القادم ستشهد قاعة محكمة جنات الجيزة توقيع عقد بيع ممتلكات الريان إلى المشتريين الجدد لتنتهي الحرب وأخطر قضية إقتصادية في مصر وسيحصل المودعون، بعد ذلك على معظم أموالهم وستخرج فكرة توظيف الأموال الإسلامية إلى حيز التطبيق الفعلي دون أخطاء قاتلة بعد أن عرقتها التجربة وستوجه صفقة إلى القائمين على شؤون المال في مصر الذين ظنوا خطأ أن كل مستثمر لص وأصحاب المشاريع محتالون وأن جذب الأموال يجيء بحداقة الحكومة التي لازالت ملونة بالفكر الاشتراكي وأن الحفاظ على حقوق العباد يجيء بسن سكاكين القوانين والتشهير برجال الأعمال أن تفتح ملف شركات التوظيف الآن إلا بعد حصول المودعين على حقوقهم ولنا وقلة والحق يقال أن الفترة الأخيرة في إتمام الصفقة وتجهيز العقد قد شهدت صبرا جميلا من هيئة المحكمة ورئيسها المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف يقبله قدره فائقة من الاستاذ محمد رشاد نبيه المحامى والذين اعتقد الناس في البداية أنه يفلور لكسب الوقت واللائق للنظر أن ممثل النيابة المستشار ساهر درويش قد استوفى وأطمأن قلبه في نهاية المطاف إلى جدية التعاقد.

على أن العبرة في تحديد الصفقة في التوقيع على العقد هي بتاريخ التعاقد وحيث أن المحامى قد انتهى صلته بأسرة الريان كمحام عنهم ولم تعد له صفة غير صفة

المشتري الظاهر للصفقة وممثل المشتريين بالإضافة إلى أنه يشتري ممتلكات مصرية في مصر وليس للمشتريين الجدد علاقة بالعملة المشتري بها البضاعة فالمنطق أن يسدد قيمتها بالعملة المصرية وبالتالي تسدد حقوق المودعين بالعملة المصرية

ولكى يضمن المحامى ممثل المشتريين إعادة إدارة التحفظ الأموال إلى مستحقيها تم توقيع عقد ثلاثي الأطراف بين النائب العام وأسرة الريان ومحامى المشتريين كي يتسلم المحامى الصفقة كاملة لتوزيعها على أصحابها وكذلك الأمر وسوف

يستطيع التوفيق بين الآراء المتعارضة وذلك لصالح المودعين.

فعلى سبيل المثال فقد أصرت النيابة على عدم أحقية وصلاحيات المحامى رشاد نبيه في تمثيل المشتريين الحقيقيين باعتباره محاميا عن أسرة الريان في القضية وسداد جميع مستحقات المودعين بذات العملة التي تم بها الإيداع وتسليم لمن الصفقة لولا أو مبلغ تحت الحساب لضمان الجدية

ولكن عندما رفض ممثل المشتريين هذه الشروط المجحفة والتي ألفها د. محمد حسن فيج النور.. لاطفاء بريق الصفقة تم الاتفاق على حلول وسط فتملا إقتنعت المحكمة بقانونية صفة المحامى ممثل المشتريين إستنادا

و استطيع أن اجزم أن هناك قرارا سياسيا بالانتهاء سريعا من معاناة الريان خاصة بعد الأحداث السلخنة في الخليج وتازم الوضع الإقتصادى في مصر بل أصبحت مصر مستهدفة كى يزعزع الاستقرار فيها وحدثة إغتيال المحجوب خير دليل على ذلك بالإضافة إلى إستعداد الحزب الوطنى الحاكم لدخول الانتخابات التشريعية الجديدة كل ذلك قد دفع بقضية الريان إلى طريق الحل.

فلقد شهدت قاعة المحكمة مسجلات بين ممثل النيابة وممثل المشتريين وكانت الصفقة تفشل لولا المبادرات التي كان يعقدتها الدكتور حسنى عبد اللطيف في مكتبه بدار القضاء العالى كى



المصدر: المورد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١٧ - ١٦٩

يستفيد ال الريان بالافراج عنهم
لأنهم ربوا الاموال قبل صدور حكم
نهائي في القضية

ان النيابة وقد افلتت على إتمام
المصلحة فإنها جنت المودعين
ويلات الانتظار لصدور حكم بعد
سنوات وكذلك إنتظار بيع
ممتلكات قدرت بثمن بخس بالمزاد
العلني ووقعهم تحت رحمة
قسمة الغرماء للمودعين سوف
يتوجهون الى منافع الايداع
بشركات الريان ويقدمون
المستندات الدالة على مستحقاتهم
والمعتمدة من هيئة سوق المال
وسوف يجرون مكالمة مع
الشركة ويتسلمون شيكا مقبول
الدفع من احد البنوك التي
ستخصص للمصرف لمروعها
المختلفة وسوف تنشر في
الصحف جداول بارقام الحسابات
والمبالغ والايام التي ستتم فيها
المخالصات لكل مودع وستكون
الاولوية للحالات الانسانية
وصغار المودعين
تري هل سيتم ذلك ام ان هناك
مفاجات سوف تفجر الباقي من
الزمن • ايام



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

النائب العام يوقع الأحد القادم على عقد بيع أصول الريان هيئة سوق المال درست العقد ووافقت على بنوده

قرر المستشار محمد بدر المنيلوي النائب العام التوقيع يوم الأحد القادم على مشروع عقد الوعد ببيع أصول وممتلكات الريان عن النيابة العامة بصفتها متحفظة على هذه الأصول والممتلكات .
وعلم مندوب الأهرام أن هيئة سوق المال قامت بدراسة العقد ووافقت على البيع طبقا لما يلزم به القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨ (قانون تلقى الأموال) والأمر العسكري .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة لمحمد عبد منسوب ، الأهرام ، بأن النائب العام قد اتخذ هذا القرار انطلاقا من حرص النيابة العامة على اتتمام الصفقة وحملة للمودعين حتى يتم ايداع الثمن المتفق عليه بالعقد في أحد البنوك وتخصيصه لصالح المودعين .

وأضاف المصدر أنه في هذه الحالة يصدر النائب العام قرارا بإلغاء المنع من التصرف وبيع المحفظ عن هذه الأموال وتسليمها للمشتريين . وسوف يوقع آل الريان (توفيق الريان الأب ، ومحمد واحد) على العقد بأنفسهم في جلسة الأحد أمام محكمة جنابات الجيزة التي تنتظر القضية ، كما يوقع على العقد أيضا رشاد نبيه بصفته نائباً عن مشتريين مستثمرين يحتفظ لنفسه بالكشف عن اسمائهم بعد تمام تنفيذ العقد حيث يجيز القانون المدني التعاقد عن طريق الاسم المستعار كما في حالة عقد الريان حيث يوقع رشاد نبيه نيابة عن مشتريين غير ظاهرين والقانون يرتب عقوبات على الذي وقع للعقد في حالة الإخلال بالتنفيذ .

وفور توقيع العقد يوم الأحد أمام المحكمة وطبقا لنصوصه يلتزم المشتريون بإيداع الثمن المتفق عليه في موعد اقضاء نهاية شهر مارس ١٩٩١ في أحد البنوك ويخصص لأصرف حقوق المودعين وتبدأ إجراءات الصرف بعد ذلك .

ومن جهة أخرى فقد نال المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وبناء على تعليمات النائب العام جميع المشكلات المتعلقة بالعقد وذلك مع وكيل المشتريين والمستشار القانوني لهم حيث أجرى عدة تحقيقات بشأن مديونية الريان لدى الغير وتحديثها بدقة وقد استدعى أحمد الريان من محبسه أكثر من مرة لهذا الغرض وجرت بينه وبين المدينين له أكثر من مواجهة لتحديد المديونية بدقة طبقا لطلب وكيل المشتريين .



المصدر: الأحيار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

مواجهة بين الريان والسعد الخلاف حول ملكية ٦ قصور ومعاملات مالية

كتبت خديجة عفيفي :
لأول مرة تمت المواجهة أمس بين
أشرف السعد وأحمد الريان في إدارة
التحفظ بمكتب النائب العام . وذلك
لأثبت ملكية عدد ٦ قصور في القاهرة
والجيزة . وقد أسفرت المواجهة عن
وجود تعاملات مالية بين شركة السعد
والريان . وأحدثت المناقشات بين
الاثنتين حول ما اشتراه السعد من
بضائع وأصول بحوالي ٤٠ مليون
جنيه . وأجرى التحقيق لتحديد المبالغ
التي تم صرفها من شركة السعد إلى
شركة الريان مقابل تلك المبيعات .
وتبين من المواجهة أمام مصطفى
الفيشاوي رئيس النيابة أن هناك
خلافاً حول مبلغ ٥ ملايين جنيه قرر
الريان بأنه لا ينكر استلامها من أشرف
السعد . طلب السعد الرجوع إلى
البنوك التي تم تحويل تلك المبالغ
منها .
أمر المستشار سامر درويش مدير
إدارة التحفظ بمخاطبة البنوك للوقوف
على صحة التحويل من عدمه وأن
تستكمل المواجهة بعد وصول
المعلومات من البنوك .
كما استدعت إدارة التحفظ أمس
اعتماد عبد الحميد زوجة أحمد الريان
السابقة لفسخ عقد بيع الفيلا الكائنة
بمصر الجديدة والمقدمة لها « كهر »
عند الزواج وتم إلغاء العقد .



المصدر : المسار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ سبتمبر ١٩

صفحة القرن العشرين ..

تدخل مرحلة جديدة :

كيف تصرف أموالك من الريان ؟!

جدول زمني لمراجعة أرصدة المودعين .. في كل فرع

وعن مشكلة الضرائب قال
أن التنبؤ تبذل جهودها
لإنهاء هذه المشكلة قبل ٢١
مارس القادم وهو الموعد
المحدد لانتقال الملكية من
الريان للمشتريين .
وقال رشاد نبيه أنه سوف
يتعاون مع المستشار ساهر
درويش مع بداية يناير
١٩٩١ لتجديد البنوك
المصرية التي سيتم الصرف
منها للمودعين .

مرحلتان للصرف

من ناحية أخرى صرح
حمدي عبد العزيز المفوض
للعام على شركات الريان أنه
سي عقد يوم الاثنين القادم
اجتماعاً مع
محمد عز الدين عبدالل
للمحاسب القانوني
للمشتريين للاتفاق على
الصيغة النهائية لمشروع
صرف الأموال للمودعين كما
سيتم وضع اللامسات الأخيرة
لتجهيز موقع الصرف
بشارع الهرم لاستقبال
المودعين طبقاً لجدول زمني
سيعلن بالصحف وجميع
منازل الريان للتراث ومحلات
بيع اللحوم والحلوى
والمطاعم ومحطات
البنزين ..

كتب - محمود نوفل وليبيه شاهين :

تدخل قضية الريان مرحلة جديدة عقب توقيع عقد بيع ممتلكاته للمشتريين يوم الاحد
القادم .
صرح رشاد نبيه ممثل المشتريين بأنه سيفصح في الجلسة القادمة أمام المحكمة عن
الملاحم الأساسية للعقد ويكشف عن كافة جوانبه القانونية .

مخامس الريان .. يطلب

تصوير جلسة الأحد بالفيديو

للريان لزام القضاء
المنظورة أمام المحاكم ..
قال رشاد نبيه أنه بالنسبة
لأصحاب الشيكات فانه سيتم
سدادها لهم فوراً بمجرد بدء
مرحلة المصادقات ..
وبالنسبة لقضية بنك الاهرام
والتي لم يتحدد حتى الآن
موعد لاعادة نظرها مرة
أخرى فإن الريان سيحصل
على اللراءة فيها بعد ان حكم
بمجنه لمدته عشر سنوات
وتم نقض الحكم .. أما
قضية الذره الصفراء فإن
الريان يعتبر شاهداً فيها
بقوة القانون لانه اعترف
بتكليمه رشوه لكمسال
رضا ..

المصادقات على الارصدة
حيث توجد هناك أجهزة
كمبيوتر تسجل قيمة
الارصدة يوماً بيوم ويتم
تكوين قيمة الشيكات بحيث
تكون جاهزة عند حلول
موعد صرفها للمودعين
وسوف أحدد بنفسى بعد
دراسات عديدة شكل
الشيكات وكيفية صرفها
بنون تدخل من أى جهة
خارجية حتى لا يحدث أى
تفرق بها ..

وعن الموقف القانوني

أضاف أنه بمجرد بدء
المرحلة الأولى لصرف
الأموال للمودعين وهي
ماتسمى بمرحلة المصادقة
على أرصدتهم سوف تبرز
مشاكل عديدة ناتجة عن
احتكاك المودعين بموظفى
الحسابات حيث ستولد
اسئلة واستفسارات تقتضى
تدخل المستشار
ساهر درويش لحل هذه
المشاكل .. وقد أصبحنا الآن
نعمل بصورة متعاونة للغاية
وعقب ذلك سوف نأفكر
للخارج في رحلة عمل
تستغرق أسابيع قليلة للبدء
في خطوات احضار قيمة
الصفقة الى مصر بالاتصال
بالبنوك الاجنبية المودع بها
هذه الاموال .

وأكد أنه سيتم تخصيص
مكتب المهندس عماد خليل
رئيس اللجنة الفنية
للمشتريين بشارع الهرم
ليكون غرفة عمليات تتلقى
أولاً بأول نتائج أعمال



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٠

كما سيتم الاستعانة بنحو ١٠٠ محاسب في المرحلة الاولى لالتهاء منها في الموعد المقرر .. وتم تخصيص ٥٠ آله حاسبه يستخدمها المحاسبون في عملهم .

اضاف ان العمل يبدأ يوم السبت ٢ نوفمبر القادم حيث حددت الفترة من ٨ صباحا الى الخامسة بعد الظهر لاستقبال نحو ثلاثة آلاف مودع يوميا أمام ٣٠ شباكاً من جميع فروع شركة الريان للمعاملات المالية ويعقب ذلك العمل من الخامسة مساء حتى منتصف الليل لمراجعة ماتم من اعمال في الفترة الصباحية تمهيدا لتسجيلها على شاشات الكمبيوتر واعداد ملفات للمودعين الذين يحضرون في اليوم التالي أما بالنسبة لمدعى فرع الاسكندرية فسوف يحدد موعد للسفر اليهم حيث يتوجهون الى فرع الريان بلفندق رمادا لانتهاء اجراءات المصادقة على أموالهم .

• شيايبك للشكاوى

وأكد حمدي عبد العزيز انه تم تخصيص خمسة شيايبك لبحث شكاوى للمودعين الذين قد يجدون اختلافا في حساباتهم حيث يتقدم للعميل للشباك المخصص له ومع جميع المستندات المؤيدة لوجهه نظره ويتم فحصها مع المحاسبين حتى يتم التأكد من صحة الرصيد ويقوم العميل بالتوقيع على

ذلك أمام المحاسب .. ومن المتوقع ان تصل نسبة الشكاوى الى ٥٪ من عدد المودعين .

وبالنسبة للمودعين بالعملة الاجنبية فان عليهم قبل الحضور الى مقر الشركة ان يطموا أنهم سوف يحصلون على ويلتهم بالعملة المصرية طبقا لسعر الصرف للعملة المودعة يوم ١٩٨٨/٦/٩ وهو يوم صدور قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وفي ذلك اليوم كان سعر صرف الدولار ٢٣٠ قرشاً حسب سعر الصرف الرسمي .

المرحلة الاولى

ولم يأتى خطوات المرحلة الاولى من مشروع صرف الاموال للمودعين :-

• يتم دعوة العملاء عن طريق الاعلان في الصحف القومية كل فرع على حده ويجتول زمني للحضور الى مقر الشركة ٤٤٣ شارع الاهرام .. أمام محافظة للجيزة عدا عملاء فرع الاسكندرية وبعد الانتهاء من مراجعة حساب عملاء الفرع تنتقل الى فرع اخر .

• عملية المطابقة بأن يتوجه العميل الى الشباك المحدد به أرقام حسابات العملاء ويخطر العميل برصيده من واقع كارت الحساب الخاص به .. فلذا أقر بذلك يقوم المحاسب باعتماد الرصيد ويوقع العميل بصحة الرصيد .. ثم يراجع الاسم الذي سيتم استخراج الشيك او اذن الصرف له ويؤشر على الكارت ويوضع بالملف وينك يصبح هذا الملف جاهزا لاعداد اذن الصرف بعد المراجعة النهائية .

• اذا لم يقر العميل بصحة رصيده حسابه تراجع المستندات الدالة على الصرف او السحب حتى يتم تسوية هذه الحالات ويوقع من العميل بصحة رصيده وتتبع نفس خطوات البند الثاني .

• يراعى ان تتم عملية المطابقة والمراجعة والمصادقة على صحة الرصيد من العميل شخصيا او من يحمل توكيلا رسميا منه او ولي أمر القصر او الورثة الشرعيين او الارصاء .

• بعد المصادقة يقوم كل محاسب شباك باعداد كشف في نهاية اليوم محدد به اسم العميل ورقم الحساب وقمة الرصيد بعد اقرار صحتها ثم تجمع هذه الكشوف وترسل الى الكمبيوتر لتسجيلها على شاشات الكمبيوتر ثم تعاد بعد التسجيل الى الادارة المالية لتحديد اجمالي المبالغ التي تصرف للمودعين أولا بأول لمعرفة مؤشرات الصرف .

• يكون الموظف مؤهلا للقيام بالتأكد من شخصية العميل او الوكيل او الوريث في حالة الوفاء من حيث احضار اصل اعلان الوراثة او مايفيد الوصاية على القصر او حكم المحكمة برفع الوصاية او للتأكد من بلوغ القصر السن القانونية .

• بالنسبة لعملاء فرع الاسكندرية ونظرا لان عدد عملاء ٧ الاف عميل تقريبا فانه تيسيرا عليهم تتكون مجموعة عمل تتوجه الى مقر الشركة بالاسكندرية ومعها ملفات وكروت للعملاء ويتم تنفيذ ماسبق ذكره في البنود السابقة .

اهم خطوة

وتعتبر عملية المراجعة والمطابقة هذه اهم الخطوات لانها ستكون الاساس الذي يتم عن طريقه الصرف لما بالنسبة للمرحلة الثانية فانه سيعمل عن تفاصيلها قريبا .

من ناحية أخرى يتوجه رشاد نبيه ممثل المشتريين مع ولديه عادل رشاد المحامي واحمد رشاد للمهندس غدا الى مأمورية الشهر العقارى بمدينة نصر لتوثيق التوكيلات للصادرة لهم من أحمد توفيق الريان وولده وشقيقه وتلقى بيع كافة ممتلكات ال الريان بالخارج والداخل في جميع صورها .

كما قدم ممدوح الوسيلى محامى الريان طلبا للمستشار محمد حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة للتصريح له بتصوير جلسة الاحد القادم المخصصة لتوقيع عقد بيع اصول شركات الريان بواسطة كاميرتى فيديو حتى يكون تلك الحدث التاريخى موثقا صوته وصورة



المصدر : الاصدار ٢١

التاريخ : ١١٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواجهة بين الريان والسعد لتسوية ٤٠ مليون جنيه مديونية بينهما كتب - محمد عباد :

اجرت امس ادارة التحفظ بمكتب النائب العام مواجهة بين احمد الريان واشرف السعد لتسوية مبلغ ٤٠ مليون جنيه مديونية بينهما في نطاق تذليل الصعوبات امام المشتريين لاصول الريان وتحديد المبالغ المستحقة للريان لدى الغير

ان هناك خلافا على حوالى ٩ ملايين جنيه حيث اسفر التحقيق ان ٥ ملايين جنيه مكررة بكشف الحساب وحوالى ٤ ملايين افاد البنك بسدادها للريان لكن اشعار البنك لم يكن موجودا بالادراج .

وسوف تستكمل ادارة التحفظ تسوية هذه المديونية في جلسة اخرى تعقد الاسبوع القادم كما تم طلب اشعار البنك الذى يفيد سداد المبلغ المذكور

وقد تبين من التحقيق الذى اجراه مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة باشراف المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ ان جملة تعاملات الريان والسعد قد وصلت الى ٤٠ مليون جنيه وهى عبارة عن ٢٥ مليون جنيه قيمة بضائع و ١٥ مليون جنيه قيمة عدد من القصود

كما تبين ان اشرف السعد قد قدم كشوفات ومستندات لادارة التحفظ تفيد سداد هذا المبلغ بالكامل للريان الا ان احمد الريان ذكر



المصدر : المسار

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقضية رابعة تستحق الاهتمام

القضايا الساخنة التي تستحوذ على اهتمام المواطن المصري في هذه الفترة كثيرة ، وسواء أكانت داخلية لم خارجية فهي تمس حياته مباشرة وتؤثر على مجريات أموره .

● هناك قضية اغتيال د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق على أيدي الإرهاب الأسود والحيرة التي سنقل نعاتها حتى تتحدد هوية مرتكبي هذه الجريمة ونعرف من هم الذين يكونون لشعب مصر كل هذا الحقد ، رغم أن الدلائل كلها تشير بوضوح إلى الالتزام الذين لا يستطيعون العمل إلا في الظلام .

● هناك قضية المجزرة الاسرائيلية البشعة ضد الشعب الفلسطيني في ساحة المسجد الأقصى والتي راح ضحيتها ٣٠ شهيداً وأكثر من ألف جريح ، مما يؤكد أن إسرائيل سائرة في غيها ولن كل محاولات السلام سوف تتراجع على عتبات أطماعها في الأرض العربية .

● هناك قضية الخليج التي مزالت سخونتها تزيد حرارة الجو في المنطقة لهيباً ، والحشود العسكرية التي تتوالى عليها يوماً بعد يوم وتعتصم صدام حسين بأصراره على عدوانه مما ينذر بتفجار الموقف بين لحظة وأخرى .

● لكن هناك قضية رابعة وهي وإن بدت أقل سخونة إلا أنني أراها تستحق اهتماماً متزايداً لأنها تمس مئات الآلاف من الأسرى المصرية التي ظلت تعاني الأرهاق النفسي والعصبي والمادي عدة سنوات وهي قضية توقيف صفقة الريان لإعادة حقوق المودعين إليهم .

إن هذه الأسرى التي طال انتظارها تكتم ألقاسها الآن تحسباً لتوقيع الصفقة حتى تسترد أموالها ، وارجو أن يوضع برنامج محدد وواضح ومنظم لحصول كل مودع على حقه كاملاً دون نقصان ، ولا تخصم منه أية مبلغ بحجة أنه سبق وأن صرف أرباحاً ، ويكفي أن أموال هؤلاء الناس ظلت مجمدة طوال الفترة السابقة ويستقلها من يستقلها لتترك عليه أرباحاً طائلة في الوقت الذي مرض فيه من مرض ومات من مات حزناً على ضياع تحويشة العمر !!

فنا تنبه الجهات المسؤولة أنه قد حدثت أخطاء جسيمة في الاتفاق مع الشركات التي قررت رد الأموال للمودعين ولم تأخذ هذه الجهات في اعتبارها الأعباء الحسابية هذه الشركات التي جعلت هذا الاتفاق حيراً على ودي ، وهي الآن تتلاعب بالمودعين الذين أصبحوا في مهب الريح لأحوال لهم ولا قوة يتسولون أموالهم من أيدي هؤلاء الجشعين ، ومن كان حسن الحظ منهم سوف يحصل على ماله بعد عدة سنوات وعلى الأساط ضئيلة منكوصاً منه ما سبق وصرفه تحت مسمى أرباح .

نرجو ألا تتكرر هذه المأساة في صفقة الريان .. فهناك مئات الآلاف تعيش على الأمل الذي نرجو ألا يذهب مدى .

محمد فوده



المصدر: **النور**

التاريخ: ١٩١ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بداية النهاية لأسرة

المودعين ... بالريمان

«النور» تنشر نصوص عقد

صفقة القرن العشرين

اللجان المختصة بتحديد المبالغ المستحقة لكل مودع بمعدل ألفي مودع يوميا - وسيتم مراجعة حقوق المودعين بمقر الشركة - والامكن التي اودع فيها المودعون أموالهم.

ويتم اليوم بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر التوقيع على عقد بيع الممتلكات ويشتمل العقد على ٧ بنود تقع في ١٣ صفحة وتتضمن -

• التزام المشتريين بسداد ثمن الصفقة في موعد اقضاء آخر مارس ١٩٩١

• عندما يتم ايداع الثمن بقبلك يصبح من حق المشتريين استلام كافة ممتلكات الريمان وأموالهم ومستنداتهم التي تحفظت عليها النيابة كما يتم رفع التحفظ على شركات الريمان وأموال المؤسسين لها وزوجاتهم وأولاده القصر.

• شراء ممتلكات شركات الهلال مقابل ٦٥٪ من حقوق المودعين.

أكد محمد رشاد نبيه وكيل المشتريين في صفقة شراء شركات الريمان - والتي أطلق عليها صفقة صفقة القرن العشرين - أن توقيع عقد بيع ممتلكات الريمان يعد بداية النهاية لأسرة ١٨٧ ألف مودع بالريمان.

قال انه سيبدأ في ايداع المبلغ اعتبارا من ٢١ أكتوبر الحالي حتى ٣١ مارس القادم - ليبدأ بعد ذلك صرف الأموال للمودعين - بعد معاناة قاسية لاقتها خلال عامين كاملين.

أوضح رشاد نبيه انه سيتم التقدم بطلب للإفراج عن الريمان بعد الانتهاء من سداد المبلغ المطلوبة لرد أموال المودعين وتبلغ مليار ونصف مليار جنيه.

أوضح انه سيبدأ اعتبارا من أول نوفمبر القادم بحث المبلغ المستحق لكل مودع - بحيث يحصل الجميع على حقوقهم كاملة دون نقصان ... وتم بالفعل الاتفاق مع المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على قيام



المصدر: النور

التاريخ: ١٢ أكتوبر ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

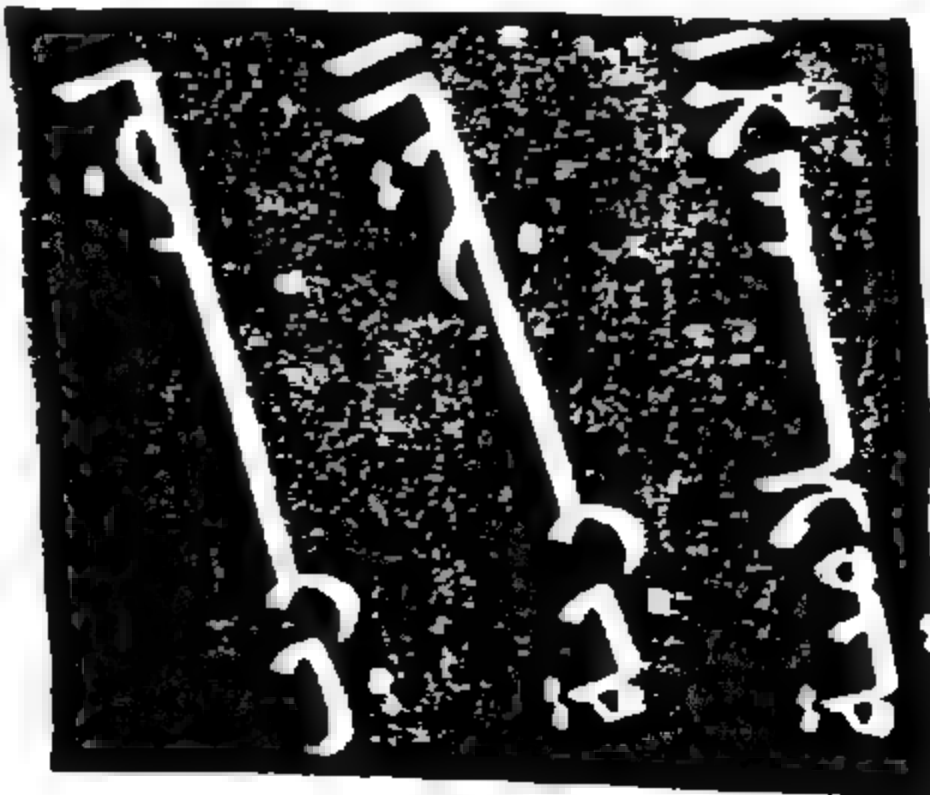
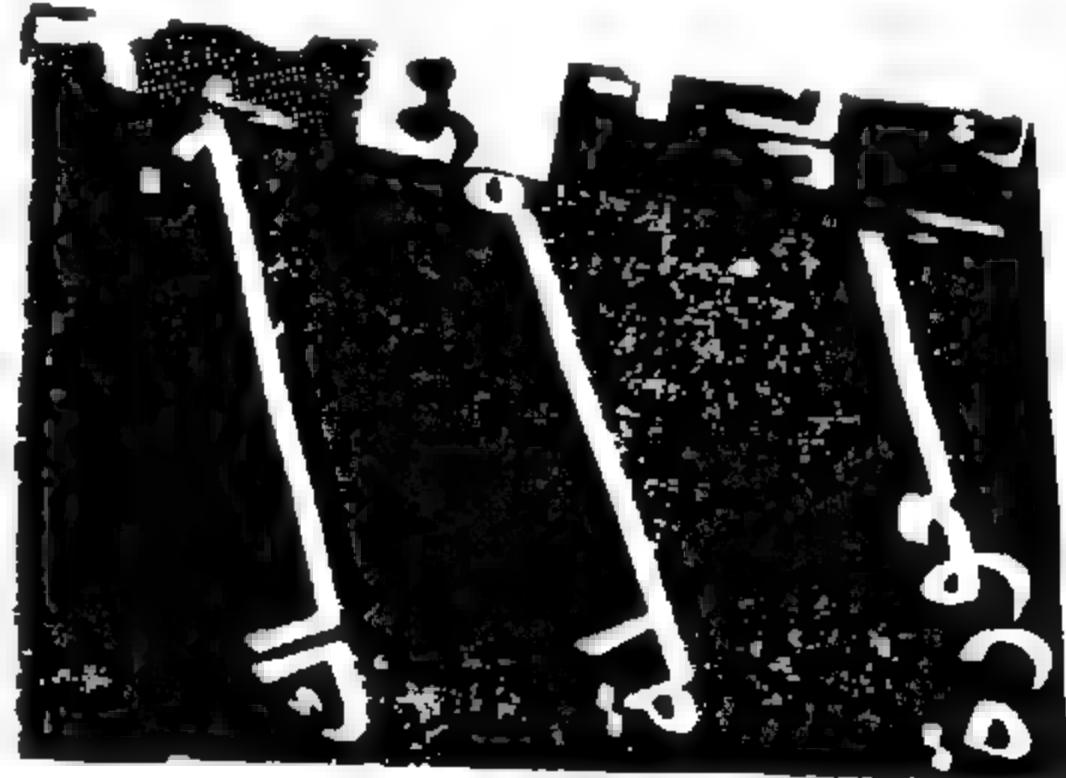
وكيل المستثمرين في صفقة الريان لـ «النور»

مؤلف أموال المودعين ٣ مارس
وقتن الريان = بعد البيع البائع في البند

قضايايون توظيفاً
 حوار اجراه
 احمد عبدالعزيز

الأمهات ... خيالة لمصر

رشد نبيه اسم تملك به أمم الآف المودعين في شركة الريان
 لاسيما بعد أن أورد على مسرح الأحداث عرض بيع أصول الريان
 وأصبح رشد نبيه مملاً للمشترين في هذه الصفقة الكبرى التي
 تعتبر صفقة القرن العشرين في مصر وبعد أن تم الاتفاق النهائي على
 صفقة المثلث. ودخلت إجراءات صفقة بيع مستلكت وأصول الريان
 لرد أموال المودعين المرحلة الحاسمة بعد أن اقترحت مرحلة التنفيذ
 التلات النور برشد نبيه لتتصرف منه على الإجراءات التي ستتبع لرد
 أموال المودعين.





المصدر : النور

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس البسطاء حول كلمة اسلام ..
فقد هرع اليها الناس وانصرفوا عن
البنوك الحكومية بشكل لافت للنظر
وهذا معناه تعطش الناس للحلول
الاسلامية على جميع مستويات
حياتهم .
- ماهو تفسيرك لضرب شركات
توظيف الاموال في مصر

* هذا يرجع الى خوف الغرب من
التجربة الاقتصادية الاسلامية
وخوفه من سحب البساط من تحت
اقدام الاقتصاد الغربي ولكن
القصور الذي شاب التجربة
الاسلامية سهل لاعدائه ضربها ..
فمثلا احمد الريان مر بفترة من ٨٢
وحتى ١٩٨٦ وكانت فترة نموذجية
ولكنه بعد ان تضخمت أعمالهم لم
يستطع ان يكمل المشوار ولا ان يطور
نفسه ول الوقت نفسه لم يستعن
بالخبراء .
- ماهو تفسيرك لاستمرار بعض
الشركات دون حل مثل شركة
الشريف
* في الحقيقة الشريف كان منضبطا
اكثر من الريان وكل مشروعاته
مصانع انتاجية ونحمد الله على ذلك
لذلك فقد كان اقرب للتجربة
الاسلامية عن غيره .. كما كان
الشريف منظما اداريا ولديه دفاتر
وحسابات منتظمة وهذا ما لم يفعله
الريان .
- ماهو تعليقك على ما اثير حول آل
الريان من انحرافلت ؟
* اؤكد لك ان كل ما نشر عن سلوك

وليس طرفا في القضية وبالتالي لن
يكون هناك اعاقه من جانبها .

(صرف المستحقات بعد ٢١
مارس)

- اذا متى يتم صرف مستحقات
المودعين وكيف يتم ذلك ؟

* المصرف سيتم بعد ٢١ مارس
وذلك بعد تسديد المبالغ المطلوبة وهي
حوالى مليار ونصف المليار والتي
تغطى مستحقات ١٨٧ ألف مودع
وسيتم الصرف عن طريق اعطاء
شيك بالمبلغ للمودع وهذا هو المتفق
عليه بين هيئة المحكمة والمشتريين .
- بماذا تفسر سعادة آل الريان
بهذا الاتفاق ؟

* هذه السعادة شيء طبيعي وهذا
من حقهم لان المفروض ان يسجنوا
في هذه القضية وقضية الشيكات ..
وهذا الاتفاق يعتبر انقاذا لهم حيث
وجدوا ناسا يدفعون لهم مليارا
ونصف المليار دون سابق معرفة بهم
في الوقت الذي لم تكن فيه بارقة أمل
واحدة .

- اذا متى سيتم الافراج عن آل
الريان

* سيتم الافراج قريبا بعد انتهاء
الاجراءات مثل توقيع العقد ثم
ايداع المبلغ في البنك حيث يعقب ذلك
الافراج عن المتهمين وانا شخصيا
اتوقع هذا من محكمة بهذه الجدية
والنزاهة والنوايا الحسنة .

(التجربة شليها القصور)

- بعد هذه المهمة التي شهدتها
شركات توظيف الاموال هل انتهت

بذلك هذه التجربة الاسلامية

* لا استطيع ان اجزم ان هذه

التجربة قد انتهت ام لا .. لان

التجربة لم تطبق بالكامل فقد كان

ينقصها المتخصصون الخبراء في

شئون الاقتصاد الاسلامي حيث ان

مؤسسيها مع احترامى لهم كانت

تتقصم هذه الخبرة ولكن الوجه

المشرق لهذه التجربة هو اجتماع

- بداية نريد ان نعرف شعورك
بعد قرار المحكمة بالمواظلة على
صيغة العقد

* الحمد لله على ذلك .. ولو انتى
الان اصبحت اتحمل مسئولية كبيرة
بلا حدود ... وبات على ان اول
بالتزامى واشكر الله كثيرا فقد
اصبحت الكرة في ملعبى وساكون في
غاية السعادة عندما اعطى كل مودع
مستحقاته .

- هل معنى ذلك ان المشكلة تكون
قد انتهت ؟

* لم تنته بعد .. لان الجهد الاكبر
هو ما سيكون بعد الاتفاق لاننى
سأحاول بذل كل جهدى لسداد
المبالغ في اقرب وقت وكان يمكن
اختصار ستة اشهر منذ البداية لانى
سبق وعرضت هذا الاتفاق ولكن
المحكمة رفضته وفي النهاية تم الأخذ
بهذا الحل .. ورغم ذلك فانا اقدم
جزيل الشكر للمحكمة على تعاونها
الكبير معنا .. وعموما اقول ان
مشكلة الريان لم تنته بعد .. حتى
يحصل الـ ١٨٧ ألف مودع على
ودائعهم .

- ماذا عن جلسة ٢١ أكتوبر
الحالى :

* في جلسة ٢١ أكتوبر سيتم توقيع
العقد ان شاء الله ويوقع عليه احمد
وايوه واخوه وكذلك النائب العام ثم
ياتى مأمور شرعى ليوقع من الثلاثة
توكيلا واقرارا للنائب العام بانهم
فوضوه عنهم وبمجرد ان ادفع
الاموال يسلمونى املاكهم ثم يبدأ
صرف الودائع .

- وهل سيتم دفع المبالغ في جلسة
٢١ أكتوبر

* لا استطيع ان اتعهد بذلك ..
وعموما فنحن امامنا فرصة حتى ٢١
مارس وبمجرد وصول المبلغ سوف
نقوم بدفعه وبالتالي نقول الينا
ممتلكات الريان .

- هل هناك معوقات حول الاوراق
والمستندات ؟

* لم تعد هناك مشاكل حول
المستندات ولم تطلب منى
مستندات .. ولكن عندما اضغ
المبالغ في البنك سوف تسلمنى النيابة
المستندات التى لديها .. وان تكون
هناك اية مشكلة من النيابة لاتنا
دائما نقول ان النيابة خصم شريف



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

- وماهو في نظرك المخرج من هذا الوضع ؟

* المخرج هو الرجوع الى الاسلام ففيه راحة الجميع والاسلام لم يفرط في شيء . وعلى كل انسان ان يبدا بنفسه لانه ليس هناك من يطبق الشريعة الاسلامية فعلينا ان نتزدد

بالصبر فاحياء الامم يحتاج الى مئات السنين وهذا ما اكده الشهيد سيد قطب في كتاباته .

- وماهو تقييمك للقانون شركات الاموال

* هذا القانون سيء سيء سيء كان خيانة لمصر ولم يخدم احدا وتسبب في اغلاق ١٦٢ شركة كانت تدربخلا على البلد وكانت مصدر رزق لآلاف من ابناء الشعب ومن الناحية القانونية كان الغرض هو ضرب هذه الشركات لذلك فقد جاء بالمقاس والتفصيل لهذا الغرض لذلك فاننا انتقدم بالشكر لهيئة المحكمة التي ابدت تعاونها جيدا معنا وراعت مصلحة ١٨٧ ألف اسرة ولم تتحرف الى جانب مخطط حزب الاقتصاد الاسلامي وترفض صفقة التسوية حقيقة خطوة موفقة من المحكمة !!

الريان غير صحيح وباطل فاحمد الريان تزوج ولم ينحرف ولم يعتد على شرف احد واي سيدة كلن على علاقة بها كان متزوجا بها والزواج امر مشروع .. وزوجته مسلمات مؤمنات محجبات اذا ما هو تفسيرك لهذه الحملة الضارية من قبل الصحافة ؟

* كما قلت لك كانت هناك نية مبيتة لضرب الريان وشركاته ولم تراع الصحف مشاعر احد فلجات لكل الوسائل للتشهير بالريان .

- ماهو تصورك لدور الحكومة في هذه الحملة المسعورة

* المفروض ان تكون الحكومة امينة على الشعب فعندما تصدر قانونا المفروض ان تراعى فيه المصلحة العامة ولكنها بقانون توظيف الاموال اضررت بحوالي ١٦ شركة .

- هل نفهم من ذلك ان هناك تعاوننا خفيا بين الحكومة والغرب

* نحن لانجزم بذلك وان كان للحكومة عذرنا حيث اننا مازلنا نستورد رغيف الخبز من الخارج فعاذا تفعل امام هذه الضغوط .

(قانون سيء .. سيء)



المصدر : المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

أخيراً .. توقيع عقد

بيع الريان

تحويل ٧٠٠ مليون دولار فوراً ..

لسداد أموال المودعين

إعادة تشغيل المشروعات .. لحساب المستثمرين الجدد
الخطوة التالية .. الانسحاب من الريان بعد إيداع ثمن الصفقة

كتب - محمود نوفل ومختار عبد العال :

أخيراً .. تم قبل ظهر اليوم توقيع عقد صفقة القرن العشرين .. حيث شهدت قائمة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر، جلسة تاريخية برئاسة المستشار د. حسنى عبد اللطيف لتوقيع عقد بيع ممتلكات الريان .. بلغت قيمة العقد مليارات ٥٤٤ مليوناً و ٦٧١ ألفاً و ٤٢٩ جنيهاً مصرياً تمثل حقوق المودعين لدى شركات الريان ..

ممثل المشتري :

المستندات ان هناك

نص العقد على انه اذا ثبت
في المستقبل بعد سداد

لا يستطيع الصرف بالدولار

وهذه هي الأسباب !!

المودعين المنكورة
بالصفقة وهي الخاصة
بأصحاب الشبكات الذين
اتفقوا عليه مع أحمد الريان
بعد مستقل على ان يتنازلوا
عن القضايا المرفوعة ضد
الريان ويعطوا جميعات
عمومية بشركة الهلال
لاقرار هذا البيع ..

ونص العقد على قيام

مودعين لا تدخل حقوقهم
ضمن هذا المبلغ فان
المشتري ملتزمون بسدادها
الى جانب التزامهم بأنه
لا يجوز ليلف صرف المبالغ
المودعة لهذا الغرض
ولا يجوز الرجوع على
المودعين بأية مبالغ بسبب
اي خلاف قد ينشأ بينهم وبين
أحمد الريان ..
كما التزم محمد رشاد نبيه
المحامى ممثل للمشتريين
بسداد المبالغ التى تثبت
للأفراد زيادة عن حقوق



● أحمد الريان



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩١٠ كـ تـ ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والترم رشاد نبيه بان يتم نقل
الاسهم حسب القواعد
القانونية المنظمة لعمل
الشركات ..

صدر احمد الريان تلويعا
لرشاد نبيه باستلام
العقارات ..

تم التوقيع على ٧ نسخ للعقد
تم ايداع النسخة الاولى
بالمحكمة واعطى لاجراء
هيئة المحكمة ثلاث نسخ
للذكرى .. وواحدة للنائب
للعام واخرى لاحمد الريان
نيابة عن ال ريان والاخيرة

لرشاد نبيه ممثل
المشتريين ..

وتكون العقد من ١٣ ورقة
وثلاثة ملاحق للعقارات
والديون والحقوق التي
حققتها النيابة وشملت ٢٠٣
صفحات ..

وكان محمد السيد عبد
السلام موكي العقود بمكتب
توثيق مدينة نصر قد حضر
الى الجلسة بناء على الطلب
الذي قدمه اليه يوسف صقر
المحامى

لاتمام توثيق التوكيل الصادر من
توفيق عبد الفتاح ووليه الى رشاد
نبيه للتصرف فى جميع اموالهم
وممتلكاتهم ..

وصرح رشاد نبيه ممثل المشتريين
«للمساء» عقب التوقيع على العقد انه
سيبدأ اتصالاته فورا للبدء فى تحويل
٧٠٠ مليون دولار من الخارج الى
داخل البلاد للوفاء بحقوق المودعين
وسداد باقى ثمن صفقة الهلال التى
تضمنها العقد بمبلغ ٢٥ مليون جنيه
ولباقى سيخصص لاعادة الحياة الى
المشروعات المتوقفة حتى تدر عائدات
للمستثمرين الجدد وستصل الاموال
الى مصر فى موعد غايته ٣١ مارس
١٩٩١ وربما تصل فى ١٥ فبراير
القادم ..

استقبال المودعين

اضاف انه سيتم اعتبارا من ٣ نوفمبر
للقادم استقبال المودعين بمناقص
شركات الريان بالهرم لاستيفاء
المصالحات على صحة حساباتهم
بمعدل لفى مودع يوميا طبقا لتسلسل
ارقام الحسابات بمعنى انه سيتم
المصافاة فى اليوم الاول للارقام من
١ : ٢٠٠٠ وفى اليوم الثانى من ٢٠٠١
الى ٤ الاف وهكذا .. على ان يقدم كل
مودع للمستندات والاوراق التى تثبت
صحة حسابه ..

وقال انه بمجرد الانتهاء من هذه
المرحلة والتي من المقرر لها ان
تستغرق ثلاثة اشهر سيتم اعداد
كشف المستحقين بالكامل بعد
تخزينها بالكمبيوتر لتسليمها للبنوك
لصرف الاموال للمودعين حسب
الطريقة التى تراها البنوك مناسبة حيث
ان عدد المودعين يصل الى ١٨٧ الف
مودع يستحيل صرف لهم دفعة
واحدة ..

ويعتبر هذا العقد نافذا من تاريخ ايداع
ثمن الصفقة خزنة احد البنوك

المعتمدة وتخصيصه لعدد مستحقات
المودعين بعدها يحق لممثل المشتريين
استلام جميع الممتلكات والحقوق التى
شملها العقد ويصبح نافذا وملزما
لجميع الاطراف بحكم القانون وتلتزم
النيابة العامة بتسليم ممثل المشتريين
كافة مالدبيها من مستندات واوراق
اضاف انه سيتم النهوض بالمشروعات
المتوقفة ومنها مصنع الاعلاف الذى
يحتاج الى ٦ ملايين جنيه لاستئناف
نشاطه وذلك الى جانب بعض المصانع
الاخرى ..

وقال انه لن يدخل فى مرحلة تصفية
حسابات مع احد فالمشروعات
ستستمر بمن فيها من عمال وستفتح
صفحة جديدة مع الجميع وسيتم تعيين
قيادات اخرى لبعض المواقع لديها
الكفاءة لتحقيق الانطلاق فى العمل ..
واخيرا اكد انه سيمسعى للحصول على
قرار من المحكمة بالاخراج عن ال
الريان فور ايداع ثمن الصفقة بالكامل
فى البنوك ..

وتعليقا حول ما اشار اليه البعض من
غضبهم لصرف اموال المودعين
بالجنيه المصرى بدلا من الدولار قال
ان هذه للضجة لاساس لها من الصحة
حيث اننى ممنوع بحكم القانون من
صرف ليه اموال بالدولار لان التهمة
القانونية الموجهة الى احمد الريان
وال ريان هي تهمة تبديد مليار
و ٥٤٤ مليون جنيه مصرى وبالتالي
وجب على دفع هذه الاموال كما جاء
بنص الاتهام بالجنيه المصرى حتى
استطيع اسقاط تهمة التبديد عن ال
الريان وبالتالي الافراج عنهم بعد تمام
السداد ..

اضاف ان سعر ٢٣٤ قرشا للدولار
الذى سيتم به الرد هو السعر الذى
حدته هيئة سوق المال ولم احده انا
باعباره سعر توقف الشركات عن
العمل ..



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢١ أكتوبر ١٩٩٠

اليوم

توقيع عقد بيع صفقة الريان ٧ مصريين يعملون بالخارج وراء الصفقة

مصر ومن الطبيعي ان يسد قيمتها بالعملة المصرية

وبالنسبة لما اثاره احمد الريان وضرورة خصم نسبة ٢٠٪ من الصفقة باعتبارها ارباحا صرفت لهم بدون وجه حق وفي نفس الوقت باعتبارها كمكافآت وبدلات لاعضاء مجلس

الادارة

ويقول محمد رشاد نبيه ممثل المشتري بالرغم من ان المحكمة ردت عليه بان هذه الحالة لا ينطبق عليها

تصفية الشركة كما ان خصم هذا المبلغ والذي يصل الى ٦٠ مليون جنيه سيدفع باحمد الريان الى السجن ضمن شروط القانون وحتى يخرج من سجنه ضرورة رد حقوق المودعين كاملة ومعنى انه صرف ارباحا للمودعين عام ٨٤ انه حصل على ارباحه الخاصة عن اعوام ٨٢، ٨٣ وان لم يحصل عليها يعني انه تنازل عنها اما بالنسبة للمطلب الثاني للريان والمتمثل في عقد جمعية عمومية للموافقة على عملية البيع يؤكد ممثل المشتري ان هذا الاجراء (عقد الجمعية) شكلي ولن يؤثر على في اتمام الصفقة فاعضاء الجمعية العمومية للمساهمين ٢٥٧ مساهما وان ٩٠٪ من الاسهم مملوكة لال الريان

وأشار محمد رشاد نبيه الى ان المشتريين سبعة من المصريين وليسوا اجانب وسيتم الاعلان عن اسمائهم فور وصول الاموال (قيمة الصفقة) الى مصر

وعلمت (السياسي) ان المشتريين المجهولين من المصريين المقيمين في الخارج والذين يؤكدون اهمية الاقتصاد الاسلامي وبأنه البديل للإنظمة الاقتصادية المعروفة -

من المقرر ان يتم اليوم توقيع عقد بيع ممتلكات شركات الريان الى المشتريين (المجهولين) امام محكمة جنايات الجيزة ويوقع على العقد كل من النائب العام او من يمثله وممثلي أسرة الريان والمحامي محمد رشاد نبيه ممثل المشتريين هذا مالم تحدث تطورات جديدة



وقد شهد الاسبوع الماضي مناقشات ومساجلات بين ممثلي المشتريين وادارة التحفظ بالنيابة حول كيفية توزيع حقوق المودعين فالنيابة ترى ان التوزيع يتم عن طريق ادارة التحفظ في حين يصر ممثل المشتريين على ضرورة اعادة الاموال عن طريق البنوك ..

وقام ممثل المشتريين بتسليم ادارة التحفظ بمذكرة بهذا الشأن وتضمنت القواعد والانس التي يتم بموجبها الصرف حيث يقوم ممثل المشتريين - بعد توقيع العقد بايداع قيمة الصفقة في احد البنوك العاملة في مصر ثم يعلن للمودعين بمواعيد التوجه الى منافذ الايداع بشركات الريان وتقديم المستندات الدالة على مستحقاتهم واجراء

مخالصة مع الشركة وتسليم شيك مقبول الدفع بهذه المستحقات يصرف فورا من احد البنوك التي ستخصص للصرف

العملات الاجنبية

وحرصا على مصلحة المودعين وتوقيع صفقة البيع قامت النيابة بتبذيل وحل كافة الصعاب والمشاكل التي اثارها ممثل المشتريين وكان اخر هذه الصعاب اصرار محامي المشتريين

برد اموال المودعين بالعملات الاجنبية بالجنيه المصري وعلى اساس قيمتها في ١٠ يونيو ١٩٨٨ تاريخ صدور قانون تلقى الاموال وكانت قيمة الدولار في ذاك الوقت ٢٢٤ قرشا ووافقت النيابة على طلبه من منطلق انه يشتري ممتلكات مصرية تباع في



المصدر: الأجنار

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

المحكمة تقرر قبول رد أموال المودعين بشركة الريان

ممثلي المشترين وآل الريان وقعوا العقد.. والنائب العام يوقع

اليوم

بنوك هي التي تحدد مواعيد وامكن
وكيفية الصرف
واختلفت الآراء
وسأل رئيس المحكمة أحمد الريان

ومحمد الريان ووالدهما عبدالفتاح الريان عما اذا كانوا قد اطلعوا على العقد فاجابوا بالاجاب .. وردوا على سؤال للمحكمة عما اذا كان لديهم اعتراض فاجابوا بالنفي .. واعترض محمود درويش هاشم المحامي عن نفسه والمدعين بالحقوق المدنية على صرف مستحقات المودعين بالعملة المصرية .. واغلب المودعين بالعملة الحرة يطالبون بصرف مستحقاتهم بذات العملات .. اما المصرف بالعملة المصرية يلحق بهم خسائر كبيرة نتيجة الفرق في اسعار العملات الحرة واسجل الاعتراض على عقد البيع كما اعتراض على الصرف بالعملة المصرية وحساب الدولار بسعر يوم ٨٨/٦/١٠ وكان ٢٢٤ قرشا .. والقانون المدني ينص على ان يكون رد المبالغ تكون بنفس العملة وقت الوفاء واحتفظ بحقي في الرجوع على أحمد الريان بكافة التعويضات .. ورشاد نبيه المحامي ممثل المشترين المودعين كانوا معرضين ان يأخذوا ٥٪ فقط من ايداعاتهم .. وعقد الايداع ينص على ان المودع شريك في المكسب والخسارة .. والجهاز المركزي للمحاسبات عندما حصر اموال الريان وحساباته بين ان حسارة الشركات مليار و٥٤٢ مليون جنيه مصري .. والمودعون طبقا للقانون عليهم ان يعيدوا اكثر من ٩٠٠ مليون جنيه .. وقال محامي المودعين المدنيين ان الريان حول مبالغ كبيرة بالتهريب للخارج ويستثمرها حتى الآن .. وعقب رئيس المحكمة بقوله ان هذا الكلام بحالة الدعوى المدنية التي

تم توقيع عقد بيع شركات الريان .. وقررت المحكمة قبول رد أموال المودعين بشركات الريان عبر عقد البيع .. امرت المحكمة باخراج المتهمين الثلاثة من اسرة الريان ووقعوا العقود وملحقاتها لحمد رشاد نبيه المحامي ممثل المشترين الذي وقع العقد .. اعترض بعض المحامين عن المودعين على صرف مستحقاتهم بالعملة المصرية وباسعار العملات الحرة يوم ٨٨/٦/١٠ .. رد ممثل المشترين ان عليهم ان يظلوا خصم ما صرفوه من ارباح عن ٨٨/٨٧ بقيمة الصفقة ٦٥٤٥ مليون جنيه هي قيمة مستحقات المودعين .. رفض مأمور الشهر العقاري بمدينة نصر توثيق العقود والتوكيلات الا بعد ارفاق صور مستندات الصفقة ومستندات اثبات صفات الموقعين .. يوقع المستشار بدر النياوي النائب العام عقد البيع في مكتبه ظهر اليوم .. وسيتم توثيق العقود والتوكيلات بجلسة ٢٤ أكتوبر المقبل ..

سأل رئيس المحكمة محمد رشاد نبيه المحامي ممثل المشترين عن العقد فقال انه جاهز وقدم نسخة من العقد للمحكمة وسأله رئيس المحكمة عن الحصول على التصريح بالبيع من المحكمة الحسبية بالنسبة للقصر فقال المحامي ان هذا لا يمنع من التوقيع ونحن في سبيلنا للحصول على تصريح المحكمة الحسبية .. وقال المستشار ساهر درويش انه لم يراجع نصوص العقد بعد ..

طريقة الصرف تحددها البنوك

وقال ممثل المشترين بعد توقيع العقد اليوم وعد امام الله ان ابدل كل ما استطع لتنتهي المرحلة الثانية بأسرع ما يمكن واود ان اسجل ان الاجتماعات التي تتم الان بين وبين مدير التحفظ تتم في رد واجاء .. وقد اسفرت عن تحقيق مستحقات المودعين بحيث تصدر الشيكات خلال شهرين او ثلاثة وهم ١٨٧ الف مودع وتحرير الشيكات تستغرق شهرا حتى لو احضرت ثمن الصفقة في ايام فلا يمكن الصرف قبل ٣ شهور .. والمستشار ساهر درويش عرض على ان لحادث المودعين والبنوك والصفقة مليار ونصف جنيه .. وهذا المبلغ الضخم لا يمكن صرفه في ايام بل البنوك وهي ٥

تابع الجلسة

محمد زعزع

علاء رزق

محمد صلاح الزهار

سيفرها ضد أحمد الريان .. وقال ممدوح الوسيبي المحامي عن آل الريان انه ليس للمدعين بالحقوق المدنية حق الاعتراض على العقد .. ونحن نقدر لحمد رشاد نبيه المحامي ما بذله من جهد ونسجل الشكر للنائب العام المستشار بدر النياوي والمستشار ساهر درويش على ما بذلوه من جهد لاتمام الصفقة .. وطالب محمد الحكيم المحامي عن بعض المودعين بالحقوق المدنية بصرف مستحقاتهم بالدولار وحفظ حقوقهم قبل الريان .. واعلن ممثل المشترين استعدادا لعدم توقيع العقد .. فقال المودعون انهم يطالبون بتوقيع العقد اتماما لصفقة ..

مأمور الشهر العقاري يرفض

وحضر عزوز ابراهيم مأمور الشهر العقاري بمدينة نصر .. وقال ان المفروض لتوثيق توقيعات المتهمين ان تكون مع العقود صور معتمدة من الصفة الخاصة بوكيل المشترين وباقي اطراف العقد وصورة من مستندات الصفقة .. وقال المستشار ساهر درويش انه سيجوز صور



المصدر : الأحيار

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٩٩٠ سـ أكتوبر ١٩٩٠

المستندات وسيختتمها بخاتم النيابة العامة . (ولاحظ رئيس المحكمة وقوف بعض المودعين حول المحامين فطلب من حرس المحكمة اعادتهم الى مقاعدهم) وتقرر ان يوقع آل الريان التوكيلات التي ستعطي لرشاد نبيه ممثل المشتري وهي توكيلات بالتصرف في كل الشركات والاملاك غير قابلة للالغاء .. على ان يتم التوثيق اليوم بعد تقديم اصول المستندات المعتمدة من النيابة .. ومن المقرر ان

يتم التوثيق اليوم .. وعلمت الاخبار ان صور المستندات قد اعدت واعتمدها المستشار نصرت حسين الحامى العام بمكتب التحفظ .

وبعد استراحة استمرت ساعة وثلاث اعيدت الجلسة .. وطلب رئيس المحكمة صورة من الامر العسكرى رقم ٣ .. وسأل عن الدكتور محمد حسين فج النور فتبين عدم حضوره ..

وسأل عن موافقة هيئة سوق المال على البيع .. فقال المستشار ساهر درويش ان هيئة سوق المال قد وافقت على البيع وليس لديها اعتراض .

وأعلن رئيس المحكمة قرارها فقال بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من القانون ١٤٦ الخاص بملقى الاموال .. قررت المحكمة التصريح للمتهمين الثلاثة الاول برد المبالغ للمودعين عبر عقد البيع المؤرخ في ٢١/١٠/١٩٩٠ .. وصرحت للمتهمين الثلاثة بالتوقيع على عقود البيع وهي ثلاثة عقود ولكل منها ثلاث صور ويقع كل منها في ١٤ صفحة ملحق بكل منها كتالوجات باملاك المتهمين الثلاثة . وقد تم توقيع الثلاثة على جميع صفحات العقود والملحقات واستغرق توقيع المتهمين الثلاثة ساعة اربعاً . كما وقعها امام المحكمة رشاد نبيه

وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٤/١٠/٩٠ .. عقدت المحكمة

برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب

النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .. بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .



المصدر: الوفاء

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩٢٢ ١٩٩٠

التوقيع على عقد الصفقة الكبرى لبيع ممتلكات الريان صرف شيكات قيمتها ١ مليار جنيه للمودعين بعد ثلاثة شهور

تم امس التوقيع على عقد الصفقة الكبرى لبيع اصول شركات الريان. وقع العقد امام محكمة جنابات الجيزة. احمد توفيق عبدالفتاح ووالده وشقيقه محمد. ومحمد رشاد نبيه المحامي وممثل رجال الاعمال المشتريين. من المنتظر ان يوقع المستشار محمد بدر المنيلوي النائب العام على العقد ظهر اليوم. تبلغ قيمة الصفقة مليارا و٤٤٤ مليون و٦٧١ الف جنيه. وتشمل بيع ممتلكات شركتي الريان العقارية والمنقولة في مصر والخارج. قدم رشاد نبيه وكيل المشتريين في بداية الجلسة مشروع العقد.

لهيئة المحكمة.

واكد المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ ان النيابة العامة راجعت العقد بصيغته النهائية ووافقت عليه. وشكا محمد رشاد نبيه من اتحاد المودعين الذي ارسل اليه خطبا شديد اللهجة يتهمه فيه بالاضرار بحقوق المودعين. واشتلت المحكمة بالجهود التي بذلتها النيابة ووكيل المودعين لاعاد العقد.

واكد رشاد نبيه. تحرير الشيكات للمودعين بعد تحقيق ديونهم. بمعدل الفى مودع يوميا. وهذه العملية تستغرق حوالي ثلاثة اشهر. كما ان الشيكات مسحوبة على «بنوك». واعلن احمد توفيق الريان موافقته على صيغة العقد. واعترض محامو بعض المودعين على صرف مستحقاتهم بالجنيه المصري لايداعهم اموالهم بالدولار الامريكى. مما يترتب عليه الخسار كبيرة بهم. كما اكد رشاد نبيه. ان الدفع بالجنيه المصري لانه يمثل المشتريين المصريين. والصفقة تتم داخل مصر. ولا شأن للمشتريين باحمد توفيق عبدالفتاح وشركة الريان. وطلب محامو بعض المدعين. بالحق المدني.

بالتات اعتراضهم على مشروع العقد. لانه مخالف للقانون المدني. الذي ينص على انه اذا كان محل الالتزام نقودا يلتزم المدين بقدرها الموجود بالعقد. دون ان يكون لارتفاع قيمتها او انخفاضها بعد توقيع العقد اى اثر. واذا كان الالتزام بالدولار الامريكى فالعبرة عند الوفاء يكون بعد هذه الدولارات. او باحتساب قيمتها بالعملة المصرية وقت الوفاء وليس وقت الايداع.

وسجل محامو المدعين بالحق المدني. رفضهم للعقد في هذه الجزئية فقط وهي السداد بالعملة المصرية على اساس ان

تابع الجلسة :
حمدي شفيق
محمد زكي
احمد راضى

قيمة الدولار ٢٣٠ قرشا فقط كما كان سعر الدولار منذ ٥ سنوات. واحتفظ للمودعين بحقهم في الرجوع على احمد توفيق بالتعويضات فيما بعد. ورد محمد رشاد نبيه المحامي قائلا : محمد الله على انجاز هذه الخطوة باعداد العقد. ولو استمر الامر على هذا المنوال فلن يحصل المودعون على شيء. والمودعون الذين يطالبون اليوم بتطبيق القانون المدني اما انهم كانوا مشاركين مع احمد توفيق في الانشطة التي تبشرها شركته. ويحصلون على ارباح. واما انهم اودعوا اموالهم لدى مراب يحصلون منه على فوائد ربوية.. وبالنسبة للعقد المبرم بين المودعين والريان فانه ينص على حصول المودعين على ٢٪ شهريا بضمائم راس المال. حتى يتم اعداد الميزانية لتوزع الارباح والخسائر حسب نصيب كل مودع. واثبت تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ان شركات الريان خسرة. وهناك ٩٠٠ مليون جنيه وزعت كارباح وسيتم استقطاع الارباح التي صرفها المودعون من راس المال. ولا توجد شركة تقوم بتوزيع ارباح فقط لان مثل هذا الشرط على فرض وجوده يكون باطلا. وحذر رشاد نبيه من خطورة عرقلة عقد بيع اصول شركات الريان. لان عدم توقيع العقد الان معناه ان المودعين لن يحصلوا على شيء. وستضيع كل حقوقهم. وطلب بالموافقة على بيع الاصول بالجنيه المصري.

واعترض المدعون بالحق المدني. مؤكدين ان الريان حقق مكاسب طائلة. وهناك مئات الملايين من الدولارات تم تحويلها الى الخارج. ومازالت تستثمر حتى الان لصالح الشركة وتتضاعف قيمتها يوما بعد يوم. وحسم رئيس المحكمة النزاع قائلا : «الحديث عن حقوق المودعين ومطالبهم محله المرافعة في الدعوى المدنية. وهذه الجلسة مخصصة

لتوقيع العقد. فعندما ياتي وقت نظر الدعوى المدنية ستعطي المدعين الفرصة كاملة لقول كل ما يريدون». واصر بعض المدعين بالحق المدني على رفض السداد بالجنيه المصري واتهموا محرر العقد بأنه يستهدف ابراء ذمة الريان واعفاءه من العقوبة. واكدوا ان رد اموال المودعين بالجنيه المصري لا يبرى ذمة الريان لان السداد يجب ان



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩١

يكون بذات العملات التي تم الإيداع بها .
وطلب رشيد نبيه السماح له بالانسحاب
والقاء مشروع العقد في حالة رفضه .
واعترض له بعض ممثلي المدعين بالحق
المنفي للهجوم الذي تعرض له من
الليعض . واشعلوا بالجهود الكبير الذي
بذله لإتمام التعاقد . ورفض إبراهيم عزوز
مأمور الشهر العقاري بمدينة نصر ، توقيع
العقد قبل إحضار أصول عقود شركات
الريان لو صورة رسمية موقعة من
النيلبة . وكلفت المحكمة النيلبة بإعداد
صورة رسمية لكل العقود والمستندات
لتقديمها إلى الشهر العقاري . كما كلفت
الدفاع بتسليمه صورة من العقد للإطلاع
عليها . ودراسة كافة بنودها لمعرفة ما إذا
كان جائزا تسجيلها أم لا .

وطلب يوسف صقر المحامي إضافة
فترة إلى العقد تمنع المودعين من الرجوع
على شركة الريان بآية مبلغ أخرى بعد
استلام مستحقاتهم طبقا للعقد . وبعد
استراحة قصيرة استأنفت الجلسة وقرر
المستشار ساهر مرويش أن رئيس هيئة
سوق المال ، أخطر النيلبة بموافقة على
بيع أصول شركات الريان ، دون أصول
شركة الهلال . وعلق رشيد نبيه قائلا : إن
شركة الهلال سيبرم لها عقد مستقل .
وصفق المودعون وأسر المتهمين عندما
أمرت المحكمة بإخراج أحمد توفيق
عبدالفتاح وشقيقه ووالده من القفس
ليقوموا بتوقيع العقد وتلا رئيس المحكمة
قرار المحكمة بالتصريح للمتهمين الثلاثة
برد الأموال المودعة لديهم بعد إبرام عقد
البيع . طبقا للقانون تنقل الأموال الجديد .
وقام الثلاثة بالتوقيع على العقد وسط
حشد كبير من الصحفيين والمحامين
وممثلي المودعين . كما وقع محمد رشيد
نبيه على العقد بوصفه ممثلا لرجل
الأعمال المشتري . كما يوقع المستشار
محمد بدر الفيولي النائب العام على العقد
ظهر اليوم .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار
الدكتور محمد حسني عبداللطيف
وعضوية المستشارين رشدي عامر
وعبدالظاهر عبدالحكم . وحضور المستشار
ساهر مرويش مدير إدارة التحفظ بالنيلبة
العامه ، وأحمد أنيس رئيس نيابة
الشنون المالية والتجارية . وأكد رئيس
المحكمة في كلمة وجهها للحاضرين ، أن
المحكمة بذلت أقصى ما تستطيع من جهد
لخروج هذا العقد إلى حيز الوجود .
وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة
الأربعاء ، القادم مع استمرار حبس
المتهمين .



المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأسبوع القادم

تقرير

ابراهيم خليل

يبدأ تنفيذ

عقد بيع الريان !

في إطار تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية...

تبدأ الأسبوع القادم الخطوات الأولى لتنفيذ عقد الوعد بالبيع لشراء أصول الريان مقابل تسديد مليار ونصف قيمة إيداعات ١٧٨ ألف مودع وذلك بعد أن يتم توقيع العقد بين المحامي وكيل المشتريين المجهولين واسرة الريان في حضور هيئة محكمة جنليات الجيزة اليوم (الأحد).

سوف يتم تشكيل عدد من اللجان تقوم بحصر كشوف إيداعات المودعين، ومطابقتها ومراجعتها على الكشوف الخاصة بالكمبيوتر تمهيداً لأن يقوم المودعون ابتداءً من الشهر القادم بمراجعة هذه الكشوف بأنفسهم والتأكد من قيمة إيداعاتهم ورصد أي أخطاء مع المحاسبين حتى يتم إعداد الكشوف النهائية ليتم تسليمها إلى البنوك التي ستقوم بصرف الإيداعات بعد الانتهاء من إصدار الشيكات الخاصة بكل مودع.

الذي له الحق في التوقيع على الشيكات.

وقد طلبت إدارة التحفظ بمكتب

سعر الدولار ٢٤٠ قرشاً والعملات الأخرى حسب أسعارها لعام ١٩٨٦ تستغرق هذه العملية ثلاثة شهور. ولم يتم بعد الاتفاق مع البنوك على الشخص

وسوف تتم عملية المراجعة على دفعات كل دفعة تشمل من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مودع

وقد حضر المحامي وكيل المشتريين المجهولين ملكية لطبع الشيكات لتقوم بطباعة ٣٠٠ ألف شيك

ويجرى الآن عدد من الاجتماعات بين وكيل المشتريين المجهولين وعدد من المحاسبين والقانونيين مع رؤساء خمسة من البنوك المصرية للاتفاق على الجدول المزمع لصرف مستحقات ١٧٨ ألف مودع بعد تحويل أصحاب الإيداعات الدولارية أو العملات الأخرى إلى الجنيه المصري على أسس

النائب العام الاشتراك في اجتماعات وكيل المشتريين المجهولين مع البنوك ليكور لها رأياها في عملية توزيع إيداعات المودعين

وتشير معلومات حصلت عليها روز اليوسف أن المشتريين المجهولين وعددهم ٧ من كبار المستثمرين المصريين في دول الخليج لمدة ٢٠ عاماً وبعد ذلك نقلوا استثماراتهم إلى أوروبا وعلى الخصوص في لندن وأمريكا قد قاموا بتصفية عدد كبير من استثماراتهم خصوصاً في دول الخليج وقاموا

بتحويلها إلى دولارات تمهيداً لتحويلها إلى مصر تمهيداً لصفقة الريان والتي يبلغ ثمنها ٦٠٠ مليون دولار.

ومن ناحية أخرى تمت مواجهة بين أحمد الريان وأشرف السعد في مكتب إدارة التحفظ بخصوص شراء السعد لنحو ٦ قصور وبعض البضائع الأخرى من أحمد الريان

وكان السعد قد تقدم بكشف إلى إدارة التحفظ يكشف فيه عن تقاضي الريان مبلغ ٤٢ مليون جنيه ثمناً لهذه البضائع والقصور ولكن الريان ادعى بوجود أموال مكررة بهذا الكشف تبلغ ٥ ملايين كما اعترض على أنه تسلم

٥ مليون دولار أثناء وجوده في لندن وثبت خلال التحقيقات أن أحمد الريان لم يتقاضى ثمن القصور الستة واتهم المحامي وكيل المشتريين المجهولين بأنه كان يحاول تهريبهم عند السعد.

واكتشفت إدارة التحفظ مفاجأة أخرى بأن شخصاً يدعى أسامة عيسى صاحب إحدى الشركات يبيع لأحمد الريان ٤٣ فدانا في منطقة كسنگ مريوط وعند معيئة لجان وكيل المشتريين المجهولين



المصدر: روز اليوم ف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

وجدت ان هذه الارض كانت تحت يد
احد الاهالي وصدر حكم قضائي يقضي
بان الارض ملك للإصلاح الزراعي
وكذلك اكتشف ان الثلاث ادوار التي
يملكها الريان في إحدى العمارات بالدقي
كانت مشتركة من شخص لا يملك سوى
شقة واحدة في احد الابوار ولن عقد
الشراء مزور وتقوم نيابة الشئون المالية
الآن بالتحقيق مع الشخص الذي قام
احمد الريان بالشراء منه



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٩٤٩ س ٢٠١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقيع عقد بيع أصول الريان

كتب - محمود خليل

تم أمس الأحد توقيع عقد بيع أصول وممتلكات شركات الريان وقع على العقد كل من أحمد توفيق الريان وتوفيق الريان ومحمد توفيق الريان، المتهمين في القضية وأصحاب الشركات، ومحمد رشيد نبيه الحامى، وكيل المشتريين.

وقد وافق رئيس هيئة سوق المال بخطاب أرسلته لإدارة التحفظ بعد أن تم تنفيذ جميع البنود التي طلبتها الهيئة في صيغة العقد.

رفضت المحكمة قول رشيد نبيه أنه يخشى من أن تداول قيمة الصفقة، مليار ونصف المليار جنيه، يؤدي إلى تضخم الاقتصاد وارتفاع أسعار السلع وقلل المستشار حسنى عبد اللطيف رئيس المحكمة أن ذلك ليس شأن المشتريين وأن المدعين من حكمهم التصرف في ودائعهم كيفما شاءوا.

طالب رئيس المحكمة بعد التوقيع على العقد وكيل المشتريين الالتزام بسداد قيمة العقد لرد أموال المدعين.



المصدر: الاصحاح

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنفيرا تهمت صفقة المصر

معاناة ١٧٨ ألف مودع لدى الريان هل تنتهي مع شهر مارس القادم

تابع الجلسة :
مريد صبحي
خيرى رمضان
محمود النوبى

بمعدل ألفي جنيه يوميا . وقال انه سيبدأ الكلام مع البنوك المصرية . لأن قبول مبلغ ١,٥ مليار جنيه امر مرعب . ويمكن لادارة التحفظ مخاطبة هذه البنوك من الآن . لأننى لا استطيع التفاوض معهم الا وعلى المبلغ كاملا . وسوف تعدد هذه البنوك طريقة ومدة الصرف حتى لا يحدث اضطراب بالاقتصاد القومى . وفى تصورى ان البنوك الوطنية الخمسة هى التى ستقوم بعملية التوزيع .

وشرح رشاد نبيه تصوره للاجراءات التى ستتم مع المودعين حتى يحصلوا على الشيكات بأن كل مودع سوف يتوجه لمناخ شركات الريان ومعه مستنداته للتأكد من صحة حسابه بعد مراجعة الملفات والكمبيوتر ثم يوقع بان حسابه سليم وإذا كان هناك خطأ سيتم تسويته مع المحاسبين القانونيين .

بعد ذلك يقيد كل مودع فى كشوف الكمبيوتر ويتم بعد ذلك تحرير شيكات من خلال البنوك بأرقام حسابات محددة بحيث يصدر الشيك خاليا من التوقيع واسم البنك والتاريخ .

بعد ذلك سأل رئيس المحكمة الـ الريان : هل لديهم اعتراض على العقد فأبدوا موافقتهم جميعا .

مشادة مثيرة !

ثم تقدم محمود مريد المحامى بصفته

بعد عامين من قلق ومعاناة ١٧٨ ألف مودع لدى شركات الريان . لوثت حلمهم ان يتحقق فى استعادة اموالهم بعد ان تم امس توقيع عقد بيع كل شركات وممتلكات الـ الريان فى مصر والخارج لمحمد رشاد نبيه وكيل المشترين مقابل قيمة اموال المودعين .

بعد جلسة سألته شهدت توترا وقلقا من ملات المودعين الذين احتشدوا فى قاعة المحكمة من الصباح الباكر للاطمئنان على توقيع العقد . ولم يبق بعد ذلك الا ايداع قيمة الصيغة فى البنوك والبدء فى اجراءات الصرف التى ستبدأ اول شهر ابريل القادم .

**ايداع ١.٥ مليار جنيه
فى ٥ بنوك
مقدمة والصرف
يبدأ اول
ابريل القادم**

والصفاء لاجل مصلحة المودعين .
واضاف رشاد نبيه انه يسعى مع ادارة التحفظ لاصدار شيكات المودعين فى اسرع وقت ولكن هذا يستلزم اكثر من شهرين حتى لا تحدث مشاكل ومشادات أثناء الصرف . حيث سيتم الصرف للمودعين

بداية الجلسة المثيرة فى الحادية عشرة والربع من صباح امس بارض المعارض بمدينة نصر وتقدم محمد رشاد نبيه للمحكمة بالصورة النهائية للعقد والتى جاءت فى حوالى ٢٠ نوسيبا . وقال المستشار سامر برويش ممثل النيابة بأنه لقم مراجعة العقد فى صيغته النهائية مع ممثل المشترين حتى وصلوا الى الصيغة المقبولة . ونوهت المحكمة بمجهودات النيابة والنيابح للوصول بالعقد الى صورته النهائية . وعقب رشاد نبيه بقوله ان الفضل فى نجاح هذه الصيغة يرجع الى حكمة المحكمة التى ظلت كل العبات بعد ان اوشكت الصيغة على الوصول الى طريق مسدود يوم ٢٦ الشهر الماضى . واضاف ان التاريخ سيسجل لهذه المحكمة اتمام صيغة العصر . رغم الحملة العنيفة التى اراد بها البعض لثقتى عن اتمامها .

ثم أخرج رشاد نبيه خطبا وصله من احد المودعين يسمه فيه وينتهم بالنصب والاحتيال واضاعة حقوق المودعين . وثناء قراءته للخطاب لجيش رشاد نبيه بالبكاء امام عدسات المصورين ووكالات الانباء . واعلن انه كان يتراجع عن هذه الصيغة لاتهامه فى ذمته والدعاء عليه وعلى ابنه .

واقسم رشاد نبيه امام المحكمة انه سيبدأ العمل بهذه لفتته المرحلة الثانية لتعود الاموال للمودعين بأسرع ما يمكن . واعلن انه على استعداد لتكويض ادارة التحفظ للمسير بالصيغة النهائية المرجوة بعد ان اسفرت الاجتماعات المستمرة بينهما الى نرجة عالية من التفاهم



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٨٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعون بالدينار الكويتي يحاسبون بسعره قبل الغزو

المودعون لدى الريان بالدينار الكويتي لن يضاربوا بالظروف الحالية حيث تضمن عقد البيع ان يكون السداد بالعملة الاجنبية بما يعادل قيمتها بالجنيه المصري في ١٩٨٨/٧/١٠. وهذا يعني ان المودعين بالدينار الكويتي سيحاسبون على اساس اكثر من ٩ جنيهات للدينار حسب سعره في ذلك الوقت.

مدعى بالحق المدني عن نفسه وبعض المودعين وابدى ترحيبه بالعقد ولكنه اعترض على جزئية سداد اموال المودعين الذين اودعوا اسماؤهم بالعملة الاجنبية. وسوف يستربونها بالعملة المصرية لأن هذا يضربهم وطلب بان يتم السداد بالعملة للمودع بها. وقال انه لودع ٧٥ الف دولار وهذا يعني اننى في مارس القادم تبلغ خسرتى ٣٧ الف جنيه لأن الحساب سيكون بسعر الدولار يوم ١٩٨٨/٧/١٠ وكان سعره يومها لا يتعدى ٢٣٠ قرشا. واستند في كلامه الى نص المادة ٣٤ من القانون المدني. وطلب اثبات ما قاله في محضر الجلسة حتى يمكنه الرجوع بالتعويض على الريان أمام المحاكم المدنية بعد ذلك.

ورد عليه رشاد نبيه بانه مصري يشتري من مصري بعملة مصرية. وقال ان مايقوله المودعون الذين يطالبون بذلك سيهود عليهم بالخسارة. لأن الريان هو الذى سيطالبهم بطريق ما لخدوه استنادا الى العقد الموقع بينهم والذي ينص على المشاركة في الربح والخسارة. وقد جاء تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات مؤكدا خسارة الريان ٩٠٠ مليون جنيه. أى انها شركة خاسرة وطلب للمودعين بشكر الله

على حصولهم على ثلثهم بعد ان كانوا يحصلون عن ٧٥٪ من قيمة ايداعهم فقط. وتحدث محمد الحكيم (مدعى آخر بالحق المدني) وقال ان احمد الريان حول جميع اموال المودعين بالدولار للخارج لتنمية حسابه وهذه المبالغ باسمه وليست معطاة بل تضاعفت قيمتها ونحن لا نتسول ولا نتنظر احسنا بل نطلب حقوقنا ورد عليه رئيس المحكمة بان هذا الكلام مجله أثناء المرافعة في الدعوى المدنية.

وهنا تدخل رشاد نبيه وطلب من المحكمة ان تعفيه من مشروع الصلحة وينسحب ليرجع للمودعين. فضجت القاعة بالمودعين الذين طالبوه بالاستمرار.

واضاف مدوح الوسيلى محامى ال الريان بان المدعين بالحق المدني ليس لهم حق الاعتراض على صيغة العقد لانهم

من يدير شركات الريان بعد بيعها ؟

قال احمد الريان بعد توقيع العقد بان المشترين سوف يختارون مجلس ادارة جديدة لادارة شركات الريان وربما اختاروا ال الريان انفسهم او احدا غيرهم او ادارة جزء منها ولكنه أكد ان المشترين ليسوا من ال الريان وانما هم ٧ مشترين آخرين مصريين لربوا انتهاء الازمة وتساءل لماذا يعترض البعض وملا سوف يستفيدون من حبسنا ؟

فقاطعه ابنه محمد الريان بقوله على المودعين ان يتعلموا من لزمة الكويت وخسارة المصريين لخسارتهم فليحمدوا الله على استرداد ثلثهم. وهناك شركات الاموال الاخرى التى تتلاعب بالمودعين وتعطيهم صكوكا على ٥ سنوات واحيانا تصرف لهم اشياء عينية مثل المكرونة والصلصة.

ليسوا طرفا في العقد. ونحن نرحب باعتراضاتهم امام المحاكم المدنية. عقب ذلك قامت المحكمة على مامور الشهر العقاري بمدينة نصر الذى رفض توقيع توكيلات ال الريان ببيع ممتلكاتهم وقرر ان عمله الرسمي يتطلب لرفق اصول المستندات للتأكد ممن له حق التوقيع من ال الريان فبدى المستشار ساهر درويش استعداده لاحضار صور طبق الاصل من ادارة التحفظ واتمام عملية التوقيع اليوم او غدا. ثم رفعت الجلسة وعادت للانعقاد مرة ثانية في الثانية والنصف حيث تودى على الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال لآخذ موافقة على عقد البيع كما ينص بذلك الامر العسكري فأكد ممثل النيابة انه ابدى الموافقة بتاريخ ٩٠/١٠/١٧ فامر رئيس المحكمة باخراج ال الريان من قفس الاتهام للتوقيع على العقد. حيث اصطحبهم افراد الحراسة خارج القفس وهنا دوت هتافات المودعين وتصفيقهم لتوقيع العقد. تعبيرا عن معادتهم. ثم اعلنت المحكمة قرارها للمتهمين الثلاثة برد المبالغ الواردة بعقد البيع والمأخوذ بتاريخ ٢١ أكتوبر عام ٩٠ حيث جلس ال الريان أمام هيئة المحكمة مع ممثل المشترين واخذوا يوقعون على عقد البيع الذى استغرق نصف ساعة ثم قررت المحكمة التاجيل لجلسة ٢٤ أكتوبر الحالي لنظر القضية.

انعقدت المحمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشاد نبيه وعبد الظاهر عبد الحكيم وحضور المستشار ساهر درويش واحمد انريس رئيس النيابة وامانة سر ل احمد رمضان وعبد الحميد بيومى.



المصدر: المسرة

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا... ايها المدعى الاشتراكي !!

بقلم حمدي الشامي

ان عشرات الالوف من المودعين بشركات توظيف الاموال المحلون اليك يعانون
اشد انواع التعذيب والتكيد وهم يلهثون بينك وبين مقار هذه الشركات البالغ
عددها ٢٩ شركة تضم حوالى ٨٠ الف مودع كانوا يتصورون ان وضع الامر بين يديك
سيحقق العدالة لهم يرد أموالهم .. الا انهم وجدوا في تعاملاتهم معك المعاناة
والقهر والتعسف والاستعلاء والمكابرة مما ادى بالتالى الى كوارث عائلية نعرفها
جميعا ويكفى مثلا العشرات من المودعين الذين لفظوا انفسهم على يديك وامام
عينيك وهم يهرولون كمدا بحثا وجريا وراء أموالهم الضائعة !!
وبعيدا عن ترسانة القوانين المصرية المملوءة بالثغوب والثغرات والتي
استخدمتها ضد ضحايا المودعين لصالح بعض الشركات خاصة مجموعة شركات
الهدى مصر التي تضم ٤٠ الف مودع يشكلون نصف ضحاياك وبعيدا عن التمسك
بشعار سيادة القانون الذى الفيته تحت سقف جهازك .. نحن نعلم ان اساطين
القانون يعملون تحت امرتك وهم الخبراء بالقوانين الوضعية التي تتلاعب بقرائنها
باصحاب الحقوق محلله الحرام ومحرمه الحلال .. وبعيدا عن الفتاوى
والتحليلات التي صدرت عن محدثك الرسمي عبد المعز ابراهيم وملايها الصحف
منذ شهر يناير الماضى ليس بهدف طمأنة المودعين على حقوقهم لانهم جميعا
يعلمون الحقائق والاسرار .. ولكن للأسف لخداع المسئولين وابهالهم بشرعية
المودعين الا انه للأسف مازال ضحايا المودعين الذين لم يحصلوا بعد على الجزء
الضئيل من حقوقهم يتعذبون بالفتاوى والحجج والدساتير الوضعية التي خطها
قلمك !!

لن اتحدث عن مخالفتك الصارخة لقانون تلقي الاموال خلال كل الاجراءات التي
اتبعتها مع ضحاياك رغم المحاولات اليائسة التي حاول متحدثك الرسمي نفيها في
الكثير من تصريحاته الصحفية ولكننا سنركز فقط على عدة نقاط لتأكيد قولنا
اولا : انك حولت المودعين من حماية قانون تلقي الاموال الى حملة قضائية
للقانون المدنى والعقوبات بدليل انك اجبرت الضحايا على الاقرار باستلام حقوقهم
وابراء ذمة الشركة لديك مقابل حصولهم على مستندات عرفية وشيكات مؤجلة الدفع
لاكثر من ٦٥ شهرا بعد ان نجحت حملتنا على تخفيض تواريخ السداد التي كان
مخططا لها من قبل ان تستمر على مدى ٤٨ شهرا .. وبالمناصفة نطالبك باصدار قرار
فوري بمنع سفر عاصم ابو حسين نائب مدير مجموعة الهدى مصر لانه وحده الذى
اصدر هذه الشيكات بتوقيعه مقابل ابراء ذمة الشركة أسوة باخيه طارق .
ثانيا : انك بهذا الاجراء قد اعفيت اصحاب الهدى مصر من عقوبات قانون تلقي
الاموال الذى ينص على السجن عشر سنوات وغرامة تماثل ضعف ايداعات في حال
مخالفته .. الى مجرد جنحه اصدار شيك بدون رصيد .
ثالثا : انك تسعى لحفظ التحقيق مع هذه الشركة استنادا الى ان جميع المودعين
قد اقرروا امامك وفي محاضرك باستلام حقوقهم رغم ان معظمهم لم يتسلم بعد
مستحقاته .. ونطالبك باستمرار خضوع الشركة والمودعين لقانون تلقي الاموال
وذلك بإلغاء ابراء ذمة الشركة لديك الى ان يتم صرف الشيك الاخير للضحية الاخيرة
رابعا : انك وافقت على خصم حوالى ثلث ايداعات المودعين مع تحويل العملة
الصعبة الى العملة المصرية جيرا .. والحقيقة انك وافقت على خصم ٧٠ في المائة من
اموال كل مودع لسبب بسيط ان هذه الاموال لم يصرف عنها ارباح منذ عامين بينما
جميع اصول الشركة في الداخل والخارج تعمل بانتظام محققة ارباحا طائلة مثل
شركة الطيران المؤجرة لتركيا !!



المصدر :التشريع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٣١ أكتوبر ١٩٩٠

خامسا : انك ابلغت على ملكية طارق ابو حسين لمصنف اسهم بنك الخليج والائتمان المصري بلندن .. ورغم انك سحبت من الالف المودعين المستند الذي سلمته لهم مقابل ابراء ذمة الشركة هذا المستند المودع من طارق ابو حسين يعترف فيه بتخصيص عدد من الاسهم لكل مودع مقابل مستحقته المنقوصة .. واوهمت المودعين بتحويل قيمة الاسهم بعد بيعها في بورصة لندن الى مصر وصرفها لهم والحقيقة ان هذا البنك شركة مغلقة يملكها طارق ابو حسين ونجل رئيس دولة واسهمه لا تتداول في بورصة لندن لانها ليست شركة مساهمة وفق القانون البريطاني هذه النقطة تحتاج الى مقال اخر مطول لتداخلها مع القانون والامن

سادسا : انك ساعدت طارق وعاصم ابو حسين على التهرب من اداء حق الدولة في الضرائب .. وبالاختصار فان مجموع اموال المودعين لبيهما تبلغ ٢٦٤ مليون جنيه اقاموا بها مجموع اصول الشركة وقد ارتفعت خلال السنوات الماضية خمسة اضعاف على الاقل لتصبح حوالى ١٨٢٠ مليون جنيه حصل المودعون فيها على ٦٩ مليون كإرباح وتهربت الشركة من اداء ضرائب هذه الاصول بحيلة بسيطة هي بيع هذه الاصول الى المودعين بسعر قزير عن سعر السوق واعادتها الشركة ثانية الى ملكيتها بالبراء من المودعين وبخسارة تحت ضغط ظروفهم المعيشية بواسطة السمسرة وبذلك ضاع على الدولة مبلغ ٧٢٨ مليون جنيه هي نسبة ٤٠٪ من القيمة السوقية لاصول الشركة وتمت هذه العملية بين يديك وتحت سمعك وبصرك .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام وقع أمس عقد الريان النيابة تسعى لتسوية الضرائب ورفع التحفظ

وقع المستشار محمد بدر المتيلوي النائب العام أمس على عقد بيع ممتلكات واصول الريان .. تم التوقيع على سبع نسخ من العقد منها ٣ للمشتريين (الريان) و ٢ للمشتريين وواحدة للمحكمة واخرى للنيابة العامة . كما وقع النائب العام على ملحقات العقد والتي تشمل شركات الريان وممتلكات المرحوم فتحى الريان وملحق بديون الريان لدى الغير . وحضر توقيع العقد المستشار ساهر درويش مدير ادارة الاموال ومحمود خالد المستشار القانوني للمشتريين .

وقال النائب العام في نهاية التوقيع انه منذ قدم هذا المشروع طوال الشهور الخمسة السابقة والنيابة العامة تتفاوض مع مقدميه بقصد الوصول الى احسن الشروط والأوضاع بالنسبة للمودعين وذلك لان النيابة العامة اعتبرت حماية حقوق المودعين وخاصة صغار المدخرين من المصالح القومية التي يتعين عليها ان ترعاها .

ولاريب ان القدر الذي وصل اليه العقد الذي سمي باسم الوعد بالبيع يحقق مصلحة جدية للمودعين لاسيما اذا روعي ان الاصول الثابتة للاموال المتحفظ عليها تبلغ قيمتها التقديرية ٢٠٠ مليون جنيه وانه على فرض ان هذه القيمة اقل من الحقيقة فانها لن تصل الى اكثر من ٩٠٠ او ١٠٠٠ مليون جنيه وذلك اقل من الثمن المعروض واقل من حقوق المودعين . فضلا عن وجوب

انتظار حكم من المحكمة الجنائية وانتظار ان يصبح نهائيا

وأشار النائب العام الى ان النيابة العامة التزمت في العقد المعروض بالتزامين اولهما : السعى الى تسوية الضرائب وذلك مايداته فعلا بالظن على تقدير مصلحة الضرائب لها بما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه فضلا عن المساعي

الادارية الاخرى .

ثانيهما : لغاء التحفظ على الاموال التي يشملها من اموال شركات الريان وذلك ملتزمة النيابة العامة باجراءات بشرط ان يودع المشترون الثمن فعلا في احد البنوك المعتمدة وان يخصصوه لسداد حقوق المودعين .

محمد عباد



المصدر : **النور**

التاريخ : **٢٤ أكتوبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف تسترد أموالك من الريان

كتب أحمد عبدالعزيز

● في الفترة من أول فبراير حتى نهايته .. يتم تحرير الشيكات للمودعين بحيث يشمل مبلغ المودعين وتكون جاهزة للصرف .

● في الفترة من أول مارس حتى نهايته يتم الاتفاق مع البنوك على إجراءات الصرف وحجم المبلغ التي تستطيع البنوك صرفها شهريا

● في أول أبريل ١٩٩١ وهو اليوم المرتقب والذي ينتظرة ١٨٧ ألف مودع بشغف بلغ .. والذي تنتهي فيه مأساة المودعين بشكل حقيقي وواقعي ملموس يبدأ صرف حقوق المودعين وذلك عندما يتقدم أول مودع يتسلم حقوقه المسجلة ويتسلمها بيده وبذلك يكون قد أسدل الستار على تلك القضية التاريخية التي طالما شغلت الرأي العام المصري لفترة طويلة

صرح محمد رشاد نبيه ممثل المشترين في صفقة شراء ممتلكات الريان أن هناك برنامجا محددا للتحرك بعد الانتهاء من توقيع العقد يوم الأحد الماضي قل في تصريح خاص « للنور » أن هذا التحرك يشتمل على عدة مراحل وذلك بهدف الوصول إلى حل نهائي لمشكلة المودعين بحيث يعمل الستار عليها تماما .

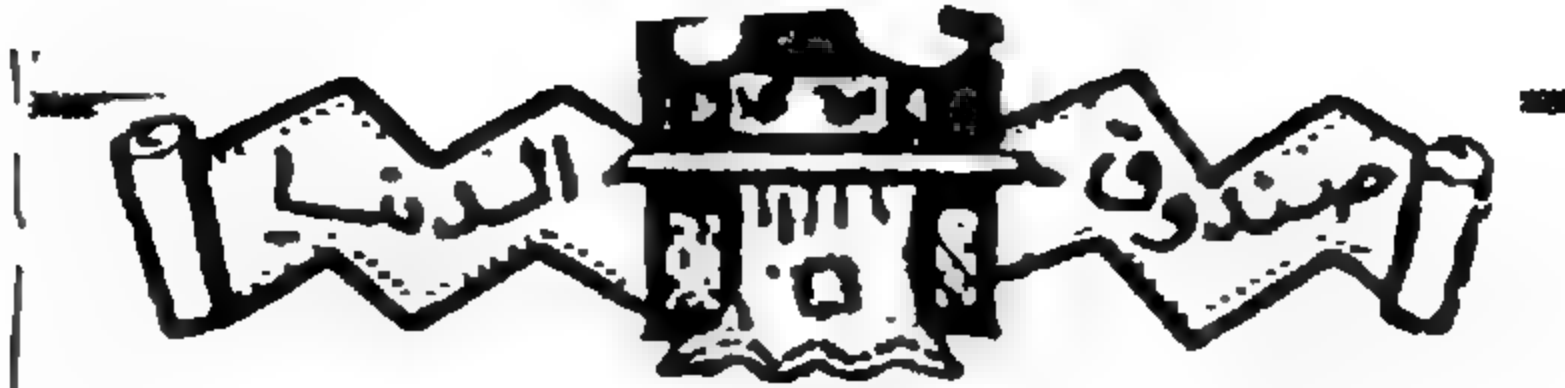
حدد رشاد نبيه هذه المراحل على الوجه التالي :

● في الفترة من ٣ نوفمبر القادم إلى ٣١ يناير القادم يتم اثبات حقوق المودعين وذلك بعد الإعلان في الصحف اليومية ليتوجه المودعون إلى مقر الشركة ومعهم مستنداتهم .. حيث سيتم تسجيل ٢٠٠٠ مودع يوميا حسب تسلسل رقم الحساب ليتم تسجيل الرصيد الحقيقي في الكمبيوتر .. وفي هذا في كشوف لاخطر للبنوك بها .



المصدر: الاحد ٢٠١٢

للتش. والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠



نهاية طيبة

لم يحدث في تاريخ الحياة الاقتصادية المصرية ان اتهم رجل بما اتهم به الريان ، ولم يحدث من قبل ان تعرضت مؤسسة مالية لكل الحملات التي تم شنّها على مؤسسة الريان .. ولقد قيل في هذه المؤسسة اكثر مما قاله ملك في الخمر ، وقال الكارهون للفكرة في حد ذاتها .. لقد اختبأوا وراء اللحي وتظاهروا بالدين وسرقوا نفوذ الناس بعد ان خدعوهم . وجاء الوقت على المودعين عند الريان فاسلموا امرهم لله وقالوا - عليه العوض .. واعتقدوا انهم كانوا ضحية لاكبر عملية خداع في هذا القرن .

ومنذ ايام قليلة .. تم توقيع عقد بيع ممتلكات الريان للاستاذ محمد رشاد نبيه ممثل المشترين مقابل مليار و ٥٥٤ مليون جنيه .. وكانت اجهزة الاختصاص البيروقراطية تقدر اصول الريان وممتلكاته بـ ٢٠٠ مليون جنيه مصري فقط لاغير .. وقد تم توقيع العقد وسط هتافات المودعين وتصفيقهم اعلانا عن رضاهم بهذه النتيجة

ولقد عاد الهدوء اخيرا الى ١٧٨ الف مودع .. ويبلغ عدد هؤلاء مع من يعولون مليوناً من المصريين . وهكذا عاد الامل الى مليون مصري .. وتقرر ايداع مليار ونصف في خمسة بنوك مصرية على ان يبدأ الصرف في اول ابريل القادم . والحق ان هذه النهاية الطيبة لم تكن تراود احلام احد من المودعين .. واذا كن لنا ان نوجه الشكر فليكن اول شكرنا للاستاذ المحامي محمد رشاد نبيه ، وللمشترين لاصول الريان ، وللريان ، ولهيئة المحكمة ورئيسها د . محمد حسني عبد اللطيف .. لقد بذلت المحكمة كما بذلت النيابة والدفاع معا أقصى ما يستطيعون للوصول لهذه النتيجة . وقد اعتبرت النيابة العامة ان حماية حقوق المودعين وخاصة صغارهم من المصالح القومية التي يتعين عليها ان ترعاها . ونحن نأمل ان تقدم كل التيسيرات لتنفيذ هذا العقد لان البيروقراطية المصرية وهي وارثة ٥٠٠٠ سنة حضارة وتعقيدات ، ليست راضية عما يجري وهي تبتسم بتكشيرة تكشف عن غيظ قلبها .

أحمد بهجت



المصدر: الـ وند

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٥ س. ١٩٩

الوفد تنفرد
بنشر تفاصيل
خطة رد
أموال
المودعين
في الريان

ماتى بيسنرد ١٨٧ ألف مودع أموالهم في

أول
مارس
القادم
بداية
صرف
الشيكات
من البنوك

بواقع
٥٠٠ مليون
جنيه
اشهرًا

تم البيع بجنيد
بالمصري
وتصل
النقود



المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٥ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فبراير ١٩٩١

الاسترداد من تحرير جميع الشيكات

باسم المودعين

تحقيق:

محمد مهاود

نبيه الى طريق مسدود. وفي هذا اليوم تدخلت المحكمة بكل ثقلها حتى انتهت جميع المشاكل. وتمت تسوية الخلافات. وكان منطق المحكمة هو تذييل العقبات وان واقع شركات الريان ٣٨٠ مليون جنيه. طبقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وحقوق المودعين مليار و٥٤٤ مليون

جنيه. وعند تسوية الخلافات أكد البعض ان اصول الريان ان تباع قبل سنوات طويلة ان وجد المشتري. ولن يحصل كل مودع على حقه إلا في حدود ١٠ ٪ من حقه.

ما هي

الصفقة؟

يقابل ال الريان الى المشتري عن حصصهم كشركاء متضامنين في شركات الريان للاستثمار وتوظيف الاموال. والمصوغات والمجوهرات والريان للتراث.

في ٢١ مايو الماضي أعلن رشاد نبيه انه على استعداد - باعتباره ممثلا عن المشترين - ان يشتروا اصول الريان بمبلغ مليارات و٥٤٤ مليون جنيه مقابل حقوق المودعين ايا كانت قيمتها.. وخلال هذه الفترة وجهت الى رشاد نبيه العديد من الاتهامات بان الصفقة وهمية.. وانه يريد مكسبا سياسيا له والحزب «الوفاء» وانه يريد ان يرشح نفسه لمجلس الشعب ليحتوي بالحصانة البرلمانية مثل نواب حزب الأغلبية.. بعد ان انتهت مرحلة الهجوم الشرس، بدأت مرحلة أخرى من الهجوم لعدم اتمام الصفقة.. فقالوا: ما هي حقوق المودعين؟ وهل يكون السداد بالعملة المصرية أم بالعملة الأجنبية؟ واشتد الخلاف بين رشاد نبيه والنيابة.. لأن النيابة كانت تريد ان يسد المشتري حقوق المودعين بتماني عملات اجنبية (دولار امريكي - جنيه استرليني - مارك ألماني - مارك فرنسي - مارك سويسري - ليرة ايطالية - دينار كويتي - ريال سعودي) - وكان منطق رشاد نبيه ان احمد الريان يحاكم لانه لم يسدد مليارات و٥٤٤ مليون جنيه. ولذلك فإن رشاد نبيه يعرض المبلغ الذي يحاكم ال الريان من اجله. وتنتهي.. ان الصفقة كانت مهددة بالفشل. لأن ما حدث يوم ٩/١/٩٠. فقد وصلت المفاوضات بين النيابة ورشاد

بعد توقيع عقد بيع اصول الريان يوم الاحد الماضي تكون قد انتهت المرحلة الاولى من انتهاء مشاكل المودعين. وتبدأ مرحلة أخرى جديدة هي: كيف يسترد المودعون اموالهم؟ ومتى يحدث هذا؟ «الوفاء» في هذا التحقيق

تشرح تفاصيل استرداد ١٨٧ الف مودع لأموالهم. أكد محمد رشاد نبيه المحامي ووكيل المشترين لـ «الوفاء» ان العمل في المرحلة الثانية سيبدأ من منتصف شهر نوفمبر القادم. بفحص أوراق

طلبات ٢٠٠٠ مودع يوميا.. وتخصيص ٢٥ شيكاً و٥٠ محاسباً للإنتهاء من فحص أوراق جميع المودعين في شهر يناير ١٩٩١. ثم تدرج هذه البيانات في الكمبيوتر. وتعتمد المبالغ في البنوك

المصرية لصرفها للمودعين.. وخلال شهر فبراير ١٩٩١ يتم الانتهاء من تحرير جميع الشيكات باسماء المودعين. ومن اول مارس ١٩٩١ تبدأ البنوك في صرف الشيكات بواقع ٥٠٠ مليون جنيه شهريا.



المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

وحول ما اثير اخيرا من ان رشدا نبيه اشترى ممتلكات الريان بالجنيه ولم يشترها بالعملة الحرة اوضح نبيه بالنسبة للسداد بالجنيه المصري انا لست احمد الريان او ال الريان ولا صلة لي بالمودين لدى شركات الريان. انا مصري يشترى عقارات في مصر والنعم يجب ان يكون بالجنيه المصري. لانني لا اشترى فوق ارض امريكا او فرنسا او انجلترا. ولا يوجد قانون يفرض على الشراء بالعملة الاجنبية هذه واحدة.. الامر الثاني.. احمد الريان يحاكم جنائيا لانه لم يرد مليارا و٤٤٠ مليون جنيه مصري. واصل ان احمد الريان لم يقدم للمحاكمة لعدم سداد دولارات او جنيهات استرلينية لكي يستفيد من الاعفاء والتصرف فيها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٢. الخاص بتوظيف الاموال. واصل من ضمن الصفقة الافراج عن ال الريان. ثالثا - والكلام لرشدا نبيه ممثل المشتريين - واذا لم اتقدم للشراء فعلا يكون الحل.. ستقوم النيابة بالبيع بالعملة المصرية وتوزع على المودعين بالعملة المصرية.. فلماذا يكون ذلك مقبولا عندهم وعندما تشتري نحن لا يكون ذلك مقبولا!!

● وقول المودعين انهم سيتضررون من

ذلك لانخفاض ثمن الجنيه المصري بالنسبة للدولار. حيث ان سعر الدولار سيحدد بسعر يوم ١٩٨٨/٦/١٠ وقد تغير ثمن الدولار حاليا؟

الشركة .. حققت خسارة

يؤكد رشدا نبيه ان المودعين حصلوا على ارباح من عام ١٩٧٨ .. وحتى عام ١٩٨٦ كانت بواقع ٢٤٪ رغم ان شركات الريان لم تحقق هذا المكسب. والجهاز المركزي للمحاسبة اثبت خسارة الشركة والعقود المحررة بين شركات الريان والمودعين تنص على ان ما يصرف شهريا للمودعين ٢٪ يدفع مؤلغا للمودعين بضمن اموالهم المودعة لدى الشركة. حتى تتم المحاسبة واصدار الميزانيات وتوزع الارباح والخسائر. ولم تتم اي محاسبة من عام ٧٨ وحتى عام ١٩٨٦ عن اعمال شركات الريان. ولم تصدر ميزانيات لها. فاذا كان الجهاز المركزي للمحاسبة اثبت خسارة للشركات عام ٨٧ بلغت ٥٨٦ مليون جنيه. هذه الخسارة يحاسب عليها المودعون وقد صرفوا اربلحا من عام ٧٨ الى ١٩٨٦ تقدر بـ ٦٠٠ مليون جنيه.

الحسابات الجديدة ولا دخل لها بالحسابات القديمة لدى الشركة السابقة. ولكل رشدا نبيه انه بعد ذلك يتم رصد الحسابات في كشوف المدة للبنوك المعتمدة. ثم بعد ذلك يعتمد في اليومية الخاصة بالشركة الجديدة واصل رشدا نبيه ان هذا العمل يقوم به اكثر من خمسين محاسبا وتستغرق هذه الفترة ثلاثة اشهر على اقصى تقدير تبدأ من ١٠ نوفمبر ١٩٩٠ وتنتهي في يناير ١٩٩١.

تحرير الشيكات اول فبراير ٩١

واعلن رشدا نبيه انه ابتداء من اول فبراير ١٩٩١ تقوم الشركة بتحرير الشيكات الخاصة بالمودين. والفروض ان البنوك ستعد ٢٥٠ الف شيك ولذلك تقرر ان يتم اصدار الشيكات عن طريق الكمبيوتر. ولكل ان هذه العملية تستغرق من ١ فبراير ٩١ الى ٢٨ فبراير. بحيث تحرر جميع الشيكات باسماء المودعين وبمبالغهم ولا تكون ناقصة سوى من اسم البنك والفروع والتوقيع. وابتداء من ١ مارس القادم وحتى نهايته تكون المفاوضات مع البنوك المعتمدة لمحت كيفية قبول الشيكات ولبحث امكانية البنوك في الصرف لحجم المبالغ التي يمكن ان تصرف شهريا. ونأمل ان تصل الى ٥٠٠ مليون جنيه شهريا ولان تحديد حجم المبالغ التي تصرف يرجع الى قدرة البنوك في توفير السيولة بالعملة المصرية والقدرة على الصرف للمودعين بما لا يخل بعمل البنك المعتاد وبما لا يضر الاقتصاد القومي لان صرف مليار و٤٥٠ مليون جنيه مصري دفعة واحدة لابد ان يؤثر.. ولكل رشدا نبيه ان امر الصرف لا يهم المشتريين وانما جاهزون بايداع ما يقابلها بالعملة الحرة في نفس الوقت. واصل ان البنوك ستحدد المبلغ الذي يمكن لها ان تصرفه

يومية والفروع التي ترغب فيها. وسيترقب على ذلك تحويل العملة الحرة الى عملة مصرية في البنوك الحكومية. بمعنى اخر انه سيتم حركة يومية من حساب المشتريين بالعملة الحرة الى حساب المودعين بالعملة المصرية بالبنوك بقر حجم الشيكات التي ستقرر البنوك صرفها يوميا حتى يتم سداد جميع حقوق المودعين. واصل ان هذه العملية ستجدها البنوك في حدود لن تقل عن خمسة اشهر واذا رأت البنوك الصرف في

شهر واحد فان هذا لن يؤثر على التخطيط الموضوع للمشتريين. لان المشتريين جاهزون بالعملة الحرة في اي وقت ولكل رشدا نبيه ان الصرف لن يتم إلا بعد تحقيق حقوق المودعين وببدا هذا في اول نوفمبر حتى يناير ١٩٩١. ولن يمكن الصرف قبل هذا الميعاد

كما يتنازل ال الريان عن ادارة جميع الشركات المساهمة والتنازل عن الاسهم والحصص في الشركات المساهمة وهي الريان للمعاملات المالية. والريان للاستثمارات العقارية. الريان لمواد البناء. الريان الوطنية للنقل. والوطنية للمفروشات والملابس المطرزة. والوطنية للصناعات الغذائية والمخابز. والوطنية للاعلان. والعربية للمنظفات. والسلام للاستعمار. والمركزية للارضيات. والاسماعيلية لمزارع الثروة السمكية. والقومية للفنادق والسباحة.

كما يتنازل ال الريان عن جميع الممتلكات الفردية والحقوق المالية المحقة والتي لم تحقق في مصر والخراج. كما يتنازل ال الريان عن جميع الاموال السائلة لدى البنوك في مصر والخراج. واخيرا مجمل ثمن الصفقة مليار و٤٤٠ مليون و٦٧١ الفا و٤٢٩ جنيها مصرية.

كيف يسترد المودع امواله؟ والآن وبعد ان تم التوقيع على العقد ماذا سيحدث؟

توقيع العقد ستبدأ مرحلة اكثر ارهاقا وايجابية من المراحل السابقة. ويبلغ عدد المودعين ١٨٧ الف مودع. بعضهم له حساب واحد والبعض له اكثر من حساب. وحتى يمكن اصدار شيكات للمودعين يجب تحديد حقوق كل مودع

على درجة عالية من الدقة. ويجب استدعاء المودعين ليحث حقوق كل مودع على حدة.. واصل رشدا نبيه انه سيبدأ من الاسبوع الاول لو من ١٠ نوفمبر القادم تقريبا استدعاء المودعين باعلان سيتم نشره في جميع الصحف لكي يتوجه ما يقرب من ٢٠٠٠ مودع كل يوم الى مقر الشركة بحسب تسلسل ارقام حساباتهم ومعهم المستندات التي تفيد حصر حقوقهم لدى الشركة.

٢٥ شبكا لبحث الأوراق

كما اضاف رشدا نبيه انه سيبدأ ٢٥ شبكا في الشركة ويوجد محاسب على كل شبك لاستقبال المودعين لمطابقة مستندات وحقوق المودع على المستندات التي لدى الشركة على اجهزة الكمبيوتر الموجودة بها. فاذا كانت مطابقة وقع المودع على ملفه بالمبلغ المستحق له الذي اسفرت المراجعة النهائية عنه.. واذا كان هناك خلاف يحول الى قسم المراجعة في نفس اللحظة ليتناقش المودع مع المحاسبين المتخصصين لتصفية حقوقه والتي يعتمد عليها المودع. وبعد هذه المراجعة يحول الملف الى الكمبيوتر لرصد



المصدر: ٢٠٠٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٠ أكتوبر ١٩٩٠

ويجب ان تخصم من رأس المال للمودع ، ولكنني عندما عرضت كمشتري وافقت على صرف هذه المبالغ دون الاخذ بالشروط الموقعة بين المودعين وشركات الريان . وبالنسبة لارباح عام ٨٧ التي لم تصرف حتى الآن فان الشركات حققت في هذا العام خسارة فادحة جعلت اصولها ٢٨٠ مليون جنيه بدلا من مليار و٨٧ مليون جنيه . ثم بدأت الحرب على قانون توظيف الاموال .. وتوقفت شركات توظيف الاموال على العمل .. ولم تحقق ارباحا تذكر

● متى يصل ثمن الصفقة الى مصر ومتى يتم الاعلان عن المشتريين ؟ يؤكد رشاد نبيه ان ثمن الصفقة سيصل الى مصر على ضوء تحديد حقوق المودعين وقد حدد في العقد الموقع بيني وبين ال الريان اخر شهر مارس القادم . وحتى هذا التاريخ لا بد ان يكون الثمن قد وصل الى مصر وقد يصل قبل هذه الفترة . اما عن اسماء المشتريين فلا يهم احد ان يعرف من هم .. وسيعلن عن اسمائهم عند الاعلان عن وصول ثمن الصفقة الى البنوك المصرية .



المصدر : ١٩٩٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

توكيل موثق من آل الريان لوكيل المشتريين إيداع التوكيل في المحكمة حتى يتم سداد الثمن

إعتمد أمس مامور الشهر العقاري أمام محكمة جنليات الجيزة توكيل آل الريان لمحمد رشاد نبيه بصفته مشترياً بعد الاطلاع على مستندات ملكيتهم للأصول المباعة وقد تعهد مامور الشهر العقاري بإعداد الصورة الرسمية الموثقة من التوكيل للمحكمة على أن يودع بها ولايسلم للوكلاء إلا بعد سداد الثمن . وقد سمحت المحكمة لآل الريان بالخروج من القفص حيث قاموا بالتوقيع على التوكيل أمامها وبحضور مامور الشهر العقاري ومحمد رشاد نبيه وكيل المشتريين والذي غادر القاعة بعد أن إنتهى دوره في القضية وأصبحت مهمته الأخيرة إيداع ثمن الصفقة في البنوك التي سيتم الاتفاق عليها .

تقديمها للهيئة لانه بعد تقديمها مباشرة تبين أنها لم تشمل المركز المالي . بالإضافة الى ذلك فقد تسلم خطاباً من المحاسبين في اليوم السابق مباشرة لتقديم المتهم أوراقه للهيئة تضمن أنهم لم يتمكنوا حتى الآن من اتمام أعمال المراجعة وإصدار التقرير عن المركز المالي للشركة . وأكد الشاهد أن شركتي الشريف والسعد استوفتا جميع أوراق التوفيق قبل انتهاء الموعد المحدد . وقد قررت المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبد اللطيف استكمال مناقشة الدفاع للشاهد الأول في جلسة السبت القادم .

ثم بدأت بعد ذلك جلسة محاكمة الريان بتهمة مخالفة قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فتحدث ممدوح الوسيحي المحامي وطالب بتنحية موضوع الصفقة جانباً والالتفات الى الدعوى الجنائية وبدأ في مناقشة الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال الذي أكد في إجاباته أن أحمد الريان قدم مجموعة من الأوراق أسماها مركزاً مالياً ولم تكن هذه الأوراق معتمدة من المحاسبين القانونيين وجاءت متعارضة تماماً مع البيانات التفصيلية التي قدمها مرفقة بالمركز المالي إلى النيابة في نفس يوم



المصدر: **المصر** ور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

التفاصيل الكاملة لرد أموال المودعين بشركات الريان

- دعوة المودعين لمراجعة إيداعهم ببنك الشركة بمعدل ٢٠٠٠ مودع يوميا من السبت بعد القادم
- الانتهاء من تحرير الشيكات في آخر فبراير والصرف في أول أبريل
- ٣٠٠ مليون جنيهه يقوم بتوزيعها كل بنك على المودعين
- رشاد نبيه يطير إلى الخارج لاحضار نمون الصفقة يوم ١٢ نوفمبر

للتوجه إلى مقر شركة الريان ومعه مستنداتهم وإيصالات الإيداعات الخاصة بكل منهم ، لتحديد حقوقهم والتوقيع بذلك أمام موظفي الشبايك في مقر الشركة ، وذلك بمعدل ٢٠٠٠ مودع يوميا حسب تسلسل أرقام حساباتهم ، وسوف تنتهي عملية مراجعة حسابات المودعين في ٣١ يناير القادم ، بحيث يقوم موظفو الشبايك بقيد حساب كل عميل في الكمبيوتر بعد أن يوقع كل مودع اسمه بصحة هذا الحساب ، ويتزامن مع هذا الاجراء قيد كل حساب في كشف خاص يسلم إلى البنوك التي ستولى صرف ايداعات المودعين من واقع القيد الجديد في الكمبيوتر بعيدا عن

كتب : عزت بدوي

● ● أخيرا تنفس مودعو الريان الصعداء ، واقترب حلم استرداد مدخراتهم التي كانت تبلى ، فقد شهد هذا الأسبوع توقيع عقد شراء ممتلكات الريان ورد جميع أموال المودعين .. وأصدرت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار د. محمد حسن عبداللطيف قرارها بالموافقة لآل الريان برد حقوق المودعين تطبيقا للمادة (٢١) من قانون توظيف الأموال ، فمتى يحصل المودعون على حقوقهم ؟ ، وكيف يتسلمونها ؟ . ومن هم المشترون ؟ ، وما مصير آل الريان بعد سداد حقوق المودعين ؟ ، ولماذا يتم صرف الإيداعات الأجنبية بالجنيه المصري ؟

تفرد «المصور» بنشر التفاصيل الكاملة لبرنامج رد أموال المودعين بشركات الريان بعد أن تم توقيع عقد بيع أملاكها لممثل المشتري رشاد نبيه المحامي مقابل رد حقوق المودعين البالغة مليار و٥٤٤ مليون جنيه مصري مع إعفاء آل الريان من العقوبة الجنائية إذا ثبت إدانتهم في المحاكمة ● ●

أكد رشاد نبيه ممثل المشتري في تصريحاته « للمصور » إن برنامج رد أموال المودعين تنفيذا للعقد الذي أبرم داخل المحكمة يوم الأحد الماضي والذي اعتمدته المستشار بدر المنيلوي النائب العام صباح أول أمس الاثنين ، يبدأ من ٣ نوفمبر القادم ، حيث تبدأ مرحلة تحقيق إيداعات المودعين على وجه التحديد بالإعلان في الصحف عن دعوة المودعين



المصدر: المسرور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٦ أكتوبر ١٩٩٠

لما المرحلة الأخيرة في البرنامج تبدأ في أول إبريل القادم حيث سيتوجه المودعون إلى نفس شبايك ايداعاتهم بمقر شركات الريان لتسلموا شيكات بقيمة ايداعات كل منهم ، ويكون الشيك محمداً به اسم البنك الذي سيصرف منه وتاريخ الصرف ، وهذه الشيكات مضمونة من البنوك ومعتمدة وغير قابلة للالغاء . وأشار رشاد نبيه إلى تأخر عملية الصرف لأول إبريل ، فقال إنه يرجع إلى الخطوات السابقة حيث لن يكون ممكناً صرف الايداعات حتى لو تم احضار ثمن الصفة هذا إلا بعد اتخاذ الخطوات السابقة والتي تستغرق هذه الفترة: حتى لو تم الاستمارة بـ ٥٠٠ موقف يومياً .

وحول ما أثاره بعض المودعين في المحكمة أثناء توقيع العقد من اعتراضهم على استرداد قيمة ايداعاتهم بالعملة الأجنبية بالجنة المصري وطعنهم ببطان العقد لما لحق بهم من خسائر ، قال رشاد نبيه إن هذا الأمر يتعلق بالمودعين والريان ولا علاقة لي به فانا مشتر لأصول الريان التي تم تعديلها بـ ١٥٤٤ مليون جنيه ، والشراء تم من مصري إلى مصريين ولأصول داخل وخارج مصر ، والضرب الذي يحدثه عن أصحاب الايداعات بالتد الأجنبي يمثل في ٢٨٥ مليون جنيه قيمة فرق العملة بين أسعارها في ١٩٨٨/٦/١٠ وأسعارها الآن ، ولكن إذا تمسك أصحاب هذه الايداعات بهذا الحق فمن حق أحمد الريان أن يضمن أمام المحكمة باعتراضه على حقوق المودعين لأن تقرير المحاسبين كشف أن شركة الريان خسارة وما صرف للمودعين خلال السنوات الماضية كان عبارة عن سلف تحت حساب الأرباح والخسائر ، ويضمن ايداعات المودعين ، وبالتالي فمن حق آل الريان استرداد مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه سبق صرفها للمودعين تطبيقاً للعقد

المبرم بين المودعين وشركة الريان . وهذه أمور كلها مدنية تستغرق سنوات طويلة لتحقيقها لأنها تتطلب اقتداب خبري لتقييم أصول الريان وبيان الخسائر ثم إعادة حساب حقوق المودعين ، واعتقد أن من مصلحة المودعين عدم إثارة هذه القضية حتى لا يضطر أحمد الريان إلى المطالبة بهذه الحقوق .

وحول مصير آل الريان ومحاكمتهم جتاً بعد اتمام الصفة ؟ قال : هناك تصور خاطئ أن اتمام الصفة سيقفل ملف الدعوى الجنائية ، إنما الحقيقة هي استمرار الدعوى الجنائية في طريقها العادي ، ثم تحجز للحكم فلذا وجدت المحكمة أن آل الريان غير مخالفين لقانون توظيف الأموال فتضى ببراءتهم لما إذا ثبت ادانتهم فتحكم بتقضاء الدعوى الجنائية وإعفاء آل الريان من العقوبة الجنائية لمبادئهم بسداد حقوق المودعين لديهم ، وهو القرار الذي أصدرته هذا الأسبوع بالتصريح لهم بسداد حقوق المودعين تنظيلاً للمادة (٢١) من القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ .

لما عملية الإفراج عن آل الريان ورفع التحفظ عنهم فإن هذه الاجراءات سوف تتم فور ايداع ثمن الصفة لدى البنك بالقاهرة وهو ما سلباً في السعي إليه يوم ١٣ نوفمبر القادم ، حيث سأسافر إلى الخارج لتصفية بعض الاستثمارات الخاصة بالمشتريين وتحويل ثمن الصفة إلى مصر حتى يتم الإفراج عن آل الريان ، ولكن لن يكون ذلك على حساب خسائر في تصفية الاستثمارات بالخارج ولكن في جميع الأصول ثمن

القيد السابق خلال الفترة الماضية . ثم تبدأ المرحلة الثانية من أول فبراير القادم بتحرير شيكات المودعين بالكمبيوتر كل حسب قيمة ايداعاته وذلك من خلال دفتر اليومية الذي سيحرر يومياً أثناء عملية مراجعة حقوق المودعين .

وقال رشاد نبيه ممثل المشتريين أن المرحلة الثالثة في برنامج تنفيذ عقد صفقة الريان يبدأ أول مارس القادم بتسليم شيكات المودعين إلى البنوك لتحديد تواريخ صرف كل شيك والفرع الذي سيصرف منه حسب الفترة المالية لكل بنك من البنوك الخمسة التي مشترك في عملية رد أموال المودعين بالريان ، وهي بنوك الأهلي والاسكندرية ومصر والقاهرة والوطني للتنمية ، وجار الاتصال الآن بهذه البنوك لتحديد مدى قدرة كل منها على الصرف وامكانياته البشرية والمادية والفترة التي تستغرقها عملية الصرف ، حيث إن النية متجهة إلى أن تخصص لكل بنك من البنوك الخمسة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ليقوم بصرفها إلى المودعين من فروعها بالقاهرة فقط .



المصدر: المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠

الصفقة سيكون موجودا في بنوك مصر قبل أول مارس القادم حتى تقوم البنوك بإصدار الشيكات التي سيتم توزيعها على المودعين .

وأكد رشاد نبيه إن آل الريان ليسوا طرفا في شراء الصفقة إنما المشترون عبارة عن ٧ أشخاص مصريين وأنا واحد منهم والسنة الآخرون لا يتمون إلى أي فكر ديني أو سياسي ولا علاقة لهم بأية تجمعات فكرية معينة وسوف نقوم بإعلان أسمائهم أمام المحكمة فور وصول ثمن الصفقة إلى مصر ، وقد حرصوا على شراء شركات الريان رغم أن أصولها لا تزيد قيمتها على ٥٠٠ مليون جنيه لأنهم قلنوا بدراسات جدوى لهذه المشروعات وعائلتها ومقارنتها بالعائد من استثماراتهم في الخارج ، وانتهت الدراسة إلى أنه خلال السنوات الخمس الأولى من شراء أسلاك الريان ستكون هذه الأصول قد حققت كل المبالغ التي دفعت في ثمنها ثم تحقق بعد ذلك عائدا سنويا يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ٪ ، وهو أعلى بكثير من عائد استثمار ثمن الصفقة في البنوك بالخارج .

وقد رشاد نبيه مفاجأة عامة بإعلانه أن محمد الريان سيتولى إدارة مشروعات الريان بعد بيعها لأنه خبير في هذا المجال ، وهو الذي أعد دراسات الجدوى الخاصة بجميع هذه المشروعات ، أما أحمد الريان سيحدد موقعه طبقا للتخصص الذي سنحتاج إليه فيه .

وكشف أنه سيتم إعادة تشغيل جميع أنشطة الريان كما كانت في الماضي فيما عدا نشاط توظيف الأموال .



المصدر : الامم المتحدة

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبمنظرة

صفحة العصر .. حلم أم حقيقة ؟

هي بالفعل صفحة العصر بالنسبة للمودعين الذين كان قد بلغ بهم اليأس حد الإحباط وعدم الثقة في أي شيء !

وهي بالفعل خطوة طيبة لو اكتملت بتنفيذ بنود العقد الذي جرى إبرامه مؤخرا بشأن بيع ممتلكات الريان مقابل التزام المشتريين الجدد بسداد حقوق المودعين

ومن أجل صالح ١٧٨ ألف مودع فريد لن تستمر البسمة على شفاههم نطالب كل الجهات والهيئات التي ستتولى المشاركة في عملية رد الأموال بأن تيسر ولا تعسر ولن تسهل ولا تعقد !

نحن نطالب البنوك الوطنية المصرية بأن تعتبر هذا العمل مهمة وطنية وأنسلفية تستوجب منح كل التيسيرات المطلوبة حتى لا تتكرر مأساة بنك الرافدين مع مودعي الريان فينقلوا على الأرصفة، ويقامبوا، لطوابير الصرف بالأيام والليالي .

ونحن ندعو إلى زيادة عدد المناظرات التي ستخصص للمودعين لمراجعة وتسوية حساباتهم وعدم الاكتفاء بالعدد القليل من مناظرات شركات الريان . وجبذا لو تم افتتاح مناظرات بكل المحافظات حتى لا يتكسب مئات الألوف في القاهرة التي لم تعد تحتل أي ضغط بشري جديد .

ونحن نتمنى على الذين يفترون قضايا جدلية حول سعر صرف العملات في عملية رد الإيداعات أن يقللوا بالأمر الواقع ولن يسجدوا لله متضرعين أن تتم الصفقة دون عوائق فقد كان الحصول على ١٠٪ من قيمة الإيداعات قبل شهر مجرد حلم أشبه بالمرآب !

ونحن في انتظار أن يتسلم النائب العام قريبا ما يفيد بأنه قد تم بالفعل احضار الأموال من الخارج وإيداعها في البنوك حتى نصدق أننا لم تكن نحلم وأن الدنيا مازالت بخير !

والأيام القادمة قد تكون حيلة بالعديد من الملاحظات ونتمنى أن تكون ملاحظات مسلة !

مرسي عطاالله



المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
توقيف أموال

في قضية الريان :

ماذا بعد التوقيف؟

محمد نجم
تصوير : محمد حسن

مستحقات المودعين لكي يستفيدوا من
نصوص قانون تلقى الأموال والذي يجيز
الاعفاء من العقوبة إذا تم رد الأموال
قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ..
فلا يجوز لهم .. أو لمثل المشتري أن
يخالفوا نصوص ذات القانون ويمتنعوا
عن الرد بذات العملة أو رد المبالغ
المستحقة بأقل من قيمتها الحقيقية وقت
السداد !

ولكن ممثل المشتري أصر على موقفه
موضحاً أنه مصرى ويشترى ممتلكات
مصرية من مصرى في مصر ، وبالتالي
سيكون ثمن هذه الممتلكات بالعملة
المصرية .. والإضافة أنه مكلف بالسداد
عن البائعين (أسرة الريان) وأنه لا يجوز
ولا يحق للمودعين المطالبة بكامل

بتوقيع عقد « الوعد بالبيع » لممتلكات الريان إلى المحامي ممثل
المشتري .. تكون المرحلة الأولى لسداد مستحقات المودعين قد انتهت ..
وتبدأ المرحلة الثانية .. وهي مراجعة هذه المستحقات وتصفياتها والتصديق
عليها من الطرفين .. ثم انتظار المرحلة الثالثة الهامة والحاسمة .. وهي سداد
جميع المستحقات بشيكات مقبولة الدفع يتم صرفها فوراً من البنوك التي تم
تحديدتها للصرف .

المودعة لدى الريان .. وسندهم في ذلك
أن قانون تلقى الأموال أوجب رد
الأموال لأصحابها بذات العملة التي تم
الإيداع بها ، كما أن القانون المدني ينص
على أنه إذا كان محل الالتزام نقوداً ،
الزم المدين بسدادها بقدر عددها
المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع
قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت
السداد أي أثر .. فكيف تتم محاسبتهم
على قيمة العملة في ١٠ يونيو ١٩٨٨ ؟
وكان الدولار وقتها بـ ٢٣٤ قرشا
فقط ! !

وتسأل بعضهم .. إذا كانت أسرة
الريان قد فوضت ممثل المشتري في سداد

ومع أن الصفقة قد تمت .. وإجراءات
السداد تسير سيراً طبيعياً وفي خطوات
متتالية فإن المودعين مازلوا في حالة
انتظار وترقب وقلق خشية أن تأتي
الرياح بما لا تشتهي السفن !
ومازال بعضهم يعلن اعتراضه وتحفظه
على إجراءات السداد .. حيث شهدت
قاعة المحاكمة في جلسة الأحد الماضي
جدلاً قانونياً بين بعض المودعين والمدعين
بالحق المدني وبين ممثل المشتري .
فقد طالب المعارضون أن يحصلوا على
مستحقاتهم بذات العملة التي أودعوا بها
وإلا فيستعرض بعضهم لخسارة تصل
نسبتها إلى ٤٠ ٪ من إجمالي أمواله

حقوقهم .. لأنهم كانوا شركاء للريان -
طبقاً للعقد الموقع بينهما - في المكسب
والخسارة ، فهل هناك شركة تصرف
أرباحاً فقط ؟ . ثم أن تقرير « لجنة
العشرة » كشف عن أن الشركة حققت
خسائر كبيرة .. ولذلك فجميع الأموال
التي حصلوا عليها من قبل كانت بضمان
رأس المال إلى أن تتم تصفية الحساب ..
وعليهم الآن أن يردوها !
وقد حسم رئيس المحكمة هذا



المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

الخلاف .. معلنا موافقة الجميع على الصفقة .. ومن يرغب من المودعين أو المدعين بالحق المدني الرجوع على أحمد الريان وأسرته فأمامه المحاكم المدنية .

● ● ●

والحق أن جميع الجهات المستولة والتي لها علاقة بالصفقة قد بذلت جهودا كبيرة للحفاظ على حقوق المودعين وتوفير الضمانات الكافية - في العقد - للحصول على هذه الحقوق .

بداية من المحكمة التي أزيلت كل العقبات التي اعترضت طريق إتمام الصفقة .. مع أن كل ذلك خارج نطاق عملها « كدائرة جنائية » محاكم متهمين عن تهم ارتكبوها .. لدرجة أن رئيس المحكمة د . حسن عبد اللطيف قرر أن تظل التوكيلات المتتمة لعملية البيع - بعد شهرها - في خزنة المحكمة حتى يتم إيداع ثمن الصفقة في خزنة أحد البنوك المصرية .

والنيابة العامة التي اعتبرت مصلحة المودعين أولى بالرعاية وأجرت مفاوضات طويلة مع ممثل المشتري حتى تم الوصول إلى صيغة مرضية لبنود العقد .. يتحقق معها مصلحة المودعين سواء بشركات الريان أو بشركات الحلال .

ثم هيئة سوق المال .. التي طلبت في خطابها السري رقم ٨٣٩ إضافة بعض الضمانات للمودعين في العقد .. وتحقق لها ما أرادت منها عدم أحقية ممثل المشتري في الرجوع على المودعين بأي دفع أو مطالبتهم بأي التزام ، مهما كان سببه يتعلق بعلاقته مع أسرة الريان . ومنها أيضا أنه بعد أن يتم إيداع الثمن خزنة أحد البنوك المعتمدة ، وبعد تخصيصه لسداد حقوق المودعين .. يصدر البنك تقريرا إلى النيابة العامة للتحفظ على هذه الأموال بحيث لا يحق

للمشتري التصرف فيها بأي شكل كان .. وأن تكون هذه المبالغ فقط لصرف الشيكات الصادرة من المشتري أو يمثلهم لصالح المودعين ، كما تكون هذه الشيكات نهائية وغير قابلة للإلغاء .

● ● ●

والآن .. وبعد التوقيع ستبدأ المرحلة الثانية .. وهي مراجعة الحسابات وتصفياتها والتصديق عليها .. وقد جاء بالعقد وتحت بند « صرف حقوق المودعين » شرح لخطوات هذه المرحلة .. حيث نص « لما كان صرف المودعين لحقوقهم يقتضى تسليم سندات المديونية الموقع عليها من شركات الريان والحصول على إقرار رسمي منهم بالتخالص وسحب مالى البعوض منهم من شيكات والتنازل عن الجنيح المباشرة المرفوعة من رفع الدعاوى بها أمام محاكم الجنيح ، فإن صرف حقوق المودعين يتم بمعرفة ممثل المشتري في الأماكن السابق تحديد لها للإيداع لدى شركات الريان بعد إصدار شيكات مقبولة الدفع أو شيكات مصرفية باسم كل مودع وحقوقه ، على أن يبدأ الصرف بعد تسلم ممثل المشتري للممتلكات محل العقد والمستندات التي لدى النيابة العامة .. وفي جميع الأحوال يتم الصرف بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع البنوك ..

● ● ●

وقد تم فعلا اختيار بنك التنمية الوطنى والبنوك الحكومية الأربعة : الأهلي ومصر والاسكندرية والقاهرة لتتولى عملية صرف الشيكات .. وسوف يسافر المحامى رشاد نبيه ممثل المشتري - كما صرح بذلك - إلى الخارج في الأيام القادمة لإحضار ثمن الصفقة وإيداعها في البنوك المذكورة .. حتى تنتهى إجراءات المراجعة والتصديق .. وبعدها

يتم الصرف !

تبقى مسألة الإفراج عن أسرة الريان أو استمرار محاكمتهم .. وماذا عن باقى التهم التي شلها قرار الاتهام وعددها ١٦

تهمة .. الأمر هنا متروك لتقدير المحكمة التي تنظر القضية .. ويتوقف على موقف النيابة العامة باعتبارها صاحبة الدعوى .. خاصة أن التهمة الرئيسية التي أحيل بسببها الريان إلى المحاكمة .. هي الامتناع عن رد ومستحقات المودعين لدى شركاته .. كما يتوقف الأمر أيضا على مدى التزام ممثل المشتري وسرعة سداده لمستحقات المودعين ..

وتجدر الإشارة إلى من شروط الصفقة التي تمت .. أن يتم الإفراج عن أسرة الريان .. وقد تضمن العقد الذى وقع فى ساحة المحكمة الأسبوع الماضى ما يفيد ذلك !

ولكن متى يتم الإفراج ؟ .. وبالطبع لن يتم قبل حصول المودعين على كل مستحقاتهم .. وقد ترى المحكمة الإفراج عن أسرة الريان بعد وضع ثمن الصفقة فى أحد البنوك المصرية وتخصيص هذه الأموال لصرف الشيكات التى سيحصل عليها المودعون من ممثل المشتري .

● ● ●

من جهة أخرى حذر ممثل المشتري من تأثير صرف مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مرة واحدة على التضخم والأسعار فى مصر .. فسوف ترتفع الأسعار وتزداد نسبة التضخم .. ولكن رئيس المحكمة طمأنه « اصرف ومالكش دعوى » فلا يشترط أن يقوم كل المودعين بصرف ما يحصلون عليه .. فقد يرى بعضهم الاحتفاظ بمستحقاته التى سيحصل عليها فى صورة وديعة فى أحد البنوك ، وقد يفضل بعضهم شراء شهادات استثمار .. أو قد يقوم بعضهم بوضعها فى حساب جار .. المهم أن ترد إليهم أموالهم !





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ قضية الريان :

الزام هيئة سوق المال بتقديم صور توفيق اوضاع السعد والشريف والوفاء

كتب - محمود النوبى :

قررت أمس محكمة جنابات الجيزة المنعقدة بارض المعارض استمرار سماع الشهود في قضية احمد الريان والزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من لوراق توفيق الاوضاع الخاصة بكل من شركات توظيف الاموال الثلاث السعد والشريف والوفاء . وفي بداية الجلسة سال رئيس المحكمة عن مامور الشهر العقارى فتبين عدم حضوره حيث تخلف عن تسليم توكيل ال الريان لممثل المشتريين الى المحكمة .

وبعد انتهاء الدفاع من مناقشة الشاهد طلب مدوح الويسى المحامى للزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من واقع ملفات شركات السعد والشريف والوفاء والتي وافق سوق المال على توفيق اوضاعها . وطلب احمد الريان من داخل القفص بسرعة تقديم هذه الأوراق حتى يتكشف لعدالة المحكمة العنت والتفرقة والظلم الذى مارسته الهيئة مع شركات الريان .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحمك وحضور المستشار ساهر درويش واحمد ادريس رئيس النيابة بامانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى .

ثم واصل الدفاع مناقشة الشاهد الاول الدكتور فاج النور رئيس هيئة سوق المال الذى أكد ان شركات الريان لم تضع الدفاتر والسجلات اللازمة للمحاسبين القانونيين بالاضافة الى تكشف وجود اخطاء جسيمة باعمال الشركة وان ابلاغه النيابة كان بسبب عدم استطاعة المحاسبين القانونيين الحصول على مستندات المحاسبة من الشركة . وقال ان الأوراق التى قدمها المتهم احمد الريان لتوفيق الاوضاع لم يكن بينها ورقة واحدة كمستند يعتد به لتوفيق اوضاع شركته كما ان الاعمال فى شركتى الريان لتوظيف الاموال والريان للمعاملات المالية كانت متداخلة .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحد المشترين للريان حضر جلسة المحاكمة !

كتب إبراهيم خليل

قدم رشاد نبيه وكيل المشترين المجهولين لصفقة الريان
كشفا للمستشار ساهر درويش بالقضايا الاستئنافية التي
يحاكم فيها أحمد الريان بتهمة إصدار شيكات بدون رصيد
وعدها ٨١ قضية

الأربعاء الماضي والمشترين المجهولون
ليس بينهم أحد له نشاط اقتصادي
داخل مصر الآن ويعتبر شراء أصول
الريان أول تعامل له في السوق المصرية
كما أنهم يعتزمون الإقامة الكاملة في
مصر بعد شراء صفقة الريان . بعد أن
أقاموا في أوروبا والخليج العربي أكثر
من ٢٠ عاما وعلى جانب آخر يعتزم رشاد
نبيه وكيل المشترين المجهولين وأحد

المشتريين السبعة إصدار جريدة يومية
بواسطة مطبع الهلال التي تم شراؤها
ضمن صفقة الريان وقد قام بالفعل
بالتفاوض لشراء مطبعتين أخريين
لنفس الهدف .

وقد التزم وكيل المشترين بتسديد
قيمتها وقد تم التنازل عن ٢٣ شيكا
لإدارة التحفظ واعاد أصحابها
حساباتهم كمودعين لدى الشركة
وبالتالي أصبح لكل مودع حسابان
حساب كمودع وقيمة شيك يحاكم به
أحمد الريان أمام المحكمة وينتظر أن
يقدم رشاد نبيه وكيل المشترين كشفا
باسماء وأرقام هذه الشيكات أمام
محكمة استئناف الجيزة في نهاية الشهر
القادم لتقوم المحكمة ببحنه ليكون
للمودع حق الاختيار في الحصول على
أمواله من حسابه كمودع ويتنازل عن
الجنحة المرفوعة بالشيك لو يتنازل عن
حسابه لدى الشركة ثم يبيض قيمة
الشيك من المحكمة .

ومن المعروف أن الشيكات الخاصة
المرفوعة بها قضايا قيمتها تصل إلى
حوالي ٢ ملايين دولار و٢ مليون جنيه
مصري وعلمت روز اليوسف أن
المشتريين المجهولين لأصول الريان
والذي يبلغ عددهم ٧ أشخاص يوجد
أحدهم في القاهرة وقد حضر لمدة
ساعتين جلسة الريان التي عقدت



.. وبلاغ إلى المدعى الاشتراكي

حقوق المودعين ضائعة .. والحكومة مكثوفة الأيدي

متى تنتهي مهزلة او مسرحية شركات توظيف الاموال او قل المناورات التي تقوم بها مع جهاز المدعى الاشتراكي ؟
هذه رسالة قد هزنتني بما جاء فيها من موضوعيه وعرض للمشكلة واحباط وياس والم وحن ..
وهي رسالة وجهتها صاحبتيها الى لا لكي تجد حلا ولكنها تبحث فقط عن يسمع ويقرأ او اذنا واحدة تستمع إليها ..
وهي قصة حزينة مؤلمة ..
اضعها كيبلاغ امام المستشار المدعى العام الاشتراكي اذ لديه هو وحدة الحل وليس لدى اي جهة اخرى في مصر .. ونحن وهي تنتظر منه الرد .. مجرد الرد !
تقول الرسالة :



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل عصام رفعت

بعد التحية

لسفة اذ اطرق بلبك فاني اريد ان يسمعن انسان واحد بعد ان طرقت

سمع المفروض ان يجيبوني فوضعو اصابهم في اذانهم واستغشوا ثيابهم .

١ - لقد قلاني سوء الحظ ان اودع لدى شركة بدر للاستثمار مبلغ (١٨٠٠٠) جنيه حصيلة ستين عاما (انا بالمعاش) بمقد وكلة ٨٨/٣٣٧ في ٨٨/٧/٨٨ مؤملة في نواة قبرها ٣٠٠ جنيه تسند الزير (وهو المعاش) شهريا نعمة من الله

٢ - في مايو من نفس العام لاحت في فرصة لشراء شقة بمنطقة العجمي لولدي ليتزوج ويعيش فيها بمبلغ (٢٠٠٠٠) جنيه دفعت (٢٠٠٠) عربون وعند دفع باقي الثمن تسجل الشقة وتسلمها ويتم الزواج
٣ - لما كان الشرط السادس لبدر ينص على ان للطرف الثاني حق انتهاء العقد بعد اخطار الشركة بـ ٦٠ يوما ويسحب رصيده فاني استنادا الى هذا النص اخطرت الشركة بطلب سحب رصيدي المتعم للثمن الشقة بالضبط (بمسجل ٦٧٣ - ٨٨/٧/٢٧ ويتوالى التسلسل

١ - مسجل اخر لبدر ٥٢٣ - ٩٠/٧/٥ مرفق به صورة عقد شراء الشقة
٢ - مسجل للمدعى الاشتراكي ٥٢٢ - ٩٠/٧/٥ بنفس المستندات
٣ - مسجل للمستشار محمد صفوت هلال المختص بشركة بدر ٢٢٨٤ - ٩٠/٥/٨

٤ - طلب مماثل يسلم لمدعى الاسكندرية ٣٧٧١ - ٩٠/٧/٢٥

كتوجيه مسئول الشركة بالاسكندرية

وبعد ياسيدي فلا احد من هؤلاء قل لي سمعتك وانتهى ميقات يونيو سنة ٩٠ ومازالت الحكومة مكثوفة الايدي في هذا الامر وزواج ابني مهد بالفضل وحقوق الالاف من المودعين ضائعة



المصدر : المراسل الاقتصادية

التاريخ : ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الا يحق لي ان اؤكد ان هناك انسا مستفيدين ويهمهم هذا التجمد
للموقف فيحولون دون اتخاذا قرار ولهم سلطة ؟ ؟ اننى اعطيك من ان
تقول نعم : رغم انى اكاد اسمعها ولكنى اريد ان اطمئن ان هناك انسا
احترم ادميتى واستمع الى ولذا اشكرك شكرا جزيلا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وجيدة الليثي

بطاقة غائبة ٥٨٠٣١ / ١٩٧٠

١٧ ش الهكاري الحضرة القبلية اسكندرية



المصدر: الاحرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ سبتمبر: ١٩٩٠

هل تنتعش الأسواق بعد إعادة الأموال للمودعين؟

بعد طول انتظار امتد الى ما يقارب الاعوام الثلاثة وبعد ان اصبحت اموال المودعين بشركات تلقي الاموال في حكم الديون المدومة التي يضيع الامل في استرداد اي جزء منها .. الان يتجدد هذا الامل على غير المتوقع من اكثر الناس تفاؤلا ويعود الحق لاصحابه ليبدؤوا في استعادة اجزاء من ودائعهم على نحو متدرج ومتصاعد اعتبارا من شهر ابريل المقبل بشركة الريان بالاضافة الى استحقاق قيمة الصكوك في نفس الفترة تقريبا بالشركات الاخرى ..

اعادة هذه الاموال للمودعين خلال فترة محددة بما يعني توافر قدر من السيولة يكون له انعكاسه بالطبع على القوى الشرائية هل يؤدي الى انتعاش الاسواق بشكل ملموس بعد حالة الركود التي عاشتها طوال السنوات الماضية ..

المفروض ان هذه الاموال التي يتم استردادها اما ان تأخذ مسارها نحو البنوك المصرية في وقت ترتفع فيه معدلات الفائدة مرة اخرى وتتنوع فيه الوعية الادخارية بمزايا مستحدثة وبما يكفل حصول المودع هنا على عائد شهري لا يقل سوى بقدر محدود للغاية عن العائد الذي كان يحصل عليه بشركة الاموال .. واما ان تأخذ الاموال المستردة طريقها خلال قنوات استهلاكية لتصب في السوق مباشرة في صورة طلب متضخم على بعض السلع التي اصابتها الركود المزمع ..

تحقيق : شريف العبد

كانت تمثل هذه السلف او عائد الاموال المودعة من ربح حقيقي عن نشاط حقيقي لهذه الشركات او اية صورة اخرى ولكن المحصلة في النهاية انها كانت اموالا تصب داخل الاسواق ..

وان كنا نقول الان ان المودعين سيستردون اموالهم فيقبلون على شراء بعض السلع المعمرة فيمكن ان تصود ان الفترة الماضية كان يتم خلالها تأجيل او القاء بيود استهلاكية محددة كان المودع يرغب في الحصول عليها وبالتالي عند توافر السيولة سيتغير السلوك الاستهلاكي ويتسع الطلب وبالتالي تتكسر حدة المخزون الراكد ويحل مكانها انتعاش تدريجي بالاسواق ..

هل يعود الانتعاش ويختفي الكساد الى غير رجعة .. هل تدب الحياة مرة اخرى لانشطة القطاع الخاص بعد ان اصبحت بالشلل ليعود مرة اخرى منافسا للقطاع العام وليصبح كلاهما مؤهلا لتحسين منتجاته وترشيده تكلفته بما هو في صالح المستهلك .. يقول الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الاسبق اننا نتوقع ان تنكسر حدة الكساد والركود الذي عاشته الاسواق ولا يمكن ان نتجاهل ازمة توظيف الاموال كسبب رئيسي في تفاقم هذا الركود والدليل ان التزامن كان ملموسا حيث ان الكساد بدأ بالفعل مع اهتزاز القوى الشرائية نتيجة لتوقف صرف السلف كما يطلقون عليها اثناء ممارسة هذه الشركات لمشاطها وبالتالي كان هناك دخل شهري للمودعين يصب في الاسواق مباشرة في صورة طلب متزايد على السلع المتاحة هذا بصرف النظر عما

كما ان المودع سيضع امواله التي استردتها في البنوك ليستفيد من العائد الشهري الذي استحدث كوعاء ادخاري وايضا من أسعار الفائدة التي طارت عليها عدة تعديلات هي بالقطع في صالحه والمودع يضمن بذلك عائدا شهريا .. هذه العوائد من محصلتها ستصب في الاسواق وهو ما يعتبر كفيلا بإحتفاء حالة الركود تدريجيا ايضا

نضيف الى ذلك ان الركود يمكن ان يحل محله الانتعاش بصورة أوضح اذا ما نجحت الحكومة في استرداد اموال المصريين لتعاملين بالكويت والعراق لان هذه الاموال ايضا سيكون لها نفس مسار اموال المودعين بشركات الاموال فيما ان تأخذ مسارها نحو البنوك ويحصل اصحابها على العائد المنتظم الذي يزيد بدوره من حجم السيولة والقوى الشرائية داخل السوق واما ان تتجه مباشرة إلى



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

قنواتها الاستهلاكية بما يزيد من الطلب على السلع المتاحة .
ويقول الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق أن العبرة بالنسبة لكسر حدة الكساد داخل الأسواق بحجم الأموال التي يستردها المودعون فلو قلنا أنها مليار ونصف مليار جبيه توزع على أربع سنوات هذا على مستوى شركة الريان بالاصافة إلى مكوك الشركات الأخرى التي توزع أيضا على مدى بعيد فهذا معناه أن كمية النقود التي ستصب داخل السوق لن تكون بالحجم الذي يظهر معه انتعاش بالمعنى الذي يتصوره البعض خاصة أن هذا المبلغ في إجماليه الذي يسترده المودعون بعد متواضعا لوقود بحجم الاتفاق الكلي للدولة وبناء على ذلك فإنني أتوقع أن يحدث انتعاش محدود نتيجة صرف مستحقات المودعين على مستوى بعض الأنشطة
وانني أؤكد أن الكساد ليس مرجعه ما حدث في شركات توظيف الأموال بقدر ما هو ناتج عن زيادة حجم الطلب عن الإنتاج المتاح وأيضا ارتفاع تكلفة السعة مما أدى إلى انقلاص الاسعار على نحو جعل المستهلك يحجم هذا الاحتياج المأموس على مستوى كافة السلع ..
وبناء عليه فحل مشكلة الريان أو غيرها من شركات توظيف الأموال لن يؤدي إلى ظهور انتعاش في معناه الواسع مالم تكن البداية معثلة في تطوير الإنتاج ومواجهة ظاهرة التضخم التي تشمل كافة السلع المنتجة محليا دون استثناء ..



المصدر: الامم المتحدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

المحكمة تسلمت امس توكيلات الريان الوثيقة استمرار سماع الشاهد الثاني اليوم

كتب - محمود النوبى :

تسلمت امس المحكمة توكيلات ال الريان التي وقعوها لمثل المشتريين بعد توثيقها
بمأمورية الشهر العقارى بمدينة نصر لتحتفظ بها المحكمة حتى يتم ايداع ثمن الصفقة في
البنوك وناقشت المحكمة امس الشاهد الثاني وقررت استمرار سماعه اليوم
وقد استمعت المحكمة لشاهد الاتيات
الثاني عبد الحميد محمد ابراهيم مدير قطاع
العمليات بهيئة سوق المال الذي استعرض
قواعد تعامل الهيئة مع شركات توظيف
الاموال وفقا للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
واضاف ان شركة الريان كانت من بين هذه
الشركات واكدت تقارير المحاسبين
القانونيين ان دفاتر وسجلات ومستندات
شركة الريان ناقصة ولا تتفق مع متطلبات
القانون وان الهيئة حرصت على عدم التدخل
في اعمال المحاسبين



المصدر: السبع

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حلول

مشكلة

الريبان

مكائبات اقتصادية

مؤامرة شركات ترظيف الأموال!

مصدر: من بعض الصحف المصرية التي تنشرها 'الموضوع' لخدمة القراء في التعرف على بعض الشركات التي تعمل في مجال التوظيف والتدريب... (The text continues with details about companies and their activities, mentioning 'Al-Sabe' as the source.)

تقرير مختصر عن كشف

الاداب

لصاحب شركة

توظيف الأموال

●

فملاج من

الحملات التي

شوهت كل

شركات

التوظيف

●

هروب أم احتجاز؟



وفيها إيه يعني لما نمثل عليكم التقوى
ونأخذ فلوسكم .. ما الدنيا إلا مسرح كبير !..

كليركتير سبق ان نشرته روزاليوسف



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفتح فساد

السلطات الاقتصادية

الحكومة قادت أكبر حملة لتضليل الرأي العام ثم انكشفت دعاؤها الكاذبة

تضارب التصريحات

حتى تكتمل الصورة نعود الى الخلف لأكثر من عامين حيث تجد ان للتصريحات والتقارير الرسمية والصحفية حول شركات توظيف الأموال وخاصة الريان تعترف بوجود أصول كبيرة للريان ولكن ما كان يؤخذ عليها وقتها انها هربت الأموال لاستثمارها في الخارج - وهي تهمة ليست عقوبتها بالتأكيد تصفية الشركة أو اعتقال المسؤولين عنها كما ان عملية التهريب هذه ليس من السهل اخضاعها للقانون لأن الريان كان يعيد تحويل الأموال التي ترد اليه من الخارج وهذا اجراء سليم من الناحية القانونية .. وتلاحظ انه على كثرة القضايا التي رفعت ضد الريان لم يكن من بينها قضية تتعلق بتهريب الأموال.

وكان لابد من تغيير طريقة الهجوم على الريان فبدأ القول بأن الريان لا يملك أصولا لال مصر ولا في الخارج . وتوقف الحديث من ممتلكاته في الولايات المتحدة وسويسرا والمانيا الغربية وتركيا وقبرص والسعودية وقطر وغيرها ... وبدأ القول بأن الادعاءات ضاعت بعد أن وزعت

اطلقوا عليها اسم شركات تهريب الأموال وتجريف الأموال والكيانات الهلامية ... ووصفوا أصحابها والقائمين عليها بأنهم الفقيرون والمقترين ولصوص . ومن بين هذه الشركات تم اختيار شركة الريان لتكون العبرة والنضحية والنموذج الأكثر سوءا فوضعت أموالها تحت الحراسة وجرى اعتقال المسؤولين عنها بموجب قانون الطوارئ .. وبدأت محاكمة علنية مفتوحة ليس فيها قضية عدول ... ومثل الادعاء كل من أراد ان ينتقم من الفكرة أو من القائمين عليها ... ووجهت كل التهم ببطلان أو بدون دليل ولم تقتصر على مجال التجارة والاتصال بل تعدته الى مجال الأخلاق والآداب وغيره .

لكن حين خرج الأمر من يد الحكومة وتولته الهيئات القضائية اتضح ان المشكلة ليست مستعصية على الحل إذ ظهر أن هناك من يرغب في شراء أصول شركات الريان مقابل رد جميع أموال المودعين ! فهل يمتلك الريان حقا أصولا تعادل أموال المودعين أم ان المشترين الجدد يتصدقون على الشعب المصري ؟ وهل كانت الحكومة صادقة . حين أعلنت ان تدخلها في عمل شركات التوظيف هدفه مصلحة المواطنين ؟

تحقيق

احمد عز الدين
ربيع شاهين



المصدر : الشريعة

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ورئيس مركز الاقتصاد الاسلامي يؤكد ان ما يحدث الان مع شركات توظيف الاموال والنهاية السعيدة بردها جميع حقوق المودعين لديها يؤكد ان القاهرة قد تم ضربها بلا هوادة ويقصد تصفيتها دون دراسة او اعتبار للمصلحة العامة او مصلحة احد من الاطراف او حتى مصممة الاقتصاد المصرية وان كل ما قيل وتردد حولها لا يعد كونه حملة شرسة لم تؤيدها او تدعمها اية حقائق تذكر ...

ويضيف د. الغزالي وكانت النتيجة ان وصلنا من جراء هذه الحملة الفاشلة الى كارثة وتوقفت تلك الوحدات الاقتصادية الكبرى عن العمل لاكثر من عامين مما ادى الى تبديد جزء كبير من مواردها دون استخدام ودون تنمية للاقتصاد المصري الذي يعد في أمس الحاجة الى تلك الموارد .

ورغم هذا التوقف لتلك الاصول والذي يكفي لاشهار افلاس اى شركة عملاقة او بنك كبير ضمان البنوك العشرة الكبار - ذلك ان الاعتبار الاول في المجالات المالية والاقتصادية هو عنصر الثقة .

ويقول : رغم ما حدث من ضربات وهجمات شرسة ضد شركات التوظيف وعلى رأسها الريال تطالنا اخبار مؤكدة توضح وتعترف بأن أصول الريال الحالية تتجاوز مستحقات المودعين لديها وكذا الموقف بالنسبة لشركات توظيف الاموال الاخرى ... هذا رغم مضي وقت طويل من خضوع هذه الاصول بعمليات تبديد وتدمير بوسائل مختلفة ... مما يؤكد على أن كثير مما قيل وتردد من شائعات مفروضة حول هذه الظاهرة لا أساس له من الصحة ... وفيه شاهد على أننا أضفنا خيرا وفرصة حقيقية للتنمية وبدونا لوعية اندخارية واستثمارية جديدة كان الاقتصاد المصري بحاجة شديدة اليها بسبب تطرفات وممارسات غير مدروسة او مسئولة .

وعما اشتهر بشأن تلك الشركات من بعض الاخطاء في الممارسات وقال انه حتى ولو سلمنا بذلك ورغم عدم توافر البيانات الحقيقية لهذه الاخطاء بصحتها من عدمه فان الطائفة في

كأرباح في حين أن الشركات كانت تتعرض للخسارة ! ويبدو أن أسرة الريان شعرت بالمكيدة التي تدبر للايقاع بها فاختفت الوثائق المتعلقة بملكية بعض المشاريع مما زاد من غموض الموقف بعد أن أصمت الحكومة لذنوبها عن تصريحات المسئولين عن الشركة . بأنهم قادرين على رد الاموال وأنهم يستطيعون اعادة الاموال من الخارج .

اتضح ان الحكومة مصممة على هدم هذه الكيانات بصرف النظر عن النتائج التي ستترتب على ذلك وليس سرا ان الحكومة قررت السير في خطتها رغم التقارير التي حذرت من احتمال قيام موجة من السخط الشعبي .. ولجأت الحكومة الى رفع شعار الحفاظ على حقوق المودعين لتكسيهم الع منعها . كانت الحكومة قد وصلت إلى قناعة مؤداها ان هذه الشركات تشكل خطرا على النظم . ونستشهد هنا بتصريح للرئيس مبارك نشرته مجلة الاهرام الاقتصادية في ١٩٨٨/٧/١ يقول فيه : اول شركة لتوظيف الاموال بدأت سنة ١٩٨٠ كانت علوية تأخذ خطوط ميكروبنك القاهرة ولما يحب يودى البلد في داهية يوقفها ، والمقصود بذلك شركة الريان ... كذلك فإن وزير الداخلية السابق زكي بدر صرح اكثر من مرة بأن الاسلاميين شاركوا في شركات توظيف الاموال للسيطرة على الاقتصاد المصري .

الداخلية تشرف

من هذا المنطلق كان التصميم الحكومي على ضرب هذه الشركات مهما كان الثمن . وقد عهدت بهذه المهمة الى وزارة الداخلية وليس الى وزارة الاقتصاد كما يقول المنطق . ومتى كانت حكومتنا تعمل بالمنطق ؟

وتتحدث مجلة روزاليوسف في ٨٨/٧/٢٧ عن تقرير امني معروض على رئيس الوزراء اعده احدى الجهات الامنية حول القانون الجديد لتلقي الاموال ويرى التقرير ان القانون الجديد لا يوجد به ثغرات وان بنوده قد أحكمت الزمام من جميع الجهات على اصحاب هذه الشركات ... والامم من ذلك انه كشف احتيال بعضهم حينما كانوا يدفعون الارباح من اصل الودائع ثم يتولى التقرير الامنى تفسير اسباب قيام هذه الشركات والاقبال الشعبي عليها ويوصى الحكومة بايجاد حل لاصفار المدخزين بتبدير الوعي الادخارية لهم .

لرجال الشرطة هم الذين يحكمون على الجوانب الاقتصادية الفنية في قانون تلقي الاموال ويرون انه لا توجد به ثغرات !

وهم الذين يوصون باتخاذ اجراءات اقتصادية معينة ... ولا ندري اين كان خبراء الاقتصاد في ذلك الوقت حتى يحل رجال الشرطة محلهم ؟ ! والآن وقد اقتربت المشكلة التي اربكت حياة مئات الالوف من المصريين من الحل ؟ ماذا يقول خبراء الاقتصاد وماهو رأى وكيل المشتري لشركات الريان .



المصدر : التشريع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ / ١٠ / ١٩٩٠

وعما اذا كانت تغطي المبلغ المقدم من
عدمه .

يذكر انه كان قد اعلن مرارا امام
المحكمة قبل توقيع عقد بيع الاصول
للمشتريين السبعة - ان قانون تلقى
الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ صدر
بفرض اجهاضه وقتل شركات توظيف
الاموال ومن ثم القضاء عليها كتجربة
اسلامية وليدة في مجال استثمار وتنمية
المال

واكد ان الحملة الاعلامية التي تلت
إصدار القانون وضرب الشركات لم تكن
سوى بمثابة خدمة لمخططات غربية رأت
في التجربة زعزعة لتفوذها وتسلبها داخل
الاقتصاد والمؤسسات المصرية وربطها
بالغرب ، وذلك بعد نجاح تلك الشركات
في سحب البساط من تحت اقدام البنوك
الربوية التي هي عماد الاقتصاد الغربي
وكما كشف رشاد نبيه انه بعد ان حاصر
رئيس هيئة سوق المال بالاستئلة اعترف
الاخير بأن موقف الشركة كان جادا وانه
كان بإمكانها الاستمرار وتوفيق
أوضاعها اذا اتيح لها الاستفادة من
مهلة العام التالي لصدور اللائحة
التنفيذية بالقانون غير ان الهيئة لم تتلق
اخطارات او أوراق بذلك من الجهة التي
وضعت يدها على أصول ومستندات
الشركة !

ان معالجة الحكومة او بمعنى اصح
سوء معالجة الحكومة لقضية توظيف
الاموال هو اكبر فضيحة اقتصادية مصر
في تاريخها المعاصر ... ومازالت آثارها
تتوالى وكان آخرها ماكشف بعد الفوز
العراقي للكويت حيث انضج ان
المصريين اودعوا ١٣ مليار دولار في
بنوك الكويت بعد ان امتنعوا عن
تحويلها لمصر .

ومع ذلك فمازال عند الحكومة بقية
من حياء لتأخر بانجازاتها الاقتصادية
وتدعو الشعب لانتخابات مرشحيتها ؟ !

المشتري اصحاب العرض مطمئنون
تعلما من ان الاصول سوف تغطي المبلغ
المعروض كتمن لها ... ومن ثم فلا مجال
لاية ادعاءات حول جوانب او روابط
دينية ... ولا تعاطف ولا علاقات مع آل
الريان فالأمور الاقتصادية المالية لا
تعرف شيئا من ذلك ...

ويقول د . حسين شحاته : ان
الحكومة اعترفت بذلك وانها تسرعت في
التحفظ على أصول وممتلكات الريان ولو
كانت تمهلت بعض الوقت لما وقعت تلك
الكارثة .

وعما اذا كان من الممكن تسوية
مشكلة الريان قبل هذا العرض او
ونه .. قال انه لم يكن ذلك ممكنا لأحد
منها للخرج من الجهات المعنية ، وعدم
توافر السيولة اللازمة لتغطية قمة
الأصول .

أضاف . ولم يكن امام الحكومة
سوى هذا الحل ... لأن غيره من الحلول
كان سيسبب لها حرجا شديدا لعوامل
عديدة تكشف الفشل الإداري لدى
أجهزتها مما أدى الى وقوع تلك النكبة
الاقتصادية ...

يضاف الى ذلك انه بينما تقوم
الحكومة بـ « خصخصة » القطاع العام
فلم يكن معقولا ان تقوم بتحويل الريان
او شركات التوظيف وهي شركات خاصة
الى قطاع عام ... وأكد أخيرا ان نجاح
هذا العرض يعبر عن موقف اقتصادي
قوي للشركات وأن أصولها وموجوداتها
تفرق بكثير العرض المقدم من
المشتريين .

في ذات الوقت رفض رشاد نبيه
وكيل المشتريين التعليق على بعض
النقاط الهامة استنادا الى حساسية
موقفه خاصة مايتعلق بقيمة الأصول

مجعلها ما كان يجب ان تفرض مجال
لمثل هذه الضريبة القاتلة المدمرة مما
الحق أسوأ العواقب وأبلغ الاضرار
بالآلاف الاسر المصرية والاقتصاد
الوطني ... لم يكن التدخل للعلاج
والتقويم والتصحيح ولكن مثله كالدابة
التي قتلت صاحبها .

وعما اذا كانت الأصول الحالية
للريان تغطي او تساوي قيمة العرض ،
وما تردد بشأن المشتريين وميولهم
الدينية حرصا على التجربة التي حملت
شعارا اسلاميا ... قال د . الغزالي :
هذا ليس صحيحا وتعامل : هل هناك
اناس عقلاء يقدمون هذا المبلغ والعرض
الساحر المشير في مقابل لاشيء ... والا
اذا كان بعد دراسة وافية مستفيضة
ولأنهم خلصوا الى ضخامة الأصول بما
تجاوز قيمتها العرض الذي تقدموا به
ومن ثم بأنه في نواحي المال لا مجال
للمعاملات وكلها عمليات تخضع
للمسابح الاقتصادية الرشيد .

واكد ان الحكومة لم يكن بمقدورها -
ولا كان بنيتها - تسوية المشكلة وحلها
دون هذا العرض الا بواسطة قسمة
الغرماء ذلك ان مؤسساتها قطعت دون
دراسة حقيقية جادة بأن الأصول لا
تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه وهذا
يعني فقدانها المعلومات الصحيحة حول
القضية ومن ثم ارتكبت افغالا مدمرة
وقائلة ضد الشركات ...

في ذات الاطار يؤكد د . حسين
شحاته الاستاذ بجامعة الأزهر ان ما
انتهت اليه أزمة شركة الريان يقطع
بأنها كانت جادة ولديها من الأصول
مايكفي لسداد قيمة الودائع وأن ما أشير
حولها من افتراءات أغلبها لا أساس لها
من الصحة .. إضافة إلى ذلك ان



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣٠٠ أكتوبر ١٩١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غرفة عمليات لأعداد شيكات مودعي الريان

كتب ربيع شاهين :

في إطار الجهود المكثفة الخاصة بأعداد شيكات مودعي الريان ، تم تشكيل غرفة عمليات تحت إشراف المهندس عماد خليل رئيس اللجنة الهندسية لمشروعات وأصول الريان ، والمستشار محمود خالد المحامي والمستشار القانوني للمشتريين ، وتبحث الغرفة مع المستشار سامر درويش إجراءات أعداد الكشوف والبيانات التفصيلية الخاصة بمستحقات المودعين تمهيدا لتحرير الشيكات بمستحقات كل مودع .

من ناحية أخرى أكد النائب العام المستشار بدر المنياوي للشعب ، أن النيابة كان يحذوها الأمل في اقناع المشتريين برد أموال المودعين بنفس عملة الايداع ، إلا أنهم تمسكوا بالرد بالجنيه المصري على أساس أن البائعين والمشتريين مصريون وأن عملية البيع تجري على أرض مصر .

أضاف النائب العام أن الصفقة كلها

كان يمكن أن تفشل بسبب هذه النقطة حيث أن القانون ينص على السداد بذات عملة الايداع ، إلا أن النيابة دلت أنه لا بد من تذليل تلك العقبة خاصة وأن النيابة لم يكن أمامها في حالة فشل الصفقة إلا بيع الأصول والممتلكات بالجنيه المصري ورد الأموال أيضا بالجنيه المصري !

وأكد المستشار سامر درويش المحامي العام الأول ومدير إدارة التحفظ أن النيابة لايهمها معرفة المشتريين بقدر ما يهمها مصلحة المودعين ورد أموالهم !



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البلد أولاد

ياريسان :

البس على الموضة !!

في يقيني ان العلمانيين تلقوا ضربة ساحقة في الايام الماضية ، التطورات التي حدثت في قضية الريان اسعدت اولاد البلد وفضحت الكارمين للاسلام . كانوا قد شنوا حملة شعواء على شركات توظيف الاموال كلها ، وعملوا على هدم هذه الفكرة الاسلامية من اساسها . الريان بالذات تعرض لهجوم ضار قذوه بكل ما يخطر على بالهم من اتهامات . ونال التحالف الاسلامي سهام عديدة في هذه المعركة بحجة انه يدافع عن شركات توظيف الاموال .

وقد ساهمت اجهزة الدولة في هذه الحملة المتعصبة وعلى رأسها وزارة الداخلية وهيئة سوق المال برئاسة الدكتور محمد فيج النور الشهير بـ"سند" طلي النور ، لمعارضته كل مشروع نلجح ونجحت الحملة الحكومية العلمانية . وصدرت قوانين تهدم شركات توظيف الاموال على رؤوس اصحابها والمودعين بها .

وكانت وجهة نظر التحالف الاسلامي معروفة ومحددة . نعم هناك اخطاء في شركات توظيف الاموال ، ولكنها لاينبغي ان تعالج بالقضاء على الفكرة من اساسها . بل بتنظيم العمل فيها ، والتدخل الحكومي كل غرضه البطش بهذه الشركات ، بدلا من ان يكون هدفه الاساسي الحفاظ على اموال المودعين بها .

والشعب في بلادى نكي وفاهم . ادرك اولاد البلد منذ اللحظة الاولى ان الحملة الشعواء ضد شركات توظيف الاموال فيها مبالغة وتعصب مقيت ضد الاسلام . وراينا عجبا .. كل العلمانيين اجتمعوا في

سنة واحدة لأول مرة .. اهل اليمين والمليونييرات مع الشيوعيين !! انصار الانفتاح مع مؤيدي الاشتراكية ، المنحازون لامريكا مع اليسارية ، الغرب مع الشرق !! كل هؤلاء تجمعوا لأن شركات توظيف الاموال ليست عصرية ، بل فيها الكثير من المظاهر الاسلامية . لو كان الريان يلبس على الموضة بدلا من جلبابه الابيض ، حليق اللحية بدلا من ذقنه الطويلة يتكلم بلغة اجنبية ومن انصار الخواجات ، لخلت بالتأكيد الحملة التي تعرض لها !! والنفس تتسائل في كل مكان كيف يوصم الريان بكل هذا السيل من الاتهامات ثم تتم صفقة ضخمة لشراء ممتلكاته ؟ كيف تقدر هيئة سوق المال اصول الريان بـ ٣٠٠ مليون جنيه فقط ثم يدفع المشترون ما يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه تخصص اسداد اموال المودعين البالغ عددهم ١٧٨ الف شخص الاجلبي واضحة .. اتهامات العلمانيين والارقال الحكومية اى كلام !! فيها حقد وتعصب وابعد ما تكون عن مصلحة مصر والناس العالميين !!

تحية وإكبار من اولاد البلد لمثل المشترين المحامي النابه محمد رشاد نبيه ، ولاعضاء المحكمة ورئيسها الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . انتم اهل الناس والبلد في سداد اموال المودعين ان شاء الله ولو كره الحاقسون والعلمانيون .

محمد عبد القدوس



المصدر: **الاحرام**

التاريخ: **٢١ أكتوبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحفظ على أموال صاحب شركة لتوقفه عن سداد ١,٥ مليون جنيه لـ ٦ بنوك كتبت / الهام شرشر :

اصدر المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي قرارا بمنع سمير الصلوى عوف صاحب شركة تجارية من التصرف في امواله العقارية والمنقولة وادارتها . وكانت تحقيقات المستشار مدحت العطار باشراف المستشار عبد الحفيظ احمد مدير مكتب التحقيقات بالجهاز قد اسفرت عن حصول صاحب الشركة على مبلغ تزيد على ١٠٠ الف جنيه من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

كما تبين ان مديونية المذكور لدى بنوك الامل المصرى ومصر بيورسعيد والاعتماد والتجارة وصران الحدود تصل الى مليون . و ١٩٦ الف جنيه و ٨٧٥ الف دولار .

وكانت بعض هذه البنوك قد حصلت على احكام من محاكم الجنىح ضده لاطاعتهم شيكات بدون رصيد ولكنهم لم يتمكنوا من تنفيذ هذه الاحكام .

وقد شكل المستشار محمود ابو العلا مساعد المدعي العام الاشتراكي ومدير ادارة الاموال المتحفظ عليها ٢٠ لجنة للتحفظ على اموال المذكور في محافظات القاهرة والجيزة والاسماعيلية وبورسعيد والاسكندرية .

وقد تبين لهذه اللجان ان المذكور يمتلك ٢٠ فدانا ومزرعة نواجر ومصنع نسيج وشركة تجارية وفيلا بمحافظة الاسماعيلية .



المصدر: الاحد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

هل من مجيب .. ؟

نشرت إحدى الصحف خبراً عن الإجراءات التي تتخذها السلطات المصرية لإعادة هدى عبد المنعم صاحبة شركة (هيديكو مصر) والتي اصطلح على تسميتها (بالمرأة الحديدية) . وكانت قد هربت من مصر منذ ثلاث سنوات مع اولادها . بعد ان استولت على ٢٨ مليون جنيه قروضاً بدون ضمانات من البنوك . بالإضافة الى ١٢ مليوناً أخرى من المواطنين . ونكر نفس الخبر ان المرأة الحديدية . غادرت مصر من احد الموانئ البحرية . بجوازات سفر سليمة . بمساعدة بعض الموظفين والاهم اطلاقها بهذه الثروة الطائلة - اربعين مليوناً من الجنيهات ؟ رغم صدور قرار بمنعها من السفر .

وهل يكفي - حسناً وعقلياً لمن ساعدوها - انهم قدموا . استقلالهم .. وتسلولوا هنا يأتى من منطق حرصى على تأكيد ما اعلنه الرئيس مبارك في اكثر من مناسبة من انه لا احد فوق المسطرة . وان الكل امام القانون سواء .

ثم هناك ايضا المسئولون الكبار في البنوك . والذين وافقوا على الاقراض بهذه المبالغ الطائلة - وبدون فوائد - وهم لابد ان يكونوا كباراً . لان صغار الموظفين لا يملكون هذه السلطة .

ماذا تم بشأنهم . وهل تم حساب واحد منهم . وقد اضاعوا على الدولة كل هذه الاموال ؟ والجميع يعلم ويمكن ان يتعرض له موظف اذا طلب قرضاً في حدود مرتب شهر مثلاً .

هذه التساؤلات كلها تدور في اذهان الناس وقد تكون لها اجابات مقنعة لكنها لا تجد من احد جواباً حتى الآن .. فهل من مجيب ؟

محمود سامي



المصدر: ج ١ من ساعة

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ س ١٩٩٠

ساهر درويش مدير إدارة التحفظ آخر ساعة

رد أموال المودعين فور ايداع الثمن بالبنوك

آخر موعد للمشتريين لدفع قيمة صفقة الريان

• علاء الدين مصطفى

الشهر مثلا ، ستبدأ فورا في اجراءات رد أموال المودعين ، فلقد لا يتم إلا بعد ايداع ثمن الصفقة .. وهناك نية لدعوة المودعين لمراجعة حساباتهم خلال هذه المدة ، والتأكد من حقيقة تلك الحسابات .. وحين يتم الانتهاء من هذه الترتيبات سيعلن عنها في حينها .. خلال هذه الفترة وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ القادم ..

وسوف نعلن عن جدول زمني لمراجعة حسابات المودعين كل شخص على حدة ، هذا الجدول سيعاين الا يحدث تراحم على شبائيك الصرف ، حفاظا لكرامة المودعين ، وفور ان ينتهي المودع من الاقتناع بحسابه ، يوقع بصحته ، وستكون هذه البيانات ، هي اساس الشيكات التي تحرر لصالح المودعين وتسلم اليهم وفقا لجدول زمني آخر بعد ايداع الثمن ..

• لماذا نقرر ان يكون التوقيع على عقد بيع اصول وممتلكات ال الريان ثلاثي الاطراف ؟
— العقد يكون دائما بين بائع ومشتري .. والاشياء المباعة (اصول وممتلكات الريان) تحت يد النيلية وتحفظ عليها .. تدخل النيلية كطرف ثالث في عقد الوعد بالبيع هدفه فقط انه اذا تم الوفاء بالثمن يرفع التحفظ .. فلنيلية ليست طرفا في الالتزامات المترتبة على هذا العقد .. هي طرف باعتبارها متحفظة على الممتلكات .. وإذ اتم ايداع الثمن يرفع التحفظ ، لكن لا يدخل لها بالالتزامات البائع أو المشتري ..

الرد دفعة واحدة

• من الجهة التي ستتولى رد أموال المودعين الريان لم النيلية أم المشترون ؟
قال المستشار ساهر درويش :
— هذه المسألة لمزالت محل بحث .. وطبقا للعقد وكيل المشتري هو الذي سيتولى رد الأموال

• بعد التوقيع على عقد الوعد بالبيع لاصول وممتلكات الريان لمثل المشتري محمد رشاد نبيه المحامي ، امام محكمة جنائيات الجيزة مؤخرا ، ثارت تساؤلات عديدة لدى المودعين بشركات الريان : متى سيتم وصول ثمن الصفقة وتخصيصها لصالح المودعين ؟ وكيف سيتم صرف ايداعات ؟ وهل سيتم صرفها دفعة واحدة أم على أقساط ؟ وما الفترة الزمنية التي تستغرقها عمليات الصرف بما يحفظ كرامة المودعين ؟ وما هي الجهة التي ستتولى الصرف ؟ وأخيرا ما مصير ال الريان بعد وصول ثمن الصفقة وتخصيصها لصالح المودعين ؟

التقت « آخر ساعة » مع المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام حيث أكد انه بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع تكون قد انتهت المرحلة الأولى من مراحل رد أموال المودعين بشركات الريان .. حيث ان مضمون العقد هو بيع كافة الاصول المملوكة لاشخاص وشركات الريان مقابل مبلغ قدره مليار و ٤٤٤ مليون جنيه .. هذا المبلغ يمثل حقوق المودعين ، وفقا لما انتهى اليه تقرير المحاسبين القانونيين ..

مراجعة حسابات المودعين

• ما المدة التي تستغرقها رد أموال المودعين ؟ قال المستشار ساهر درويش :

لا بد ان نوضح ان رد الأموال بالنسبة لمودعي الريان مرهون بتحويل ثمن الصفقة من الخارج وتخصيصها لصالح مودعي شركات الريان .. وايداع الثمن من جانب المشتري له مهلة تنتهي في ٣١ مارس ١٩٩١ ، وهذه مسألة يجب ان تكون واضحة للجميع .. وإذا ما قلم المشترون بايداع المبلغ قبل هذا الموعد ، ولو تم هذا من خلال هذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

المصدر : أجناس

تحت اشراف النيابة . ولكن التفاصيل مازالت محل بحث إلى الآن ..

وهذا لن يتم إلا إذا أودع الثمن . وابداع الثمن سيتم بشروط لكي لرفع التحفظ .. وهو ان يودع الثمن في بنوك . ويخصص لصالح المودعين . ولا سبيل لأحد عليه . إذا تم هذا ترفع النيابة التحفظ .. اما تفاصيل الرد سيتم بعد الابداع ..

● هل سيتم الرد بالنسبة للايداعات دفعة واحدة ام على أقساط ؟

— رد الأموال سيتم دفعة واحدة .. لأن ثمن الصفقة سيتم ايداعه دفعة واحدة .. وحين يتم ايداعه لصالح المودعين .. سيتم رد ايداعات كل مودع طبقا لما يتم التوصل اليه بشأن مراجعة

حسابه واقتناعه به وتوقيعه بصحته ..

هناك فقط مسألة ترتيبات بهدف تنظيم عملية الرد وفقا لبرنامج زمني .. وهذا البرنامج لن يفضل فيه شخص على آخر .. وهذا سيتم وفقا لترتيب مسلسل الحسابات .. فعلى سبيل المثال سيتم في يوم معين الرد لآلاف أو لفي مودع .. وفي اليوم التالي سيتم الرد للآلاف التاليين وفقا لتسلسل لرقام حسابات المودعين . وهذا بهدف الحفاظ على كرامة المودعين وحسن معاملتهم .. ويتسلم كل مودع حسابه ووديعة دون ارتباك أو تراحم .. ونحن حين نقول انه سيتم الصرف لآلاف مودع كل يوم على عشرين شبكا مثلا . يعنى مائة مودع على كل شبك .. وخلال ٢ ساعات أو أكثر ينتهى الصرف ..

● بالنسبة لرد الايداعات بالعملات الأجنبية ليدى المشترون استعدادهم للرد بالعمله الأجنبية على ان يكون ذلك على أربع سنوات فما حقيقة ذلك ؟ وما موقف النيابة من هذا العرض ؟

قل المستشار ساهر برويش :

— هذا العرض تم طرحه بعد توقيع عقد الوعد بالبيع امام المحكمة .. حيث ليدى ممثل المشتريين استعدادهم لمن يطلب برد ايداعاته بالعملات الأجنبية . لن يتم الرد ولكن على أربع سنوات مثل الشركات الأخرى .. والنيابة لا تستطيع ان تبدي رأيها في هذا العرض لأنه لم يتم تقديم طلب مكتوب لي بهذا المضمون .. وكون ان هذا قيل امام المحكمة ليس للنيابة تعليق عليه .. فهذا العرض ذكر امام المحكمة ردا على طلبات قدمت من المحامين بالحق المدني في استرداد ايداعاتهم لدى الريان بال نقد الاجنبي بنفس نوع العملة .. وإذا تم تقديم طلب بهذا العرض إلى النيابة في هذه الحالة يمكنني ان اتولى بحثه والرد عليه ..

● في حالة ايداع الثمن ورد الايداعات لأصحابها . ما موقف ال الريان بعد ذلك ؟

— هذه المسألة متروكة طبقا للقانون للمحكمة .. ولا تعليق لنا على ذلك .. ولكن يمكن ايضا ان سيب عقد البيع هو رغبة الريان في الاستفادة من نص المادة ٢١ من القانون ١٤٦ والتي تفيد انه إذا تم رد أموال المودعين يجوز الإعفاء من العقوبة . وهذه مسألة متروكة للمحكمة ..



المصدر : جريدة

التاريخ : ١٢١ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطورات قضية الريان الزام هيئة سوق المال بتقديم أوراق شركات السعد والشريف

الأخرى العاملة في مجال تلقي الأموال بضرورة الترخيص من خلال اللقاءات التي تمت مع رؤساء هذه الشركات .. وخلال عام ١٩٨٦ تم إحالة عدد كبير من القضايا إلى النيابة ..

وقد بنى دفاع الريان وجهة نظره ان هيئة سوق المال تسرعت بإبلاغ النيابة ضد الريان دون ان تتأكد بنفسها ، فور إخطار المحاسبين القانونيين للهيئة بوجود أخطاء جسيمة في شركة الريان . ولقد أكد الدكتور فحج النور ان تقرير المحاسبين القانونيين التي وردت للهيئة أفلت وجود أخطاء في عمل شركتي الريان ، وعدم وجود مستندات ، وعدم انقظام الدفاتر .. كما أنهم واجهوا مشكل مع الشركتين وعدم تعاون المسؤولين فيها في إمدادهم بالمبيانات والمعلومات . وبالتالي لم يستطيعوا اعتماد المركز المالي .. كما ان دراسة المركز المالي واعداد تقرير عنه مسؤولية المحاسبين القانونيين طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ولذلك تم إبلاغ النيابة ..

وبعد انتهاء الدفاع من مناقشة الشاهد طلب دفاع الريان الزام هيئة سوق المال بتقديم صورة معتمدة من واقع ملفات شركات السعد والشريف والوفاء ، والتي وافقت هيئة سوق المال على توفيق لوضعها .. كما طلب أحمد الريان من داخل القفص سرعة تقديم هذه الأوراق حتى يتكشف لعدالة المحكمة التعنت والظلم الذي مارسه الهيئة مع شركات الريان ..

• قررت محكمة جنحيات الجيزة برئاسة المستشار حسني عبداللطيف ، والتي تنظر قضية الريان ، الزام هيئة سوق المال ، بتقديم صور معتمدة من أوراق توفيق الأوضاع بكل من شركات الأموال الثلاث السعد والشريف والوفاء والتي وافقت هيئة سوق المال على توفيق لوضعها . تم ذلك خلال مناقشة الشاهد الأول الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال ..

وقد واصل دفاع الريان مناقشة الدكتور فحج النور والذي تقرر الاكتفاء بما قدمه من ردود على مدار في الجلسات الماضية .. حيث أكد الدكتور فحج النور ان شركتي الريان لتوظيف الأموال والريان للمعاملات المالية لم تضع تحت تصرف المحاسبين القانونيين الدفاتر والبيانات والمستندات التي يتطلبها القانون كما تنص بذلك المادة ٦٤ للائحته التنفيذية .. وهنا تم إبلاغ النيابة بالمحافظات التي وردت في تقرير المحاسبين القانونيين .. بالإضافة إلى كشف وجود أخطاء جسيمة بأعمال الشركة .. وقرر ان إبلاغه النيابة كان بسبب عدم استطاعة المحاسبين القانونيين الحصول على مستندات الشركة ..

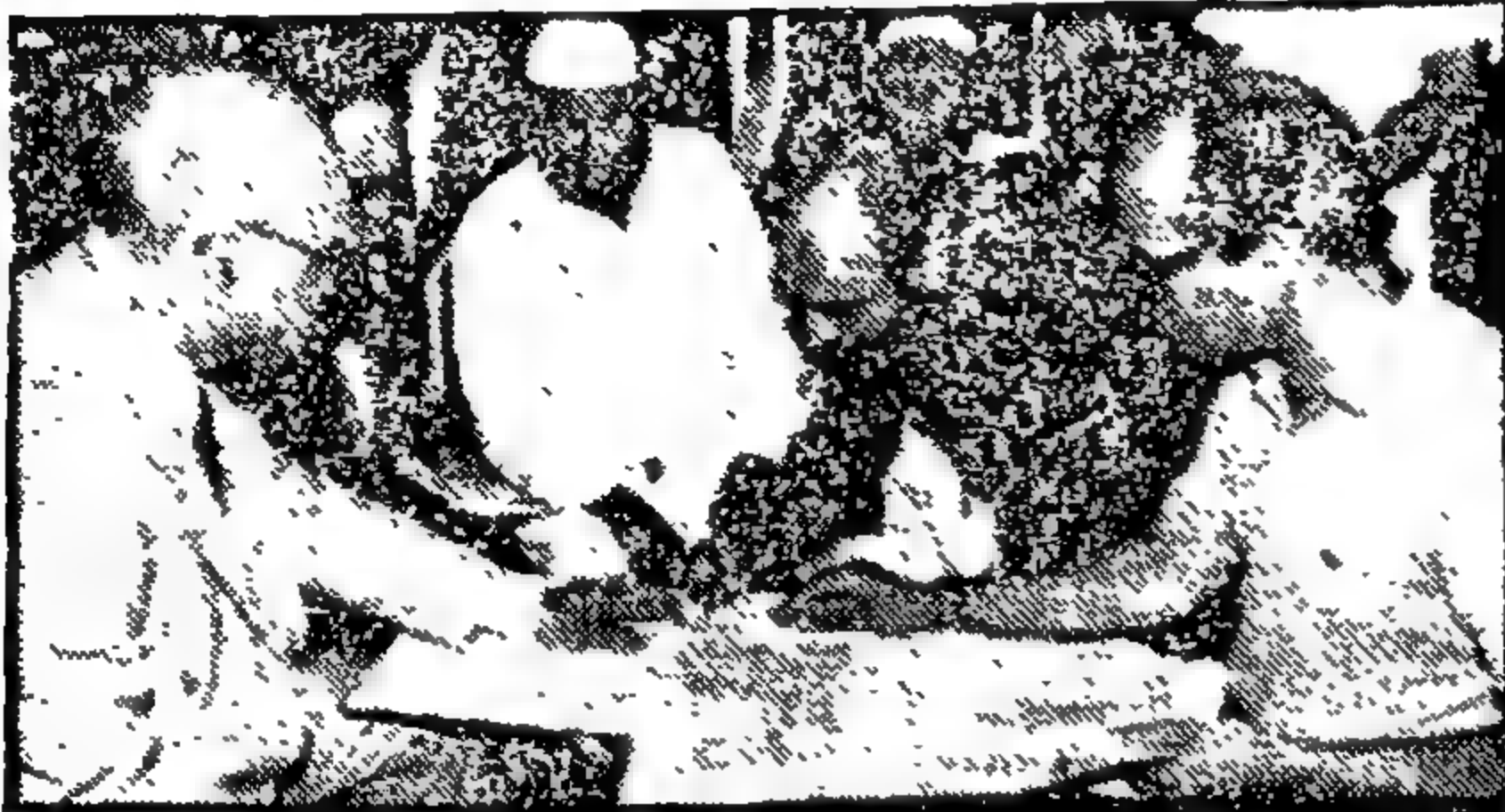
وقال الدكتور فحج النور والأوراق التي تقدم بها أحمد الريان لتوفيق الأوضاع لم تتضمن مستندا واحدا يعتد به .. حيث لم تتضمن المركز المالي الذي يتطلبه القانون .. أو تقريراً عن المركز المالي المعتمد من المحاسبين ..

ومن خلال اللجان التي أوقفتها هيئة سوق المال بعد استئذان رئيس شركة الريان ، وجدت اللجان ان هناك تداخلا بين أعمال شركة الريان لتوظيف الأموال وشركة الريان للمعاملات المالية في أوراق الشركتين والدفاتر ..

وقال الدكتور فحج النور ان العمل في مجال توظيف الأموال مخالف للقانون بحكم قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي قبل صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ .. وقد سبق لهيئة سوق المال ان لفتت نظر شركتي الريان والشركات

كيف سيتم أملاك من الريان ؟

تحديد حق كل مودع ١٠ نوفمبر والصرف أول أبريل



المتهمون الثلاثة يوقعون على تفويض البيع أمام ممثل الشهر العقاري بالمحكمة .

رشداد فبييه :

أحد المشترين حضر توقيع العقد برا

الذي قدم للمحاكمة على أساسه .. وهو عندما قدم للمحاكمة لم يقدم بوصف الاتهام بأنه لم يرد ماحصله بالدولار أو الاسترليني لكن قرار الاتهام الذي قدم على أساسه للمحاكمة هو عدم رد مليار و٤٤٠ مليون وكسور جنيه مصري وليس عدم الرد بالاسترليني أو الدولار

قلت : أليس ثمن الصفقة - وهو من مشترين يعملون بالخارج - سيدفع بالنقد الاجنبي ؟

● قال : الصفقة صحيح سيتم بالنقد الاجنبي لكن شركات الريان اليوم في حكم الشركات المفسدة والحكومة هي التي تباع هذه الشركات ومن حصيلة البيع ترد أموال المودعين ..

ثانيا : عندما يبيع مصري عقارا أو شركة لمصري في مصر فإن البيع يتم بالعملة المصرية وهي عملة البلد ثم إن الصفقة هي رسالة إنتماء لمصر يقننها مصريون لتفريغ الازمة التي تعرض لها اخوانهم المودعون ..

ثالثا : أحمد الريان هو الملزم برد الايداعات بالنقد الاجنبي إذا كانت هذه الايداعات بالنقد الاجنبي . لكن أنا

حديث أجسراه تسدرى عسزب

في هذه المهمة وهي مصر والاهلي والقاهرة والاسكندرية وبنك التنمية الوطنية .. كل بنك حسب إمكانياته في الصرف وقوته البشرية

(ايداعات النقد الاجنبي)

قلت أعلنت أمام المحكمة في جلسة ٢٦ مايو الماضي أن من أودع في شركة الريان بالنقد الاجنبي فسيتم رد ايداعاته بنفس العملة .. وفي جلسة ٢١ أكتوبر الماضي أعلنت أن من أودع بالنقد الاجنبي فسيتم رد أمواله بالجنيه المصري .. قلنا ؟

● قال : أنا لست صاحب قرار في هذا الامر .. أحمد الريان مقدم للمحاكمة بتهمة عدم رد أموال المودعين للبالغ مقدارها مليار و٤٤٠ مليون جنيه وكسور .. وحتى يستفيد أحمد الريان من الاعفاء من الاتهام وتجنب الحكم عليه في هذه التهمة فلا بد أن يرد المبلغ

بدأ العد التنازلي لانفراج أزمة الريان التي ظلت معلقة لأكثر من ثلاث سنوات فقد فيها ١٨٧ ألف مودع الأمل في استرداد ايداعاتهم التي بلغت أكثر من مليار ونصف مليار جنيه .. فبعد أيام .. أو على وجه التحديد يوم ١٠ نوفمبر الحالي تبدأ اجراءات تحديد حق كل مودع في شركات الريان طبقا لجدول زمني يستغرق اعداده ثلاثة شهور هي نوفمبر وديسمبر ويناير ١٩٩١ يتم صرفها للمودعين ابتداء من شهر أبريل القادم .. وذلك طبقا للمراحل الآتية :

● سيتم الاعلان في الصحف عن دعوة المودعين للتوجه لمقر شركة الريان ومع كل منهم المستندات والايصالات المثبتة للايداعات ليقوم المحاسبون بقيد حساب كل عميل في الكمبيوتر ويوقع كل عميل بصحة حسابه وبعدها يتم اعداد كشوف تسلم الى البنوك التي تتولى عملية الصرف من واقع بيانات انكمبيوتر .

● المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ العقد تبدأ في أول فبراير حيث يتم تحرير الشيكات للمودعين وهي كما سبق بممثل ألفي شيك يوميا .

● المرحلة الثالثة تبدأ اعتبارا من أول مارس حيث يتم تسليم شيكات للمودعين للبنوك لتحديد تواريخ الصرف لكل شيك وتحديد البنك أو فرع الذي سيصرف منه المودع مبلغه

● اما المرحلة الرابعة وهي التي تبدأ من أول أبريل القادم فخلالها يتوجه المودعون إلى مقر شركة الريان يتسلم كل منهم الشيك الخاص به محددا به اسم البنك وتاريخ الصرف .

سالت ممثل المشترين محمد رشداد فبييه المحامي : متى يقوم المشترين بايداع ثمن الصفقة ؟

● قال : لا أستطيع أن أحدد يوما لايداع الثمن لكن هناك حدا أقصى لتاريخ ايداع الثمن وهو ٣١ مارس القادم والثمن سيودع في أحد البنوك الاستثمارية التي تتعامل بالنقد الاجنبي وعند الصرف سيتم تحويل مايلويزي الشيكات إلى البنوك الخمسة التي



المصدر : **الجريدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٩٩٠**

كمشتري ادفع بالجنيه المصري .

قلت : متى يكشف عن شخصية المشتري ؟

● قال : في اليوم الذي يودع فيه ثمن الصفقة في البنوك . قلت : قبل توقيع الصفقة رفضت الاعلان عن المشتري خوفا من أن يقوم البعض بعرقلة الصفقة . الآن وقد تمت الصفقة .. لماذا الاصرار على إخفاء شخصياتهم ؟

● قال : الصفقة تتم عندما تجهز الفلوس وتدخل مصر .. فهي طالما خارج مصر فهناك من يتربص بالصفقة لضربها رغم توقيع الاطراف عليها لكن إذا جاء ثمن الصفقة ودخل مصر فاتها ستكون في الحماية .

قلت : أموال الريان التي تستثمر في الولايات المتحدة وأوروبا .. هل دخلت ضمن الصفقة ؟

● قال : ليس للريان في الولايات المتحدة أو أوروبا أو الدول العربية سوى ثلاث شركات فقط .. ورأس مال أكبر شركة منها لا يزيد عن مائة ألف دولار .. والحكومة المصرية لاتعلم شيئا عن هذه الشركات .

قلت : بالنسبة للقضايا المرفوعة أمام محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور بموجب الشيكات الصادرة من شركة الريان للمودعين .. كيف سيتم التصرف فيها ؟

● قال : هذه الشيكات وصل عندها إلى أكثر من مائتي شيك قيمتها أكثر من عشرة ملايين جنيه . وقد تعهنت أمام المحكمة يوم الاثنين الماضي بسداد هذه الشيكات وتاجلت الجلسة إلى يوم ٢٤ ديسمبر القادم لهذا الغرض .

قلت : ليس من الظلم أن يتحمل المودعون الخصم من المبالغ التي أودعوها بعد ثلاث سنوات عاشوا فيها على أعصابهم ؟

● قال : هذه ليست وظيفة .. أنا مشتري أدفع ثمن الصفقة والحكومة هي التي توزع .. ثم هناك أمر آخر المودعون عندما أودعوا أموالهم هل كانوا يحصلون على ربح .. ولم كانوا يتقاسمون المكسب والخسارة .. فالمفروض أن يتحمل المودعون نصيبهم في الخسارة .. لقد ظل

المودعون يحصلون على ارباح لمدة سبع سنوات فكان عليهم أن يتحملوا الخسارة التي تعرضت لها الشركة . هناك ٩٠٠ مليون جنيه دفعها أحمد الريان للمودعين كأرباح حتى ٣١ ديسمبر ٨٦ وكان المفروض ألا يتقاضى المودعون هذه الـ ٩٠٠ مليون إنا طبقنا مبدأ المشاركة في المكسب والخسارة . لقد بلغت الخسارة في عام ٨٧ مليارا ونصف مليار جنيه فباي حق قانوني وشرعي يتقاضون عنها ربحا وقد توقفت الشركة في ذلك العام .

قلت : سؤال أخير : تردد أن أحد المشتريين حضر جلسة المحكمة يوم ٢١ الماضي فهل هذا صحيح ..

● قال : نعم .. جاء أحد المشتريين وحضر جلسة توثيق العقد .. جاء في سيارتي ولم يفصح عن شخصيته ..



المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

سفر ممثل المشتري لممتلكات الريان للخارج لاحضار مليار ونصف مليار جنيهه كتبت خديجة عفيفي:

علمت «الأخبار» أن محمد رشاد نبيه المحامي بصفته ممثل المشتري قرر السفر للخارج في منتصف نوفمبر لاستلام مليار ونصف مليار (جنيه) من المشتري لأصول ممتلكات الريان .. ويقوم المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام بالاشتراك مع محامي الريان بمراجعة حسابات المودعين وإبلاغها للنائب العام للتصديق عليها .. وسوف تقوم لجان بفحص حقوق المودعين على الطبيعة بعد الاعلان في الصحف الرسمية بتاريخ ورقم كل مودع . يتوجه بعدها الى مقر الشركة يوم ١٠ من هذا الشهر .. يتم استقبال ألفي مودع يوميا ولدة ثلاثة شهور .

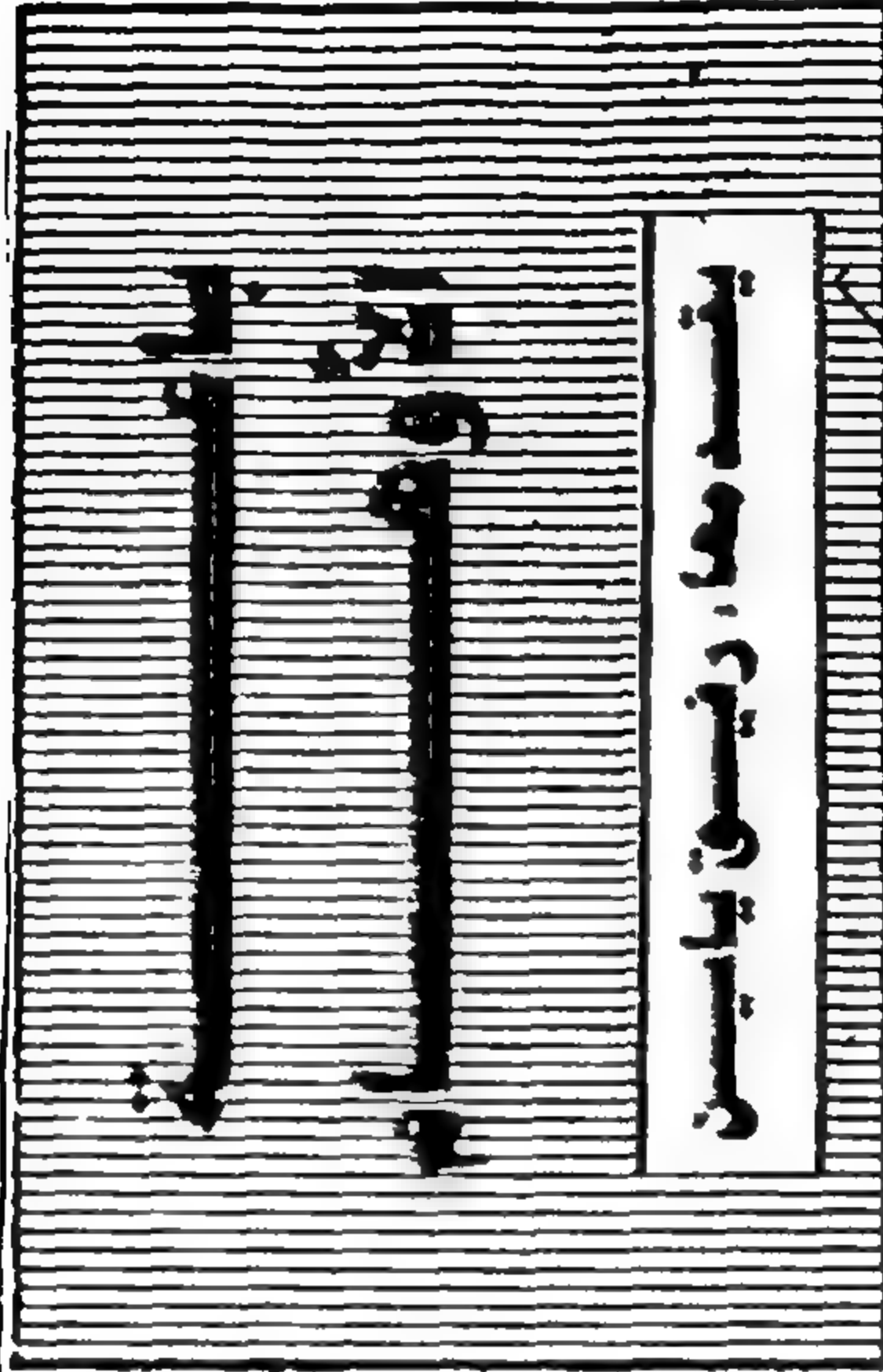
ومن المنتظر ان يعقد المستشار بدر المنياوي النائب العام بعد غد السبت مؤتمرا صحفيا للتوقيع على الجدول الزمني الخاص بتحديد مواعيد وحقوق المودعين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

المصدر : المساء



يقدمها ، رفيق ياسين

مع بداية انفراج الريان .. أزمة ..

شركة أمريكية .. تطالب بحقوقها .. قبل رد أموال المودعين

صفحة تجارية .. بـ ١ مليون دولار
والتمن .. سيكات بتوزيع مخالف !!

كتب - إبراهيم العزب :
ما زالت ملفات القضايا ، المقامة ضد الريان .. من بعض الشركات
التجارية التي كانت تتعامل معها .. تملأ دواليب المحاكم .. جميعها
تطالب ال الريان ، ووكيله .. بسداد أموال طائلة .. ضاعت عليها ،
بسبب تلاعب الشركة معها .. إبان فترة ازدهارها .. وقبل صدور
قانون تلقى الأموال ..

آخر هذه القضايا .. أقامتها شركة أمريكية ضد الريان .. تطالبه بدفع
مليون ونصف المليون دولار .. قيمة صفقة تجارية تمت بينهما
بشيكات وهمية .. حررها أحمد الريان للأمريكان .. وحددت محكمة
شمال القاهرة جلسة ٢٧ نوفمبر الحالي لنظر الدعوى ..



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

الجدير بالذكر .. ان نفس الشركة «الامريكية» لها قضية اخرى ضد الريان ايضا - سبق ان لاثارتها «المساء» من قبل - تطالبه فيها بمسداد ٧٤ مليون دولار قيمة الكشاكيل التي استوردها .. وقد تحدد لنظرها جلسة ١٨ ديسمبر القادم ..

وحكاية اخر هذه القضايا ضد الريان .. بدأت ، حين اقام ممثل شركات «I. A. A. C.» الامريكية ، الدعوى رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٩٠ ، امام الدائرة رقم ٥ كلى تجارى ، بمحكمة شمال القاهرة ضد كل من ال الريان ، ورشاد نبيه ممثل المشتريين ، والممستشار ساهر لرويش بصفته مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .. طالب فيها بمسداد مستحقات شركته ، قبل رد اموال للمودعين ..

اوضح ، ممثل الشركة ، فى دعواه .. ان احمد توفيق الريان ، حرر لهم شيكين بنكيين ، قيمة كل منهما ١٠٠ الف و ٢٠٤ دولارات .. على أحد البنوك لافرع المطار .. وحدد تاريخ استحقاق صرفهما يوم ١٣ يناير ١٩٨٧ .. وعندما توجه مندوب الشركة ، لصرفهما ، لمتنع البنك عن صرف الشيكين .. فقد رفض الاول لعدم مطابقة التوقيع الخاص برئيس الشركة « احمد الريان » بتوقيعه للمثبت بالبنك .. أما الشيك الثانى ، فرفض لوجود خطأ فى رقم حساب المساحب « رئيس الشركة » رغم صحة توقيعه عليه ..

لزاماً ذلك .. قامت الشركة الامريكية .. بالاتصال برئيس مجموعة شركات الريان « احمد توفيق عبد الفتاح » .. الذى وقع من قبل على الشيكين المرفوضين .. فأبدى لممثل الشركة الامريكية - اعتذاره عن الخطأ « غير المقصود » .. ووعده باصدار شيك واحد مصرفى ، اخر بقيمة الشيكين

السابقين .. وامعانا منه ، فى اثبات جدية وعده لممثل الشركة .. ابلغه ان الشيك الجديد ، سوف يستحق غرامة تأخير .. فى حالة عدم المسداد - قدرها ١٠٠ ألف جنيه ، عن كل يوم تأخير فى المسداد

عقب ذلك .. ارسل الريان .. مندوباً لاستلام أصل الشيكين السابقين رفضهما ، من ممثل الشركة الامريكية .. مقابل ابرصال بتوقيعه تعهد فيه بتسليم الشيك الجديد المتفق عليه ، مع غرامة التأخير التى اقترحها لاثبات حسن نواياه ..

ولما تم ، لاحد الريان .. ما أراد ، أخذ بمطالبة ارسال الشيك الجديد ، لممثل الشركة الامريكية .. الذى قام بدوره ، بارسال عدة خطابات ، الى الريان ، يطالبه فيها بضرورة تحرير الشيك المتفق عليه .. بدلا من الشيكين المرفوضين من قبل .. الا أن الريان ، لم يستجب .. حتى صدر القانون رقم

١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، بشأن توفيق أوضاع شركات توظيف الاموال ومن بينها شركة الريان .. وكذا صدور الامر العسكري رقم ٣ لسنة ٨٨ ، والخاص بالتحفظ على اموال وممتلكات وأصول الريان ، وعدم التصرف فيها ..

وفى ختام دعواه .. طالب ممثل الشركة الامريكية بالحكم لصالح شركته ، بالحصول على مبلغ مليون و ٢٠ الف و ٤٠٨ دولارات ، من شركات

الريان .. مع الزامها بدفع غرامة تأخير قدرها ١٠٠ ألف جنيه ، عن كل يوم تأخير من تاريخ استحقاق صرف الشيكين يوم ١٩٨٧/١/١٢ وحتى الان .. وكذا سداد الفائدة المستحقة عليها قانوناً وقدرها ١٨٪ سنوياً قيمة أصل المبلغ المستحق ، والتى تبلغ قيمتها الاجمالية ٨٥٠ الف دولار تقريبا .. مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل ..

وقد حذت محكمة شمال القاهرة للدائرة الخامسة برئاسة القاضى محمد عبد المطلب محمد ، رئيس المحكمة ، وامانة سر عبد السلام محمود .. جلسة ٢٧ نوفمبر الحالى .. لنظر الدعوى والبت فيها قانوناً ..

والدعوى الثانية فى ديسمبر

كما قررت المحكمة ايضا .. تأجيل نظر الدعوى رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٩٠ ، والتى سبق ان اقامتها نفس الشركة ، ضد الريان ايضا ، الى جلسة ١٨ ديسمبر المقبل .. لتصحيح شكل الدعوى ..

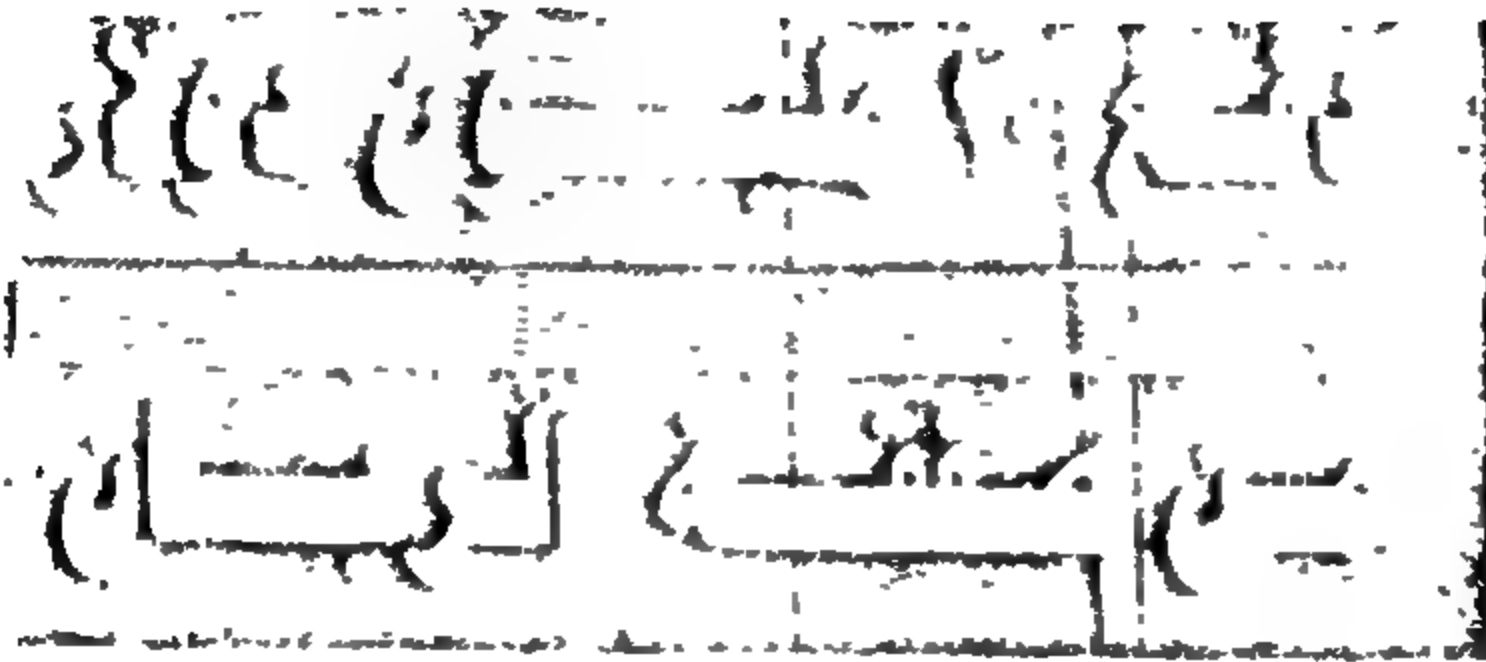
وكانت «المساء» قد اشارت تلك القضية من قبل .. والتى طالبت فيها الشركة الامريكية « احمد الريان » بمسداد ٧٤ مليون دولار ، قيمة صفقة الكرايس والكشاكيل التى استوردها منهم ..



المصدر: دور يوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٩٠



كتب يوسف هلال

وصل خلال الاسبوع الماضي مبلغ ٢٠ مليون دولار من صفقة شراء شركة الريان بعد ان قام المشترون بتحويلها من الخارج .. حيث ستخصص قيمة هذا المبلغ لسداد الشيكات التي وقعها احمد الريان لعدد من المودعين وصدرت فيها احكام ضده بالسجن لفترات مختلفة تصل إلى ٧٠ سنة حبس في اكثر من ١٥٠ قضية شيك بدون رصيد

وسيتوجه محمد رشاد نبيه ممثل المشتريين إلى محكمة جناح مستأنف بولاق الدكرور يوم الثلاثاء القادم وسيسلم المبلغ - نقداً - لأصحاب الشيكات امام المحكمة حتى تزول الاحكام الصادرة ضد الريان في هذه القضايا .

صرح رشاد نبيه ممثل المشتريين اننا سوف نقوم برد قيمة كافة الشيكات التي وقعها احمد الريان للمودعين قبل صدور

قرار النائب العام بوضع الشركة تحت الحفظ حيث سنبدا برد قيمة الشيكات التي صدرت بها احكام بالفعل في محكمة الاستئناف وعددها حتى الآن يبلغ ٦٧ قضية منها ٢٧ شيكا قيمتها ٦ ملايين دولار و ٣٠ شيكا اخرى قيمتها ٥ ملايين جنيه .. ثم بعد ذلك نبدأ في سداد قيمة باقي الشيكات حتى التي لم يتم اصحابها برفع قضايا في المحكمة .. ويتوقع ان يبلغ إجمالي

قيمة هذه الشيكات اكثر من ٢٠ مليون دولار وقد وافق المشترون على تحمل هذا المبلغ بالإضافة إلى قيمة الصفقة باعتبار ان اصحاب هذه الشيكات كانوا في الاصل مودعين في شركة الريان ولكنهم صفوا وضعهم في الشركة بعد حصولهم على هذه الشيكات . ولا توجد لهم حسابات بالشركة الآن كما اننا إلزامنا - ايضاً - امام المحكمة برد جميع الاموال التي قد تظهر للمودعين في المستقبل ولم تتضمنها الصفقة هذا بالإضافة إلى تكلفة اعداد الكتلوجات الخاصة باصول الشركة والتي تحملها المشترون وتكلفت اكثر من مليون جنيه .

واكد ممثل المشتريين ان الافراج عن احمد الريان ووالده وشقيقه سوف يتم فور وصول قيمة الصفقة إلى مصر وإيداعها في



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

البنوك المصرية تطبقا لبنود عقد
الصيغة التي تتضمن ابراء ذمة
احمد الريان عقب رد اموال
المودعين .. اما بالنسبة للاحكام
الصادرة ضده بسبب الشيكات
بدون رصيد فسوف يزول اثرها
بمجرد رد قيمة هذه الشيكات
لاصحابها نقداً أمام المحكمة
الجدير بالذكر ان احمد الريان
لا يزال محبوساً - ايضاً - على ذمة
قضية الذرة الصفراء



المصدر : الشرق ج ٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

استدعاء الفى مودع بالريان لمراجعة مستحقاتهم

كتب ربيع شاهين .
من المقرر ان يقادر القاهرة اواخر الشهر
الحالى متوجها الى الخارج ، محمد رشاد
ونبيه المحامى وكيل المشترين لممتلكات
واصول الريان لتحويل قيمة الصفقة
(١,٥ مليار جنيه) عن طريق احد البنوك
الاستثمارية الكبرى .

وصرح رشاد نبيه .- للشعب .- بان
عملية مراجعة وتحقيق مستحقات
المودعين لدى الشركة والتي ستبدأ السبت

القادم - سوف تنتهى فى النصف الاول من
فبراير القادم ليتم تحرير الشيكات قبل
نهاية مارس وتسلم للمودعين ابتداء من
٢١ مارس . وقال ان عملية صرف الشيكات
لن تستغرق سوى ايام معدودات حيث ان
اجمالى الاموال سيكون بحوزة البنوك التى
ستحدد وحدها المدة التى تستغرقها عملية
الصرف التى لن تتجاوز اياما قليلة .

هذا ويبدأ المحاسبون القانونيون
السبت القادم استدعاء الفى مودع حسب
الارقام المسلسلة فى الكشف لمراجعة
اسمائهم والتحقق من اجمالى رأس مال كل
منهم ومستحقاته لدى الشركة . وسوف يتم
نشر اسماء هؤلاء المودعين يوميا
بالصحف ويلتزم كل مودع بتقديم
الايصالات التى فى حوزته والدالة على حجم
مستحقاته لدى الشركة وذلك لمضاهاتها
بالكشف التى تحوى اسماء ومستحقات
المودعين تمهيدا لاصدار الشيكات
وتحريها .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

لا .. أيها المدعى الاشتراكي !!؟

تواصل معك اليوم شرح خطورة مخططات شركات توظيف الأموال المحالة اليك والتي لا تستهدف سوى سرقة أموال ضحايا المودعين لديك جهارا نهارا .. ويفتوى وقرارات لاتمت للقانون والواقع بآية صلة .. وتناولنا بعض مخالفاتك فضلا عن وضوح انحيازك التام لشركة واحدة منها هي مجموعة شركات الهدى مصر ..

بقلم

حمدي الشامي

والتساؤل الذي فرض نفسه منذ البداية هو : لماذا رفضت اصدار قرار بلحالة هذه الشركات الى محكمة القيم لفرض الحراسة عليها وبيع أصولها لصالح المودعين ؟ اعرف مقدما التواء وتعدد الاجابة على السؤال ..

ولكن الواقع يخالف اجابتك كلها والتي استطعت بها خداع المسئولين ولكنك لم تستطع خداع الضحايا لانك موثق مثل الكثير من القيادات ان استمرارك في عملك مرهون برضاء الرؤساء عليك أما ضحاياك وهم جمهور عريض من الشعب فلا أهمية لهم عندك مما يؤكد انك تناسيت واجبك الدستوري .. وتفألت اليمين القانونية التي ابيتها أمام مجلس الشعب باحترام الدستور والقانون وأداء واجبك بالامانة والصدق ..

ان اجابتك على هذا التساؤل الخطير تولاها نياية عنك على مدى التسعة أشهر الماضية محدثك الخاص عبد المعز ابراهيم في العديد من تصريحاته التي تؤكد جدية هذه الشركات في رد الاموال .. واكتت الوقائع والمصائب كذب هذه التصريحات فلمودعون حتى اليوم لم يتسلموا أموالهم .. والادلة على ذلك كثيرة فاضحة من اهمها اصدار مستندات عرقية للهروب من قانون تلقي الاموال ثم اصدار شيكات لاجال طويلة حل موعد القليل منها ولم يجد الضحايا الرصيد اللازم للصرف وتشهد محاضر النيابة العامة حاليا الكثير من هذه البلاغات !!

ومازالت الجريمة مستمرة ولنشرح من البداية

عندما أحل الدكتور فاج النور رئيس هيئة سوق المال أوراق خمس شركات اليك في شهر يناير الماضي بهدف اشرافك أما على تنفيذ برامج رد الاموال التي التزمت بها هذه الشركات أو فرض الحراسة عليها وبيع أصولها وتسليم الاموال الى المودعين .. بدأت أولى خطوات السيفاريو بما سمي آنذاك مشروع تملك المودعين لمجموعة شركات الهدى مصر بموافقتك ومباركتك وهزل القليل من الاربعين الف مودع للموافقة تحت وطأة الياس والعوز الا انهم تراجعوا عندما اعترض رئيس سوق المال على فكرتك استنادا الى مخالفتك الصارخة لمجمل قانون تلقي الاموال الذي فرض رد أموال الضحايا كاملة وبذات العملة في موعد القصاص يوم ١٩٩٠/٦/١ والغريب أن هذا المشروع المشبوه كان يضمن لطارق وعاصم ابو حسين تحقيق اكبر مكسب من دم وعرق الضحايا وفق الوثائق المحفوظة بخزانة .. واليك أمثلة وثائقية :

أولا : انك والقات وشاركت على تقويم اصول مجموعة شركات الهدى مصر بمبلغ ٤٠١ مليون جنيه أي أن الزيادة التي طرأت على القيمة الدفترية لاصول هذه المجموعة هي فقط ٢٧ مليون جنيه .. وهو أمر مضحك ومبك للغاية .. لانه من المعروف والثابت أن القيمة الدفترية قد تضاعفت خمس مرات وبلغت ١٨٢٠



المصدر : الشَّعْب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

١ مليون جنيه وليس ٤٠١ كما جاء في وثائق وحاولت به ايهام المسؤولين بقدرة المجموعة على رد أموال الضحايا في هذه الحدود ورغم ذلك فلنك لم ترد أموال المودعين لأن تكتيك جريمة الاحتيال مستمر وقائم .

ثانيا . وباستعراض مجموعة الأصول لدى الهدى مصر نجد على سبيل المثال أن القيمة الدفترية لشركة مصر للصناعات الغذائية تبلغ ١٢ مليوناً و ٢٢٧ ألف جنيه بينما القيمة في مشروع تلك الشركة بلغ ١٥ مليوناً و ٤٠٠ ألف جنيه فقط أي أن زيادة القيمة السوقية للشركة لم ترد على مليونين من الجنيهات .. فهل ذلك أمر معقول ! أم أنه خداع كامل للضحايا والمسؤولين معا !

ثالثا : أنك وافقت على المشروع الاستراتيجي لتملك المودعين لمجموعة الهدى مصر بشرط أن يستمر طارق وعصام أبو حسين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للمجموعة والبالغ عددها وفق المشروع ١٨ شركة وبالتالي فلنك لم تحقق حقيقة العجز في قائمة المركز المالي للمجموعة والبالغ وفق تقرير المحاسب محمد يحيى ٧٩ مليوناً و ٩٨٧ ألف جنيه

رابعا : ان الجدول الملحق بمشروع التملك يؤكد أنك وافقت على اسقاط عدد من المشروعات الرئيسية لمجموعة الهدى مصر ووافقت على استمرارها الملكية طارق وعصام أبو حسين .. ومن أهمها على سبيل المثال المقر الإداري للمجموعة ذات الأربعة عشر دورا وبلغت تكلفته تسعة ملايين و ٢٦٤ ألف جنيه (ثم بيع الدور الأرضي مؤخرا لاحد البنوك الاستثمارية) وكذلك مقر المجموعة في مصر الجديدة والاسكندرية ومخازن مدينة نصر وتبلغ قيمتها الدفترية ٥٦٦ ألف جنيه .



المصدر : الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نو فبر ١٩٩٠

رد أموال جميع المودعين «بالريان» قبل ٣١ «مارس» «السبت» القادم .. بدء مراجعة حسابات مودعي فرع الهرم

كتب - حمدي شفيق :

اعلن امس المستشار محمد بدر المنيلوي النائب العام .
تفصيل إجراءات مراجعة حسابات المودعين بشركتي الريان .
استعدادا لتحرير الشيكات وصرف مستحقات المودعين قبل
نهاية شهر «مارس» القادم . وافق النائب العام . على فتح مقر
شركة الريان بشوارع الاهرام امام مبنى محافظة الجيزة لاستقبال
المودعين . الذين ستنتم مراجعة حساباتهم والتصديق عليها .
قبل تحرير الشيكات وفق جدول زمني محدد حسب لرقام
الحسابات . ويشترط قيام المودع بتقديم صورة ضوئية من
اتصالات الابداع لمراجعة حسابه . واضاف المستشار بدر
المنيلوي في مؤتمر صحفي عقده امس . سيتم الاعلان تباعا عن
المواعيد المحددة لمراجعة الحسابات في باقي فروع شركتي
الريان . وبعد مراجعة حسابات فرع الهرم . وتقرر تخصيص
يومي «الاربعاء» و«الخميس» الموافقي ١٦ و١٧ يناير القادم
لمراجعة حسابات المتخلفين عن المواعيد المحددة بالجدول
لمراجعة حساباتهم . وتجري حاليا اتصالات جادة لتسوية كافة
مستحقات مصلحة الضرائب لدى الريان . ومن المنتظر التوصل
قريبا الى اتفاق بهذا الصدد . ولوضع النائب العام اختصاص
محكمة جنابات الجيزة التي تتولى محاكمة المتهمين في قضية
الريان . بالنظر في الافراج عن احمد توفيق عبدالفتاح والفراد
اسرته بعد الانتهاء من رد كافة الابداعات . ولكد النائب العام .
ان النيابة تهتم بالحفاظ على مصالح المودعين ومستحقات الدولة
بغض النظر عن هوية رجال الاعمال
المتعاملين على شراء اصول الريان
واشار إلى خصم المبالغ التي تم صرفها
للمودعين عن علمي ٨٧ و١٩٨٨ فقط تحت
بند الارياح ومن حساباتهم لدى الريان .
واعلن محمد رشاد نبيه وكيل المشررين .
الاعلان عن جميع حسابات الريان في
البنوك الخارجية فور سداد مستحقات
المودعين . وابدأ استعداده لوضع
الودائع الخارجية تحت تصرف الخزانة
جدول مراجعة حسابات



المصدر : **الاصحاح**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

فتح مقر شركة الريان لمراجعة حسابات المودعين والتصديق عليها من السبت القادم حتى ١٧ يناير لتحرير شيك برصيد كل مودع

حدد المستشار محمد بدر المنيلاوي النائب العام الفترة من السبت المقبل وحتى يوم ١٧ يناير من العام القادم ، للمودعين في شركة الريان لمراجعة حساباتهم والتصديق عليها من مقرها بشارع الهرم الذي تقرر فتحه ، ليكون الرصيد المصدق عليه من صاحبه ، أساسا لقيمة الشيك الذي سيتم تحريره لكل مودع .

وقال النائب العام في بيان أصدره أمس أنه في إطار العقد الذي تم توقيعه يوم ٢١ أكتوبر الماضي سيتم بيع ممتلكات الريان مقابل سداد حقوق جميع المودعين فور ايداع ثمن الصفقة في موعد غايته ٢١ مارس القادم وذلك بعد خصم ما صرف لهم تحت حساب ارباح عامي ٨٧ ، ٨٨ . وقال النائب العام انه يجب على المودع ان وكياله ان يتقدم في الموعد المحدد له ومعه صورة ضوئية من ايصالات الايداع ، وسوف تتم المراجعة عن معاملات فرع الهرم خلال الفترة من يوم السبت القادم وحتى ١٥ يناير المقبل على ان يخصص يوما الاربعاء والخميس ١٧ ، ١٦ يناير للمتخلفين لمراجعة حساباتهم .

وفيما يلي بيان بالمواعيد المحددة لأصحاب الحسابات للتصديق عليها :
■ يوم السبت القادم من رقم ٢٠٠١ إلى ٥١٠٠ و ١١ نوفمبر من رقم ٥١٠١ إلى ٦٤٠٠ و ١٢ نوفمبر من رقم ٩٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ و ١٣ نوفمبر من ١١٠٠١ إلى ١٣٠٠٠ و ١٤ نوفمبر من ١٣٠٠١ إلى ١٥٠٠٠ ويوم ١٥ من ١٥٠٠١ إلى ١٧٠٠٠ .

■ الاسبوع العاشر يوم ١٢ يناير
الأرقام من ١٣٦٠٠١ إلى ١٣٩٠٠٠
ويوم ١٣ من ١٣٩٠٠١ إلى ١٤١١٤٥
ويوم ١٤ من ٦٠٠٠١ إلى رقم
٦٠٣٢٠٠ ويوم ١٥ من ٦٠٣٢٠١ إلى
٦٠٦٣٦٦

■ الاسبوع السادس : ١٥ ديسمبر من
٦٥٠٠١ إلى ٦٧٠٠٠ ويوم ١٦ من
٦٧٠٠١ إلى ٧٠٠٠٠ ويوم ١٧ من
٧٠٠٠١ إلى ٧٣٠٠٠ ويوم ١٨ من
٧٣٠٠١ إلى ٧٦٠٠٠ ويوم ١٩ من
٧٦٠٠١ إلى ٧٩٠٠٠ ويوم ٢٠ من
٧٩٠٠١ إلى ٨٢٠٠٠ .

■ الاسبوع السابع : ٢٢ ديسمبر من
٨٢٠٠١ إلى ٨٥٠٠٠ ويوم ٢٣ من
٨٥٠٠١ إلى ٨٨٠٠٠ ويوم ٢٤ من
٨٨٠٠١ إلى ٩١٠٠٠ ويوم ٢٥ من
٩١٠٠١ إلى ٩٤٠٠٠ ويوم ٢٦ من
٩٤٠٠١ إلى ٩٧٠٠٠ ويوم ٢٧ من
٩٧٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠ .

■ الاسبوع الثامن : ٢٩ ديسمبر
الأرقام من ١٠٠٠٠١ إلى ١٠٣٠٠٠
ويوم ٣٠ من ١٠٣٠٠١ إلى رقم
١٠٦٠٠٠ ويوم ٣١ من ١٠٦٠٠١ إلى
رقم ١٠٩٠٠٠ ويوم ١ يناير ٩١ من
رقم ١٠٩٠٠١ إلى رقم ١١٢٠٠٠ ويوم ٢
من ١١٢٠٠١ إلى ١١٥٠٠٠ ويوم ٣ من
١١٥٠٠١ إلى ١١٨٠٠٠ .

■ الاسبوع التاسع : يوم ٥ يناير
الأرقام من ١١٨٠٠١ إلى ١٢١٠٠٠
ويوم ٦ من ١٢١٠٠١ إلى ١٢٤٠٠٠
ويوم ٧ من ١٢٤٠٠١ إلى ١٢٧٠٠٠
ويوم ٨ من ١٢٧٠٠١ إلى ١٣٠٠٠٠
ويوم ٩ من ١٣٠٠٠١ إلى ١٣٣٠٠٠
ويوم ١٠ من ١٣٣٠٠١ إلى ١٣٦٠٠٠ .

■ الاسبوع الثاني ١٧ نوفمبر الأرقام
من ١٧٠٠١ إلى ١٩٠٠٠ ويوم ١٨ من
١٩٠٠١ إلى ٢١٠٠٠ ويوم ١٩ من
٢١٠٠١ إلى ٢٣٠٠٠ ويوم ٢٠ من
٢٣٠٠١ إلى ٢٥٠٠٠ ويوم ٢١ من
٢٥٠٠١ إلى ٢٧٠٠٠ ويوم ٢٢ من
٢٧٠٠١ إلى ٢٩٠٠٠ .

■ الاسبوع الثالث : السبت ٢٤ نوفمبر
الأرقام من ٢٩٠٠١ إلى ٣١٠٠٠ ويوم
٢٥ من ٣١٠٠١ إلى ٣٣٠٠٠ ويوم ٢٦
من ٣٣٠٠١ إلى ٣٥٠٠٠ ويوم ٢٧ من
٣٥٠٠١ إلى ٣٧٠٠٠ ويوم ٢٨ من
٣٧٠٠١ إلى ٣٩٠٠٠ ويوم ٢٩ من
٣٩٠٠١ إلى ٤١٠٠٠ .

■ الاسبوع الرابع : السبت أول
ديسمبر من ٤١٠٠١ إلى ٤٣٠٠٠ ويوم
٢ من ٤٣٠٠١ إلى ٤٥٠٠٠ ويوم ٣ من
٤٥٠٠١ إلى ٤٧٠٠٠ ويوم ٤ من
٤٧٠٠١ إلى ٤٩٠٠٠ ويوم ٥ من
٤٩٠٠١ إلى ٥١٠٠٠ ويوم ٦ من
٥١٠٠١ إلى ٥٣٠٠٠ .

■ الاسبوع الخامس : السبت ٨
ديسمبر الأرقام من ٥٣٠٠١ إلى
٥٥٠٠٠ ويوم ٩ من ٥٥٠٠١ إلى
٥٧٠٠٠ ويوم ١٠ من ٥٧٠٠١ إلى
٥٩٠٠٠ ويوم ١١ من ٥٩٠٠١ إلى
٦١٠٠٠ ويوم ١٢ من ٦١٠٠١ إلى
٦٣٠٠٠ ويوم ١٣ من ٦٣٠٠١ إلى
٦٥٠٠٠ .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

النائب العام للأهالي :

مشقرو « الريان » من اصل مصري

أكد النائب العام أن مشقري شركات الريان مصريون المولد وأن أموال الصفقة معلومة المصدر وسيتم الإعلان عن اسمائهم بمجرد ايداع الاسوال في البنوك الرسمية لردّها للمودعين .

واضاف انه تم تحديد نهاية مارس القادم موعدا نهائيا لايداع قيمة الصفقة في البنوك وقال ان هناك محاولات تبذل لتسوية مشكلة الضرائب بما يتفق ومصالح الدولة والمودعين .

ونكر ان النيابة العامة وافقت على فتح المقر الرئيس لشركة الريان بسجيزة لمراجعة حسابات المودعين من خلاله اعتبارا من السبت القادم وتحديد يومى ١٦ و ١٧ يناير القادم لمراجعة حساب المودعين المتخلفين عن الموعد المحدد ومن المتوقع ان تصدر قريبا تعليمات بحق المودعين العاملين في الخارج باصدار توكيلات لتزويهم في مصر لتقديم البيانات الخاصة ببيداعاتهم في شركات الريان وارقام الحسابات الخاصة بهذه المبالغ .

على جانب اخر أكد فاروق فؤاد مستشار هيئة سوق المال انه تم توقيع جزاء كتلى ضد اصحاب شركتى الشريف والسعد لتأخرهما في تقديم المراكز المالية لعيرانيتهما الافتتاحية للهيئة لبدء الملاحظات عليها تمهيدا لاعلانها على الجمعية العمومية وفقا للقانون لصرف ارباح المودعين ..

واضاف ان الهيئة تمارس ضغوطا على محاسبي الشركتين للتعجيل بتقديم حسابات الارباح والخسائر عن الاعوام الثلاثة الأخيرة



المصدر : الأحياس

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير للجنزورى عن الشركات المتعثرة : توفيق اوضاع ٢٧ شركة و ٩ تحت الدراسة

كتب عصام السباعي :

يناقش الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط تقريراً شاملاً للجنة الفنية المختصة بموقف الشركات المتعثرة أكد التقرير أنه تم توفيق اوضاع ٢٧ شركة لتصبح هياكلها التمويلية وجاء توفيق ٥ شركات أخرى وبحث المقترحات الخاصة بأربع شركات أكد التقرير أن دور اللجنة التوفيق بين المساهمين والدائنين بالشركات وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه تتضمن الشركات ٦ شركات سياحية و ٢ أبراج ادارية و ٨

شركات صناعية و ٧ شركات امن غذائي . وأشار التقرير الى انه تم حل مشكل ٦ شركات سياحية وفندقية . وفيما يتعلق بالأبراج الادارية اشار التقرير الى ان قصر القطن تم تخصيص خمسة ادوار منه لجامعة سنجور وتسليم المبني الى المكتب الاستشاري ثم الى اثناء استثمار البنك الاهلي وعن موقف قروض البنك الايطالي واثره على العلاقات العربية الايطالية والموقف الدولي للشركة الشرقية للاقطان طلب التقرير معاودة الاتصال من خلال التعاون الدولي

والتمثل التجاري لتخفيض مستحقات هيئة اسكيا الايطالية بنسبة النصف وأشار التقرير الى اصرار البنك الاهلي على الوفاء بمستحقاته أولاً . وبالنسبة لثمانى شركات صناعية تم حل شركتين هما اسمنت السويس والوطنية لمنتجات الذرة ووافقت البنوك على تخفيض سعر الفائدة والرسالة وإعادة الجدولة . وتعاقبت الشركة مع المعونة الامريكية على استيراد ٢٠ طن ذرة وتتمصر المعوقات في ضخامة اعباء الفوائد وتطلب الشركة تثبيت سعر الفائدة ومد فترة السداد لاربع سنوات .

ومن الشركات الست الصناعية الباقية اشار التقرير الى لاحتياجها الى جهود مكثفة لتنفيذ الاتفاقات وهي سيفيكا ، وسلاب وشويس وجولدن فارم واتيكو وشركة الشرق الاوسط لصناعة الزجاج .

وعن شركات الامن الغذائي تم بحث اوضاع سبع شركات وهي مصر للاغذية تعذر استكمال توفيقها لتغيير ادارة الشركة التي ترى اسقاط الفوائد

جزئياً وزيادة رأس المال ، كما تضم الشركات التي تحتاج لمزيد من التوفيق

الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى والقاهرة اسوان الوطنية للدواجن التي تم زيادة رأس مالها بمبلغ ٤ ملايين

جنيه وتخفيض بنك القاهرة (٣٠٪ من الفوائد بينما طالب رئيس الشركة بزيادة التخفيض الى ٥٠٪) .



المصدر : المساء

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤١ صناعة .. وتبدأ مصداقات الريسان إدارة قانونية للسر على استفسارات المودعين ممثل المشتريين : استخدالم التوكيلات المنتهية .. أو المزورة

كتب - محمود نوفل :
تقرر تشكيل إدارة قانونية برئاسة المستشار محمود خالد اللرد على استفسارات المودعين بشركة الريان الذين سبقوا
اعتباراً من بعد غد على مقر الصرف بشارع الهرم .
صرح رشاد نبيه ممثل المشتريين بأنه على المودعين إحضار صور الاتصالات الإبداع وبألى المستندات التي يحملونها
لمراجعتها أثناء مرحلة المصادقات ومطابقتها على مثيلاتها الموجودة بالملفات بالاضافة الى ماينبت شخصية كل مودع
سواء بطاقته الشخصية أو العائلة أو جواز السفر ..



المصدر : الحسنة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ذو حِجْر ١٩٩٠

٢٠ شباكاً للمصادقات و١٠٠ شكوى

كما تقرر قبول تقديم التوكيلات الداخلية التي كان معمولاً بها أثناء عمل شركات الريان والتي كان بعض المودعين العاملين بالخارج قد استخرجوها لأقاربهم الموجودين بمصر لتتابع حركة السحب والإيداع وصرف الأرباح وأيضا يمكن استخدام التوكيلات العامة الرسمية .

تحذير

وجه رشاد نبيه تحذيرا لمن يحملون توكيلات رسمية أو داخلية عن مودعين توفوا فإن عليهم إبلاغ المسئولين

بالشركة بتلويخ الوفاة لأن التوكيل يكون ملغيا بقوة القانون ولا يصح استخدامه والا ارتكب صاحبه جناية تزوير في محررات رسمية . اما بالنسبة للورثة فيمكن لأي شخص منهم بشرط أن يكون بالغ الرشيد ومثبت اسمه ضمن اعلان الوراثة أن يتقدم

للمصادقة على حسابات مورثه المتوفى وبالنسبة للأوصياء على القصر فيجب أن يتقدم الوصي بقرار الوصاية الذي أصدرته المحكمة الشرعية لاثبات حقه في إجراء المصادقة على حسابات القصر من المودعين وأكد رشاد نبيه أن حسابات الريان صحيحة بنسبة ٩٥٪

مقر الصرف

من ناحية أخرى فقد انتهت الاستعدادات التي تجري حاليا بمقر الصرف بشركة الريان لاستقبال المودعين فقد تم تعليق عدد من اللوحات الإرشادية الكبيرة خارج المقر بطرء محمود ماسي

للبارودي بالجيزة لمساعدة المودعين على معرفة الجدول الزمني للمصادقات تفصيلا ومن سيجد رقم حسابه محفدا في اللوحات سينقل الى مقر الشركة بعد أن يكون قد عرف رقم الشباك المخصص له حيث يلتقى بالمحاسب المعين به ويتم المصادقة على الحساب ويخرج المودع الى خارج الشركة مباشرة .

تم تخصيص ٢٠ شباكاً للمصادقة وأربعة شبابيك لتلقى شكاوى المودعين . كما انتهت إدارة المراجعة من استعداداتها لاستقبال المودعين حيث تمت مراجعة نحو ٢١ ألف حساب .

تركزت عمليات المراجعة في قيام كل مراجع بفتح ملف العمل ومراجعة مستندات الإيداع والصرف والسحب

ودفات الأرباح على الحركة الموجودة على كل من العمل .. وعقب التأكد من صحتها يقوم المراجع بختم دفعات ٨٧ ، ١٩٨٨ ومديونية ١٩٨٩ المرحلة من عام ١٩٨٧ من الرصيد الأصلي للعمل مع تقديم الصلات الأجنبية بالعملة

المصرية وقت صدور قانون توظيف الأموال .

وبالنسبة للصلاء الذين حصلوا على خطابات من الشركة قبل صدور أمر التحفظ عليها بصرف جزء من أرصدهم في شكل عينية فانه سيتم خصم قيمة ما صرفوه فعلا إلا اذا تقدم العميل بما يثبت انه لم يصرف قيمة هذه البضاعة العينية واعاد الشيك الى ملئه مرة أخرى وبذلك يتم تصفية الحساب النهائي الذي على أساسه سيتم استخراج الشيكات .

على باب الشركة

خارج مقر الشركة التقت « السمعاء » بعدد من



المصدر: المساء

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعين الذين جاءوا
للاستفسار عن مواعيد
حضورهم للشركة لأجراء
المصادقات .

قال احمد صبحى السيد
« مودع بالدولار » ان
الصرف بالعملة المحلية

ممكننا خسائر كبيرة خاصة
لكنى لم اصرف اى مبلغ تحت
حساب الارباح منذ ابداعى

تحويلة عمري بالريال ..
علما باننى متأكد انه لا جدوى
من الشكوى حول هذه

المنطقة .. لذلك ف سوف
استسلم للواقع واحصل على
اموالى بالجنيه المصرى .

ويستفسر عاشور محمد خليل « مودع
بالدولار » عن نظام المصادقات
وموعد حصوله على الشيك وهل سيتم
الاخذ فى بعين الاعتبار الخطابات التى
وصلت للمودعين من هيئة سوق المال
منذ شهور عديدة والتى تضمنت
مصادقات على حساباتهم .. خاصة انه
كان يصرف ارباحا شهرية ؟ .

ويتساءل محمد انور عبدالعزيز مودع
بالعملة المصرية عن مصير امواله
حتى يستطيع دفعها كمقدم ايجار لاجدى
الشئى بدلا من مسكنه الحالي الذى
لا يلائم ظروفه .

عملية جراحية

وتتلief جمالات محمد عبدالله « ربة
بيت » على معرفة قيمة خصم ارباح
شهور فقط حصلت عليها منذ ابداعها
فى يناير ١٩٨٨ خاصة انها ترغب فى
اجراء عملية جراحية بسانتها ولا تملك
ثمنها كما قدمت طلبا لشراء مدفون
بمدينة ٦ أكتوبر بالجيزة وقد الفت
المحافظة تخصيصه لعدم استطاعتى
دفع المقيم .

تحت البلاطة

وتقول نبوية عبدالجواد « ربة بيت »
مودعه بالدولار فى فرع المهندسين
انها جاءت الى مقر شركة الريان
للاستفسار عن موعد الحصول على
اموالها وقدرها ٦٤٠٠ دولار لان
ما يحدث الان من تحويل ابداعاتها الى
العملة المحلية مع خصم ما حصلت
عليه من ارباح تكون نتيجته عدم
الاستفادة من وضع اموالها بالريال
وكأنها وضعتها تحت البلاطة او داخل
دولاب مسكنها وعندما احتاجت الريا
اخرجتها مرة اخرى .



المصدر : الاصدار ٢٠٠٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

مجرد كلام على الورق !

الذي كتبتموه في وجهة نظر يوم السبت ٢٧ أكتوبر دعوة الى قبول ظلم لا يرضاه انسان لاختيه الانسان . وهو ان يتقبل المودعون بشركات الريان صرف ودائعهم دون اثاره اى جدل حول سعر الصرف .

يفسدى الفاضل ظلالا ان الصلقة تم بيعها لكلا لايتل كل ذى حق حقه .. الا يكفى تجميد هذه الودائع لمدة ٣ سنوات .. ولذا لاتصرف الودائع لكل مودع بالعملة التي قام بايداعها .

هل تعلم سيادتكم انه اذا طبق مبدأ الصرف بالسعر الذي يريدون فرضه على المودعين فسوف تبلغ الخسارة اكثر من ٤٠ ٪ فهل هذا منطق .. وهل هذا عدل ؟ .. انه الظلم بعينه والله سبحانه وتعالى لايرضى بالظلم .

انى اتابع دائما كل ماكتتب وقد كنت انتظر منك وانت الانسان الفاضل الكريم ان تضم صوتك وتطالب مع المظلومين بحقوقهم والحصول عليه كاملا وكفى مااصابهم من الام نفسية وخسائر مالية .

ان الله يكافى كل من يقف مع المظلوم في وجه الظالم والعمليه كلها من لولها الى اخرها ظلم في ظلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ان الوديعة الخاصة بى لم تكن ارثا ورثته وانما نتيجة كفاح وعرق وجهد فلا اقل من ان ترد باصلها

.....

هذه السطور هي النص الحرقى لرسالة يقول مرسلها انه متالم جدا لما كتبتة حول الضجة المثارة من بعض مودعي الريان .

وليس عبنى مااقوله سوى ان احيطه علما بانني متالم مثله ومظلوم وربما اكثر منه .. ومع ذلك اتمنى من الله ان تكون الصلقة حقيقية وان يتم الالتزام بينودها .. وساعتها ينبغي على كل مودع ان يحمد ربه لان الامل كان قد ضاع تماما .. ولاتنس ان المسألة مازالت حتى هذه اللحظة مجرد كلام على الورق فقط ! .. وان اموال الصلقة لم تصل الى البنوك بعد !

مرسى عطاالله



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٠



قادة أصبحت أموال المواطنين
تحت تصرف أصحاب شركات توظيف
هذه الشركات التي وافقت الدولة على
توقيع أوضاعها اتخذت من القانون
شرعية للسرقة والتكذب على المواطنين
ولا يجد المواطن من يدافع عنه ضد
استغلال هذه الشركات

وكما قل في الموظفون بشركة
الشريف أن القانون صدر لصالح
هذه الشركات فالمودع الآن
لا يستطيع أن يتكلم وأصحاب
الشركة بمقدورهم أن يفعلوا
ما يشاؤون. والدليل على ذلك أن

لأول مرة المواطن لا يعرفون مصير
أموالهم في شركة الشريف وغيرها
منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن كل
هذا يجري تحت سمع وبصر
المسؤولين في الدولة

والأدهى من ذلك أن الشركة
تفرض الآن على كل مودع مهما كان
حجم ايداعه أن يلتزم بسحب
أمواله طبقا للتحديد المحدد الذي
حدده في كوپونات الصكوك ..

ولا يمكن قيمة الكوبون ٢٪ من
البلغ. وتقرر أن يحتفظ
المودعون بأموالهم مقابل تحديد
أرباح لها .. أي أن أصحاب هذه
الشركات التي اتخذت من الدين
الإسلامي ستاراً لها تستغل حقوق
الناس في رد أموالهم على أجل
طويلة حتى ينول لهم في النهاية
أصول الشركات التي تقدر بعشرات
الملايين من الجنيهات .

أي قانون هذا الذي يعطي لهذه
الشركات شرعية السرقة
والاستغلال .. لا بد من وقفة حازمة
مع هذه الشركات وأن يفرض عليها
رد الأرباح مع أرباح الفترة

تضحية خاصة أن الشركات التي
وافقت أوضاعها ظلت تعمل دون
توقف .. وظلت مصانعها وأصولها
ومعارضها تجتري الأرباح على
حساب المواطنين سواء كانوا
مودعين أو مستهلكين .

مطلوب وقفة حازمة مع أصحاب
هذه الشركات حتى لا تضيع حقوق
تنتشر بشرعية من القانون .

محمد الهواري



المصدر: ... الامور الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

حقوق المودعين بين الرياء والشركات الاخرى

هل تصلح الشيكات كوسيلة لسداد حقوق المودعين؟

ما زالت قضية شركات توظيف الاموال تشغل بال مصر والمصريين .. ويبدو أنها ستظل كذلك ولفترة طويلة ..

هل سينتهي صراع توظيف الاموال بالصفقة التي سميت صفقة العصر .. صفقة الرياء ؟
أم أنها ستكون بداية لسلسلة جديدة وفصل جديد من فصول شركات توظيف الاموال ؟

ان خبايا الشركات والاعبيها كثيرة .. فمنذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في يونيو ١٩٨٨ لتنظيم أعمال هذه الشركات وقد دخل المودعون في دوامة كبيرة فهناك شركات وفقت أوضاعها .. وهناك مجموعة شركات اخرى لم توفق أوضاعها .. وهناك مجموعة ثالثة رفضت هذا أوداك وكان طريقها المدعى الاشتراكي ثم المحكمة ومن بينها شركة الرياء

والامر الذي نؤكد عليه ويجب التأكيد عليه عدة مرات ان المجموعات الثلاث كلها تحت مظلة القانون .. مهما كانت الجهة التي اختارت الشركات التعامل معها .. فجميعها تحت مظلة القانون لحماية أموال المودعين ..

والامر الثاني الذي نؤكد أنه اختيار الشركات لتوفيق أوضاعها من عدمه لا يعني هذا أن تلك الشركات قد استقامت خطوطها .. بل إن هناك متابعة دقيقة لما يجري فيها والهدف هنا ايضا هو حماية حقوق المودعين فيها

وقد كشفت تلك الرقابة التي قامت بها الهيئة المنوط بها تطبيق القانون والرقابة على سلامة تنفيذه .. كشفت تلك الرقابة عن مخالفات هائلة تهدد مصالح وحقوق المودعين بتلك الشركات .. غير أنه - والحق يقال - قد استجابت تلك الشركات الى تعليمات هيئة سوق المال وانخرطت في اطار التطبيق السليم لأوامر القانون ..



المصدر : الاصدار الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٠

مثلا هناك حالة شركة البدر التي تم تحويلها الى المدعى الاشتراكي بالكامل نتيجة لمخالفات قانونية جسيمة
وهناك ايضا حالة شركة الهدى مصر التي اعطت المودعين فيها شيكات مؤجلة الدفع باسم صاحبها فقد كانوا يسلمون المودعين شيكات بايد اعائتهم بعد تنازلهم في الشهر العقاري ولكن الشيكات مؤجلة الدفع وباسم صاحب الشركة كان المودعين قد تنازلوا عن ايداعاتهم لصاحب الشركة .

وللعلم ايضا فان هذه الشركات وهي تعطي شيكات مؤجلة الدفع فان هذه الشيكات ليست وسيلة وفاء ولا تبرأزمة الشركة تجاه المودعين الا بعد صرفهم لقيمتها
كما ان اصحاب الشركة قد تعمدوا بهذا الاجراء التهرب من احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واخضاع علاقاتهم بالمودعين للمواد التي تحكم تحرير شيكات بدون رصيد في

قانون العقوبات خاصة وان الشركة تحصل على مخالصات موثقة من المودعين .

الى هنا ينتهي كلامي .. وهو يحمل معنى التحذير مما حدث ويحدث في ساحة شركات توظيف الاموال
نحن هنا مازلنا نوضح الخطر والمخاطر .
قلنا قبل ذلك وكنا اول من اطلق التحذيرات وحدث ما توقعناه .
ومازلنا ننتظر الريان وصرف الشيكات من عدمه .. وهل سوف يضغط مرة أخرى على الاجهزة !!

□ □ □

على أية حال كان لابد أن نضع القضية برمتها أمام رئيس هيئة سوق المال الدكتور محمد حسن فج النور وذلك بكل تجرد من أي رأي .. فقط وضعنا امامه سؤالاً عريضاً :
الناس تتساعل بندم شديد وتقول ان الذين وضعوا أموالهم عند الريان اصبح موقفهم افضل كثيرا من موقف المودعين لدى الشركات الجادة .. هل هذا صحيح .. وما رأيكم ؟
على هذا السؤال الخطير والهام اجاب الدكتور محمد حسن فج النور قائلا :

لابد ان نفرق بين شركات وفقت اوضاعها وتستمر في نشاطها وبين شركات لم توفق اوضاعها وترد الاموال وفقا للقانون .
الاولى وهو ما يحدث حاليا ليس رد أموال لانها الوقامت برد الاموال لكان معنى هذا انها تصفى نشاطها .

ولذلك فالشركات التي وفقت اوضاعها مستمرة وقائمة وتزاول نشاطها ومن يريد من المستثمرين لديها أن يسترد أمواله يستردها عن طريق الكيوبونات او الصكوك (شركة الشريف اصدرت صكوكا بكيوبونات وهذا سليم كما اصدرت شركة السعد لسكل دفعة صكا) والرؤية لديهم غير واضحة .

الامر الثاني أن الاموال الموجودة في شكل صكوك استثمار لا تزال تشارك في الربح والخسارة لان الشركة مستمرة في نشاطها .
هذان هما الفارقان الاساسيان .



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

وعندما وصلنا للجدولة في شكل صكوك استثمار بعد دراسات كثيرة متعمقة وكل شركة وفقا لظروفها ونشاطها المالي لم يكن الهدف قضية الشركات ولكن انضباطها وانخراطها في الاقتصاد القومي كل أوضاعهم واحدة ولكنهم اختلفوا في أن شركات لها اصول وشركات هربت بفلوس الناس .

أما المشاكل الموجودة في الشركات التي وفقت أوضاعها فاننا نقوم بعلاجها فمثلا بعض الشركات قامت بجدولة الصكوك بالمخالفة للجدول التي وضعتها هيئة سوق المال . كما أننا نقوم بالتفتيش باستمرار على هذه الشركات للتأكد من سلامة تصرفاتها حماية لحقوق

المودعين وقد تم انذار احدى الشركات وبالفعل بدأت في تصحيح مسارها ووجهنا أكثر من انذار لشركة أخرى وكان الجزاء دعوة مجلس الإدارة للانعقاد بحضور مندوب لهيئة سوق المال وتم اتخاذ قرار بتصفية هذه المشاكل خلال جدول زمني

ولدينا حالة شكوى من المودعين باحدى الشركات ولذلك فاننا نجبر الشركة على الالتزام بتصحيح حكم القانون فالصكوك الخطأ لابد من تصحيحها سواء اشتكى احد أم لم يشتك والشركة التزمت بذلك ومستمرة في التصحيح .

والاصل أن أموال المودعين هي مشاركة في الأرباح والخسائر وهي مبالغ غير مجمدة وللشركة اصول وذلك أمر يختلف كثيرا عن حالة الشركات الأخرى التي لم توفق أوضاعها وليس لديها اصول وليس لديها اصول كافية .



المصدر : المساء

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفوض العام | لا خصم على شركات الريان

أرباح ٨٦

كتب - محمود نوفل :

حذر المستشار محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين في صفقة الريان.. جميع المودعين الذين لم يتوجهوا لمراجعة حساباتهم باعتماد الحسابات نهائيا وفقا لما هو وارد في بيانات ملف العميل واصدار الشيك بنفس المبلغ الصافي المدون بالملف بعد خصم الارباح والسلف المدون عنها دون ان يحق للمودع مناقشة ذلك مادام قد تخلف عن موعد اجراء المصادقات المحدد بالجدول او موعد المهلة المحددة للمتخلفين.

رصيد وانشاء وانصرف من الشركة غاضبا عندما تأكد انه لن يحصل على اكثر من حقه.. وعمل آخر اثار جدلا كبيرا ثم اتضح انه مدني للريان بمبلغ ١١ ألف جنيه وهو الآن يحاول ايجاد مخرج له.

زيادة ١٤%

وقال حمدي عبدالعزیز المفوض العام على شركات الريان انه من المقرر ان يحضر اليوم ٢٠٠٠ مودع للاطمئنان على صحة ارصدتهم.. وقد بلغ عدد المودعين في اليوم الثاني ١٠٥٨ مودعا حضر منهم ٦٥٩ مودعا وبلغت نسبة الحضور ٦٤% بزيادة ١٤% عن نسبة الحضور في اليوم الاول.

اضاف ان احد المودعين تقدم بطلب لالغاء التوكيل الصادر منه لزوجته ووالدها للذين سحبوا جميع ارصده بالريان وقراها ١٦ ألفا و٢٨ دولارا في مارس ٨٧ قبل التحفظ على الشركة ولم يكن يعلم بذلك الا عندما توجه الى مقر الشركة لمراجعة حسابه بعد تطبيق زوجته..

الحاسب القانوني ومستشار المشتريين :

البيانات المالية للشركة

تقديم المصور - في دولة العنصرية

يجزم المودع من مراجعة حسابه

تحرير الشيكات لضمان سرية الحسابات والبيانات. اشار الى ان بعض المودعين يحاولون الادلاء ببيانات غير صحيحة والادعاء بانهم لم يحصلوا على ارباح او سلف عن اعوام سابقة.. ولكننا نواجههم بالمستندات.. ومن امثلة ذلك.. رفض احد العملاء التوقيع على صحة



محمد عز الدين

تلك ارباح ٨٧، ٨٨ ويطلبون اعتمادها.. ولقد ان هذه الخطابات لا قيمة لها.

المرحلة الثانية

وقد عقد المحاسب القانوني اجتماعا مع المحاسبين لتنفيذ المرحلة الثانية التي تبدأ بعد استلام كارت الحساب من المودع عقب تمام المصادقة عليه حيث تتم مراجعته مرة أخرى للتأكد من سلامة البيانات ثم يدون في سجل احصائي يكون بمثابة مصدر المعلومات الاساسي لاصدار الشيك ثم تبدأ عملية الكمبيوتر بتلك المعلومات

في مكان امين

اضاف انه يتم عقب ذلك ايداع المجلات الاحصائية في مكان امين حتى وقت

اضاف ان الشيكات لن تسلم الا لاصحابها شخصا او لمن ينوب عنهم بتوكيل رسمي ساري المفعول.. وقال انه في حالة الغاء التوكيل يجب اخطار الشركة بذلك.. حتى يتسلم العميل شيكاته بنفسه.

في الموعد

وناشد محمد عز الدين المحاسب القانوني للمشتريين جميع المودعين الحضور في المواعيد المحددة لهم.. وقال انه وافق بصفة استثنائية ان تجري المصادقات لمودعي اليوم الاول المتخلفين.. في اليوم الثاني مشيرا الى ان التأخير يؤدي الى تعطيل سير العمل وارباك المحاسبين خاصة ان الجميع ملتزم بموعد محدد لانتهاء هذه المصادقات تمهيدا لاصدار الشيكات في مارس القادم.

لا قيمة لها

وقال ان عددا كبيرا من المودعين يأتون ومعهم خطابات المصادقات التي ارسلها اليهم حازم حسن المحاسب القانوني ومدون بها اجمالي الارصدة بما في



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

- ١١١.٠١ إلى ١١٢.٠٠
- الشباك رقم ٣ من حساب ١١٢.٠١ إلى ١١٣.٠٠
 - الشباك رقم ٤ من حساب ١١٣.٠١ إلى ١١٤.٠٠
 - الشباك رقم ٥ من حساب ١١٤.٠١ إلى ١١٥.٠٠
 - الشباك رقم ٦ من حساب ١١٥.٠١ إلى ١١٦.٠٠
 - الشباك رقم ٧ من حساب ١١٦.٠١ إلى ١١٧.٠٠
 - الشباك رقم ٨ من حساب ١١٧.٠١ إلى ١١٨.٠٠
 - الشباك رقم ٩ من حساب ١١٨.٠١ إلى ١١٩.٠٠
 - الشباك رقم ١٠ من حساب ١١٩.٠١ إلى ١٢٠.٠٠
 - الشباك رقم ١١ من حساب ١٢٠.٠١ إلى ١٢١.٠٠
 - الشباك رقم ١٢ من حساب ١٢١.٠١ إلى ١٢٢.٠٠
 - الشباك رقم ١٣ من حساب ١٢٢.٠١ إلى ١٢٣.٠٠
 - الشباك رقم ١٤ من حساب ١٢٣.٠١ إلى ١٢٤.٠٠
 - الشباك رقم ١٥ من حساب ١٢٤.٠١ إلى ١٢٥.٠٠
 - الشباك رقم ١٦ من حساب ١٢٥.٠١ إلى ١٢٦.٠٠
 - الشباك رقم ١٧ من حساب ١٢٦.٠١ إلى ١٢٧.٠٠
 - الشباك رقم ١٨ من حساب ١٢٧.٠١ إلى ١٢٨.٠٠
 - الشباك رقم ١٩ من حساب ١٢٨.٠١ إلى ١٢٩.٠٠
 - الشباك رقم ٢٠ من حساب ١٢٩.٠١ إلى ١٣٠.٠٠
- فلوجسيء بان رصيده.. صفرا!
- أكد حمدي عبدالعزيز ان شركة الريان لا تخصم ارباح ٨٦. كسبا ادعسى بعض المودعين.. ولكن ما حدث بالفعل هو خصم مديونية هذا العام.. حيث كان المودع يحصل على ارباح قدرها ٢٤٪ سنويا ثم جاء تقرير المحاسبين القانونيين بان صحة الارباح عام ٨٦ بلغت ٢٠٪ فقط.. ولذلك كان علينا تحويل الـ ٤٪ الى مديونية واستردادها من ارصدة المودع طبقا للقانون.
- مصادقات الغد
- وفيما يلي ارقام حسابات المودعين المطلوب حضورهم الى مقر شركة الريان غدا الثلاثاء :
- الشباك رقم ١ من حساب ١١٠.٠١ إلى ١١١.٠٠
 - الشباك رقم ٢ من حساب



المصدر : **الوفد**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

من أجل أراحة الجماهير

كثير من أوجه معاناتنا ومشكلاتنا لا يتوقف حلّه على توافر العملة الصعبة ، أو خبرات فنية خاصة ، وإنما على مجرد إعمال الفكر ، مع توافر الرغبة الحقيقية في توفير الراحة للمواطنين . فانت لن تجد الزحام - مثلا - في كثير من سفارات الدول الأجنبية حتى في أوقات الذروة ، ليس لأنهم الثرياء لو لأنهم يستخدمون تكنولوجيا معقدة ، بل لمجرد أنهم يستخدمون العقل ، ويحرصون على تجنب إرهاب المترددين .

اقول هذا بمناسبة دعوة النيابة العامة لأصحاب الودائع بشركة «الريان» لمراجعة مقر الشركة للتحقق من صحة أرصنتهم . وتصورت الزحام الرهيب ، والمعاناة التي سيعانيها الخلق نتيجة لذلك ، خاصة كبار السن ، والمرضى ، والنساء وذوى العاهات . وتسألت : هل فكر أصحاب هذا القرار في كيفية تنفيذه ؟ وهل اجهدوا أنفسهم في البحث عن ترتيبات تجعل هذه المراجعة أمرا ميسورا ؟ وهل قدروا المدة التي قد يستغرقها كل مودع في البحث والجدل والشكوى ، بل والاعتراك أيضا ، ثم حددوا على ضوء ذلك كله المدة التي يمكن إنجاز هذه المهمة خلالها ؟ لحسب أن شيئا من ذلك لم يحدث .

لذا أقترح أن يقوم أفراد الجهاز المالي الذي سيعهد اليهم بمهمة مراجعة حسابات المودعين وإصدار الشيكات الخاصة بهم ، بتحديد هذه المستحقات من واقع الدفاتر ، وعلى ضوء القواعد التي ستجرى عملية الاسترداد على أساسها ، وإخطار كل مودع ، على عنوانه الوارد بملفه بمستحقاته طرف الشركة ، بإخطار يرفق به نسخة من القواعد التي تقرر إجراء التصفية على مقتضاها ، ومطالبته بالموافقة أو الاعتراض خلال مدة معينة . بحيث تقتصر عملية مراجعة مقر الشركة على من سقطت أسماؤهم منها ، أو من لديهم اعتراضات على حساباتهم . إذ من شأن ذلك تقليل عدد المراجعين إلى حد كبير ، ومن ثم رفع المعاناة عن المودعين .

مدحت أبو الفضل المحامي



المصدر: الاصل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ ذو الحجة ١٩٩٠

النيابة تحقق في الخلافات بين الريان والهلل لآتمام عملية البيع التصديق على حسابات المودعين بجرى بصورة طبيعية وبلا مشاكل كتب - محمد عباد وايمان خضير:

امر المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام باجراء الترتيبات اللازمة لعقد الجمعيات العمومية لشركات الريان للمواصفة على اجراءات بيعها للمشتريين طبقا لنص مشروع عقد بيع اصول وممتلكات الريان . وقد وقع امس كل من توفيق عبد الفتاح الريان وولديه محمد واحمد بالمواصفة امام مصطفى الفيشاوي رئيس النيابة على التصويت في الجمعيات العمومية بصفتهم اعضاء مجلس ادارة شركات الريان المختلفة لبيع صفة الريان التي تضم هذه الشركات .

ومازال الخلاف قائما بين الفريقين فالريان يقول : انه اتفق على شراء الاصول ورفع الثمن خاليا من الدين على ان يقوم بتسديد جميع الدين القائمة في يناير ١٩٨٨ وهو تاريخ الاتفاق بين الطرفين . اما الدين التي تظهر بعد ذلك فلا دخل لهم فيها . وهذه نقطة خلاف حيث ظهرت دين كثيرة على شركة الهلال بعد ذلك .

ومن المعلوم ان اصول الهلال في مصر تمثل ٢٥ / من قيمة الايداعات وباقي الاصول في قبرص تمثل ٢٥ / ومن جهة اخرى ساد الهدوء والنظام فرع الريان بالهرم الذي استقبل حوالي ٨٠٠ مودع في اليوم الثاني امس للتصديق على الحسابات .

وقد صرح حمدي عبد العزيز المدير المفوض من قبل النيابة العامة بأنه تم انشاء « فهرست » بجميع العملاء بجميع فروع الشركة وهذا الفهرست موجود بفرع الهرم يرجع اليه المودع الذي فقد رقم حسابه حيث يتم استخراج بطاقة جديدة له بالرقم تسلم اليه لتقديمها في الموعد المحدد للمصارفة على حسابه تبعاً للفرع التابع له .

وقد تم امس استدعاء كل من محمد واحمد توفيق الريان من محبسهما لتسوية الدين ومشاكل عقد بيع شركة الهلال للريان والتي تم تسديد جزء من عقدها ومازالت هناك مشاكل تبذل النيابة جهودها لحلها بمواجهة الطرفين الريان والهلال

وكان عقد الوعد بالبيع قد افرد بندا خاصا بشركة الهلال ينص على ان الهلال قد اتفقت مع الريان على بيع اصولها في مصر والخارج بموجب عقود . ونظرا لان الضرائب تطلب شركة الهلال بـ ٦١ مليوناً و ٨٠٠ ألف جنيه ونظرا ايضا لان اصحاب شركة الهلال قد دفعوا قضائيا يطالبون فيها فسخ العقد بينهم وبين الريان لعدم الوفاء بباقي الثمن .

اطن ال الريان امام مصطفى الفيشاوي رئيس النيابة عن استدعائهم لشراء اصول الهلال بذات الشروط الواردة بالعقد التي بينهما بشرطين

الاول : تسوية الضرائب التي على الهلال والثاني : ان تتنازل شركة الهلال عن القضايا المرفوعة منها على الريان .



المصدر : الاحرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٨٨

شيكات المتوفين من مودعي الريان تسلم للبنوك لتوزيع قيمتها على الورثة خصم ٤٪ من أرباح ٨٦ بالاضافة لأرباح عامي ٨٧ - ١٩٨٨

كتب - محمد عيلك وايمان خضير :

توافد منذ الصباح المبكر على فرع الريان بالهجوم اعداد غفيرة من المودعين في اليوم الثالث للتصديق على حساباتهم . حيث وصل عدد الذين صنفوا على حساباتهم ايس ١٥٠٠ مودع .

ولاول مرة تم ايس استخدام الفهرست (الدليل) الخاص بارقلم حسابات جميع المودعين حيث يحصل المودع الذي قد رقم حسابه على كارتية جديد برقم الحساب ليتقدم به في اليوم المحدد له .

وقد اثار بعض المودعين نقاشا حول عملية خصم ٤٪ منهم عن عام ٨٦ . فصرح حمدي عبدالعزيز المفوض من قبل النيابة العامة ان هذا الخصم في حقيقته نشأ عن ان العميل قد صرف الارباح المقررة عن عام ٨٦ بدفعات شهرية ٢٪ ليصل في نهاية العام الى ٢٤٪ وقد إتضح ان حقيقة الارباح المقررة لهذا العام - ٨٦ هي ٢٠٪ فقط .

وبناء على ذلك يتم خصم ٤٪ بالاضافة الى ما هو مقرر سلفا من خصم ارباح ٨٧ ، ٨٨ بالكامل .

وناشد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ ب مكتب النائب العام المودعين بالتقدم في المواعيد المقررة للتصديق على حساباتهم بعد ان تبين ان عدد المتخلفين في اليوم الاول يمثل ٤٥٪ من العدد الثالث ، ٣٥٪ ، و اضاف ان قرار

النائب العام الخاص بارقلم حسابات المودعين قد خصص يومي ١٦ ، ١٧ يناير القادم لهؤلاء المتخلفين لكي يصنفوا حساباتهم والا سيتم استخراج الشيك في حالة عدم حضور المودع في الموعد المحدد له او في موعد المتخلفين طبقا للحساب الموجود بدفاتر الشركة ولا يحق للمودع الاعتراض عليه لانه ضيع على نفسه فرصة مراجعة حسابه بنفسه .

وقد صرح محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين بانه بالنسبة للمودع الذي توفي سيتم إيداع الشيك الخاص به في البنك مباشرة حيث يقوم البنك بتقسيم المبلغ على الورثة طبقا لاعلام الورثة كل حسب نصيبه الشرعي .

واضاف المستشار القانوني بانه لن تقبل للتوكيلات العرفية في التصديق على الحساب فلما ان يحضر المودع بنفسه او يحضر عنه الغير بتوكيل رسمي .

وفي نفس الوقت يشرف رشاد نبيه المحامي ووكيل المشتريين على الموظفين الذين يقومون بخدمة المودعين ويوجد مصلحة دائمة لتذليل كافة الصعاب .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

اسقاط ديون الريان لمصلحة الضرائب

كتب ربيع شاهين .
علمت - الشعب - ان قرارا مسياديا
سوف يصدر خلال ايام باسقاط ديون
الريان المستحقة لمصلحة الضرائب والتي
تصل الى ١٢٠ مليون جنيه كانت الحكومة
قد تلقت تقريرا من وزارة العدل والنيابة
العامة الاسبوع الماضي - بهذا الشأن
لتذليل العقوبات التي تتعلق بمستحقات
المصلحة لدى الشركة

من ناحية اخرى نفى رشاد نبيه وكيل
المشتريين لاصول وممتلكات الريان ما تردد
عن استغراق عملية صرف قيمة شيكات
مستحقات المودعين فترة طويلة واكد ان
البنوك هي المسئولة عن تحديد الفترة

وسوف تنتهي منها خلال ايام معدودة فور
تسليم الشيكات للمودعين

وسوف يتم تمكين المصريين العاملين
بالخارج او المتواجدين خارج مصر من
استلام الشيكات الخاصة بمستحقاتهم
برأسية ذويهم او اقاربهم من خلال توكيل
عام رسمي لهم

ومن المقرر ان يسافر رشاد نبيه للخارج
لايداع قيمة الصفقة ١,٥٥٤ مليار جنيه
باجد البنوك الاستثمارية ثم يتم تحويلها
للبنوك القومية داخل مصر لتتولى صرفها
للمودعين وينتظر ان يتم التحويل خلال
اسبوعين من الان !



المصدر : المشعب

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

ماذا يقول
المودعون
بعد حل
أزمة الريان
٩

لن نودع أموالنا في بنوك
ربوية .. وستوجه لسداد الديون
والاستهلاك

من يتحمل خسارة توقف الأرباح وانخفاض قيمة العملة ؟

الكثيرون ان يخلعوا على هيئة الرأسمالي الكبير الذى هبر . الملايين من اموال الريان .. اى من اموال الاثرياء ولكن هاهو الحق قد ظهر اخيرا والحمد لله .. وحلت المشكلة بالشكل الذى يحفظ للناس اموالهم ويرد اليهم حقوقهم . ولهذا الغرض ارسلت للمحكمة ورجوتها من خلال رسالة بعثتها اليها فور الاعلان عن العرض المقدم من المشتريين اعربت فيها عن املى ان توافق على تلك الصفقة حتى تنتهى تلك المسألة .

يضيف واعتقد ان تلك تعد صفة القرن العشرين فما اظن انه قد سبقتها صفة معاناة تحل مشكلة عجزت عنها كل اجهزة الحكومة الادارية والمالية ، ولذلك فالحمد لله ان ابعدنا عن ايادي المخرين والانتهازين .

ولم تكن أزمة شركة الريان أزمة اقتصادية ولكنها كانت أزمة سياسية دبرها البعض ممن يحقدون على هذا النوع من النشاط الاستثماري في مصر ، ومن المؤكد ان تلك الأزمة وضعت الجبهة الداخلية امام تحد خطير ، كما أحدثت من الاثار والعلامات والامراض والكوارث على اصحاب المال الكثير . ويقول : اعتقد ان الهجوم على الريان جاء في إطار الحملة التي

تحدث المودعون بقريلان الى الشعب ليس صراخا او بكاء هذه المرة ولكن اختلعت مشاعرهم بين بهجة وسعادة لعودة اموالهم بعد الصلفة الكبرى التي لركبتها الحكومة ضد الشركة وبين مشاعر الالم والحسرة على الذي كان وعلى ملكان يمكن ان تصل اليه ايداعاتهم ورؤوس اموالهم خلال السنوات الثلاثة الاخيرة لو لم تحدث هذه الفاحشة

قلوا ان الصلقة التي تمت لشراء اصول الشركة تأكيد لموقفها الجاد وهي ليست صلقة خسرة اذ لن يدفع المشترون اكثر مما تستحق الاصول .. واعربوا ايضا عن سعادتهم لعودة مستحقاتهم التي دفعوا فيها عرق وشقاء سنونات العسر وهي سعادة مشوبة بالاسف والغضب على الحكومة التي اudent على هدم هذه الصروح

تحقیق

ربیع شامین

أما عن مصير الأموال التي مستفود
اليهم فقد اكوا أنها لن توضع في البنوك
الربوية ولكن ستذهب لسداد الديون التي
تقاومت عليهم بعد أن اضطر البعض إلى
بيع أثاث المنزل ، أو توجبها إلى
الاستهلاك لمواجهة القلاء ونفقات
المعيشة وما يفيض يتجه إلى « تحت
الملاحة » .

● د. عبد بالصبور شاهين رئيس قسم الشريعة الاستاذ بكلية دار العلوم لبرز الذين وجهت اليهم الاتهامات بالتعاون مع الريان - يقول : لست من كبار المودعين بالريان - ولكنى احدهم - وقد حاول



المصدر : الشَّيْخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

استهدفت القضاء على توجه الجماهير الى الاستثمار خارج النظم الريوى والا استبعد ان يكون هناك من اساء من هذه الشركات ولكن الحملة كانت من الشراسة والضراوة بحيث ضربت السوق المصرية بالكساد وقضت على كل امل في تنمية روح الانخراط والاستثمار لدى عامة الشعب .

لاشك ان الحكومة ورئيسها الحال في المسئولة عن كارثة شركات توظيف الاموال وعلى رأسها الريان .. بهذا يبدأ المستشار مديولى ابراهيم عثمان المحامي واحد للمودعين بالشركة ويقول لو كانت الحكومة تفي اصدار تشريع او قانون لتنظيم عمل تلك الشركات فقد كان ذلك ممكنا شريطة ان تضع نصب عينيه حقوق المودعين والحفاظ عليها وليس هدم الشركات وتدميرها ..

ولن كان لابد من الهدم والتخريب فقد كان محتما مراعاة حقوق المودعين الضحايا .

ويضيف : اعتقد ان لمحكمة الجنايات التي تنظر القضية الفضل والشكر والتحية من آلاف المودعين لدورها الكبير والتاريخي نحو حل تلك النكبة وهي الجهة الوحيدة التي استطاعت احتواء الازمة وحسمها .

وقال : لاشك ان هيئة سوق المال والنيابة اعترفا واقروا بان اصول الريان تصل الـ ١٠ مليارات جنيه وهذا تقدير اقل من الحقيقة حيث قيمة الاصول تتجاوز ذلك لتغطية جميع مستحقات المودعين ، مما

يعنى ان الشركة تعرضت للجور والهدم مع سبق الاحرار .

ويضيف المستشار مديولى ابراهيم لا يمكن القول ان الحكومة كان بإمكانها او بوسعها حل تلك الكارثة التي صنعتها بيديها قبل هذا العرض او بدونه .. اما فيما يتعلق بمصير الاموال المعتدة فانني اقطع بان احدا لن يضع منها شيئا بالبنوك واغلبها سينتهج للاستهلاك .

صغار المودعين

من داخل اسرة محدودة الدخل من الكناحين تقول سامية عبد الحميد - موظفة - والتي عانت اليها الابتسامة بعد عناء طويل كنا نودع ١٧٠٠ جنيه فقط بالريان نعيانا من عائداتها ويعيننا بجوار المعربق الشهري على مشاق الحياة وفجأة وقعت الكارثة ولم يكن ذلك فحسب انما اصيب الزوج احمد القبارى بالسكر وبقرت ساقه ولزم الفراش . ويقول الزوجان : كنا نتمنى حلا للازمة من زمان وعلى اى حال الحمد لله . اما عن الاموال المستردة فيقولان انها لن تكفي لشراء جهاز يساعد الزوج على الحركة واعانتته على مواجهة متاعب الحياة واما مصروفات الدراسة للاولاد فنسال الله العافية والسلامة

في منزل اخر تقول كاميليا القبارى : لودعت ٢٥٠٠ جنيه ولم نتمكن من

الحصول على ارباح حيث كانت واقعة الشركة التي سبقت اماننا ولمسوحاتنا وتقول كنا نتعامل مع الريان بثقة تامة ولم تحدث لية مشكلة الا بعد تدخل الحكومة وان اودع اموالي عندما احصل عليها بانن الله - في اى مكان لاننى لامن الان للحكومة وقدرتها على السطو والنهب وحسبنا الله ونعم الوكيل .

انا مش مبسوط

رغم ان المودعين يشعرون بالراحة داخل نفوسهم لانتعاش الامل في الحصول على ارصنتهم عند الريان بعد ان اوهمتهم الحكومة ان اموالهم ذهبت اندراج الرياح الا ان بعض المودعين غير سعداء بهذا الحل .. ويرى سعد الحكيم المحامي والمودع بالشركة ان المشكلة حلت جزئيا ولم تحل كليا .. ويشرح ذلك بقوله : انا احد المودعين بالدولار ومن غير المعقول ان ارضى وانما لم احصل على كل مستحقاتي واموالى لدى الشركة ومن ثم لا تبدأ سلحة الريان بنص القانون والعقد بيننا ولست مسئولا عما اذا كان المشترون مصريين او اجانب لانهم سيرون بالجنيه اذ سبق ان اعلنوا التزامهم فور تقديم عرضهم بانهم سيرون بذات العملة وبمعدل السوق المصرفية وقت السداد .



المصدر : الاستسعاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أو أغسطس ١٩٩٠

الذين خاصة المفتى الذى اكوا عدم حرمة بل جواز ارياح او فوائد البنوك وانها ليست ربوية ؟ وهم يتحملون وحدهم المسؤولية امامنا وامام الله يوم القيامة

اذا كانت الحكومة لن تدفع مليما واحدا بالتاكيد لتعويض المودعين فهل يدفع ذلك الريان او المشترون الجدد ؟

يقول المحاسب عادل عبد الكريم ان المشتريين الجدد لن يدفعوا ولا يعقل ان يطلب احد يدفع اكثر مما انفق عليه في العقد .. واما ال الريان فقد اخلوا مسئوليتهم امام المودعين بنقل الودائع وما يترتب عليها من التزامات الى المشتريين الجدد اعلم ان كانت لديهم اموال او اصول لم يشملها الحصر ورغم اننى من المودعين الا انى لا اتصور ان نحصل على اكثر من ذلك ويضيف محمد شوقي على ذلك فيقول ان ما جرى في شركة الريان يمثل ملحدت في بقية شركات توظيف الاموال الشركات لم ترد الودائع بالعملة الاجنبية وانما بالجنبيه المصري وبسعر محدد هو ٢٢٠ قرشا للدولار وهو سعر بيعي الدولار عند صدور قانون تلقى الاموال كما ان الشركات لم تصرف ارياحا منذ الازمة

ويضاف الى ذلك ان الكثرة احدثت ركودا في السوق وهبوطا في قيمة الاراضى او على الاقل لم ترتفع اسعارها كما كان متوقعا كما نلاحظ ان بعض الشركات دخلت في مشروعات كبيرة ثم توقف التحويل فجأة وتجمدت الاموال التي انفلت وتعرضت بعض المنشآت للتلف مما احدث خسائر في المشاريع فلذا وصل حال شركة الريان الى نفس المستوى الذى عليه بقية الشركات فهذا وضع جيد نظرا للمخاطوف التى اوجدها التدخل الحكومى وان لم يكن هو الوضع الامثل الذى كنا نطلبه كمودعين .

تشددوا او احتجاجا معربا عن احساسه بالظلم المستشار محمود الدرديرى المحامى وصاحب ٧٥ الف دولار بالشركة يبدأ حديثه قائلا لاشك انا راض تماما عن الصفقة لكنى اعترض على رد المبالغ المودعة بالجنبيه المصري بسعر ٢٢٠ قرشا وهذا يخالف نص المادة ١٢٤ من القانون المدنى والتى تنص على السداد بذات العملة المودعة او بسعرها بالسوق المصرفية وقت السداد ولا حديث اذا لما يتردد عن ان المشتريين مصريون وكذا موقع الاصول وغيرها فهذا شئ وما يقرره القانون شئ اخر عن الرجوع الى ال الريان جنائيا ومدنيا باعتبارهم المستفيدين الوحيديين والحقيقيين من وراء الصفقة . وفي هذا الاطار يقول وليس شك ان ال الريان هم بالفعل اصحاب العرض وهم المشتريون للاصول تلك انهم هربوا ٢ مليار دولار للخارج منذ ٤ سنوات واذا تم حسبتها على انها تبيع ٢٥٪ سنويا فسترى انهم ربحوا ٢ مليار مثلها ولن يخسروا اذا فيما لو دفعوا للمودعين ١,٥ مليار جنبيه واحتفظوا بالباقي خارج مصر؟؟

ويؤكد انا اعتقد ان هذا الذى حدث بالفعل وهو امر جائز قانونيا فاذا ما تمتع الريان بالاغفاء فانه سيخرج ليمتص بالاموال التى بالخارج

يضيف لست مقتنعا باى تقرير من النيابة او المشتريين عما اذا اننا كنا سننتظر صدور حكم قضائى ضد الريان لتقديمه للجهات والبنوك الاجنبية للكشف عن الارض الحقيقية للريان لديها وهذا يكفينا للتأكد من حجم الاموال المهربة للخارج على اية حال والحديث مازال للمستشار محود الدرديرى انا وغيرى من المودعين بالدولار نحس بالظلم من جراء خسارتنا الاف الجنيهات حيث اننى ساخسر ٢٧ الف جنبيه علاوة على ان امولنا متوقفة منذ ٤ سنوات .

يؤكد اخيرا سوف اودع اموال بالبنوك فهى جهة الامان الوحيدة رغم قلة عائداتها علاوة على اننى اضغ وزدى في رقبة علماء

ويقول شاكر عبد الله - مدرس - ان الريان كانت له اصول وودائع بالخارج وهذه زالت قيمتها خلال السنوات الماضية نظرا لارتفاع العملات الاجنبية وعليه ينبغي ان تعود هذه الارياح لاصحاب رؤوس الاموال ولايجنيتها للريان وحده ولايجوز ان تظل اموالنا مجمدة عدة سنوات ثم نحصل عليها دون ارياح .

اذن هناك مشكلتان الاولى تتعلق بعدم صرف ارياح للمودعين خلال السنوات الثلاث الماضية والثانية خاصة بسداد الودائع بالجنبيه وليس بالعملة التى تم الايداع بها . فمن يتحمل هذه الخسائر

يقول العميد متقاعد اسامة معتز بالله ان الحكومة كان ينبغي ان تتحمل وحدها تعويض المودعين عما خضم منهم من ارياح وكذا افروق الدولار ذلك انها هى التى تسببت في الازمة بعد ان اوقفت الات الشركة عن العمل وعرضتها للتبديد والتلف اما المحامى سعد الحكيم فيقول ان لىدى ال الريان الاموال التى تمسكتهم من رد جميع مستحقات كل مودع سواء بالدولار او بالجنبيه

ساودع اموالى بالبنوك على مسئولية المفتى

احد المودعين بالدولار والذى لىدى



المصدر : الجمهورية

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

إقبال شديد لمودعي الريان للتصديق على حساباتهم نبيه : صفقة الريان مستمرة برغم مشاكل الهلال أحد المودعين اعتقد أنه دائن فأصبح مدينا

كتب - السيد المعبدى :

اليوم الرابع على التوالي شبانك مراجعة حسابات المودعين بالريان تشهد إقبالا شديدا .. إزداد عدد المودعين بنسبة ١٥٪ عن الذين قاموا بمراجعة حساباتهم وصدقوا عليها بالأمس .

الخرج مع أحمد ومحمد الريان وممثل الهلال لن يؤثر على صفقة الريان لأن الصفقة مستمرة .
وقال رشاد نبيه المحامي وممثل المشترين أنه يتابع ما توصلت إليه تحقيقات مصطفى الفيشاوى رئيس النيابة بإشراف المستشار ساهر للبقية من ٩

بتم الآن حصر شامل لعدد الذين راجعوا حساباتهم خلال الأيام الأربعة الماضية لوضاف إليهم من مستم مراجعتهم اليوم ويانكر وينتهى الاسبوع الأول للمراجعة والتصديق على الحساب حتى رقم ١٧ ألفا .
سيقوم حمدي عبدالعزيز المدير العام المفوض من قبل النيابة العامة بتقديم تقرير شامل للمبالغ وأرقام الحسابات التي تم مراجعتها إلى المستشار ساهر درويش المحامي العام ومدير إدارة التحفظ والذي يتابع أولا بأول مايجرى بمنفذ الريان تحت إشراف المستشار محمد بدر المنياوى للنائب العام .

وعلمت «الجمهورية» أن مايجرى من تحقيقات بشأن شراء أصول وممتلكات شركة الهلال في مصر وفي



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

أدريش حول مشكلة الهلال والتي تتضمن شراء أحمد الريان لتسبة ٢٣% من حقوق المودعين بالهلال لما تملكه في مصر وتبلغ قيمتها ١٤ مليون جنيه وبنسبة ٢٥% من حقوق المودعين لمصانع قيرص وتقدر قيمتها بتسعة ملايين جنيه ونصف علاوة على أن أحمد الريان قام بتسديد مبلغ خمسة ملايين ونصف ديون على الشركة .. وقد ظهرت ديون على مصانع قيرص تقدر بحوالي ٧ ملايين دولار أمريكي .. وعلى ضوء التطورات التي تكشف عن موقف شركات الهلال سينظر محمد رشاد نبيه باعتباره ممثلاً لآل الريان في الاستمرار في إجراءات صفقة شراء ممتلكات الهلال من صهه .

ويمنفذ الريان بالهرم قام اللواء عز الدين أحمدى مساعد مدير أمن الجيزة والعميد أمين محمود مفتش فرقة غرب الجيزة بالاشتراك على تنظيم الأعداد الكبيرة من المودعين والتي تكد إلى المنفذ مستفجرة عن موعد مراجعتها أو معرفة أرقام حساباتها خارج منفذ الشركة .

وقد أثار أحد المودعين مشكلة بشأن خصم ٢٤% من قيمة مئتم صرفه تحت حساب الأرباح عن عام ٨٦ وبالمراجعة يتضح أنه قام بصرف ٢٤% وأن الشركة لم تحقق أرباحاً سوى ٢٠% فالتبع وصلى على حسابه .

مشكلة أخرى لمودع آخر .. له حسابان أحدهما بالدولار والآخر بالجنيه المصري واتضح أنه قد سحب

مبالغ تحت بند القروض من حسابه بالجنيه المصري وقام بصرف أرباح خلال الأعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ وعند تسوية حسابه اتضح بأنه مدين للريان بحوالي ٤ آلاف جنيه .. ونظراً لاحتفاظه بأمواله في الحساب الأول بالدولارات فأصبح لنا بحوالي ٨ آلاف جنيه - بعد تحويل مبلغ الأرباح بالدولار إلى الجنيه المصري بسعر ٢٣٠ قرشاً .

مقاصة

قامت شركة لريان بإجراء مقاصة فأصبح مديناً لها بمبلغ ٥ آلاف جنيه ولكنه رفض تسوية الحساب بهذه الطريقة وقال بأنه يرغب أن يكون ملتقى بحسابه ٩ آلاف جنيه .. وعلى الريان رفع دعوى للحصول على ما صرفه زيادة في حسابه بالجنيه المصري واقدره ٤ آلاف جنيه .. تم عرض الأمر على محمود خالد المستشار القانوني للمشتريين ورشاد نبيه المحامي وممثل المشتريين فرفضاً ما عرضه المودع وتم إجراء المقاصة لتسوية الحسابين .

وقد بلغ عدد الذين تمت مراجعتهم أمس ٩٩٨ مودعاً من بين ٢٠٠٠ مودع وتخلّف عن الحضور ٧٠٠ مودع ..

وسيتّم «اليوم» مراجعة ألفى

مودع آخر تبدأ أرقام حساباتهم من رقم ١٣٠٠١ إلى ١٥ ألف ..

و«الجمهورية» تبين لك رقم الشباك الذي تتم مراجعة حسابك أمامه اليوم .

وسيتّم «اليوم» مراجعة ألفى مودع آخر تبدأ أرقام حساباتهم من رقم ١٣٠٠١ إلى ١٥ ألف ..

و«الجمهورية» تبين لك رقم الشباك الذي تتم مراجعة حسابك أمامه اليوم .

مراجعة حسابك اليوم
أعلم شباكك رقم :

- ١- من رقم ١٣٠٠١ : ١٣١٠٠
- ٢- من رقم ١٣١٠١ : ١٣٢٠٠
- ٣- من رقم ١٣٢٠١ : ١٣٣٠٠
- ٤- من رقم ١٣٣٠١ : ١٣٤٠٠
- ٥- من رقم ١٣٤٠١ : ١٣٥٠٠
- ٦- من رقم ١٣٥٠١ : ١٣٦٠٠
- ٧- من رقم ١٣٦٠١ : ١٣٧٠٠
- ٨- من رقم ١٣٧٠١ : ١٣٨٠٠
- ٩- من رقم ١٣٨٠١ : ١٣٩٠٠
- ١٠- من رقم ١٣٩٠١ : ١٤٠٠٠
- ١١- من رقم ١٤٠٠١ : ١٤١٠٠
- ١٢- من رقم ١٤١٠١ : ١٤٢٠٠
- ١٣- من رقم ١٤٢٠١ : ١٤٣٠٠
- ١٤- من رقم ١٤٣٠١ : ١٤٤٠٠
- ١٥- من رقم ١٤٤٠١ : ١٤٥٠٠
- ١٦- من رقم ١٤٥٠١ : ١٤٦٠٠
- ١٧- من رقم ١٤٦٠١ : ١٤٧٠٠
- ١٨- من رقم ١٤٧٠١ : ١٤٨٠٠
- ١٩- من رقم ١٤٨٠١ : ١٤٩٠٠
- ٢٠- من رقم ١٤٩٠١ : ١٥٠٠٠

□ وبإجراء إحصائية لماتمت مراجعتهم خلال الأيام الثلاثة الأولى يتضح أنه من بين أرقام ٢٠٠١ : ٥١٠٠ كان يتعين حضور ٧٩٣ لم يحضر سوى ٤٢٠ في اليوم الأول وتخلّف عن الحضور ٣٧٣ وفي اليوم الثاني كان يتعين مراجعة ١٠٥٨ حضر منهم ٦٥٣ وتخلّف ٤٠٥ واليوم الثالث حضر ٩٥٩ راجعوا حساباتهم من بين ١٦٧٦ وتخلّف ٧١٧ مودعاً ..

□ ونظراً لكثرة أعداد المتخلفين يوماً عن مراجعة حساباتهم سيعرض الأمر على المستشار ماهر درويش لبحث المشكلة التي ستترتب عند مراجعة هذه الأعداد خلال يومي ١٦ ، ١٧ ونأمر الممثل المخصصين للمتخلفين .

ومن المنتظر أن يتم تخصيص شباك رقم ٢١ لمراجعة المتخلفين لليوم السابق حتى ينتهي العمل من مراجعة حسابات المودعين طبقاً للجدول الزمني الذي وافق عليه المستشار محمد بدر المنياوي النائب العام



المصدر : الامم المتحدة

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زيادة عدد المراجعين لحل مشاكل المودعين بالريان ٨٥٠ ألف جنيه أكبر رصيد تم التصديق عليه أمس

كتب - محمد عياد :

رغم الهدوء الذي ساد خلال الايام الماضية عملية مصادقة المودعين على حساباتهم بشركة الريان فرع الهرم الا ان بعضهم قد اثار طوال الايام الماضية مشاكل خاصة بحساباتهم عن سنوات سابقة الا انه بعد الاطلاع على المستندات لا يجدون مغرا من ان يوقعوا على حسابهم .

او ايداعات موجودة بالكامل في المنفذ وطالب المودعين بذكر الحقيقة حتى لا يتعطل العمل في الرجوع الى السجلات والكمبيوتر بعد ان تبين ان نحو ٧٠ حقة طعنت على الرصيد امام الشباك بحجة أنهم لم يصرفوا ارباحا عن اعوام سابقة وتبين انهم صرفوا ارباحهم بالكامل .

هذا وقد صادق امس احد المواطنين على اعل رصيد حتى الآن وهو ٨٥٠ ألف جنيه . كما وافق رشاد بيه لبعض الدارسين الماليين بالازهر على مراجعة حساباتهم امس رغم ان ارقامهم محدد لها يناير المقبل نظرا لارتباطهم بالسفر الى بلادهم غدا .

وامام هذه المشكلات فقد قرر رشاد بيه وكيل المشترين وحمدي عبد العزيز المدير المفوض من قبل النيابة العامة ان يكون عدد الشبايك التي تستقبل المودعين ١٢ شبايك فقط بدلا من ٢٠ شبايك وذلك لسحب بعض المراجعين وعددهم ١١ ليتولوا المراجعة مع الباقين بعد تعمد بعض المودعين انكار قبضه مبالغ تحت حساب الارباح على ٨٤ و ٨٥ مما يقضي الرجوع الى السجلات واحضار المستندات الدالة على سحب هذه المبالغ والمسجلة في الكروت .

واضافا بان جميع المستندات الخاصة بالمودعين من اوراق او ايصالات صرف مبالغ



المصدر : المساهم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٠

بعد تراجع أعداد المودعين ١٢ شباكا فقط .. لمصادقات الريان

كتب - محمود نوفل :

تقرر تخفيض عدد الشبايك المخصصة لاستقبال المودعين لاجراء المصادقات على حساباتهم بشركة الريان الى ١٢ شباكا بدلا من ٢٠ شباكا .. وكذلك تخفيض عدد شبايك تلقى الشكاوى من خمسة الى ثلاثة شبايك .. مع استمرار عدد ساعات العمل بالشبايك خلال اليوم الواحد كما هي دون تغيير ..

صرح محمد عز الدين الشريف المحاسب القانوني للمشتريين أنه تقرر اجراء هذا التغيير في خطة العمل بعد أن ثبت من التجربة خلال الأسبوع الأول من المصادقات انخفاض نسبة اقبال المودعين وعدم تجاوبهم للحضور لاجراء المصادقات ، كما تقرر خفض عدد المراجعين على شبايك الشكاوى ، نتيجة لانحسار المشاكل التي يثيرها المودعون مما أدى الى خلو الشبايك من العمل لفترات زمنية كبيرة نسبيا طوال اليوم . قال ان العمل بالنظام الجديد بدأ اعتبارا من صباح الخميس ويستمر طوال الشهور القادمة حتى نهاية مرحلة المصادقات

على مستوى جميع فروع الريان . وفيما يلي بيان بأرقام حسابات المودعين الموزعين على الشبايك وفق النظام الجديد

- بموجب ١٦٥ مودعا لكل شباك :-
- شباك رقم ١ : من رقم ١٥٠٠١ الى ١٥١٦٥
 - شباك رقم ٢ : من رقم ١٥١٦٦ الى ١٥٣٣٠
 - شباك رقم ٣ : من رقم ١٥٣٣١ الى ١٥٤٦٥
 - شباك رقم ٤ : من رقم ١٥٤٦٦ الى ١٥٦٦٠
 - شباك رقم ٥ : من رقم ١٥٦٦١ الى ١٥٨٢٥
 - شباك رقم ٦ : من رقم ١٥٨٢٦ الى ١٥٩٩٠
 - شباك رقم ٧ : من رقم ١٥٩٩١ الى ١٦١٥٥
 - شباك رقم ٨ : من رقم ١٦١٥٦ الى ١٦٣٢٠
 - شباك رقم ٩ : من رقم ١٦٣٢١ الى ١٦٤٨٥
 - شباك رقم ١٠ : من رقم ١٦٤٨٦ الى ١٦٦٥٠
 - شباك رقم ١١ : من رقم ١٦٦٥١ الى ١٦٨١٥
 - شباك رقم ١٢ : من رقم ١٦٨١٦ الى ١٧٠٠٠
- والجدير بالذكر أن الجمعة أجازة أسبوعية بمقرر الصرف بشركة الريان .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

الحاصلون على أحكام قضائية يتنازلون للريان مقابل شيكات بسبعة ملايين جنيه

كتبت اميمه كمال :

اموال اصحاب الشيكات الذين حصلوا على أحكام وذلك بعد ان تقدموا الى مقر الشركة للمصادقة على حساباتهم الى جانب التنازل عن الجنية المقامة ضد الريان امام المحكمة ثم يتسلم كل مودع امواله .. اما اصحاب قضايا الشيكات التي مازالت منظورة امام المحاكم فسوف يتم رد المبالغ المستحقة مع باقى المودعين . وفقا للبرنامج الزمنى الذى أعدته الشركة بشرط التنازل عن الدعوى . ومن ناحية اخرى يقيم محامى الريان دعوى تعويض ضد هيئة سوق المال يطالبها بسداد ١٠٠ مليون جنيه لصالح آل الريان بسبب الاضرار التى لحقت بالشركة

إنتهت هيئة الدفاع عن الريان من اعداد حصر بأصحاب الشيكات الذين أقاموا دعوى ضد الريان وذلك لسداد قيمة الشيكات لهم . وقد بلغ عدد المودعين الذين حصلوا على أحكام قضائية ٤٢ مودعا تصل قيمة ايداعاتهم الى ٦ ملايين جنيه . وقد حصلت مصلحة الضرائب على ٧ أحكام تقضى برد ٧ ملايين جنيه . وصرح معدود الوسيعى محامى الريان انه سوف يتم رد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٠

٤٨٩٦ مودعا راجعوا حساباتهم

بشركة الريان حتى الآن

يبدأ اليوم الأسبوع الثاني لمراجعة المودعين حساباتهم بشركة الريان فرع الهرم ، التي تبدأ من رقم ١٧٠٠١ وقد وصل عدد الذين راجعوا حتى أول أمس ٤٨٩٦ مودعا من بين ٨٤٩٣ كان يجب حضورهم فعلا أي بنسبة ٥٧ ٪

وصرح حمدي عبد العزيز المدير المفوض من النيابة العامة بأن ٢٥ / من الذين حضروا قد انتهت أرصدتهم واقفلت حساباتهم أو أن هذه الحسابات مديونة بعد صرف أرباح عامي ٨٧ و ٨٨

وأضاف أنه يجري حاليا بحث كيفية استرداد هذه الأرباح التي صرفت بالخالف لشروط عقد شراء ممتلكات الريان التي وافق عليها محمد بدر المياوي النائب العام والتي تقضى بخصم هذه الأرباح .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

هل يتحقق الحلم أخيراً ؟

تجدد أمل مودعي

الريان ولكن !!

المودعون : سنضع أموالنا تحت البلاطة

تحقيق :

عصام كامل

تصوير : ناجي يوسف

توافد المودعون الى مقر الريان بالهرم لمراجعة كشوف حساباتهم قমেيدا لتحرير الشيكات التي بها يتم الصرف

بماذا يحلم المودعون ؟ والى اين تتجه اموالهم بعد استرجاعها ، كن شيئا غريب عندما سمعنا على بعد زغاريد النساء تطلق وكأنه عرس جميل .

يقول حمدي عبد العزيز المدير العام المفوض من قبل النيابة العامة ، سيتم مراجعة حسابات المودعين بفرع الريان بالهرم الا المحولين وهم الذين يقطنون مناطق اخرى غير الهرم ثم فتح لديهم فروع اخرى للريان وهؤلاء يشكلون ٢٠ ٪ وسيشكل لهم جدول زمني بعد تصديق النائب العام .

ويشير حمدي عبد العزيز الى نقطة هامة حيث يجب على المودعين ان يتوجهوا الى مقر الشركة ومعهم صورة ايصال الايداع وصورة العقد او صورة تحقيق الشخصية والاصل او صورة التوكيل او صورة قرار الوصاية وصورة اعلان وراثه في حالة من توفاهم الله . ويضيف بالنسبة للذين يتخلفون عن موعد مراجعة حساباتهم فلهم يومان بعد ذلك للمتخلفين كما ستخصص مدة اسبوعين للمتخلفين على مستوى الجمهورية بعد نهاية مراجعتها .

سهولة التعامل

وتم تخصيص مجموعة كبيرة من المكاتب يختص كل واحد منها بمجموعة من الارقام وبذلك تم تلاشي الزحام فكانت السهولة في التعامل واضحة والوقت الاحرار بالحاج / عباس بيومي عيد فكانت

مشكلته ان موعد مراجعة حسابه يوم الثلاثاء وهو ان يكون في مصر في هذه الفترة لانه سيؤدي العمرة

من يوم الاثنين فتوجه الى المدير المفوض الذي راجع له كشف حسابه حتى يسافر وهو مطمئن . وحالة اخرى مشابهة للمواطن احمد شاكرا ابو العلا ان موعد مراجعة حسابه يوم ١٩٩١/١/٢ وسيكون في هذه الفترة بالسعودية حيث مقر عمله فتتم مراجعة حسابه كحالة استثنائية لارتباطه بمعد عمل باحدى الشركات بالسعودية . ويرى صلاح محرم مفتش جنائي بمكتب النائب العام - ان المودعين على وعي كامل الا في حالات نادرة كأن ينسى مثلاً المودع ان يأتي باعلان الوراثة او تحقيق الشخصية الاصل مما يعوق العمل كما ان هناك من يصرون على مراجعة حساباتهم منذ عام ٨٢ حتى الان وهذا بالطبع حقه وان كان هذا يعطل العمل .

ويقول العقيد محمد احمد عوض - مودع : لي حساب بالشركة منذ عام ١٩٨٢ وتمت مراجعته ومعى توكيل لثلاثة اخرين تحت ارقام ٢٠٣٦ ، ٢٠١٢٨ ، ٢٠٥٥ ان تم مراجعة حساباتهم حتى الان والحقيقة ان التعامل هنا مثالي للغاية ولا يأخذ وقتا . ويضيف ساسدد كل ديونى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ذو قعدة ١٩٩٠

والمبلغ المتبقى سأضعه في بيتي بعيدا عن الشركات وحتى البنوك !!

وتدخل وفاء السيد عقل وحسابها تحت رقم ٢٠٥٧ كيف تضمن الشركات بعد ذلك او حتى البنوك بعد كل ما قيل لقد كنا مرتبطتين باقساط شقة واثاثات بيعت بسبب مأزق الريان مجوهراتي كما بيعت محلا خاصا بي والان سأشتري ذهبي واقوم بعمل مشروع صغير دون تدخل وارجو الا يقف الروتين عقبة في طريقي !! واذا وقف الروتين في بالمصرى سأضع اموالي تحت البلاطة !!!

وامام مقر الشركة بالشارع العمومي وجدنا الحاجة سنية فاستفسرنا منها عن وضعها فقالت معي توكيل لابني اسماعيل محمد صالح حيث ان له حسابا هنا بالريان وسأرسل له بالخارج لاعلمه بالوضع حتى يعود الينا فمذ حدث

وهو مقاطع مصر كلها والان اعتقد انه سيعود الينا بعد هذه الاخبار السعيدة .

ويرى الحاج جاهد الرسول توفيق : ان يقوم بوضع امواله في بنك مهما كان الربح هامشيا لان ذلك اضمن وان يتعامل حتى مع شركاء عاديين لانه عانى الامر من منذ ازمة الشركة !!

اما الشيخ /نادي عبد الهادي وحسابه برقم ١٢٧٥٥٤ فانه سيسناجر شقة بالقيوم لانه يقطن منذ عام ٧٩ هو واولاده الستة في غرفة واحدة وقد كان امله ان يعيش على ربح المبلغ الذي اودعه اما الان فليس امامه الا ان يبنى دارا او يؤجر شقة !

وتفكر سناء عبد العاطي ان تعطى زوجها مبلغ الفى جنيه لكي يسافريهما الى الخارج ليعوضها

جمود هذا المبلغ طوال الفترة الماضية

ويقول خالد معوض محمود لقد تقدمت للحصول على شقة من الريان عن طريق البنك الوطني للتنمية بالجيزة وعندما حضرت لتسجيل اسمي لاني دفعت مبلغ ستة الاف جنيه فوجئت باننا لسنا في الجدول الزمني المعد وعندما سألت عن سبب ذلك قالوا ان صرف العقارات اخر صرف ! ويستطرد قائلا سأضع اموالي معي بعيدا عن البنوك او الشركات فهي معي امن .

ويقول محمد الشاهد في مبلغ ١١٨٠٠ دولار وفوجئت بان المصرف سيكون بالجنيه المصري حسب سعر البنوك مع العلم ان رشاد نبيه المحامي قال لي ان

سيولة الدولار متوافرة والحكومة هي التي ستعطيكم بالجنيه المصري !! ويتساءل لما اودع اموالي بالدولار واتسلمها بالمصري ! وعامة سأضع اموالي بالجنيه المصري او الدولار امام عيوني بعيدا عن الاستثمار او ارباح البنوك الهامشية وخصوصا اننا لم نعد نثق في شيء

ولفت انتباهي سيدة تتوكأ على عصا حيث وضعت قدمها اليسرى في الجيب اقتربت منها وتعرفت عليها محاسن احمد السيد قالت لي سبعة الاف جنيه مصري منذ عام ٨٧ وابنائي خمسة بالتعليم وسأقوم بتوضيب الشقة التي توقف تشطيبها منذ ثلاث سنوات ويرى محمد خليل وحسابه برقم ١٢٨٥٧٢ لقد ارسل لي اخي كل امواله ووضعتها له في الريان وقد نيه على ان اضعهما في المنزل لعدم ثقته في اي شيء اخر وان كنت اقترحت عليه اضعهما في بنك الا انه رفض مجرد الفكرة لان الثقة مزعزعة مهما كانت الضمانات !

وتشير هالة السيد عقل ورقم حسابها ٢٠٥٦ الى ان خصم ثلث المبلغ بعد سنوات ثلاثة بعد نسبة كبيرة ولكن نصف العمى ... وعامة سأشتري لاولادي كل ما يطلبون كحلاوة لعودة هذه الاموال .



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

حصص شركات توظيف الأموال المتلاعبية للتحفظ على أموالها وبيع ممتلكاتها

كتب - محمد المنياوي :

صرح الدكتور محمد حسن فح النوربان هيئة سوق المال تقوم الآن بمراجعة مواقف الشركات التي تقدمت بطلبات لتصفية أوضاعها ورد أموال المودعين على ضوء البرامج المقدمة من هذه الشركات لرد الأموال وعلى ضوء التزامها بهذه

البرامج

كانت الهيئة قد تلقت أكثر من

٥٠ ألف شكوى من المودعين

يتهمون الشركات بعدم الالتزام

ببرامج رد الأموال

أشار الدكتور فح النور الى أن

الهيئة اضطرت النيابة العامة

والمدعى العام الاشتراك بموقف

الشركات المتلاعبية والتي لم تبلغ

الهيئة عن نشاطها للحفاظ على

أموالها وأصولها ويجرى الآن

حصص لموقف هذه الشركات

ومديونياتها واستحقاق المودعين

تعهدا لاتخاذ إجراءات بيع

الأصول لرد أموال المودعين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نونبر ١٩٩٠

ضبط صاحب أي . سي سنتر الهارب من ٧٥ سنة سجننا

كتب - كمال عبد الجابر :

بعد ٣ سنوات من الهرب ، تمكنت مباحث الجيزة أمس من ضبط المليونير محمد عصام أحمد بنير (٤٥ سنة) صاحب شركات أي . سي . سنتر لتوظيف الأموال والهارب من ٧٥ سنة سجننا ، لاستيلائه على ١٠٠ مليون جنيه من المودعين ، وإصداره شيكات لهم بدون رصيد . كما أن المدعى الاشتراكي كان قد أمر بالتحفظ على ممتلكاته المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد .

أفلتت تحريات العقيد جاد جميل مفتش مباحث الجيزة أن المتهم اعتاد ، منذ اختفائه قبل ٣ سنوات ، التنقل بين الشقي والفنقي للكبرى بالقاهرة والإسكندرية . وأكثت تحريات العقيد جاد جميل أن المتهم يتردد في الخفاء على فندق ماريوت بالقاهرة .. وأنه يستخدم جهاز لاسلكي قيمته ٥ آلاف جنيه للاتصال بزوجته وأقاربه في سرية تامة .

وبناء على توجيهات العميد محمد إبراهيم مدير المباحث ومحمد فوده رئيس مباحث الجيزة كمن المقدمان مصطفى زيد وجمال مخيمر والرائدان خالد الشبع وإسماعيل عبد الحكيم أمام الفنقي بشارع كورنيش النيل بالزمالك وتم ضبط المتهم داخل سيارته الخاصة لشيفروليه رقم ٤٤٩٦٦ ملكي جيزه ، وتم ترحيله للنيابات المختلفة لتنفيذ الأحكام الصادرة ضده .



المصدر : الشريعة

للتبشء والاءءماء الصءففة والمعلوءاء : التاريخ : : ٢٠ فبفر ١٩٩٠

ءمفة عمومة « للربان » لاقرار صففة البفع

صرء ءمءى عبءالفرز المفضوض
لاءارة مشروءاء الربان من قبل
البفابة العامة بان البفابة ءء انءهء
من الاءاء لعءء ءمفة عمومة
للمساءمف بالشركة فف ففسفر القاءم
لاقرار صففة ببف الاصول وااء
ءمءى عبءالفرز ان عملفة مرابفة
مسءفاء الموءعف بالشركة فف
مراءلها الاخرة . وقال ان نسبة
ءضور الموءعف ءصل فومفا الى
٧٨ / ممن ءعلن اسماءهم .. اما
المءءلفون فلما ان ءساباءهم ءمسء
ءصففاء وءصلوا على مسءفاءهم
قبل الءءفظ على الشركة . لو انهم لم
بءالوا الصءف ببسبب الامفة .
وااء ءم وءوء مشكلاء فف عملفاء
المراابفة والمصفافة على
ءسلفاء . وان الموءعف بالءولار
والعملاء ءرة اءربوا عن رضائفهم
بصرف مسءفاءهم بالءنففة
المصرى .

وصرء ءمءى عبءالفرز بان
البفابة العامة ءء انءهء من الاءاء
للاءوة الى لعءء ءمفة عمومة
للمساءمف بشركاء الربان فف
ففسفر القاءم وءلك للءوفف على
الصفاة وءقرفر ما اذا كانوا سببفون
اسهمهم ام سببفون بها فف راس مال
الشركة مع الاسءراك فف الاءارة .
من ءلءفة اخرى ءاشء المسءفلر
مءموء ءلاء - المءفل القافونف
للمشفرف - ءمف الموءعف الءوءة
الى اءارات وفروع الشركة بالهرم
والمهندسف ومصر ءببفة
والاسكفرفف لمراابفة ءسلفاءهم فف
المواعب المقرة . وااء ان الشركة
ان ءقبل افة ءظلمات بعء انءفاء الفرة
المقرة للمراابفة فف ١٧ فففر
القاءم . وقال ان انءفاس نسبة
ءضور ءرفف الى ءءوفل عءء كبفر
ءسلفاءهم الى الفرع اخرى .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

متى يصرف المودعون أرباحهم في شركات الأموال ؟

• **مستشار هيئة سوق المال :**
مراقبة تنفيذ الجداول
وصرف الصكوك في مواعييدها
• **تحقيق : علاء الدين مصطفى**

• ماهي آخر تطورات لوضع شركات الأموال ؟ وماهي آخر تطورات عمليات مصادقات حسابات المودعين في شركات الريان التي تجري حاليا ؟ وماهي حقيقة شكوى بعض المودعين بوجود خصومات كبيرة من اجمالي ايداعاتهم لدى الريان اثناء المصادقات ؟ وهل تنتظم شركات الشريف والسعد في صرف صكوك المودعين طبقا للبرنامج الزمني المتفق عليه لدى كل شركة ؟ ولماذا لم يصرف المودعون بالسعد والشريف ارباحهم حتى الآن ؟

بمصادقات المحاسبين القانونيين الذين سبق ودرسوا لوضع الشركة وارسلوا للمودعين بحقيقة رصيد كل منهم .. هذا مع الأخذ في الاعتبار ان القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لزم الشركات التي لن تعمل في مجال تلقي الأموال بسبب او لآخر برد جميع ما سبق وتلقته من أموال ..

أوضاع شريف والسعد

• ولا يقتصر الامر بالنسبة للمودعين في شركات الريان ، لو المودعين في الشركات التي ينتظرها المدعي العام الاشتراكي ، بل ان الشكوى المبررة تأتي ايضا على السنة المودعين في شركات الشريف والسعد والتي وقت لوضعها ، حيث قامت تلك الشركات ببعض المخالفات ، سواء من ناحية تأجيل الصكوك ، او عدم الالتزام بالجداول في صرف الصكوك التي حان موعد استحقاقها بالنسبة للمودعين الذين يرغبون في عدم الاستمرار مع الشركات او مخالفات أخرى .

التقت ، آخر ساعة ، مع فاروق فؤاد مستشار الهيئة العامة لسوق المال قال :

القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ اعطى لهيئة سوق المال حق متابعة اصدار الصكوك من جانب الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال ، وتقوم

تجري حاليا المصادقة على حسابات بعض المودعين الذين تم دعوتهم للتوجه إلى مقر شركة الريان ، للتأكد من صحة ايداعاتهم والتوقيع بالمصادقة عليها .. ولقد تبين من خلال شكوى عديدة للمودعين ان عمليات المصادقة على حساباتهم تتم بحيث يصبحون في النهاية بلا ايداعات ان لم يتم تحويلهم إلى مدينين للشركة . كما ان البعض يشكو انه تتم خصومات مبلغ فيها قد تصل في بعض الاحيان إلى ثلثي ايداعاتهم باعتبار انهم صرفوا ارباح ٨٧ و ١٩٨٨ ..

وهذا يثير تساؤلا هاما . ماهي المعايير التي يتم على اساسها مراجعة حسابات المودعين بشركات الريان والمصادقة عليها ؟ وماهي الجهة التي تشرف على مصادقة تلك الحسابات لجمعية اي غير يمكن ان يقع على المودعين مع الأخذ في الاعتبار ان شركات الريان تحت التحفظ من قبل النيابة العامة ، ومن يستطيع ان يفصل في المنازعات التي يمكن ان تنشأ بين المودعين والشركات في حالة الاختلاف على ضجة الايداع .

هذه التساؤلات تثيرها ، آخر ساعة ، وتضعها امام المسؤولين لحماية أموال المودعين وعدم تعرضهم لأي ضغط يمكن ان يقع عليهم .. خاصة وان المسؤولين في شركات الريان يرفضون الاعتراض



المصدر : ٢ جرساعة

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركة باعداد مشروع المك وتقوم بعرضه على الهيئة . للتأكد من اعداد مشروع المك طبقا لاحكام القانون واللائحة التنفيذية . وتبدي عليه ملاحظاته . وتسلمه في نفس اليوم إلى مندوب الشركة . وتقوم الهيئة بمراجعة صرف الصكوك للتأكد من صحة هذه العملية . حيث توجد مندوبين عنها للتحقق من التزام الشركة بالاحكام القانون واللائحة التنفيذية . من حيث اصدار الصكوك وصرفها للمستحقين بالعملة المختلفة .

لماذا لم تصرف الأرباح ؟

• يشكو العديد من المودعين في شركات الشريف والسعد بعدم صرف أية أرباح لهم حتى الآن فما تفسير ذلك ؟

قال فاروق فؤاد مستشار هيئة سوق المال :

العرف المحاسبي يلزم أي شركة جديدة إذا كتبت مستمرة باعداد مركز مالي افتتاحي من تاريخ قيدها في سجل الهيئة . كشركة عاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها . اما ما يتعلق بالأرباح والخسائر فهذا مرتبط بالميزانيات التي تعدها الشركات وتقرها الجمعية العامة . وقد طلبت هيئة سوق المال من مراقبي الحسابات في الشركات التي وفقت أوضاعها اعداد حساب الأرباح والخسائر عن الفترة من ١٠/٦/٨٨ حتى تاريخ قيد الشركات في سجل الهيئة . وهذه هي الفترة التي لم يعمل عنها حساب الأرباح والخسائر . على اعتبار أن المبلغ التي صرفت قبل ٣١/١٢/٨٧ تعتبر مبلغ غير قابلة للاسترداد . ولا تخصم من اصل رأس المال .

• يشكو بعض المودعين أن جداول ودائعهم جاءت بحيث تؤخر النسبة الكبيرة من الوديعة في السنة الأخيرة .

— لقد تمت دراسة جداول صرف الصكوك وفقا لبرنامج زمني تم فيه مراعاة أن تكون الدفعات التي تصرف متقاربة في جميع دفعات البرنامج مع الأخذ في الاعتبار وجود نسبة كبيرة من صغار المودعين يتم استهلاك ايداعاتهم في السنوات الأولى للبرنامج . وفي ذات الوقت تبقى ايداعات كبار المودعين الذين تزيد ايداعاتهم عن ٢٠ ألف جنيه أو دولار حسب نوع العملة . وهذا في النهاية لصالح المودع .

ولا بد أن نفرق بين ما كان يتم صرفه قبل أن توفى الشركات لوضعها . وبين ما يجري في المرحلة الحالية . الذي كانت تصرفه الشركات في الماضي للمودعين كان سلفا . لما الآن القانون يقول إن ما تعطيه الشركات للمودعين إنما هي الأرباح الحقيقية وتوزع بين المودعين أو حملة الأسهم .

ولو ظهرت مؤشرات تؤكد تحقيق أرباح من حق الشركة أن تعطى توزيعات تحت حساب الأرباح والخسائر .

الصرف بالنقد الأجنبي

• يقول بعض المودعين أن مودعي الريان جاء وضعهم أفضل بعد أن لوشت لزمته على الانفراج حيث يتسلمون كامل ايداعاتهم بعد اتمام صفقة البيع . في حين أن المودعين في الشريف والسعد وغيرها تمت جداول ودائعهم على ثلاث أو أربع سنوات ؟

يقول فاروق فؤاد :

— لا بد أن نفرق بين توفير الأوضاع ورد الاموال . توفير الأوضاع معناه أن أموال المستثمرين ليست راکدة . تعمل وتأخذ نصيبا في الأرباح . وتم عمل صكوك لجداول من يرغب في استرداد أمواله . وليس معنى هذا أن هؤلاء المودعين لهم تلك المبالغ فقط . ولكن لهم أيضا ارباحها إذا تحققت . ووفقا للقانون . الأرباح التي تتحقق توزع نسبة وتناسبا بين اصحاب رأس المال (حملة الأسهم) وبين حملة الصكوك . وهذا بالنسبة للأرباح الحقيقية التي تتحقق ولا تكون مسبقة .

• اشتكى بعض المودعين بقيام شركة الشريف بصرف الايداعات بالنقد الأجنبي التي حان مواعيد استحقاق صرفها بموجب الصكوك . ثم صرفها بالجنيه المصري .

— كانت الدفعة الأولى بالنسبة للشريف يتم صرفها بالعملة المحلية . وتم مراجعة الشركة حيث صحت هيئة سوق المال هذا الوضع . وتم تصحيح صرف الدفعة بالنقد الأجنبي . وتم تصحيح الأوضاع بالنسبة للدفعات الأولى

• تقوم بعض الشركات بالرد العيني حيث تلتزمهم باسترداد جزء من ايداعاتهم التي حان مواعيد صرفها بموجب الصكوك في شكل بضائع أو مواد غذائية وخلافه ما دور الهيئة في ذلك .

— الهيئة تقوم بمراجعة الشركات في أي مخالفات تقوم بها وتصحيح هذه المخالفات . حيث ينص القانون صراحة على رد جميع الاموال بذات العملة . إما إذا تم الرد العيني فهذا يكون بموافقة الطرفين دون أية ضغوط على المودعين .

• يطالب بعض المسئولين في شركات تلقى الاموال التي وفقت أوضاعها تخفيف الاعباء الضريبية عنهم لمصلحة المودعين . حيث يؤثر ذلك على الالتزام بجداول الصكوك من حيث توفير السيولة اللازمة للوفاء بها في مواعيدها .



المصدر : ١٦ جرساعة

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال مستشار هيئة سوق المال
هذه الشركات تمارس لنشطة ولا بد ان تسدد حق
الدولة في الضرائب .. ومشكلة هذه الشركات انها
تريد ابقاء الاوضاع السابقة للقانون ١٤٦
لسنة ٨٨ وتعمل في ذات الوقت في اطاره ..
والشركات اذا حققت ارباحا عليها ان تسدد
ما يستحق عليها من ضرائب ..

اما اذا رأت الضرائب التي تطلب منها لكبر من
حجم ارباحها ، فقد رسم القانون طريقا للطعن .
اما مسألة ان الضرائب تؤثر على السيولة والالتزام
بسداد قيمة الصكوك لم يرغب في استرداد امواله
من المودعين . فهناك اصول لدى هذه الشركة يمكن
تسييلها وتغطي التزاماتها تجاه المودعين .. كما ان
المرحلة الحالية تتطلب ان تغير الشركات من
اسلوب عملها عما سبق قبل القانون ١٤٦ وفي اطار
المتغيرات الحالية .. بمعنى ان تمارس انواعا
مختلفة من الأنشطة الاستثمارية ، نوع يحقق
عائدا سريعا يغطي الالتزامات الحالية ، ونوع
يحقق عائدا في اجل متوسط ، ونوع ثالث يحقق
عائدا في اجل طويل وهكذا .

مخالفات شركات الريان

● بالنسبة لشركات الريان يشكو المسؤولون
فيها انهم تعرضوا لظلم من جانب هيئة سوق المال
حيث تم ابلاغ النيابة عنها بناء على تقرير
المحاسبين القانونيين دون ان تتحقق من جدية

ما جاء في التقرير ؟

قال مستشار هيئة سوق المال :

تقرير المحاسبين القانونيين اشار إلى وجود عجز
في اصول شركات الريان عن مواجهة الالتزامات
والمحاسبون القانونيون الذين لشرعوا على مراجعة
اوضاع شركات الريان تم تعيينهم من قبل الجهاز
المركزي للمحاسبين حيث قدموا تقريرا إلى الهيئة
يفيد انهم لم يتمكنوا من دراسة اوضاع الشركات ،
والمركز المالي للشركتين (الريان لتوظيف الاموال ،
والريان للمعاملات المالية) واشيروا في تقريرهم ان
هناك تجاوزات . والهيئة لا تتأكد مما يقوله
المحاسبون القانونيون . فالقانون ١٤٦ لسنة ٨٨
اناط بهم مراجعة المركز المالي .. وجميع الشركات
التي لم تتقدم بالمركز المالي في ٨/١١/٨٨ حسب
القانون تم ابلاغ النيابة عنهم وليس للريان
وحده ..

ونحن نفرق بين ابلاغ النيابة عن مخالفة
تجمعت الدلائل عنها لدى هيئة سوق المال . تفيد
ان شركة ما ارتكبت مخالفة معينة . وبين نتائج
التحقيق في هذه المخالفة . فمجرد انتقال البلاغ إلى

النيابة اصبح في حوزتها والنيابة القول الفصل في
هذا البلاغ . فقد ترى النيابة من جانبها ان هذا
الفعل استوفى لركان الجريمة فتحيله إلى المحكمة .
لو ترى ان لركان الجريمة غير مستوفاه
وتحفظها ..

واضاف فلروق فؤاد

ولقد اعلن الدكتور محمد حسن فح النور رئيس
هيئة سوق المال في شهادته امام محكمة الجنائيات
التي تنظر قضية الريان ان المتبع في الهيئة انها
رغم ابلاغها للنيابة عن بعض الشركات . بعدم
تقديمها للمراكز المالية ، فان الهيئة اذا وردت اليها
المراكز المالية بعد الموعد المحدد وهو
٨/١١/٨٨ ، وقبل انتهاء الموعد المحدد باستكمال
اوراق الشركات لعرضها على مجلس الادارة للنظر
في توفيق الاوضاع .. فان الهيئة كانت تعرض هذه
الاوراق على مجلس الادارة ليقرر ما يراه بشأنها ،
بالموافقة على توفيق الاوضاع من عدمه . وهذا
الامر ينطبق على شركة الريان .. فلو انها استوفت
الاوراق قبل الموعد المحدد لانتفاء تقديم الاوراق في
٨/٨/٨٩ ، لكانت اوراقها قد عرضت على مجلس
الادارة لهيئة سوق المال لنظرها .. ذلك ان ابلاغ
النيابة . كما سبق القول يتعلق بوجود دلائل لدى
الهيئة على وجود مخالفات بالريان . اما تحقيق
هذه المخالفات فامر متروك إلى النيابة .

● ● ●

وفي النهاية لا بد من التأكيد على ان القانون ١٤٦
لسنة ١٩٨٨ ألزم الشركات في حالة رد الابداعات .
برد جميع الابداعات وبذات العملة . وإذا كان
هناك مجال للرد العيني فيتم دونما اي ضغط على
المودعين ووفقا لرضاء الطرفين . وهذا مبدا يكون
واضحا امام المسؤولين في الشركات حفظا لحقوق
المودعين .



المصدر : المساحة

التاريخ : ١٩٨٠ فجر : ١٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحفظ على ممتلكات شركة بدر للاستثمار محامي الهلال : لسنا نصابين.. ولم نظلم أحدا

كتبت - ليبي شاهين ومحمود نوفل :

أصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي قرارا بالتحفظ على شركة بدر للاستثمار وتوقيف الاموال وعلى أموال وممتلكات صاحبها محمود طاحون . كانت تحقيقات الجهاز قد تثبتت نقائص صاحب الشركة عن رد اموال المودعين بها الذين يبلغ عددهم ١١ الفا و ٢٤٤ مودعا وتبلغ جملة ادعائهم ١٢٥ مليوناً و ١٣٠ الف جنيه ردت الشركة منها ٤٠ مليون جنيه فقط .. وقد منح جهاز المدعى الاشتراكي للشركة فرصاً متعددة مع شركات أخرى وهي الهدى مصر والحجاز والزهره ونيوكايرو على مدى خمسة الأشهر الماضية منذ انتهاء مهلة رد الاموال في ٩ يونيو الماضي .. لكنها لم ترد أموال المودعين كما وصت . بدأت لجان التحفظ بالجهاز في حصر

أموال الشركة في محافظات القاهرة والجيزة والبحر الاحمر وبعض المحافظات الأخرى تمهيدا لتقديم الشركة وصاحبها لمحكمة القيم وطلب فرض الحراسة عليها . من ناحية أخرى أكد احمد رأفت عمر المحامي والمستشار القانوني لشركات الهلال أن الشركة لم تنصب على احد ولم تظلم أحدا وأن اجراءات صفقة بيع اصول وممتلكات تلك الشركات الى مشترين صفقة الريان تسيير في مسارها الطبيعي .. وعلى مودعي الهلال أن يطمئنوا أن الصفقة سوف تنتهي قريباً وبما يتلج صندوقهم .



المصدر : المسار

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

جاء ذلك في التوضيح الذي بحث به إلى جريدة المساء ردا على ما نشر بالصفحة الأولى يوم الأحد الماضي .. وفيما يلي نص الرد :

السيد رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة المساء .

تحية طيبة وبعد
يشرف أحمد رأفت عمر المحامي والمستشار القانوني لشركات الهلال بتوضيح الاتي لسيادتكم :

لقد جاء بالصفحة الأولى بجريبتكم الموقرة أننا ظالمون وكذلك اتهمنا بالنصب علما بأن ذلك غير صحيح .. فنحن سبق أن بعنا مجموعة شركات الهلال للظروف التي احلت بها مقابل ٢٧,٧ مليون جنيه وتم تحرير اذونات دفع للمستثمرين على خزينة الريان في ذلك الوقت وأن هناك التزامات بمبلغ ١٣,٤ مليون انقل على سدادها .

ولما صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وتم ايقاف البيع رغم استلام ال الريان لجمعية اصول منسـة تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ وكذلك رغم عدم الوفاء بما تم الاتفاق عليه كما لم يتم دفع قيمة اذونات المبلغ المحدد للمستثمرين وهو ١٤,٣ مليون جنيه .

كما أن جميع الاصول استمرت حتى حيازة ال الريان فكيف إذن لنهزم بالنصب وباتنا ظالمون .

إن هذا العنوان وما جاء به نثار جميع المستثمرين ، الامر الذي نطلب فيه من سيادتكم توضيح ذلك حتى نطمئن المستثمرين بأن جميع اجراءات الصلحة تمير في مسارها الطبيعي وخاصة واننا نخل عليهم الطمأنينة باجراءات الصلحة .

اضاف المحامي في رده : ان الديون التي تم الاتفاق عليها مع مصطفى الفيتاوى رئيس الذيلية بإدارة التحفظ على الاموال بلغت حوالي ١٠ ملايين جنيه بعد مناقشتها مع احمد ومحمد الريان .. وأن ماتم الاتفاق عليه من نفسه هذه الديون مع السعيد محمد محمود خالد الممثل القانوني للمشتريين هو مبلغ ٢,٧ مليون جنيه بعد استبعاد ماالنزم به ال الريان وهذه مصطلحهم كما جاء في الخطابات الموقع عليها منهم لمختلف الجهات أما بالنسبة لمصانع فيرمس فقد تم الاتفاق على بيعها بمبلغ ٩ ملايين و ٧٥٠ الف جنيه بخلاف ما عليها من التزامات .

واكرر شكري لتوضيح ذلك حتى يطمان الناس على أموالهم واننا نبذل كل ما في وسعنا لاتمام البيع واسترداد أموالهم . وقال مدحوح الوسيحي محامي الريان أن ما نشر حول صلحة الهلال في مجرد خلافات عابية في وجهات النظر حول الديون التي التزمت بسدادها شركات

الريان والتي كانت تلتزم بها مجموعة شركات الهلال وهي شيء طبيعي أن يحدث في ظل ظروف اصدار قانون توظيف الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ خاصة وأن مجموع شركات الهلال بيعت قبل اصدار هذا القانون وقبل ظهور أزمة شركات الريان .

كما أن الخلاف حول هذه الديون يعود إلى عدم وجود محمد كمال عبد الهادي رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الهلال والتي ظهور التزامات لم تكن موجودة وقت التعاقد على الشراء .

من ناحية أخرى بلغ عدد المودعين الذين حضروا في الرسوم العاشرة للمصادقة على حساباتهم ٨٨٩ مودعا

من بين ١٦٦١ مودعا كان المفروض حضورهم .. وبلغت النسبة ٢٥,٤ % .. وفيما يلي بيان بأرقام حسابات المودعين المفترض حضورهم هذا لشركة الريان لاجراء المصادقة على حساباتهم .

● الشباك رقم ١ : من حساب رقم ٢٧٠٠١ إلى ٢٧٢٠٠

● الشباك رقم ٢ : من حساب رقم ٢٧٢٠١ إلى ٢٧٤٠٠

● الشباك رقم ٣ : من حساب رقم ٢٧٤٠١ إلى ٢٧٦٠٠

● الشباك رقم ٤ : من حساب رقم ٢٧٦٠١ إلى ٢٧٨٠٠

● الشباك رقم ٥ : من حساب رقم ٢٧٨٠١ إلى ٢٨٠٠٠

● الشباك رقم ٦ : من حساب رقم ٢٨٠٠١ إلى ٢٨٢٠٠

● الشباك رقم ٧ : من حساب رقم ٢٨٢٠١ إلى ٢٨٤٠٠

● الشباك رقم ٨ : من حساب رقم ٢٨٤٠١ إلى ٢٨٦٠٠

● الشباك رقم ٩ : من حساب رقم ٢٨٦٠١ إلى ٢٨٨٠٠

● الشباك رقم ١٠ : من حساب رقم ٢٨٨٠١ إلى ٢٩٠٠٠

وقد استمر تدفق خطابات المودعين المقيمين بالخارج على مقر شركة الريان الذين يطالبون بالمصادقة على حساباتهم .. فقد تلقى حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان ٦٧ خطابا من المودعين المقيمين بقطر وسلطنة عمان والبحرين والمانيا الغربية وفرنسا .. وتم فتح سجل لهذا المودعين تحت اسم « متابعة عملاء الخارج » .

كما تلقى عدة برقيات من مودعين مقيمين بالقاهرة لكنه أكد عدم الاستجابة اليهم وضرورة حضورهم بأنفسهم إلى مقر الشركة .



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى بالعربى

معامل المصرى فى بلده كانه
لماذا لا قيمة له ؟

هذا هو السؤال الذى تلقينه من المواطنة ايمان حسين. فى خطاب طويل مؤثر عن المعاملة التى يتعرض لها اصحاب صكوك شركة الشريف وهم يحاولون صرف مستحقاتهم. واترك القارئة تنقل لنا صورة عما يحدث فى هذه الشركة من ماس اليوم هو اليوم الموعود. ساحصل على مبلغ ٥٠٠ جنيه من اصل مبلغ خمسة آلاف جنيه كنت قد اخترتها واودعتها فى شركة الشريف امامى علمين لكى احصل على بقية هذا المبلغ الصبر طيب وصلت الى مقر الشركة فى مصر الجديدة بعد عذاب الطريق من الدقي والذى استغرق اكثر من ٥٠ دقيقة الزحام امام الشركة بنينى عما يخفيه القدر لنا الاسانسير تم ايقافه حتى لا يستخدمه المساهمون. مثلت من الذين ينتظرون صرف مستحقاتهم يملأوا كل مكان سعيد الحظ من لقي كرسيًا يجلس عليه الغالبية تقف الموظفون ينظرون شذرا الى من كانوا سبب نعمتهم لولا هؤلاء المساهمون لما كانت هناك وظائف لهم المهم تقدمت لاحد الموظفين بالصك الذى معى نظر الى من فوق تحت قال لى ساعطيك رقما اذا ظهر هذا الرقم على الشاشة التى امامكم تقدمي بالصك والكربون لصرف قيمته. سالت هل سانتظر طويلا جاءت الاجابة باستهتار: كله حسب التساهيل.

وقفت فى ركن الغرفة عيناى مشدودتان الى الشاشة مرت ساعة وساعة ونصف ساعتان لم تتحرك الشاشة.

اصوات الاستياء تتصاعد من كل من تكسوا داخل مقر الشركة التساؤلات تنهل على الموظفين الاجابة الحاسمة والاخيرة. التى عزيز يعرف اجابة بطلع الدور السابغ للادارة الاسانسيرات موقوفة بامر الادارة !

اخيرا اعلنها موقف اخر صريحة ما فيش فلوس جت حتى الآن. انتظروا حتى الساعة الثانية بعد الظهر واذا توافرت الفلوس حانصرف ان ماحصلش تعالوا بكرة.

صرخت تتعالى احنا بقى لما ٢ ايام بنتجى كل يوم وما فيش قليدة. والله ده ظلم. اخذتوا فلوسنا ودلوقتي مش عزيزين ترجعوها على اقساط وبدون ارباح. حقى برقبتي مالهها تحت البلاطة. مغفل اللي يبقى معاه قرش ويحطه فى اى شركة او حتى بنك...

تعليق ساخر ولكنه يحمل فى طياته مأساة.

وسط كل هذه التعليقات التى تنبع من نفوس معذبة تساق مناقشات اخرى تحمل تساؤلات بضاة. لماذا لا تودع الشركة مستحقات الصكوك فى فروع بنك معين تغطي جميع انحاء القاهرة والمحافظات وبذلك يستطيع الناس ان يصرفوا مستحقاتهم بطريقة سهلة ومنظمة وفى مواعيدها المحددة.

ابن سوق المال من عدم صرف الصكوك فى مواعيدها! الا تعتبر هذه مخالفة للقانون ؟

لماذا يعاملون الانسان المصرى هذه المعاملة التى لاتليق باى بشر ثم لا يجدون من يحاسبهم على هذه المعاملة ؟

انتهى الخطاب وقد اخترته من بين عشرات الخطابات التى وصلتني من شركة الشريف وكلها تحمل نفس هذا المعنى وانا اعتقد ان ما يحدث لايرضى احدا ولا يجب ان يستمر وعلى عبداللطيف الشريف - انا اعرف ان مايجرى لايرضيه - ان يبحث عن حل سريع لارضاء المساهمين الذين شاركوا بأموالهم فى بناء الصرح الصناعى الذى يفخر به فى اعلاناته.

● ● ●

لماذا لا يحاول ضباط وجنود المرور ان يتقنوا صحتهم من عوادم السيارات والموتوسيكلات بعد ان ثبت انهم اكثر الناس تعرضا لخطر التلوث. الطريق السهل امامهم هو تسهيل انسياب حركة المرور بدلا من تعطيله بعمل لجان لفحص الرخص اثناء ساعات الذروة وفى مناطق الازحام. ايضا امامهم ان يأمروا بليقاف مونتورات السيارات اذا ادى الزحام الى توقف المرور اكثر من ٥ دقائق امام اى إشارة.

محمد طنطاوى



المصدر: السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠

مشكلة الريان:

الصرف يبدأ في فبراير القادم

كتب ابراهيم عبد العزيز

صرح مصدر مسئول بالنيابة العامة بان عملية المصادقة على ايداعات المواطنين بشركة الريان سوف تستغرق حوالى شهر بدلا من ١٥ يوما نظرا لعدم اقبال المواطنين على المنافذ المخصصة لذلك بالشركة وطلب بعضهم اجراء المصادقة بالبريد .

واكد ان صفقة شراء اصول الريان تسير فى مجراها الطبيعي بدون اية عقبات ، وان اجراءات الشراء سوف تنتهى بعد اتمام تعريف كل مودع للمبالغ التى سيصرفها من الشركة ... ويتم بعد ذلك تحرير شيكات بهذه المبالغ باسماء المودعين ويتم حاليا - التعرف على الذين سيصرفون الايداعات - سواء كانوا اصحابها الاصليون او وكلاء عنهم ، لتسجيل اسمائهم وتحرير الشيكات لهم

الصرف فى فبراير

وقال : ان البدء فى صرف الايداعات سوف يبدأ فى فبراير او مارس عام ٩١ ، بعد اتمام جميع الاجراءات ، وتحويل قيمة الاصول الى البنوك داخل مصر ووضعها تحت تصرف النيابة ... وان اجراءات محاكمة الريان مستمرة ولم تتوقف حتى يتم رد جميع الايداعات ، وبعدها سوف تسقط جميع التهم الموجهة للريان بخصوص الشركة ويتم الافراج عنه ما لم تكن هناك قضايا اخرى ضده .

ومن ناحية اخرى تجرى مفاوضات مع وزارة المالية لبحث مشكلة الضرائب المستحقة على شركة الريان والتي لم يتم دفعها ، ومن المتوقع اتخاذ قرار بشأنها قبل البدء بصرف الايداعات للمواطنين كما سيتم تسوية مستحقات الريان لدى الغير ، والديون المستحقة على الريان للشركات والجهات الاخرى قبل اتمام عملية البيع .

وبالنسبة للمتضررين من صرف ايداعاتهم بالجنيه المصرى وبسعر صرف يقل عن السعر الحالى اكد المصدر ان اى متضرر من هذا الوضع عليه ان يستنفع عن صرف ايداعاته ويلجأ للقضاء للفصل فى هذا الموضوع لانها فى هذه الحالة ستكون قضية فرد او مجموعة صغيرة من المواطنين فى الوقت الذى يكون فيه قطاع كبير من المودعين قد استرد امواله التى كانت مهددة بالضياع .



المصدر : الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فوجس ١٩٩٠

فرض الحراسة على المراكشي لتوظيف الاموال

كتب - ابراهيم ابو كيلة :

قضت محكمة الكيم برئاسة
المستشار ابراهيم زعو بفرض
الحراسة على اموال شركة المراكشي
لتوظيف الاموال وممتلكات و اموال
صاحبها محمد محمد كمال المراكشي ،
بناء على طلب المدعي الاشتراكي
لتعمده عدم رد ١٢ مليون جنيه اموال
المودعين .

صرح المستشار محمود ابو العلا
مساعد المدعي الاشتراكي ان إدارة
الاموال ستقوم ببيع ممتلكات المراكشي
لرد الاموال لضحاياها .



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

هيئة سوق المال تستفيث بالنائب العام لحماية المواطنين من شركات توظيف جديدة !

تقدمت الهيئة العامة لسوق المال ببلاغ إلى النائب العام طالبت فيه باتخاذ الاجراءات القانونية ضد ثلاثة من البنوك الاسلامية المسجلة في الخارج

قالت هيئة سوق المال في بلاغها ان البنوك الثلاثة بدأت تنشر إعلانات في الصحف تدعو المصريين لاستثمار أموالهم في هذه البنوك التي زعمت انها تحقق أرباحا طائلة بينما هي في حقيقتها مجرد شركات توظيف أموال ويقع مقرها الدائم في البحرين وجند الباهاما وجنيف ولا يعلم عنها البنك المركزي المصري شيئا ولا تخضع لأي نوع من الرقابة ولا يحق لها القيام بعمليات توظيف طبقا للقانون

وطالبت هيئة سوق المال من النائب العام إصدار قرار بحظر نشر إعلانات هذه البنوك في الصحف المصرية منعا لوقوع كارثة جديدة .



المصدر : الشَّيْب

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

تأجيل تحويل قيمة صفقة الريان

أكد المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشتريين في صفقة الريان أن قيمة الصفقة لن تحول من الخارج قبل نهاية فبراير القادم ، وذلك حتى تنتهي عملية مراجعة حسابات المودعين ومعرفة المبلغ المطلوب تحويله عبر البنوك ، لتبدأ بعد ذلك عملية إيداع قيمة الصفقة وتحرير الشيكات خلال شهر فبراير .

كما أكد التزام المشتريين بالمواعيد التي سبق اعلانها أمام محكمة الجنائيات ، وقال إن الشيكات ستصبح في حوزة المودعين خلال مارس القادم ، وواجبة الصرف في أول أبريل .

من ناحية أخرى أكد محمود خالد التزام المشتريين بإيداع المبلغ الذي تسفر عنه عملية مراجعة حسابات المودعين حتى ولو تجاوز المبلغ المعروض فمن الأصول وقال إن المشتريين سيلتزمون بسد الفروق حتى ولو بلغت المستحقات ٢ مليار جنيه .



المصدر : المسرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

بلاغ عاجل الى رئيس الجمهورية : (٢)

لا .. ايها المدعى الاشتراكي

في بداية مقال الثالث اليك ارفع احتجاجا صارخا ضحك الى الرئيس مبارك بصفتك الرئيس الاعلى للمجلس الاعلى للصحافة شجبا لمحاولاتك .. ومحاولات غيرك .. لقصف قلم كاتب هذه السطور باستخدام حرب لكمة العيش (!) ورفضنا لهذه الممارسات السلطوية الجائرة لمنعي من الكتابة .. وتنجيذا بالاساليب العنيفة ضد حقوقي الوظيفية والدستورية .. اطالب الرئيس مبارك باصدار امره بوقف هذه الحملات وفي مقدمتها حرمني من حق الدستور في حرية التعبير بالكتابة .. اما اذاراي سياسته استمرار تنفيذ توصيات اللجنة الصحفية السرية التابعة لمؤسسة الرئاسة بشأن كتابتي فانني لا اجد في مواجهتها سوى اعلان استقالتي للرأي العام تمسكا بحريتي وتحريرا لنفسي من عبودية المنصب والمرتب والمعيش لاستمر في الدفاع عن جماهير ضحكك .. والله وحده هو الرازيق .. وثقة في ذكائك صديقي القاري العزيز ارجو ان تعذرني لهذه المقدمة السريعة التي تحتاج الى كتاب كامل لتسجيل هذه الحقائق للتاريخ .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

بقلم

حمدي الشامي

نعود الى السيناريو الذي أعدته لتخطين ضحكك مسخرا سلطاتك الاستثنائية المتعارضة والمتناقضة مع حرية المواطن وحقوقه الأساسية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية .. هذه السلطات طسوعتها

لخدمة أصحاب شركات توظيف الأموال لديك خاصة مجموعة شركات الهدى مصر .. والضحايا جميعهم من الكادحين الذين تحولوا الى مقسولين أمام بابك الذي أغلقته دونهم بينما فتحت على مصر اعنه أمام لصوم توظيف الأموال .. وهكذا انقلب الاوضاع لديك .. واحاط الظلم بالشعب بالضحايا المحالة مصالحهم اليك (!)

والادلة العارية كثيرة وخطيرة استحققت تقديم بلاغ ضحك الى المستشار بدير المنيلوي النائب العام برقم ٢٥٦٠ / ٩٠ في ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ لمشاركتك طارق ابو حسين مدير الهدى مصر في ارتكاب جريمة اغتيال ضد الاف الضحايا .. ولامر النائب العام بالتحقيق في البلاغ الذي استند بوثائق الى مواد قانون العقوبات مما يشير الى قناعته بجدية وخطورة البلاغ الذي ضاح في الدهليز بين محامي عام وسط القاهرة ومدير نيابة عابدين ثم الى قسم شرطة عابدين .. وتؤكد بهذا ذلك ان البلاغ بتأشير النائب العام تخطى الحدود الاجرائية ووصل اليك في نهاية المطاف (!) ونام البلاغ الثاني رقم ٦١٤٥ / ٩٠ في ١٢ / ٩ / ١٩٩٠ في ابراج احد اعضاء النيابة العامة .. وحملنا البلاغ الثالث بنفس الوقائع والمستندات الى المستشار محمد البحر بعد ان احيل بين الضحايا ومقابلة النائب العام وحول ان يسفه وقنع ووثائق البلاغ الا انه لم ينجح لان بعض الضحايا لهم نفس خبرته الثانوية .. وهكذا ارتفعت علاقات المجاملة والزمالة فوق صوت الحق وسهادة القانون رغم أنك لم تعد من اعضاء الهيئة القضائية منذ صدور قرار تعيينك (!)

وياسامن امانة الدعوى العمومية واستمرارا في استخدام القنوات الشرعية التي بدأها الضحايا معك منذ شهر يناير الماضي فلم يجيبوا منك سوى الاستكبار .. وتوجهوا في نهاية المطاف الى المستشار فاروق حبيب القصر ووزير العدل الذي فتح لهم بابا بسعة صدره وسعوا خطقه .. وبضمير القاضي اقتنع من الاوراق بصحة الاتهامات الموجهة ضحك ورأي بصفتك القاتم على العدل في مصر ان يسجل عليك كتابة مخالفاتك للقانون .. ورغم ذلك فإن خطوات السيناريو الذي أعدته لقتل ضحاياك مازال مستمرا .



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

وفي نفس التوقيت علت صرخات الضحايا الى الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الذي اولاهم اهتمامه ورعايته فكتب اليك مستفسرا وللأسف كان الجوى ربك لسيادته يضم مجموعة من الأكاذيب لتبرير مخالفاتك .. وشهود هذه الواقعة رئيس الوزراء نفسه والمستشار أحمد رضوان وزير العولة لمجلس الوزراء الذي عنون الرد باسمه وكذلك المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذي وصلته صورة هذا الرد الذي كشف تلاعبك واستهتارك بحقوق ضحاياك .

وعندما ازدادت مصائب وكوارث ضحاياك الذين قبحرت مدخراتهم المحدودة وعجزوا املهم تعنتك وصلحك على اداء مسئوليتهم ادعيت انك تنفذ تعليمات الحكومة .. ولم يصدق الضحايا .. لان الحكومة عندما حيولتهم اليك لاداء حقوقهم المغتصبة كانت تتق أنهم سيجدون العدل بين يديك .. الا أن قلبها قد خاب ولم يجد الضحايا لديك سوى قمة الظلم خاصة المرضى منهم الذين قنموا الى مساعديك وثائق مرضهم وحاجتهم الملحة للسفر الى الخارج باموالهم من العملة الصعبة فلم تتحرك مشاعرك بل زاد اصرارك على تحويل العملة الصعبة الى الجنيه المصري لحرمانهم من امكانية العلاج (!!)

وعندما اتسعت دائرة الاقوال لادعيت ان الحكومة اغتصبت ايضا حق العملة الصعبة والبالغ قنرها ١٢٥ مليون دولار .. وذلك محض الخراء رفضه الضحايا .. بينما يدعي طارق ابو حسين في تحديه للضحايا بتأييدك ومساندتك انك قدمت رشوة باسمه الى الحكومة قنرها خمسة ملايين دولار لمساعدتها في اداء الالتزامات الخارجية .. واريا بالدكتور عاطف صدقي ان يقبل منك أو منه هذا المبلغ الضخم لقاء سكوته كما تدعي على مخالفة القانون الذي فرض رد الاموال بذات العملة .. وبالمناصفة ابن الدكتور فبح النور رئيس سوق العمل وما هو موقفه القانوني من هذه المهرلة .. والى لقاء مع خطوات السيناريو .



المصدر: الجريدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

قسم البنوك بمنفذ الريان لراجعة المودعين بالخارج ازدياد اقبال المودعين والمحاكمة مستمرة

كتب - السيد المعبدى

ازداد اقبال المودعين بالريان لمنس على مراجعة حساباتهم امام تشبايك العشرة وبلغ عددهم ١١١٥ مودعا من بين اصحاب ارقام الحسابات التى تبدأ من

٣٥٠٠١ الى ٣٧ ألفا .

وقرر حمدى عبد العزيز مدير عام المنفذ المعين من قبل النيابة العامة نقل قسم البنوك بشركة الريان ومقره شارع كلية التربية للرياضية الى مقر المنفذ امام مبنى ديوان محافظة الجيزة والذي تتم به مراجعة المودعين .

وقال مدير المنفذ أن قسم البنوك يضم جميع المستندات البنكية والخاصة بعملاء الريان بالخارج لمطابقتها الفورية ومراجعة السجل فى حالة قيامه بأيداع أو صرف أو تحويل أية مبالغ عن طريق البنوك ولم تدون بحسابه الذى يتم مراجعته عنه أمام الشباك المختص .

وأضاف أن الاقبال ازداد بسبب إقامة المودعين من اصحاب ارقام

هذه الحسابات بالهرم والجيزة وغيرها من الأحياء المجاورة بعكس اصحاب ارقام الحسابات الاولى ولذين طلبوا نقل حساباتهم الى فرعى سفنكس أو مصر الجديدة لقربيهما من محال إقامتهم .

وستتم اليوم مراجعة ألفى مودع بواقع ٢٠٠ مودع أمام كل شباك الذى لازالت تعمل فى مراجعة المودعين وأستعان بعض المحاسبين فيها بزميل آخر له ليعاونه .

والشبايك العشرة يأتها كالتالى :-

● شباك رقم ١ من رقم ٣٧٢٠٠ : ٣٧٠٠١

● شباك رقم ٢ من رقم ٣٧٤٠٠ : ٣٧٢٠١

● شباك رقم ٣ من رقم ٣٧٦٠٠ : ٣٧٤٠١

● شباك رقم ٤ من رقم ٣٧٨٠٠ : ٣٧٦٠١

● شباك رقم ٥ من رقم ٣٨٠٠٠ : ٣٧٨٠١

● شباك رقم ٦ من رقم ٣٨٢٠٠ : ٣٨٠٠١

● شباك رقم ٧ من رقم ٣٨٤٠٠ : ٣٨٢٠١

● شباك رقم ٨ من رقم ٣٨٦٠٠ : ٣٨٤٠١

● شباك رقم ٩ من رقم ٣٨٨٠٠ : ٣٨٦٠١

● شباك رقم ١٠ من رقم ٣٩٠٠٠ : ٣٨٨٠١

.. والمحاكمة مستمرة

وبقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر تتم محاكمة الـ لريان ويألفى المتهمين معهم أمام

محكمة جنات الجيزة برئاسة المستشار د. محمد حسنى عبد اللطيف حيث تواصل المحكمة الاستماع إلى شهود الاثبات فى القضية ..



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

وكيل مشقري الريان : السماح بتحويل حسابات المودعين للخارج : كتب مدحت الزاهد

صرح رشاد نبيه ، وكيل المشقريين لشركات الريان انه سيتم السماح بتحويل حسابات المودعين للخارج بالقرار كتلي منهم وبعد اعفاء نفقة الاموال للحسابات و اضاف انه سيتم حساب ارباح المودعين على اسس ١٨ ٪ وليس ٢٤ ٪ ومن ناحية أخرى ، نفي المستشار ساهر نرويش ، مدير ادارة التحفظ على الاموال بالنفقة العامة ما تردد عن صدور قرار سيلس بإسقاط الضرائب المستحقة على شركات الريان وقال ان الضرائب لا تسقط الا بقرير و ان النفقة قد قدمت طعنا على الربط المبني الذي قدمته مصلحة الضرائب للوعاء الضريبي لشركات الريان بالمخالفة مع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة سوق المال وان لجنة الطعون سوف تنظر قريبا طعن النفقة . مما سيؤدي الى حل المشكلة بالطرق التي رسمها القانون .



المصدر : الأمل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

بعض المودعين لدى الريان أصبحوا مدينين .. !

فوجيء بعض المودعين لدى
الريان ، عند مراجعة حساباتهم ، أنهم
أصبحوا مدينين بعد أن اقتطعت
الارباح التي سبق حصولهم عليها من
قيمة الوديعة التي خسروها بالكامل .
وكشفت المراجعة ان هناك أكثر من
١٤٠٠ حالة ، من جملة ١٠ آلاف حالة
تمت مراجعتها ، حصلت على ما يتراوح
من ١٠ - ٢٠ ٪ من قيمة وديعتها ، وأن
هناك حوالي ٧٠٠ حالة لا دائنة ولا
مدينة بعد ان خسرت وديعتها .



المصدر : المساء

للتشـ والخدمـ الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

بعد حل مشكلة الريان : المدعى الاشتراكي يعيد تقييم موقف شركات توظيف الأموال !!

كتبت - ليبيـ شاهين :

ينتهي جهاز المدعى العام الاشتراكي خلال الاسبوع الحالي من تقييم موقف شركات توظيف الاموال التي تقوم برد اموال المودعين بها عن طريق الجهاز .

صرح المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء بأنه سيتم حصر الاموال التي قامت كل شركة بردها حتى الان وبحث اسلوب الرد ووضع تقرير مفصل عن موقف كل شركة .

أضاف ان التقارير ستعرض على المستشار عبد السلام حامد للمدعى العام لاتخاذ القرار المناسب لكل شركة في ضوء الصورة العامة عنها والتي توضح مدى التزام الشركة بالرد او توقفها عنه .

علمت «المساء» ان شركة الهدى مصر مازالت ترد الادعاءات عن طريق تحرير شيكات آجلة يتم صرف المجموعة الاولى منها خلال مارس القادم .

اما شركة الحجاز فقد قامت برد حوالي ٥٥٪ من الادعاءات بها في صور مختلفة نقدية وعقارية وارض ومازالت الشركة مستمرة في السداد . كما قامت شركة نيوكايرو برد اكثر من ٦٠٪ من قيمة الادعاءات بها . كانت شركة الزهراء قد قيمت مطالبات عن ٩٠٪ من قيمة الادعاءات ومن المنتظر ان يحفظ الجهاز التحقيق معها خلال الشهر القادم .

بيـ ممتلكات المراكشي من ناحية اخرى تبحث ادارة الاموال بجهاز المدعى العام الاشتراكي طرح جزء من ممتلكات شركة المراكشي لتوظيف الاموال والتي ثبتت ملكيتها بصفة فاطمة للشركة للبيع وتخصيص حصيلتها لرد نسبة من اموال

المودعين والتي تقدر بحوالي ١٣ مليون جنيه . وتشمل هذه الممتلكات مباني عقارية وعددا كبيرا من محلات بيع الملابس الجاهزة في عدد من المحافظات بالإضافة الى اراضى بناء ومقار للشركة .

علمت «المساء» ان المركز المالي للشركة لا يغطي اكثر من ٣٥٪ من قيمة الادعاءات . وكانت محكمة القيم قد فرضت الحراسة على اموال وممتلكات المهندس محمد كمال المراكشي صاحب الشركة وكذلك اموال وممتلكات زوجته واولاده .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: لواء لاسلام

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

شركة

مستشفيات

الرياض

احمد الريان

تمت مؤخرا صفقة لشراء ممتلكات الريان وسداد ديونه ، بمقتضى الاتفاق بدفع المشتريين ١٠٥٤ مليون جنيه .. لاشك ان هذه الصفقة ليس لها مثيل على كثرة الصفقات التي تعقد في عالم المال . السبب ان الريان تعرض لهجوم ضار انتهت عليه الاتهامات من كل حذب وصوب ، ووصم بكل مايمكن ان يخطر على البال ، وملا يخطر ايضا !! ورغم كل ذلك حدثت مفاجاة ووجد في النهاية مجموعة مشتريه تقبل ان تدفع مايزيد على مليار ونصف مليار جنيه لشراء اصوله ... ترى ما السبب الذي دفعهم لذلك مع ان المعروف ان ، التجارة شطارة ، ورجل الأعمال بطبيعته حذر لايقبل ان يضع امواله في مشروعات تحوم حولها المخاطر .



المصدر : لواء الإسلام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التفت «لواء الإسلام» مع المحامي محمد رشاد نبيه ممثل المشتريين في «صلفة العصر» للحوار معه حول هذا الموضوع .
 أول سؤال اعتذر عن الإجابة عليه : من أنت .. الناس تريد أن تعرف معلومات عن هذا المحامي الذي تعلقت به الآمال في رد أموال الودعين بشركات الريان .
 تخلص من الرد بلباقة قائلا : « ليس من المهم أن يتعرف الرأي العام على شخصي المتواضع ، بعد رد أموال الودعين إن شاء الله سيعرف الناس من أنا .

الفارق بين الصلقة والرسالة

بدأت الحديث معه عن صلقة العصر .. اعترض على التسمية قائلا : الفضل أن تطلق عليها «رسالة العصر» أنها ليست مجرد صلقة .

سألت : ما الفارق بينهما ؟

اجابني الصلقة تشتريها بمبلغ معين تتفق عليه ، أما عندما تقول رسالة العصر ، فأنت تريد أن تثبت شيئا معيناً .. تدافع عن رسالة ، الصلقة في هذه الحالة تأتي في المرتبة الثانية بعد المبدأ

كانت الإجابة دافعا إلى أن اتساع في لهفة : ترى ما هذا المبدأ الذي تدافع عنه والذي جعلك تغامر بمليار على مليار جنيه ، وتسير في حقل كلة الغلام .

● رد دون تردد : الدفاع عن الإسلام أولا ، والاعتماد على أنفسنا ، وإعلاء قيمة العمل والابتعاد عن التبعية للخارج . مجموعة

مبادئ «مراقبة تدافع عنها» .
 قلت دخلنا في لب الموضوع . أريد مزيدا من التفاصيل
 أجاب مبتسما في ثقة شركات توظيف الأموال تعرضت لهجوم ضار في الداخل والخارج . صحافة العرب كلها حذرت من الصلوة الإسلامية الانصليية . راودنا الخطر الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الراسخ بعد انهيار الشيوعية ، طالبت كل الأقلام العلمانية بالانشاء على شركات توظيف الاموال الإسلامية ،

تساعت الم تكن هناك أخطاء في هذه الشركات ؟

اجابني : لاشك في ذلك . احمد الريان اساء الإدارة ومكن الحكومة من ضربه . لكن له ميزة تحسب له وهي انه نجح في تجميع الناس حول فكرة الاقتصاد الإسلامي . وكذلك فعل الشريف والسعد وغيرهم ، وهم يعملون حاليا في ظروف سيئة جدا .

قلت : الحكومة وصحافتها

واصفاؤها من العلمانيين اکتوا للشعب ان مشروعات الريان وهمية وعلى الورق وأنه خدع الناس !!

ابتسم ساخرا وقال في تعجب : هذا الكلام يعني ان الذين اشتروا اصول الريان اخفوا «مقلب» !!

ضحكتنا .. ويعدها قال في جدية : الامر ليس كذلك .. هناك مشروعات قائمة ستزيدها نجاحا بإذن الله .

● وبدأ المحامي محمد رشاد نبيه في سرد هذه المشروعات : هناك عشرة آلاف فدان في النوبلية .. إن شاء الله ستتركز عليها لتعطيتنا أكبر عائد ممكن .. هناك ثمانية مصانع منها مصنع للاعلاف بالتوفيق راسمته ١٢ مليون جنيه ، نفوى رفعة إلى ٦٠ مليون .. الاستثمار في الدواجن تكدر بـ ٤ مليارات جنيه ، فهذا المصنع إنن



المصدر : ١٠ وادى الاسلام

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

له أهمية بالغة . بالإضافة إلى عدة مصانع
في قبرص تشمل الجلود والزيت والكرتون
والورق .

لكن .. هل كل هذه المشروعات
تسوى المبلغ الضخم الذي دفعه
المشترون في الصفقة أكثر من ١٥٠٠
مليون جنيه .

لجانب في صراحة إنها أقل من ذلك طبعاً ..
لكن كما قلت الأمر ليس صفقة فقط بل رسالة
أساساً .. إن شاء الله هذه المشروعات
ستكف على أقدامها من جديد وتعلم قيمة
العمل .. وثبتت أن التيار الإسلامي قادر على
النجاح في أخطر مجال .. مجال الاقتصاد
قلت : إنني المشترون من المنتمين
للتيار الإسلامي .

رد قائلاً : نعم .. هذا صحيح .. إنهم
يؤمنون بأهمية الحل الإسلامي كوسيلة
لإصلاح الحياة الدنيا والفوز في الآخرة
إن شاء الله .

تسألت : لكن .. لماذا اسمؤهم سرية لم
يعلن عنها ؟

أجابني : لأن استثماراتهم في الخارج لم
يتم تصفيتها حتى الآن ، وقد تعلموا من
الريان درساً .. أعداؤه فرضوا تصفية

استثماراته قبل لو أنها خسر . ولا فريد أن
تفكر التجربة معنا .

مستحيل أن يشتري

الريان ممتلكاته !!

استجمعت شجاعتي وقلت : يتردد
أن الريان هو الذي اشترى ممتلكاته
بأمواله الموجودة بالخارج حتى يتم
إغلاق هذا الموضوع نهائياً والإفراج
عنه . وإن للمشتريين ما هم إلا مجموعة
من الأشخاص الصوريين لا يعبرون في
النهاية إلا عن الريان ذاته !!
أجاب دون أن تبدو الدهشة على وجهه
وكانه كان يتوقع هذا السؤال : لا عقل هذا
الكلام وسأجيب عليه بالأرقام التي أخصها
لإميل :

● الريان خسر ٥٠٠ مليون دولار وهذا
ثابت بمستندات رسمية .

● الأرباح التي سدها للمودعين ٩٠٠
مليون جنيه مصري .

● بلغت المبالغ التي دخلت خزينته ٢٧٠
مليون دولار و ٧٠٠ مليون جنيه مصري
خلال السبع سنوات الماضية .

● الصفقة التي أبرمت معه لشراء ممتلكاته
بلغت قيمتها ما يزيد على ١٥٠٠ مليون
جنيه . إنني حتى نقول إن الريان قد قام
بشراء أصوله بالإضافة إلى كل هذه المبالغ
فلا بد أن يكون « ملياردير » بملك أكثر من
٤,٥ مليار جنيه وأرجو أن أحسب هذه
المبالغ من جديد .. أجمعها وأطرحها حتى
تعلم أن ذلك يستحيل عقلاً .

حوار حول أموال المودعين

سألت عن أخبار المودعين . أجبني
المحامي محمد رشاد نبيه . تقوم الآن

بإعداد الشيكات الخاصة بهم وتبلغ
حوالي ربع مليون شيك

بيت الدهشة على وجهي لكن المودعين
كما نشر ١٧٨ ألف مودع فقط .

أجاب : هناك من له أكثر من حساب ..
وإن شاء الله ستقوم بسداد كل أموال
المودعين بالكامل .. والمبالغ الخاصة
« برسالة العصر » وقيمتها ٧٠٠ مليون
دولار ستصل إلى مصر . ويتم إيداعها في
خمس بنوك مصرية .

قلت له : المودع الذي وضع أمواله في
الريان بالدولار مظلوم لماذا لا يسترد
أمواله بنفس العملة أي بالدولار بدلاً من أن
يستردها بالجنيه المصري وقيمتها أقل بكثير
مما يعني أنه سيخسر مبالغ طائلة .

أجبني : لكنني لست أحمد الريان الذي
لودع المودعون عنده أموالهم بالدولار ،
لنا علاقتي بالحكومة التي قدرت ديونه
بالجنيه المصري ستقوم بسدادها



المصدر: لنواة الاسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ نو فبر: ١٩٩٠

سالت - هل يمكن ان يحدث في
الشهور القليلة المتبقية على سداد اموال
المودعين مالا يحمي عقبا، وتتفجر
مشاكل جديدة تؤدي إلى وقف « رسالة
العصر » ؟؟

رد قائلا - إن شاء الله لن يحدث شيئا .
وحتى لو تم اغتيال لا قدر الله - لولاي
سيكملون الرسالة من بعدى - الزين
اعطاهم توكيلا بذلك - ابني علي المحامي
وبعده ابني احمد -

في نهاية الحوار أكد المحامي - محمد
رشاد نبيه - على أهمية شكر هيئة المحكمة
التي تم تحت اشرافها « رسالة العصر » ..
لولاها لتعثرت الصلحة تماما



المصدر : المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

عقد بيع الهلال، في مصر.. الخميس القادم معاينة أصول وممتلكات الشركة.. في قبرص

كتب - محمود نوفل :

يفادر محمد رشاد نبيه وكيل المشترين في صفقة الريان القاهرة خلال الاسبوع بعد القادم متوجها الى احدى الدول الاجنبية لتحويل جزء من قيمة الصفقة الى مصر لسداد مستحقات المودعين والذين اقاموا دعاوى جنح شيكات بدون رصيد وصدرت فيها احكام من محكمة جنح مستأنف بولاق الدكرور بحبس احمد الريان عدة سنوات .

ويسافر المستشار محمود خالد الممثل القانوني للمشترين والمهندس عماد خليل رئيس اللجنة الفنية الى قبرص الاسبوع القادم لمعاينة اصول وممتلكات شركة الهلال هناك وهي عبارة عن عدة مصانع للزيوت والمسابير والبلاستيك الكرتون وتبلغ قيمتها ٩ ملايين و ٧٥٠ ألف جنيه كخطوة تمهيدية للوصول الى رأى نهائى فى شأن بيع هذه الممتلكات الى المشترين .

وقد تلقى المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ على الاموال طلبا من احمد رأفت عمر المستشار القانونى لشركات الهلال لتمكين

المهندس عماد خليل من معاينة الممتلكات ومقار الشركة بالقاهرة وهي عبارة عن مطبعة ومصنع بلاستيك وجرافيك سنتر وغيرها ومن المقرر أن تتم هذه المعاينة غدا تمهيدا لتوقيع عقد بيع ممتلكات شركة الهلال بمصر الى المشترين يوم الخميس القادم .. بينما سيتم توقيع عقد مماثل لبيع ممتلكات الشركة بقبرص في وقت لاحق من هذا الشهر بعد اتصاف المعاينة .

صرح حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان أن اللجنة عابدة كامل حضرت صباح اليوم الى مقر الصرف وقامت بالمصادقة على حسابها بالريان عبر شبكات الطوارئ لانها ستتوجه الى السعودية لاثاء العمرة وتمكث هناك اسبوعين . وفيما يلي بيان بأرقام حسابات المودعين المفروض حضورهم غدا الى مقر الصرف .

- الشباك رقم ١ من حساب رقم ٤٧٠٠١ الى ٤٧٢٠٠
- الشباك رقم ٢ من حساب رقم ٤٧٢٠١ الى ٤٧٤٠٠
- الشباك رقم ٣ من حساب رقم ٤٧٤٠١ الى ٤٧٦٠٠
- الشباك رقم ٤ من حساب رقم ٤٧٦٠١ الى ٤٧٨٠٠
- الشباك رقم ٥ من حساب رقم ٤٧٨٠١ الى ٤٨٠٠٠
- الشباك رقم ٦ من حساب رقم ٤٨٠٠١ الى ٤٨٢٠٠
- الشباك رقم ٧ من حساب رقم ٤٨٢٠١ الى ٤٨٤٠٠
- الشباك رقم ٨ من حساب رقم ٤٨٤٠١ الى ٤٨٦٠٠
- الشباك رقم ٩ من حساب رقم ٤٨٦٠١ الى ٤٨٨٠٠
- الشباك رقم ١٠ من حساب رقم ٤٨٨٠١ الى ٤٩٠٠٠



المصدر: ... الأمانة العامة ...

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ ديسمبر ١٩٩٠

الصفقة المربحة .. وضياء حقوق المودعين

بقلم الدكتور:
عادل حسن قاسم

بل ان الاتفاق ينص على تحويل
الشيكات مثل اولئك المودعين في مارس
٩١ على اساس سعر الدولار قبلها
بثلاث سنوات (يونيو ٨٨) وهو
٢٣ قرشا ..

ان هذا المنطق لوصح .. لاجل لنا
ان نساهم الخارجيين عن القانون
والهاريين من العدالة بتخفيض مدد
عقوباتهم تسهيلات للتنفيذ ..

وبمقتضى هذه الصفقة - ثالثا -
باسادة .. وفي كواليسها .. تجري
ضغوط هائلة كي ترضخ الدولة لطلب
اسقاط نحو ١٥٠ مليون جنيه من
الضرائب المستحقة على صاحب
الشركة واسرته الكادحين اصحاب
القصور والمجوهرات وهدايا وحفلات
الزيجات الاسطورية التي مازالت
مائلة في الازمان ..

بحيث لايتبقى متحصلا لاجباء
الضرائب في مصر الا المستثمرون
الجادون .. والموظفون اللاعنون فداه
اساسيات الحياة ..

والحجة البرية في ذلك ايضا .. هو
صالح المودعين ..
اي صالح هذا الذي تم بمقتضاه -
اولا وثانيا - امدار ٧٤٠ من
حقوقهم ..

واية صفقة هذه التي جات -
كقصص القرد والجبن - لتسلب من حق
هذا وذاك .. (المودعين وضرائب
الدولة) .. بحيث لايتبقى في النهاية
الاقتات يطلق عليه بالصفقة ..
ولين هذا الذين لايمثلون التنديد
بالشروط المجحفة للاتفاقيات والقروض
الاجنبية وجورها ... فهل في رأيهم ان
الجور والابتزاز خلال مشروع اذا جاء

فيذا افترضنا تواضعا ايضا ان
سعر الدولار في تاريخ الصرف ان يزيد
كثيرا عما هو سائد حاليا - وذلك اذا
فرضنا اليصر عن نتائج حرب
الخليج - وعن روضنة صندوق النقد
الدول التي ستعبر حتما بالدولار
حاجز الثلاثة جنيهات - واقترضنا في
التقدير على سعر غير واقعي للدولار
بعد ستة اشهر من الآن هو ٢٨٠
قرشا .. فإن ذلك يعني استنزالا آخر
في حقوق هؤلاء المودعين لانقل نصيبه
عن ١٥٪ - ان لم نرد بكثير في واقع
الامر ..

وهنا فمرة اخرى نتساءل لماذا
المخالفة والاستثناء في حالة هذه
الشركة صاحبة الصيت والبركة
بالذات ..

ولماذا ايضا كان تراجع النيابة عن
موقفها المتشدد في هذه النقطة كذلك
بالذات ..

يبردون ذلك بأنه يفرض التسهيل
والاسراع ببرد حقوق المودعين ..
اية حقوق هذه .. فهل بعد ذلك
يبقى مجال للحديث عن الحقوق ..

ومنذ متى كان التسهيل يعني
التقريب .. وما المبرد ان في تلك
التلال من القضايا في مختلف المجالات
التي يقضي القضاة وسدنة العدالة
اعمارهم في تمحيصها لوضع الحقوق
في نصائبها وارجاعها لاصحابها ..

هل من العدل ان يجري تحويل
اتفاق بيع أصول إحدى الشركات
الشهيرة لتوظيف الأموال والاسلام ..
يتم بمقتضاه اسباغ الشكل القانوني
على سلب واهدار نحو ٤٠٪ او يزيد
من حقوق المودعين بل وتحويل
بعضهم من مودعين الى مدينين ..

وهل يرضيكم هذا ايها السادة
فقهاء القانون والاسلام .. ويلين
تسلاون الدنيا صراخا لحقوق
الانسان .. وللحل بالاسلام ..

فبمقتضى هذا الاتفاق باسادة يتم -
اولا - استنزال التوزيعات التي تمت
خلال عام ٨٧ وجزء من توزيعات ٨٦
وذلك بالمخالفة للقواعد المعمول بها منذ
صدور قانون تلقى الاموال حتى الآن ..
والتي لاتجيز اطلاقا خصم التوزيعات
التي جرت قبل عام ٨٨ ..

فيذا افترضنا - تواضعا - ان
نسبة التوزيعات السنوية التي كانت
تجرى بمعرفة هذه الشركة حوالي ٢٥٪
(وهي كانت اكبر من ذلك بكثير) ..
فيكون قد تم - كخطوة اول - تخفيض
حقوق المودعين بحوالي الثلث ..

وهنا فإن عديدا من التساؤلات -
اقرب للتلاسم والفواخير - تطرح
نفسها .. فلماذا المخالفة والاستثناء
في حالة هذه الشركة بالذات ..
وما السر في تراجع النيابة عن موقفها
المتشدد في هذه النقطة بالتحديد ..
وماى حق .. ؟

ثم انه بمقتضى هذا الاتفاق -
ثانيا - باسادة .. وبالمخالفة كذلك
للقواعد المعمول بها بعد صدور
القانون - لن يصرف مايتبقى من حقوق
للمودعين بذات العملات الاجنبية التي
اودعت بها .. ولاحتي بما يساويها
حقا وعدلا بالعملة المحلية ..



بأصل ابداعاتهم من جراء هذا الاتفاق . والذي اهدرت معه ما يقرب من نصفها

قد يرد قائل بأن شيئا افضل من لا شيء .. وأن نصف العبي .. !
ليكن .. ولكن علينا ان نسمى الامور بمسمياتها الحقيقية دون زيف او بهتان .. ولتعلنها بوضوح ان اصول هذه الشركة - كما أكد الخبراء من قبل - لاتمثل اكثر من ١٠٪ من حقوق المودعين .. وانه سوف يجرى توزيعها عليهم بالتناسب .

لان ندعى - مايسمى زورا وبهتانا - برد الحقوق لاصحابها .. ونقرر مرة اخرى بالمواطنين والبسطاء .. وجميع قضية العصر .. التي تم النصب فيها تحت شعارات دينية .. ونخلق على مرتكبيها مسوح الطهر والصلاح !!

ان هذه الصفقة باسادة - ان كنتم لاتعلمون - هي جزء من الخديعة الكبرى التي واكبت ظهور تلك الشركات .. التي شاركت في نسجها وحيكها قوى كثيرة بالمجتمع من مسئولين ومعارضة ورجال دين وصحافة (.. وهي تجيء الان كحلقة ضمن فصول كثيرة مريبة وغريبة - من زواج وطلاق .. وادمان ووصاية .. وظهور من يدعى بالوكالة عن المودعين .. وكشفه لخبائيا وقضايا تمس السمعة والشرف لمثل المشترين .. ثم اختفاء تام لهذا الوكيل .. وصمت بليغ تجاه الصفقة الجائرة .. ثم اشتباكات واتهامات ماسة بين ممثل المشترين والنيابة وادارة التحفظ - وصلت الى حد الاختصاص فيما بينهم امام المحاكم - يتبعها هدوء مفاجيء .. ونمازل عن كل شيء .. عن دعاوى الاختصاص .. ثم عمل على قدم وساق اسرعة تمرير هذه الصفقة واقرارها كحل متصور للانتهاء من تلك القضية او المسألة وعلى صفحاتها وامالة التراب عليها للابد ..

ناسين وغافلين انه بهذه الشروط الجائرة انما يجرى امالة التراب على حقوق المودعين .. وبعث الحياة لـ شيوخ ورموز الاماكن المتأجرين بالدين ..

●● كاتب المقال - مدرس بكلية تجلوة الزقازيق

من ابناء الوطن والدين .. حرام اذا جاء من خارجه .. ؟

●●●

ويعتني هذه الصفقة - رابعا - يجرى باسادة الاحتيال اقتصاديا وقانونيا .. بل واخلاقيا على المودعين والمجتمع بأسره .. حيث محاولة الايحاء وترسيخ الاقتناع بأن امكانيات الشركة وممتلكاتها تكاليف جملة حقوق المودعين .. وان القضية كلها مدبرة ومفتعلة كجزء مما يصورونه على انه حرب ضد الشركات التي ترفع شعارات الاسلام

والفرية هنا لاتحتاج الى عناء لكشفها .. فقد كان مرور فترة السنوات الماضية - بما تضمنته من تضخم حاد وارتفاع متوال للأسعار - كميل بأن تزيد قيمة اراضي وعقارات واصول تلك الشركة على النحو الذي يمكن بالكاد من سداد تلك النسب الواهية المتبقية من حقوق المودعين دون الضرائب .. تلك الحقوق التي ولسخرية القدر كان تأثير التضخم عليها عكسيا بالسلب ..

●●●

ان المنطق الاقتصادي السليم كان يقتضي ان نحسب ضمن خسائر المودعين تلك النسب المرتفعة من التضخم ، والارباح الضائعة عليهم فيما لو كانت اموالهم مستثمرة في مجالات اخرى كالبنوك مثلا . وان نشير ايضا الى التوزيعات الخاصة بعام ٨٨ التي ستخصص هي الاخرى اعمالا لاجراءات القانون .. والتي تقدر بنسبة ١٠٪ من الابداعات .. ولكننا سوف نتفانى هنا عن هذا المنطق .. ونقتصر فقط على مالحق



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ ديسمبر ١٩٩٠

تراجع المودعون عن مراجعة حساباتهم: هل الريان صاحب الصفقة؟

التعاون معهم .. واكد ان المشترين لا يقبلون مشاركة الريان .. ووصف عدم اقبال المودعين على مراجعة حساباتهم بأنها سلبية منهم .. فالريان لا يملك الثروة الكافية لشراء الممتلكات او حتى المساهمة فيها .. واكد ان مرتبات المحامين خلال الشهر الماضي بلغت ٢٢ الف جنيه دفعها المشترين وسوف يتحملون اجورهم للشهر الثلاثة القادمة .. فلماذا يدفع المشترين اذا كانت الصفقة وهمية او ان هناك نية لعدم اتمامها . ومن ناحية اخرى سيتم اليوم مراجعة حسابات المودعين من رقم ١٧٠٠١ الى ١٩٠٠٠ .

كتبت خديجة عفيفي :

ادى تشكك المودعين في اتمام صفقة الريان الى تراجع البعض منهم عن مراجعة حساباته والتصديق عليها بمنافذ الريان بالهرم .. ساهم في ذلك ايضا ما تردد من ان احمد الريان وراء صفقة شراء اصول وممتلكات الريان .. بلغت نسبة التصديق اسس حوال ٤٥ / فقط ..

وبسؤال «الاخبار» لـ احمد رشاد نبيه ممثل المشترين عن حقيقة انضمام الريان للمشترين اجاب . ان الريان لا صلة له بالصفقة وليس احد المشترين .. وانه لا يعلم من هم المشترين ولم يسبق له



المصدر : المختار الأسلاوي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٠

نهاية طيبة

لم يحدث في تاريخ الحياة الاقتصادية المصرية أن اتهم رجل بما اتهم به الريان ، ولم يحدث من قبل أن تعرضت مؤسسة مالية لكل الحملات التي تم شنّها على مؤسسة الريان.. ولقد قبل في هذه المؤسسة أكثر مما قال مالك في الحمر ، وقال الكارهون للفكرة في حد ذاتها .. لقد اختبأوا وراء اللحي وتظاهروا بالدين وسرقوا نفوذ الناس بعد أن خدعهم . وجاء الوقت على المدعين عند الريان فأسلموا أمرهم لله وقالوا - عليه العوض .. واعتقدوا أنهم كانوا ضحية لأكبر عملية خداع في هذا القرن.. ومنذ أيام قليلة .. تم توقيع عقد بيع ممتلكات الريان للاستاذ محمد رشاد نبيه ممثل المشترين مقابل مليار و٥٥٤ مليون جنيه وكانت أجهزة الاختصاص البيروقراطية تقدر اصول الريان وممتلكاته بـ ٢٠٠ مليون جنيه مصري فقط لاغير.. وقد تم توقيع العقد وسط هتافات المدعين وتصفيقهم اعلاتا عن رضاهم بهذه النتيجة ولقد عاد الهدوء اخيرا الى ١٧٨ ألف مدوع.. ويبلغ عدد هؤلاء مع من يعملون مليوناً من المصريين .. وهكذا عاد الامل الى مليون مصري .. وتقرر ايداع مليار ونصف في خمسة بنوك مصرية على أن يبدأ الصرف في أول ابريل القادم والحق أن هذه النهاية الطيبة لم تكن تراود احلام احد من المدعين .. واذا كان لنا أن نوجه الشكر فليكن أول شكرنا للاستاذ المحامي محمد رشاد نبيه ، وللمشترين لاصول الريان ، ولهيئة المحكة ورئيسها د . محمد حسني عبد اللطيف .. ولقد بذلت المحكة كما بذلت النيابة والدفاع معا اقصى ما يستطيعون للوصول لهذه النتيجة، وقد اعتبرت النيابة العامة أن حماية حقوق المدعين وخاصة صفارهم من المصالح القومية التي يتعين عليها أن ترعاها ونحن نامل أن تقدم كل التيسيرات لتنفيذ هذا العقد لان البيروقراطية المصرية وهي وارثة ٥٠٠٠ حضارة وتعقيدات ، ليست راضية عما يجري وهي تبسم بتكشيرة تكشف عن غيظ قلبها.

أحمد بهجت



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

مجلس الادارة يوافق على تحويل شركة الريان

مجلس الادارة يوافق على تحويل شركة الريان

(القاهرة - مصر - المركزى الاسكندرية - التنمية الوطنى التى ستودع بها الاموال المحولة من الخارج للاتفاق على اجراءات التحويل والصرف من كافة الفروع داخل القاهرة وخارجها -

استمارة امتحان

ويقترح على البنوك ان تقوم بالاتفاق مع هيئة سوق المال بتصميم استمارة امتحان لكل مودع يجب فيها على امثلة خاصة بطريقه الاتفاق للايداعات التى يتسلمها واسلوب استثماره فى المستقبل ورايه فى شركات توظيف الاموال والجهة التى سيودع فيها امواله بعد صرفها -

وهذه المعلومات تهم الحكومة والجهات المسئولة للاستفادة بها فى التخطيط للاستثمار وتوظيف اموال المواطنين

هبوط الدولار

ويرى بعض الخبراء بان تحويل قيمة الصفقة ٦٠ مليون دولار الى الجنية المصرى سيؤدى الى هبوط قيمة الدولار كما انه يساعد الحكومة فى توليد النقد الاجنبى لاستيراد السلع الضرورية وخاصة ان التحويل سيتم طبقا لاسعار الدولار فى السوق المصرفية -

ويشير الخبراء ايضا الى انه من المتوقع ان يحدث بعد صرف قيمة الصفقة للمودعين انتعاش فى حركة السوق وازالة الركود

اكثر من ١٢ الف مودع اجروا مراجعة لحساباتهم من بين ٢٢ الف مودع كان مقررا الانتهاء من مراجعة حسابهم فى الاسبوع الماضى المودعون - اثناء مراجعة حساباتهم فى فرع شركة الريان بالهرم - اثاروا العديد من التساؤلات اهمها ان البعض تحول من دائن الى مدين واختفاء ملفات حساباتهم

حمدي عبد العزيز مدير ادارة الفرع الرئيسى لشركة الريان بالهرم (المعين من النيابة العامة)

يقول - ان سبب اختفاء بعض ملفات المودعين يرجع الى ان هؤلاء قاموا بنقل ملفات حساباتهم من الفرع الرئيسى بالهرم الى الفروع الاخرى قبل قرار التحويل على الشركة وهذه الملفات سوف نحصل عليها عند بدء العمل فى هذه الفروع ولا داعى للخوف -

اما مشكلة تحول بعض المودعين الى مدينين فهذا يعود الى قرار النائب العام الذى صدر يوم ٢ نوفمبر والذى ينص على خصم ارباح ٨٧ و ١٩٨٨ من الرصيد بالاضافة الى قيام البعض من ذوى العلاقات الخاصة برئيس مجلس الادارة قبل التحويل بشطب خذء كبير من رأسمالهم كلف بالاضافة انه تم خصم ٤ ٪ من ارباح ١٩٨٦ وبحساب ايداعاتهم اتضح انهم مدينون للشركة

كما اتضح اثناء المراجعة ان اصحاب التوكيلات قاموا بسحب الايداعات دون علم المودعين استمرار النشاط

وحول مستقبل شركة الريان - يقول محمد رشاد فبينة ممثل المشترين بان نشاط الشركة سوف



المصدر : الاحرام ر.م

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ دليسجيس : ١٩٩٠

٥ شركات استثمرت تواصل سداد مستحقك المودعين

أكد مسئول بجهز المدعى العام الاشتراكي ان جميع شركات تلقى الاموال التي يباشر الجهاز عمليات قيامها بسداد مستحقك المودعين تواصل بصورة جادة ومنتظمة عمليات السداد وهي شركات بدر للاستثمار والحجاز والهدى مصر ، والزهره للاعلام ، ونيجيريا .
واشار الى ان عمليات الرد التي يباشرها المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة الاموال بالجهاز كشفت عن قيام محمود طاحون رئيس مجلس ادارة بدر للاستثمار بسداد مليون و ٢٥٠ الف جنيه للمودعين تمثل قيمة شيكات بدون رصيد كان قد صدر بموجبها احكام قضائية ضده ثم قام بسدادها كاملة .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رحلات غامضة لرشاد نبيه بحجة احضار اموال الريان من الخارج !



أو اموال المودعين ايها اكثر ..
لوضعها في البنوك الرسمية في مصر
قبل مارس القادم موعد استحقاق
الشيكات للمودعين الذين
يصادقون الان على حساباتهم .

يفادر القاهرة خلال ايام محمد
رشاد نبيه المحامي وممثل
المشتريين في صفقة بيع اصول
وممتلكات الريان في رحلة
« غامضة » لبعض البلاد ..
لاحضار الدفعة الاولى من قيمة
الصفقة من المشتريين .
فرض رشاد نبيه سرية تامة على
تحركه في هذه الرحلة لعدم كشف
الجهة المسافر اليها او شخصية
المشتريين .

الرحلة « الغامضة » واحدة من
عدة رحلات يقوم بها رشاد نبيه
ويقول انها تهدف الى احضار كامل
قيمة الصفقة (١,٥ مليار جنيه)



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

المدعى الاشتراكي يقرر التحفظ على شركة بدر

اصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي امس قرارا بالتحفظ على اموال وممتلكات واصول شركة بدر للاستثمار وتوظيف الاموال . شمل القرار كلا من محمود سعيد طاحون رئيس الشركة ونائبه وجدى عبد الفتى وممدى عفيفى واحمد الحافظ وزوجاتهم وارادهم البالغين والقصر ومنعهم من التصرف فيها . وقد بدأت تظهر امس لجان الجرد المشككة من جهاز المدعى العام الاشتراكي ومباحث الاموال العامة ومبهرات امن القاهرة والجيزة والاسكندرية في جرد اصول وممتلكات من شملهم قرار التحفظ في خمس محافظات هي : القاهرة والجيزة والاسكندرية ومرسى مطروح والبحر الأحمر .

وعلمت « مندوبة الاهرام » ان هيئة

سوق المال قد رفضت تمويل اوضاع الشركة نظرا لوجود عجز في مركزها المالي واحالتها لجهاز المدعى العام الاشتراكي الذى منحها مهلة لرد اموال المودعين البالغ عددهم ١٨ الفا و ٢٢٤ مودعا لرد اموال اقيمتها ١٢٥ مليوناً و ١٣٠ ألف جنيه إلا ان الشركة لم تف بالتزاماتها تجاه المودعين . ونتيجة لتصرفات القائمين على ادارة الشركة صدر قرار المدعى العام الاشتراكي بالتحفظ على اموالهم وممتلكاتهم

ومن ناحية اخرى بدأت لجان التحفظ في مزاولة مهامها وقد تحفظت على مقر الشركة بميدان الجيزة ومصانع بالهراتية وطريق مصر الاسكندرية وعدد من العقارات والسيارات التى تملكها الشركة والاشخاص الذين شملهم قرار التحفظ

ويعد اليوم المدعى العام الاشتراكي مؤتمرا صحفيا يتحدث فيه عن اسباب التحفظ .



المصدر: الشـجـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ ديسـمـبر ١٩٩٠

الريان يؤكد التزامه بسداد حقوق المودعين

أكد محمد رشاد نبيه وكيل
المستثمرين لصفقة ممتلكات الريان
مجيداً التزامهم بقرار محكمة جنابات
الجيزة بشأن الخصومات عن أرباح
٨٧ ، ٨٨ .. وكذا تحصيلها سعر
الدولار المقرر الصرف على أسس
(٢٢٠ قرشاً) ..

وأشار إلى أنه ملتزم فقط ببرد ملورد
بقرار الاحالة من حقوق المودعين
(١٠٥٤٤ مليار جنيه) وهو إجمالي ما
قدم ال الريان للمحاكمة بسببه .

طالب رشاد نبيه المودعين ان
يلجأوا إلى أحمد الريان ، وحينئذ
سوف يطالبهم ببرد ٢٠٠ مليون
جنيه . ومشاركته خسائر الشركة
حسبما ورد بتقرير الجهاز المركزي

للمحاسبات مادام ان العقد المبرم
بينهما عقد مشاركة .

من جانبه ، أكد المستشار محمود
خالد الممثل القانوني للمستثمرين
: حتمية اسقاط الضرائب ، والا
تهددت الصفقة . وأوضح ان النائب
العام مازال يبحثها ووعد بتذليل
الامر .. وأضاف انه لو رفع المودعون
قضايا ضد الريان فلن يحصلوا على
شيء .

من ناحية أخرى أكد مصدر رفيع
المستوى بجهاز المدعى العام
الإشترافي أن مواقف شركات توظيف
الاموال التي يجري التحقيق معها .
سوف يحسم خلال هذا الأسبوع .



المصدر: الأجناب

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٠ ... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار محمود أبو العلا يعلن:

طاحون حاول تهريب أموال المودعين للخارج أصول بدر أقل من ٧٠٪ من أموال المودعين



المستشار محمود أبو العلا
مدير إدارة الأموال

كتبت ايمان راشد:

عقد أمس المستشار محمود أبو العلا
حامد المدعي العام الاشتراكي مؤتمراً
صحفياً أذاع فيه أسباب التحفظ على
أموال رئيس مجلس إدارة وأعضاء
شركة بدر للاستثمار .. وأكد أن من
الأسباب الأساسية للتحفظ أن محمود
طاحون صاحب الشركة حاول تهريب
أمواله بطرق عديدة مما أضر بمصالح
المودعين وبالمصالح الاقتصادية
للمجتمع.

وشرح المستشار محمود أبو العلا
مدير إدارة الأموال بأنه وردت للجهاز
معلومات أشارت إلى قيام محمود
طاحون باتخاذ ترتيبات للتصرف في
بعض أصول الشركة والحصول على
قيمتها من خلال تعاملات مصرفية تتم
في حسابات تجنّب وتودع بأحد البنوك
خارج البلاد وهو ما يترتب عليه إهدار
أموال المودعين .. كما قام بانفاق عشرة
ملايين من الجنيهات على إنشاء قرية
بدر كامب رغم علمه مسبقاً بأن الأرض
المقامة عليها من المحافظة وأن العقد
مدته ثلاث سنوات كما أنه اشترى
مبنى من بدر بلازا بالدقي بمبلغ ٤
ملايين جنيه سدد جزءاً كبيراً منها
بالدولار الأمريكي بالمخالفة لأحكام
قانون التعامل بالنقد في حين أن ثمن
المبنى المخصص لا يصل في وقت
الشراء إلى ذلك الرقم .. كما أنه أصر
على شراء مبنى برج باهر قبل صدور
قانون تلقى الأموال مباشرة وبسعر
مفالى فيه.

ضبط شركة جديدة لتوظيف الأموال بالفيوم

كتب حسين المرصفي
بعد أكثر من عامين مازالت شركات
توظيف الأموال تتساقط .. كشفت
مباحث الأموال العامة عن شركة
جديدة لتوظيف الأموال بالفيوم
جمع صاحبها أموالاً طائلة من
المودعين ثم توقف عن سداد الأرباح
التي وعدهم بها وقدرها ٢/٣ شهرياً ..
لقى القبض عليه وأمرت النيابة
بحبسه بتهمة تلقي الأموال
لاستثمارها بدون ترخيص.
كان اللواء عزت السنباطي مدير
مباحث الأموال العامة قد تلقى
معلومات عن نشاط المتهم .. ودلت
تحريات العميد عبدالرحمن غنيم
مدير مباحث النقد والتهريب أنه أوهم
عدداً كبيراً من المواطنين بتوظيف
أموالهم في تعليم اللغات والكمبيوتر
واستأجر شقة بمساكن هيئة
التعاونيات بالفيوم لاستغلالها كستار
لنشاطه ثم توقف عن سداد الأرباح
الشهرية المتفق عليها .. لقي العقيد
سعيد المليجي رئيس مباحث الأموال
العامة بالفيوم القبض عليه.

واشترى بعض الأراضي بأسعار
عالية للغاية وأسس بعض المشروعات
التي لا تحقق عائداً يتناسب مع
تكاليف إنشائها هذا فضلاً عن أنه كان
يأمر بصرف العائد الشهري من أموال
المودعين على حساب رعوس الأموال
الأصلية .. وقام محمود طاحون أيضاً
بتأسيس شركة مع آخرين كان نصيب
الشركة الأم فيها ٨٢٪ من رأس المال
وقد حقت الشركة خسائر قاسية
بتحميلها للشركة الأم وهو ما أدى إلى
توقف نشاطها كلية واستقالة ٩٧٪ من
العاملين بها.

ولذلك قامت لجان للتحفظ برئاسة
المستشار عبدالحميد ثابت وتم التحفظ
أمس على ٢٠ شقة بالجيزة وقصر النيل
ومرسى مطروح ومجمع بدر كامب
بشارع بورسعيد به ٢٢ غرفة بأعمال
الديكور وعدد ٢ ناد صحي بجاردن
سيني والفيلات السياحية بالقردقة.

وشرح المستشار محمود أبو العلا
بأنه تنفيذاً لتوصيات المدعي العام
الاشتراكي فإن إدارة الأموال سوف
تقوم بإعادة تشييل العديد من
المنشآت حرصاً على حقوق العاملين
فيها وذلك قبل بيعها لإعادة حقوق
المودعين.

وجدير بالذكر أن أملاك صاحب
الشركة تكفي أقل من ٧٠٪ من أصول
المودعين.

والتحفظ على شركتين

علمت «الأخبار» أنه من المنتظر

أن يتحفظ المدعي العام الاشتراكي
على شركتي توظيف أموال خلال هذا
الاسبوع.

كما سيتوالى التحفظ على باقي
الشركات تبعاً.

ومن ناحية شركة الهدى مصر
فأمامها مهلة حتى مارس القادم وهو
تاريخ استحقاق الشيكات التي كتبتها
لبعض مودعيها فإذا لم يستلم
المودعون فيه الشيكات في ذلك التاريخ
فسيتم التحفظ عليها.

وكان المدعي العام الاشتراكي قد
تحفظ من قبل على شركتي المراكش
بالإضافة إلى بدر للاستثمار.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٠

المدعى الاشتراكي يكشف أسباب التحفظ على شركة «بدر» الشركة امتنعت عن رد حقوق المودعين .. وهربت أموالهم للخارج !

كتب - أحمد راضي :

كشف المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي في مؤتمر صحفي علنه صباح أمس، عن أسباب التحفظ على شركة «بدر» للاستثمار وتوظيف الأموال، والتحفظ على رئيس وأعضاء مجلس إدارتها في مكان أمين، وهم : محمود طاحون، وأحمد عبدالخالق، وحمدي رمضان، ومحمد وجدي، وعادل المنشد، كما كشف المدعى الاشتراكي عن التحقيقات التي أجراها المستشار هشام العياط تحت إشراف المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والإدعاء، مع رئيس الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ومندوبين هيئة سوق المال . أكد المستشار عبدالسلام حامد، أن الجهاز تلقى شكاوى عديدة من المودعين بالشركة بعد رفض هيئة سوق المال بوفيق الأوضاع الشركة . وأكد المستشار محمود

أبو العلا مدير إدارة التحفظ تقاعس رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن رد حقوق المودعين، وتبلغ ١٢٥ مليوناً و٢٣١ ألف جنيه، وحصلوا عليها من ١٨ ألفاً و١٦١ مودعاً . وأشار المستشار أبو العلا إلى أن الجهاز منح الشركة مهلة للرد . ولم تقم برد كامل حقوق المودعين حتى الآن . وقامت بعقد اجتماع للجمعية العمومية لشركة بدر للصناعات الكيماوية، وتقرر في نهايته رفع رأس مال الشركة من خمسة ملايين جنيه إلى ٥٠ مليوناً، بهدف التحصيل لعدم الرد، وتقليل المبالغ المودعة بالشركة . وأعلن المستشار أبو العلا، أن الجهاز سيقوم بتنشيل وإدارة مشروعات ومنشآت الشركة، حرصاً على أموال المودعين .



المستشار عبدالسلام حامد



المصدر : ٢٨ - ٢٩

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٨ لجنة تحفظت

أمس على جميع

ممتلكات الشركة

كتب - احمد موسى وسهام
عبدالعال :

وقد وافقت امس للجان المشقة من
جهاز التحفظ بمكتب المدعي الاشتراكي

اموال رئيس واعضاء مجلس ادارتها منها
١١ لجنة في القاهرة والجيزة وبشراف
عليها احمد السيد وكيل اول الوزارة
بمكتب المدعي الاشتراكي قامت بالتحفظ
على المقر الرئيسي للشركة .

وقامت اللجان بالتحفظ على المقر الرئيسي
ويقع في ش. الجامعة بميدان الجيزة وتشمل
اصول الشركة كما جاء في تقرير اعداه العميد
عبد الرحمن غنيمه مدير مباحث النقد
والتهريب بتكليف من اللواء عزت السنبلطي
مساعد وزير الداخلية لمباحث الاموال
العلمة .

● ٢٧ شقة سكنية في القاهرة والجيزة
والاسكندرية ومرسى مطروح والبحر الاحمر
والشرقية واسيوط ومجمع بدر بالاسكندرية
ومصنع منطقات بالهرم ومصنع الطاهرة
بطريق مصر - الاسماعيلية الصحراوي
وجمعية احمد عرابي الزراعية ومجمع بدر
للصناعي طريق الهرم ويضم ثلاثة مصانع
« بانيدو » بوبرة - صناعات معدنية وارض
اسكان بالهرم على قرية المرويطية ومزرعة
بدر - غرب القويارية وارض المشاتل - طريق
سقارة على التربة المرويطية - ومخازن بالكيلو
٢٤ طريق الاسكندرية الصحراوي ومجمع
بدر بلازا بالدقي ومجمع بلازا كورنيش النيل
بالمعادى تحت التفيز ومجمع بلازا المعادى
٩ شارع ٩ مجهز كمسوق تجارية ومجمع برج
باهز - بلازا الجيزة - كورنيش النيل بجوار
وزارة الخارجية وقرية بدر لودج السياحية -
كيلو ٢٤ الاسكندرية وقرية بدر بشاطيء
الابيض بمرسى مطروح وقرية الحضارية
السياحية بالهرم - اول طريق مصر -
الاسكندرية الصحراوي ومعرض بدر
بالاسكندرية .

ممتلكات المتحفظ عليهم

■ واشارت - المذكرة المرفوعة للمدعي
الاشتراكي ان ممتلكات محمود سعيد عطية
طاحون المنقولة والعقارية تشمل :

● فيلا بطريق سقارة بالهرانية تقدر بـ ٨٠
الف جنيه على مساحة فدان وفيلا بالفريكة
ثمنها ٢٠٠ الف جنيه وارض تحت الانشاء
بمرسى مطروح بـ ٢٠٠ الف جنيه وسيارة
مرسيدس ثمنها ١٠٠ الف جنيه واستراحة
بقرية كفر الشيخ ملال - ميت غمر - على
مساحة ٥ افدنة وثمنها مليون ونصف مليون
جنيه . وحصل تأسيس في جميع شركات
بدر للاستثمار .

■ ممتلكات عادل عبدالعزيز المشد بصفته
وبولايته عن القصر وزوجته :

● ايداعات بشركة بدر للاستثمار بمبلغ
٢٠٠ الف جنيه و ٢٢ الف دولار وسيارة
مرسيدس ٢٠٠ ثمنها ٤٠ الف جنيه و ٢٠
سيارة مليون خاصة ونقل واوتوبيس .

■ ممتلكات حمدي رمضان عفيفي :

● ايداع بشركة بدر ٢٧ الف دولار ورصيد
جار بالشركة ٤٩ الف دولار وشقة بمرسى
مطروح .

■ ممتلكات احمد محمد حافظ :

● حصة تأسيس في شركة بدر ١٥ الف جنيه
وقطعة ارض بمدينة العاشر من رمضان
وشقة بالمهندسين ٨٠ الف جنيه وشقة
بمدينة نصر ٧٠ الف جنيه وسيارة مرسيدس
وقطعة ارض بالاسماعيلية والعريش .

ومباحث الاموال العلمة ومديريات الامن
عملها في اجراءات التحفظ على اموال
وممتلكات شركة بدر للاستثمار وكذلك



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسيمبر ١٩٩٠

□ أسباب التحفظ على بدر للاستثمار :

الشركة تقاعدت عن رد أموال ١٨ ألف مودع رغم إعطائها مهلة ٧ شهور

كتبت - الهام شرشر :

أصدر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي قرارا بالتحفظ على شركة بدر للاستثمار ، وهي إحدى الشركات التي يتولى الجهاز متابعة رد أموال المودعين بها وذلك بعد تحقيقات استمرت عدة شهور بعد انتهاء المهلة التي كانت قد حددتها هيئة سوق المال في مايو الماضي . استمع فيها مستشارو التحقيق والإدعاء برئاسة المستشار محمود بونس إلى أقوال مندوبي هيئة سوق المال ، ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورة وعدة آلاف من المودعين كانوا قد تقدموا بشكاواهم للجهاز بعدما أعلن عن عدم موافقة هيئة سوق المال على توفيق لوضاح الشركة ..

وقد صرح المستشار محمود أبو العلا مساعد المدعى الاشتراكي ومدير إدارة الأموال في مؤتمر صحفي عقد صباح أمس بأنه تبين من التحقيقات التي أجراها المستشار هشام العياط أن الدلائل الجدية على الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع قد توافرت في شأن الشركة حيث إن رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وهم محمود طاهرين وأحمد محمد الحافظ وحمدى رمضان عفيفي ومحمد وجدي عبدالغنى وعادل عبدالعزيز المشد تقاعدوا جميعا عن رد جميع ما تلقوه من أموال بلغ مقدارها ١٢٥ مليوناً و ٢٢٠ ألفاً و ٩٦٠ جنيهاً حصلوا عليها من ١٨ ألفاً و ١٢٤ مودعا رغم منعهم الأجل ثلث الأجل ، ورغم وجود فرصة الرد طيلة مدة التحقيق في شكاوى المودعين والتي استمرت عدة شهور لم يتم فيها إلا ما ينبئ عن التحايل لعدم الرد ، حيث قامت الشركة المشكو في حقها بعقد اجتماع للجمعية العمومية لأحدى الشركات التي أسستها وهي « شركة بدر للصناعات الكيماوية » تقر في نهايته رقم رأسمال هذه الشركة الأخيرة من خمسة ملايين جنيه إلى خمسين مليوناً من

الجنيهات ، حيث طلب الجهاز من المودعين التنازل عن استرداد أموالهم مقابل مساهمتهم في الشركة المذكورة ، ولم يكن المقصود من ذلك سوى تقليل اللبائغ المودعة والتي تلتزم الشركة الأم والرئيس وأعضاء مجلس إدارتها بردها وقد وقف الجهاز بالمرصاد أمام تلك المحاولة .

وأضاف المستشار محمود أبو العلا : كانت قد وردت للجهاز معلومات أشارت إلى قيام محمود طاهرين باتخاذ ترتيبات للتصرف في بعض أصول الشركة والحصول على قيمتها من خلال تعاملات مصرفية تتم في حسابات تجنّب خاصة به تودع بأحد البنوك خارج البلاد ، وهو ما يترتب عليه إهدار أموال المودعين ، والتي كانت تهدر من قبل حيث كان يصير على الاشتراك في جميع المهرجانات السياحية العالمية رغم ارتفاع تكلفة الاشتراك ، كما أنه قام بانفاق مبلغ عشرة

ملايين من الجنيهات من أموال المودعين على انشاءات قرية بدر كاتب بمرسى مطروح رغم عدم مسبقا بأن الأرض المخصصة عليها تلك القرية مؤجرة من المحافظة وأن العقد مدته ثلاث سنوات .. كما أنه اشترى مبنى بدر بلازا بالدقى بمبلغ أربعة ملايين جنيه مسدد جزء كبير منه بالدولار الأمريكي بالمخالفة لأحكام قانون التعامل بالنقد في حين أن ثمن المبنى الحقيقي لا يصل في وقت الشراء إلى ذلك الرقم كما أنه أصر على شراء مبنى برج باهر للجوار لوزارة الخارجية قبل صدور قانون تأقي الأموال المباشرة وبسعر مغالى فيه كما أنه اشترى بعض الأراضي بأسعار عالية للغاية ، وأسس بعض المشروعات التي لا تحقق عائداً يتناسب مع تكاليف انشائها ، هذا فضلاً عن أنه كان يأمر بصرف العائد الشهري من أموال المودعين إلى أن الصرف كان يتم على حساب رهن الأموال الأصلية هذا وقد قام المذكور بتأسيس شركة مع آخرين كان نصيب الشركة الأم فيها ٨٧٪ من رأس المال ، وقد حققت الشركة خسائر قام بتحميلها للشركة الأم وهو ما أدى إلى توقف نشاطها كلية واستقالة ٩٧٪ من العاملين بها ..

وقد أكد مدير إدارة الأموال في المؤتمر الصحفي : أن شركة بدر للاستثمار تعد هي الشركة الأم ويمثل نشاطها في القيام بنبذة عن الغير بإدارة الاستثمارات وحفاظ الأوراق المالية والأعمال المتصلة بها ، ودراسة تمويل المشروعات والعمليات المالية .. وقد قامت الشركة بتأسيس الشركات والصناعات التالية :

شركة بدر للتجارة والكيماويات ، شركة بدر للصناعات الكيماوية ، والشركة المصرية للسياسة والمخيمات ، وشركة بدر للتجارة العامة ، وشركة بدر للفنادق والمنشآت السياحية ، ومصنع الطائفة للحوم ، ومجمع الطائفة للحوم ، ومجمع بدر للصناعات ، وبلازا النيل بالعلاوي ، وبلازا المعادي ، وبرج باهر ، ومحل سوق الصيراف بحارة اليهود بالقاهرة ، ومخزن ميليس ، ومعرض بدر بالإسكندرية ..

وأشار المستشار محمود أبو العلا إلى أنه بالفعل تم التحفظ على تلك الشركات وما تمتلكه من عقارات وسيارات ومعدات في محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسيوط والقربية وبورسعيد والشرقية ومرسى مطروح والبحر الأحمر .

هذا وقد أعلن المستشار محمود أبو العلا في اختتامه لحديثه أمس أن إدارة الأموال بالجهاز سوف تبدأ في إعداد المركز المالي تمهيدا لأحالة المذكورين إلى محكمة القيم بطلب فرض الحراسة على أموالهم .. وقد أكد في نهاية تصريحاته أنه تنفيذا لتوجيهات المدعى الاشتراكي ، فإن إدارة الأموال سوف تقوم بإعادة تشغيل العديد من المنشآت حرصا على حقوق المودعين فيها وذلك قبل بيعها « بالحدك » لإعادة حقوق المودعين ..

وتشير الدراسات الأولية للباحثين والممتلكات التي تم التحفظ عليها أنها قد تسمح بإعادة نسبة كبيرة من أموال المودعين التي لم يتم ردها والتي يجري حصرها حاليا □



المصدر : المساء

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرار التحفظ على «الحجاز» يشمل ٧ شركات حصر أموال «نيو كايرو» .. وممتلكات أصحابها

كتبت - لبيب شاهين وانتصار النمر :

علمت المساء ان قرار المدعى العام الاشتراكي بالتحفظ على اموال مجموعة شركات الحجاز للتنمية العقارية والتعمير يشمل جميع فروع الشركات بالقاهرة والزقازيق وطنطا واسيوط والاسكندرية وبورسعيد .. وهي شركات الحجاز للتنمية العقارية والاتلس والحجاز للاستثمارات العقارية والمروه لصناعة مواد التعبئة والتغليف وشركة فارما للغذاء والدواء وشركة الوفاء للطباعة والنشر وشركة المنصورة وشركة الحجاز للصناعة والتجارة ..

تبين ان صاحبي هذه الشركات وهما احمد عبيد عيسوى ومحمد عليوه ممنوعان من السفر ضمن اصحاب شركات توظيف الاموال الممنوعين من

السفر بالاضافة الي انهما يتاجران في النقد الاجنبى بما يخالف القانون .. يبلغ عدد المودعين في شركة الحجاز للتنمية العقارية ١١ الفا و ٩٥٤ مودعا بينما يبلغ حجم الابداعات ٨٦ مليون جنيه ..

قامت الشركة برد حوالى ١٥٪ منها خلال فترة التحقيق امام المدعى الاشتراكي في صورة نقدية وقسي صورة اراض وشقق سكنية .. وكانت الشركة قد تم احوالها الى الجهاز مع خمس شركات اخرى في نهاية

نوفمبر ١٩٨٩ .. من ناحية اخرى انتهت لجان التحفظ بجهاز المدعى العام الاشتراكي من حصر اموال واملاك شركة «نيو كايرو» لتوظيف الاموال .. كما تم التحفظ على املاك رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة وهم محمد شوقي منصور يوسف وسعد منصور يوسف وحسن زكى محمد والسيد السيد تيسير وشدى حسن عثمان ..

المستشار محمود ابو العلا مدير ادارة الاسوال بجهاز المدعى الاشتراكي ان ممتلكات الشركة تشمل ٩ الاف متر لرض قضاء في منطقة حمامات فرعون و ٢٢٠٠ متر بمدينة نخل وكافيريا ومطاعم بالقرب من نفق الشهيد احمد حمدي وعدة مواقع بطريق مصر اسكندرية الصحراوي و ٩ اوتاش وعدد من السيارات .. وتشمل ممتلكات صاحب الشركة واعضاء مجلس الادارة حديقة فواكه بكتوب و ٤٢ فدانا زراعي وحسابات بالعملة المحلية والدولار الامريكى وفهلا ومحل قطع غيار وسيارات ومكتب تكسيم اراض ..

تقوم ادارة الاموال باعداد المركز المالى للشركة وتقييم الممتلكات لمعرفة نسبة تغطيتها لاموال المودعين ..



المصدر: السوفد

التاريخ: ١٥ اديس جبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا بعد التحفظ على شركات توظيف الأموال؟!

قام جهاز المدعى العام الاشتراكي في الفترة الاخيرة بالتحفظ على شركتي «بدر» و«نيوكليرو» لتوظيف الاموال. اثار التحفظ تساؤلات عديدة في الشارع المصري عامة، والمودعين في هاتين الشركتين بصفة خاصة.. فلماذا تم التحفظ وماذا يعني؟ والاهم من ذلك كله ماهو موقف المودعين في هاتين الشركتين، بعد قرار التحفظ؟ هل سترد حقوق المودعين كاملة، ام سيتم تقسيمها قسمة الغرماء؟ وجهت «الوفد» هذه التساؤلات الى المستشار محمود يونس، مدير ادارة التحقيق والادعاء بجهاز المدعى العام الاشتراكي، فقال، ان الجهاز منح جميع شركات توظيف الاموال مهلة

زمنية كي توفق اوضاعها، وهذه المهلة يتم تحديدها وفقا لجدية كل شركة في رد الاموال لمودعيها فلما وردت شكاوى من المواطنين عن شركة ما، وتأكدنا من تقاعس هذه الشركة في رد اموال المودعين، وعدم جديتها، يصدر القرار بالتحفظ على ممتلكات الشركة والمساهمين بها، والمؤسسين

واضاف المستشار محمود يونس ان التحفظ عبارة عن ابعاد الشركة والمؤسسين عن الادارة والتصرف، ويحل الجهاز محلهم وتكون فترة التحفظ ممدودة، حتى يتم التصرف في ممتلكات الشركة لسداد الديون وفي خلال ٦٠ يوما من التحفظ تقدم الاوراق للمحكمة وتفرض الحراسة على الممتلكات. واكد المستشار محمود يونس ان رد اموال المودعين يتم توزيعها بقسمة «الغرماء»، بمعنى ان موجودات الشركة سواء كانت عقارية او منقولة، يتم طرحها للبيع، والمبلغ المتحصل يوزع على المودعين، كل بنسبة ايداعاته وحسب رأس المال الذي توفر ممتلا شركة بدر، بلغت ايداعاتها ١٢٥ مليون جنيه، فلما فرضنا ان حصيلة بيع الموجودات لم تزد عن ١٠٠ مليون جنيه، فيتم توزيع هذا المبلغ المتحصل بنسبة ايداعات كل مودع وبذلك تكون المساواة في العجز بين المودعين!!

واوضح المستشار محمود يونس انه في حالة وجود مشروعات متحفظة عليها، يمكن ان تدر دخلا، يقوم الجهاز بإدارتها، والمتحصل من ارباح، يضاف الى رأسمال الشركة ثم توزع الحصيلة كاملة على المودعين، بالإضافة الى انه في



المستشار محمود يونس

**جهاز المدعى الاشتراكي
يرد حقوق المودعين
من حصيلة بيع الممتلكات
وفق «مبدأ قسمة الغرماء»**

حالة البيع، تتخذ اجراءات مشددة وواضحة وعلنية، كي يتمكن من الحصول على اعلى سعر لصالح المودعين

اساعة هيكل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ديسيمبر ١٩٩٠

مسئول بجهاز المدعى الاشتراكي : شقق قيمتها حوالى ٨٦ مليون جنيهه لمدعى شركة الحجاز

وهما احمد عبيد عيسوى ومحمد عليوة قد حصلوا على ٨٦ مليون جنيه من ١٢ ألف مودع وأقاما عدة شركات منها شركة الحجاز والاندلس للتنمية العقارية ثم توفقا عن سداد اموال المودعين ولم يوفقا اوضاعهما مع هيئة سوق المال فتم احالتهما للمدعى العام الاشتراكي للتحقيق معهما .
إلهام شرشر

وافق بنك فيصل الاسلامى على منح اصحاب شركة الحجاز عددا من الوحدات السكنية لبيعها لمدعى الشركة لسداد الجزء الاكبر من مستحقاتهم . صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكي وقال انه من المستبعد في الوقت الراهن التحفظ على هذه الشركة خاصة وانه من المحتمل ان تغطي قيمة تلك الشقق مستحقات المودعين . وكان صاحبا شركة الحجاز



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٠

وكيل المشتريين

شركة الريان يحذر

المودعين : تكرار

الشكوى قد تفقد

كل شيء

حذر محمد رشاد نبيه المحامي
ووكيل المشتريين لشركة الريان
المودعين ولأول مرة بلهجة حادة
وشديدة من أن تكرار شكواهم في
وسائل الاعلام المختلفة قد تفقد
كل شيء ويخسرون كل اموالهم
المودعة لدى شركة الريان .

وقال وكيل المشتريين ان الحل
العالي احدى للمودعين وانفع من
ضياح كن اموالهم وان هذا الحل
كان الانقاذ الممكن لاموالهم من
الضياح بعد ان يشر الجميع طوال
السنوات الثلاث الماضية من
استرداد اموالهم سواء بالعملات
المصرية او مايساويها من العملات
الاجنبية

واضاف رشاد نبيه المحامي
ووكيل المشتريين انه لم يقم
المودعين من جراء الخصومات
التي تستمر من رء وس اموالهم
وعليهم ان يعودوا الى نصوص
عقد البيع وقرارات المحكمة التي
حسنت هذا الامر وموافقة المحكمة
والنيابة وادارة التحفظ على حسم
ارباح عامي ٧٧ و ١٩٧٨ التي
حصل عليها المودعون بسبب
توقف الشركة عن العمل ونحن
نتحرك في اطار قرارات اتخذتها
المحكمة التي تنتظر التقضية
وليتمن المودعون ماشاءوا بالريان
وطالما ارقضى المودعون ان تكون
معاملاتهم معه على الكسب
والخسارة فان عليهم ان يتحملوا
المسئولية

وقال المحامي رشاد نبيه : انا
وكيل للمشتريين المصريين السبعة
وليس لي شأن بالمودعين كما
انتم لت احمد الريان !!

وقال المحامي رشاد نبيه : انا
وكيل للمشتريين المصريين السبعة
وليس لي شأن بالمودعين كما
انتم لت احمد الريان !!

وفيما يتعلق بسعر الدولار
لاموال المودعين قال ان المحكمة
وافقت على الصرف بسعر عام
١٩٨٨ للدولار بواقع ٧٠ قرشا
مصريا وهو السعر الذي كان سائدا
وقت التحفظ على شركة الريان
وقارن بين سعر الدولار الامريكي
وسعر الدينار الكويتي مؤكدا ان
الشركة ملتزمة بسداد ٢٠ مليون
دينار كويتي ودائع لبعض
المودعين ولو كنا غير ائتمان
وسوينا اسعارها اليوم بنفس سعر
الدولار الذي يطالبنا البعض بسداده
بالسعر العالي لقمنا برد ودائع
الدينار الكويتي بسعر الدينار ٩٧
قرشا وهو سعره الحالي ولكننا
سردده للمودعين بسعر عام ١٩٨٨

وهو ثمانية جنيهات ونصف ..
واضاف قائلا فان المودعين
يبحثون عن مصالحهم الاممية فقط
ويتناسون الالتزامات والارتباطات
القانونية التي حسمها عقد البيع
باشراف النيابة والمحكمة



المصدر : ٢٠٠٢

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٧ ديسـمبـر ١٩٩٠

□ تجمهر غاضب أمام شركة الشريف بسبب إعلان الشركة التوقف عن سداد الصكوك !



المستولون بشركة الشريف يحاولون تهدئة المواطنين المتجمهرين في مقر الشركة أمس .
(تصوير : نور صبيح)

كتبت : فجلأ ذكرى

□ في التاسعة صباح أمس .. تجمهر عدد كبير من المودعين أمام شركة الشريف للمطالبة بأموالهم وذلك عقب إعلان الشركة يوم الجمعة الماضي التوقف مؤقتاً عن سداد التزاماتها الحالية تجاه حملة الصكوك وذلك بعد إستطلاع رأى المودعين بالاستمرار في الشركة أو عدم الاستمرار .

المشاكل الصحية من عدم صرف أموالهم بصورة إستثنائية . في ذات الوقت استطلعنا رأى رئيس الشركة الذي أكد أن الشركة أعلنت التوقف عن السداد لعدة أيام حتى الانتهاء من إعداد مقارها في المحافظات مع إلتزامها بالصرف للكويتي الرابع في ١٧ يناير المقبل بعد إستيفاء كافة الحقوق للمودعين في الصكوك الثلاثة السابقة . وأكد بأنه أصدر تعليماته بتسليم كل المودعين المتجمهرين أمس أذون صرف لأموالهم ليحصلوا عليها من الإيرادات اليومية للشركة .

وفي موقع الأحداث أمام مقر الشركة إلتقينا بالمودعين الذين كانوا في حالة واضحة من الغضب والثورة وتركزت شكواهم في التشكك في نية الشركة بالإعلان عن إستطلاع رأى جديد وذلك لأن المودعين أوضحوا نواياهم سواء بالاستمرار أو بعدمه عقب بدء نشاط الشركة تحت القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولن الإعلان لصب الوقت . وشكا البعض من عدم صرف أية مبالغ خلال الصكوك الخمسة الأولى وتركز معظم المبالغ في الصك الأخير وإثار الإعلان لوجاع العائدين من الكويت وأصحاب



المصدر : الاحرام

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ دليسجين : ١٩٩

الناس والاقتصاد

إعلان الشريف احتواء أم التواء

أثر الإعلان الخاص بشركة الشريف المنشور يومى الجمعة والسبت الماضيين كثيرا من التساؤلات لدى المودعين .

جس التليفون لم يتقطع طوال يوم أمس يسألون سؤالا محددا وهو ماذا يعنى هذا الإعلان ؟

وما الهدف من نشره في هذا الوقت وما رأى هيئة سوق المال والجهزة المسئولة في هذا الإعلان .

المودعون يشكون وجيعة من ان ممارسات شركات تلقي الاموال في ظل قانون توفيق الاوضاع قد اعيت اصحاب الاموال .. فبعضهم قد رتب حياته او التزاماته طبقا لبرامج رد الاموال التي اعنتها الشركة وفقا لقررتها على السداد ووافقت عليها هيئة سوق المال

وقد فرغ هذا البعض من الاعلان الذى يتضمن محتواه . سيتم التوقف من اليوم عن الصرف لاية مبلغ تحت اية مسميات ولاى سبب .

ومطلوب من الصحفيين ان يردوا على المودعين لان الاعلان ايضا تضمن في بدايته انه قد تم بعد دراسة المقترحات التى يقوم بها العديد من المستثمرين وتوجيهات ونقد الصحفيين .

واعتقد ان الذى يعرفه الصحفيون بعد قراءة هذا الاعلان هو ان الاعلان جاء متناقضا مع بعضه البعض ومع نصوص القانون هذا امر . الامر الثانى ان هذا الاعلان يدل دلالة واضحة على عدم قدرة الشركة على السداد نتيجة نقص السيولة بها مما دعا الشركة الى التفكير في بيع اصول بعض الشركات التى تستثمر شركة الشريف للتنمية الاقتصادية اموال المودعين فيها

والذى يعرفونه انه منذ صدور قانون تلقي الاموال وقد الزم الشركة باعداد ميزانية التلحية توضح الموقف المالى للشركة وتوضح قدرتها على تحريك وتدوير الاموال . وقد الارياح الذى تحقق . ولم ينته الامر حتى الان من اعلان الميزانية . ولا تزال لدى مراقب الحسابات حتى الآن .. ومعنى هذا ان

هناك اختلافا في وجهات النظر بين مراقبي الحسابات والشركة حول الميزانية .

ونحن نتساءل كما يتساءل المودعون .. ما جاء بالاعلان هل هو احتواء لهم ام التواء . فبينما تشكو الشركة من الركود وصعوبة الاستمرار فقد عنت العزم بلان الله على هذا الاستمرار . لم تقول انها ستتوقف عن الصرف وفى آخر الاعلان تقول ان كل ما تقدم ان يتعارض مع الالتزامات الحالية والعمل طبقا للقانون اين كيف ؟ وفى نفس الوقت من يشتري اصول وشركات في سوق تتصف بالركود .. ولذا كانت هذه الاصول والشركات تدر ارباحا فلماذا تبيعها ؟

نرى انه من حق الشركة ان تقول للحكومة وبوضوح : انا لا استطيع الاستمرار .. لو لدى القدرة على الوفاء بحقوق المودعين .. فللحكومة هي التى اصدرت القانون بهدف حماية حقوق المودعين واستمرار الشركة . لذلك فلا يجب ان يترك الحوار بين الشركة والمودعين دون رقابة من الحكومة حتى لا يقع المودعون تحت وطأة الظروف التى يعرفون بها فريسة لمطالب وشروط الشركة .

واذا كانت الرغبة لكيدة في تحقيق رغبات المودعين كما جاء بالاعلان فلماذا لا نملك هؤلاء المودعين للاصول بدلا من تملكهم اصولا متداولة من اطلاق بلاستيك وجرائل .. ونسل تحت اشراك من سيتم البيع .. هل سوق المال ام الشركة ام الجمعية العمومية ام جهة اخرى حتى نتأكد من سلامة البيع ؟

• وكان لابد من الاتصال بهيئة سوق المال حيث تتجه اليها كل الانتظار لمعرفة رد الفعل لديها . وعلمت ان د . محمد حسن فح النور رئيس الهيئة قد تدارس بسرعة الاعلان وارسل لمس خطيا للشركة هو في حقيقة الامر انذارا لها . فقد علمت انه قد جاء في هذا الخطاب انه لا يجوز للشركة ان تتصرف على خلاف ما ورد بقرار تأسيسها ولبيدها بالتوقف عن صرف الدفعات المستحقة لاصحاب صكوك الاستمرار يرب وجود مستحقات حالة الاجل والامتناع عن صرفها يعد امتناعا عن رد الاموال

مما سيدعو الهيئة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة التى تكفل تنفيذ احكام القانون وحماية اصحاب الصكوك والهيئة بذلك قامت باستخدام سلطتها الذى كله لها القانون لحماية اموال المودعين .

وكما جاء بالاعلان ان الشركة عنت العزم على الاستمرار فنحن كذلك لن نتوقف عن الاستمرار في السؤال عن حقوق المودعين .

عبد الرحمن عقل



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاستثمار في

إستراتيجية قرار (مصر) والحد من

كتب يوسف هلال وحمدى رزق

يدرس المدعى العام الاشتراكي طلبا بالتحفظ على محمود طلحون صاحب شركة بدر لتوظيف الاموال بعد إثبات التحريات انه قام بإخفاء مبالغ مالية كبيرة قبل التحفظ على اصول وممتلكات الشركة في الاسبوع الماضي .

إضافة إلى حصص تأسيس في جميع الشركات التابعة لبدر ..
الطريف ان طلحون قبل التحفظ عليه جرد زوجته كريمة حساني من كل ممتلكاتها وأضافها لحسابه الخاص بعدما تأكد ان صفقة بيع ارض مطروح للخليجيين تمت بنجاح .

ولما عن الموقف الحال لكل شركة من شركات توظيف الاموال التي يتم التحقيق معها يؤكد المستشار محمود يونس مدير مكتب التحقيق والادعاء لجهز المدعى الاشتراكي : انه بالنسبة لشركة الهدى مصر فتقوم بصرف شيكات للمودعين وعمل

مخالصات ولكن لا نستطيع ان نحدد موقف الشركة الآن إلا بعد حلول موعد صرف هذه الشيكات وبيان مدى وفاء الشركة بوعودها للمودعين .. حيث ان اغلب هذه الشيكات مواعيدها لم يات بعد وتستحق في شهر مارس القادم .

اما شركة نيو كايرو فهي الشركة الوحيدة المتعثرة الآن ولا يزال محمد شوقي منصور صاحب الشركة غير جاد في رد اموال المودعين بها وتقوم حاليا بمراجعة موالدها من جميع التواحي لاتخاذ القرار المناسب تجاهها .

وكان صدور قرار التحفظ على محمود طلحون ورئيس مجلس إدارة شركة بدر للاستثمار وخمسة من كبار مساعديه قد جاء بعد فشل اتفائه مع ثلاثة من المستثمرين العرب اقدمهم لطرى .. كان اتفق معهم على بيع قطعة ارض في الساحل الشمالى قبالة مطروح - اصل ثمنها ٥ ملايين جنيه - وبسعر مائة مليون جنيه اقدم بها لورلى منذ حوالى شهرين لجهز المدعى الاشتراكي للتدليل على جديته وتوافر السيولة لرد الاموال للمودعين بشركته .

واكد اللواء عزت السنباطى مدير إدارة الاموال العامة لروز اليوسف ان الإدارة شكلت ١٢ لجنة تحفظ قامت وخلال الاسبوع الماضي بحصر كل ممتلكات طلحون ومساعديه الخمسة الخاصة إضافة إلى اصول وممتلكات الشركة .

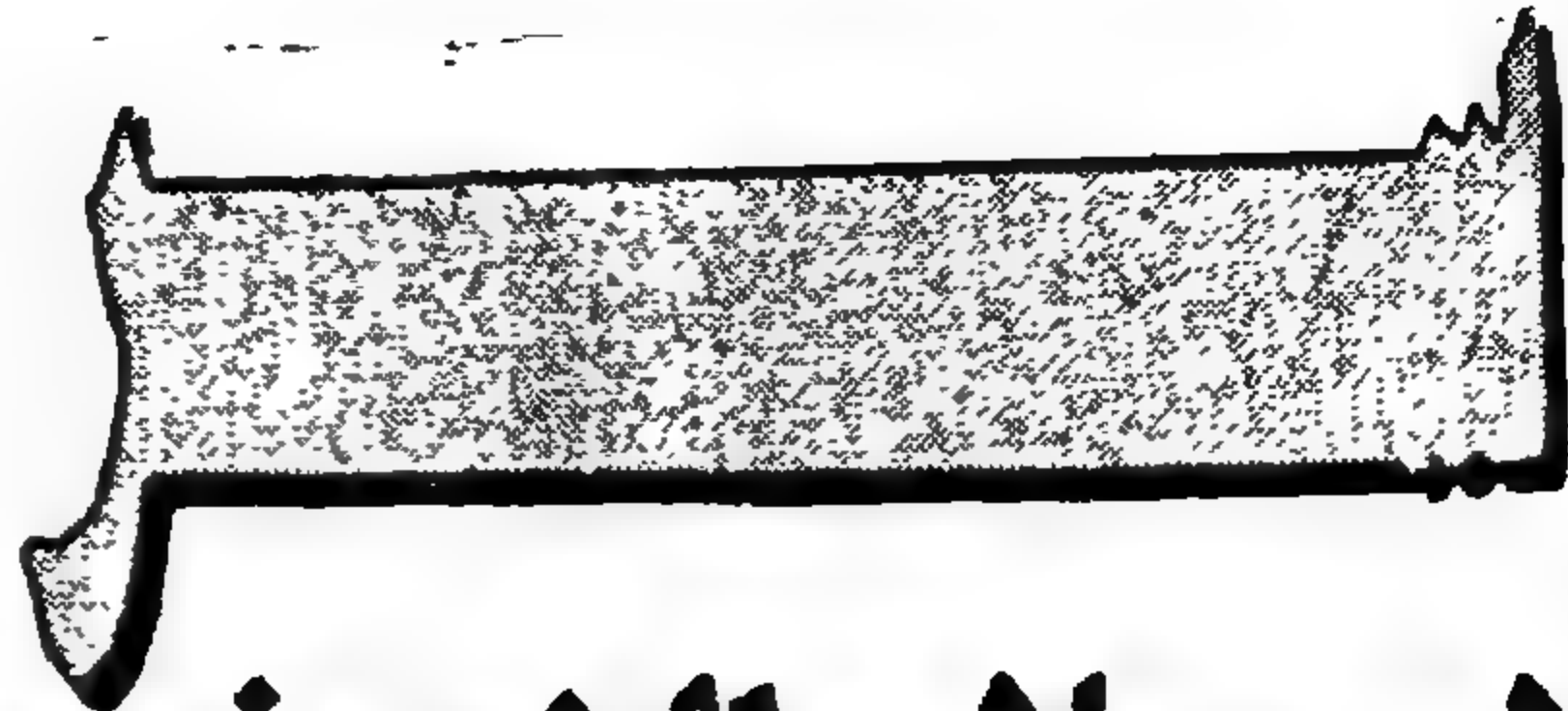
اما عن ممتلكات طلحون نفسه فتشمل فيلا بطريق مطارة على مساحة اكران والبراطين ثمنها ٨٠٠ الف جنيه واخرى بالفردقة ثمنها ٢٠٠ الف جنيه وارض تحت الانشاء بالفردقة ثمنها ٢٠٠ الف جنيه اخرى .. واستراحة بقرية كفر الشيخ هلال بعيت لمر بـ ١٥٠ الف جنيه على مساحة خمسة ارايط وسيارة مرسيدس ٢٨٠ ثمنها ١٠٠ الف جنيه



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق :
محمد درويش
سمية سعد الدين

الإعلان الذى فجر الموقف فى شركات الشريف !

بيتأجل .. حرام .. لنا ليا فى الشركة
فلوس كثير ..

أين رقابة سوق المال

العميد د. احمد عبيد على
صالح ... يطالب المسئولين بالتدخل
لحل الأزمة ... ويقول أين الرقابة التى
سمعنا عنها من هيئة سوق المال .. مثل
هذا الاعلان لا يمكن ان يصدر دون
موافقة الهيئة .. فمن المسئول عن هذا
التلاعب ..

يقول المواطن مهدى يوسف .. اننا
حضرنا لنصرف الكوبون الثالث الذى
استحق الصرف ولكننا فوجئنا بوقف
صرف أية حقوق لنا بعد ان ادعوا من
خلال الاعلان الذى نشر منذ يومين
انهم يريدون معرفة رغبتنا اذا ما كنا
نريد استثمار اموالنا فى شركاتهم مرة
اخرى .. وهذا فى رأى مجرد تضيق

ذهبت الاخبار الى مقر الادارة
ومبنى اسواق الشريف حيث تجمع
المئات من المودعين يتسألون عن
الاعلان ومعناه وما هو المطلوب منهم
على وجه التحديد .. أول صورة
للمنساءة التى يعيشها المودعون كانت
لمواطن معوق يتحرك على كرسي متحرك
حامل بشركة بترول سابقا بيكى مؤكدا
انه ترك الكوبون الثالث دون صرف لأن
قيمه لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه فرأى ان
يجمع اكثر من كوبون حتى يحصل
على مبلغ يساعد على اتمام العملية
الجراحية التى ستكلفه ما يزيد على
٢٠٠٠ جنيه ... ويكى قائلا منهم
لقد ذهبت الامرين ذهبت اطلب مقابلة
المسئولين بالشركة لاعرض عليهم
مأساتي قالوا الفلوس فى هيئة سوق
المال ذهبت للهيئة قالوا لنا روح
الشركة .. وانا ضائع وموعد العملية

●● الموقف متفجر فى شركات الشريف لتوظيف
الاموال ..

●● شهدت الساعات الاولى للصباح زحف
الاف المواطنين على مقر الشركة

●● اصحاب الصكوك فى حالة غضب شديد ..
واصحاب الشركة فى حالة برود غريب !!

●● والسبب اعلان تم نشره يومى الجمعة

والسبب الماضيين بوقف صرف أى مستحقات
لحامل الصكوك وتخييرهم اذا ما كانوا يريدون
استثمار اموالهم بدلا من صرفها .. وكان
الشركة لم تكتف بتنظيم رد اموال المودعين
لاصحابها على أربع سنوات ..

الغريب كما يقول معظم المودعين ان الشركة
قد قامت من قبل بتخييرهم اذا ما كانوا يرغبون

فى ترك ودائعهم بالشركة او سحبها وقامت
الشركة باصدار صكوك للصرف للذين لم
يوافقوا على استثمار اموالهم بحيث يستردون
اموالهم على اقساط لسنوات تمتد لعام ٩٤ ...
وبحيث لا يصرفون اكبر مبلغ لهم ... الا فى
نهاية المدة خاصة وانهم لا يلتزمون بأى موعد
سبق تحديده للصرف !!

للوقت وساطلة لكسب مزيد من الوقت
واستثمار اموالنا
ويتسائل باستنكار شديد كيف
يوقفون صرف مستحقاتنا فى موعدها
ونحن فى اشد الاحتياج لها دون وجه
حق ؟

ويصرخ المواطن محمد
عبد السلام ... ما الذى يضمن لنا
حقوقنا .. لن معنى الصك اننى
رفضت منذ البداية ان استثمار اموالى
لديهم ...

ويتدخل اللواء متقاعد صلاح
خطيب .. قائلا اننا نرفض ما يحدث
فما تم عبارة عن (بنج لو مسكن
مؤثقت للمستثمرين الذى تركت



أموالهم في أيدي أصحاب هذه الشركات وفجأة وبأموال المستثمرين أصبحوا يملكون الملايين بعد أن تحولت لأصول ثابتة باسمائهم ... وعند مطالبتنا بحقوقنا ادعوا أن الميزانية تم الانتهاء منها وأنهم قاموا بتسليم ايداعاتنا لسوق المال .. وهذا هو السبب وراء عدم صرفهم لأموالنا لو فواتهما فآين للحقيقة ؟ فريد ان يعرفها ؟؟

الاستيلاء على الأصول

ويذكر اللواء طبيب ناجي السيد استشاري العظام واستاذ العظام بالأكاديمية الطبية العسكرية أن ما يجري هو مهزلة بكل معاني الكلمة ... ويرى أن هدف الشركة من الاعلان هو الاستيلاء على الأصول من جانب الشركة .. ويضيف : لقد سلبت أموال من هذه الشركة وسط ابتسامات ووعود المسؤولين البراقة ويتسائل أين مسئولو الدولة وأين مصلحة الضرائب ... خاصة وأن المسؤولين بالشركة يلقون باللوم على هيئة سوق المال .

دعوى قضائية مجانية !!

الطريف ان إحدى المودعات كانت محامية ... وأصررت على أن ترفع قضية ضد هذه الشركة وعرضت كل من يرغب في أن ترفع له قضية على حسابها الخاص .. وشاركها المحامي مصطفى كامل العائد من الكويت الذي أخذ يوزع بطاقاته على المودعين ضد الشركة لمساعدتهم في رفع قضية جنحة مباشرة ضد الشركة !!

في هذه الاثناء .. صرخ سميد عبدالرؤف - مهندس زراعي من الشرقية .. ان ما يحدث من الحصول على عناوين المودعين وادعاء الشركة انها ستقوم بفتح مكاتب لهم في الاقاليم ما هو الا خطوة جديدة لفض التجمع الجماهيري الذي يحدث في هذه

الشركات للحصول على حقوقهم مما يفتت المشكلة ويجعل تأثيرها المباشر غير واضح ام انها وسيلة لنهب باقى أموالنا وصرفها على موظفين للشركة يعلمون في أماكن أخرى .

عائد من الكويت !!

ويصرخ الحاج عبدالعزيز ابوزكري - وهو مواطن كبير في السن عائد من الكويت .. قائلاً وضعت كل ما املك ٢١ الف جنيه في شركة

الشريف وبعد احداث الكويت عدت بلا مال ماذا أفعل وكيف أتصرف اراء مطالب ٤ ابناء بالجملة ..

اما يسرى محمد مصطفى عائد ايضا من الكويت فهو ليس اسعد حظا .. يقول عدت من الكويت لا املك أى اموال سائلة في مصر وكل اموالي كانت لدى الشريف .. المأساة اننى وضعت مبلغ ٦٨ الف جنيه لديهم ولم يصرفوا لي حتى الآن الا مبلغ ٢٥٠٠ جنيهها ثم بعد ذلك اول صك لن يتم صرفه لي الا في ١٧/٧/٩٢ فهل أقف مع ابنائى الخمسة على باب الجامع .. اما محمد ابوزيد عائد آخر من الكويت فقد اضطر لكتابة وصل امانة مقابل نفقات عملية ولادة زوجته

بالمستشفى املا في تسديده بعد صرف الكوبون الثالث وبعثا حاول أن يوضح موقفه للمسؤولين وفشلت جهوده وفوجئ بما حدث ..

من يرحم هؤلاء !!

وتبكي سيدة كبيرة في السن قائلة .. ماذا أفعل .. وكيف أتصرف هل اتسول .. لقد تورق زوجي اللواء حسن فؤاد ووضعت أموال بنائى الثلاث في شركات الشريف وطلبت مبلغا صغيرا يغطي مصاريف زواج ابنتى بعدها فوجئت بأنهم أوقفوا صرف كل باقى مستحقاته حتى عام ٩٤ منهم لله .. ارواحنا بأيديهم .

اما محيى الدين يوسف فيقدم صورة أخرى من صور المأساة ويقول اعول قريبى وله اموال بالشريف ويعانى من الفشل الكلوى ويحتاج لمصاريف لاتنتهى لقد حملناه على نقالة اكثر من اربع مرات لنستعطف المسؤولين لصرف أمواله وفشلت

جهودنا والآن يوقفون صرف أى

مستحقات .. ويطلب د. زكى عمارة .. ان يقوم

أصحاب الشركات بكشف الستار عن هذا القموض .. ويشرح للمودعين مايجرى في الخفاء ..

بينما تتسائل السيدة عدالات عبدالواحد فهمى كيف يدعى الاعلان انه تم صرف الكوبون الثالث رغم انها حضرت من الاسكندرية ثلاث مرات لصرف الكوبون الثالث الخاص بها وكان موعده ٤ اكتوبر وفى كل مرة يزوجون الصرف بحجة عدم وجود نقود .. وحضرت اليوم لصرف الكوبون كما اشار الاعلان ولكنهم اعطوها

موعدا جديدا بخط اليد على ظهر الكوبون .. نفس المشكلة تعرضت لها المواطنة عفت عباس اسماعيل التى اودعت ٢٠ الف جنيه في عام ٨٧ وتم تأجيل الكوبون الأول والثانى لها ولم تصرف قيمة أى منهما حتى الآن .

أفلح إن صدق

المهندس محمد سعد الهوارى

اودع ٧٠ الف جنيه ولأنه كان يحصل على ٥٠ جنيهها أسبوعيا قبل نظام الصكوك فإن أول كوبون يستحق له في

عام ١٩٩٢ ولم يجد وسيلة سوى الخضوع لطلبهم بشراء الاسهم مقابل ٢٪ كل شهر تحت حساب الارباح .. ويتسائل هل يستطيعون دفع هذه النسبة على مبلغ الـ ٧٠ الف جنيه وهم لا يوفون بمبالغ أقل مستحقة طبقا للكوبونات . أفلح إن صدق .

اما السيدة رضا على احمد أرملة فتقوم بتربية خمسة اطفال فتقول ان لديها عشرة آلاف جنيه كانت تنفق من ارباحهم على اطفالها وهى الآن لا تملك شيئا تنفقه على اطفالها حتى الكوبونات الثلاث الأولى لم تصرف منهم الا كوبونا واحدا والباقى تم تأجيله اكثر من مرة بحجة عدم وجود «فلوس» !!

ضابط على المعاش عبدالسميع السيد شهاب وضع عشرة آلاف جنيه تحت ذمة علاج ابنه المصاب بفشل كلوى والمطلوب علاجه مدى الحياة .. يقول ان نظام صرف الكوبونات كان يتيح له والى حد ما توفير نفقات العلاج وبالإعلان الجديد الذى نشرته الشركة لايدى كيف يوفر هذه النفقات .

رفضوا الاجابة !!

وبعثا محاولات الاخبار لقاء أى مسئول بالشركة للحصول على ردود واقعية او شبه رسمية للحالة التى اصبح عليها المودعون بعد نشر الاعلان الاخير .. وكان الرفض من جانب جميع المسؤولين الذين رفضوا الادلاء بأى احاديث للمصاحفة .. كل ما التقطناه ادعاء بعض المسؤولين في ردودهم على المودعين ان سبب الازمة هو تأخر اعتماد ميزانية الشركة في هيئة سوق المال .. ولحسن الحظ كان من بين المودعين موظف من الهيئة رد قائلا ان القانون يقضى بالاتزيد مدة



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ دليسجين ١٩٩٠

فحص الميزانية واعتمادها عن شهرين
والادعاء بغير ذلك غير صحيح .
بينما وقف موظف آخر بالشركة
يبتسم في وجوه المودعين ويرد على كل
مودع بضحكة ويهمس في اذن احدهم
قائلا ماقول لك على السر في ذلك ..
بينما قال قبل ان يفتح باب سيارته
الخاصة مفيش حاجة لها نظام
ثابت !!!



المصدر: ... الشَّجيرة

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩٠

لا... ايها المدعى الاشتراكي

مع بداية مقالنا الخامس اليك نطرح تساؤلا خطيرا .. الاجابة عليه تحدد في الواقع مسار عملك . وتكشف بوضوح التجاوزات التي تمت على يدك وحفنة من مستشاريك هذا التسؤل هو .. ماذا حققت مجموعة شركات الهدى مصر من مكاسب حرام تحت اشرافك منذ شهر يناير الماضي حتى اليوم ؟ دعنا نتحدث بالارقام والوثائق وهما معا الدليل المادي الذي يملكه الضحايا ضدك وضد كل العلملين تحت امرك .

الوثائق تؤكد ان مجموع اموال
المودعين لدى الهدى مصر تبلغ ٢٣٨
مليوناً و ٧٩٤ الفا من الجنيهات
المصرية اضافة الى حوالي ٢٣٥ مليون
دولار امريكي من مختلف العملات
الصعبة تم تقويمها ونقل الاسعار
المعلنة يوم ١٩٨٨/٧/١٠ بتاريخ بدء
العمل بقانون تلقى الاموال رقم ١٤٦
لسنة ١٩٨٨ .

بقلم

حمدي الشامي

قامت الهدى مصر بانشاء وتشبيذ المشروعات من دم وعرق الضحايا منها :

اولا : احدى عشر مشروع اراضي في مناطق متميزة في مصر كورنيش النيل
والجيزة والمهندسين وامبابة وشارع النيل والعجمي والعريش بلغت
قيمتها الدفترية ٢١ مليوناً و ٥٢ الفا و ١٣٢ جنيها .

ثانيا : انشأت ١٨ شركة تجارية وزراعية وصناعية بلغت قيمتها الدفترية
١١٥ مليوناً و ٣٥١ الفا و ٤١٢ جنيها .

ثالثا : انشأت واشترت عقارات ومباني ووسائل نقل والآت واجهزة كهربائية
بلغت قيمتها ١٣ مليوناً و ٣١٦ الفا و ٧١٠ جنيها .

رابعا : شاركت في استثمار اوراق مالية مصرية .. واجنبية بمبلغ ٤٣ مليوناً
و ٨٦٥ الفا و ١١٦ جنيها (الاستثمارات الاجنبية لازالت في الخارج
خامسا : انشأت اصول ثابتة لمقار الشركة بلغت تكاليفها الدفترية ١٣ مليوناً
وسنة الاف و ٧٥٠ جنيها .

هذه المشروعات من عقارات وارضى زراعية ومحطات ماشية ودواجن والبان
وحديد وصلب وطيران وادوات تنظيف ارتفع ثمنها خمسة اضعاف على
الاقل ليصل الى حوالي ١٨٢٠ مليون جنيه ارتفعت بعد الزيادة الاخيرة
لسعر الدولار لتصل على الاقل الى ٢٠٠٠ مليون جنيه (ملياران) وهو مبلغ
تفوق على اصول شركة الريان داخل مصر .

ماذا حقق الضحايا من ارباح او عوائد او مكاسب ايا كان اسمها نتيجة
استثمارات مليارين من الجنيهات تملكها الهدى مصر . تؤكد الارقام ان
الضحايا لم يحصلوا من هذه الثروة الضخمة لال ابو حسين سوى ٦٨
مليوناً و ٧٥٢ الفا و ٦١١ جنيها اي ان ال ابو حسين حققوا مكسبا حراما
يبلغ على الاقل ١٩٣٠ مليون جنيه ومطلوب منهم طبقا لقانون تلقى الاموال
٣٦٤ مليون جنيه ويفرض رد جميع الايداعات وهو لم يحدث يكون
طارق ابو حسين قد حقق مكسبا قدره ١٥٦٦ مليون جنيه (!)



المصدر : التنقيب

للتنقيب والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩١

ولديك وتحت سقف جهازك ونبا بيدك رفض طارق أبو حسين رد جميع الإبداعات تنفيذا للائحة التنفيذية لقانون تلقي الأموال ووافقت وأيدك مستشاروك على خصم حوالي ٣٠ في المئة من الإبداعات بما يعني أن إبداعات الضحايا نقصت بمقدار ١٠٩,٢ مليون جنيه لتزيد مكاسب طارق أبو حسين إلى $109,2 + 1675,2 = 1784,4$ مليون جنيه . وكانت هذه هي الخطوة الأولى في مسلسل سيناريو اغتصاب أموال الضحايا (١١)

أما الخطوة الثانية في هذا السيناريو تحويل العملة الصعبة جبرا دون موافقة الضحايا إلى العملة المصرية رغم أن التعاقد بين طارق أبو حسين والضحايا ينص صراحة على إعادة الأموال بذات العملة وهو نفس ما نص عليه قانون تلقي الأموال إلا أنك ضربت عرض الحائط بالاتفاق والقانون لصالح طارق أبو حسين رغم التصريحات المتوالية للمستشار عبدالمعز إبراهيم مدير التحقيقات والمشفرد على برامج رد الأموال (أعلى من منصبه مؤخرا) والتي أكد فيها أن من حق الضحايا أن يتمسكوا برؤ أموالهم بذات العملة .

في هذه الخطوة من السيناريو اعتمدت على مبدأ خطير أعلنه محدثك الرسمي عبد المعز إبراهيم هو أنك تركت للشركة والضحايا حرية الحركة والسداد .. مما يعني أنك تركت الضحايا لسارقهم بموافقتك .. فلماذا أضلقت هذه الخطوة من مكاسب حرام إلى مليارات طارق أبو حسين .. لقد اتفقت معه على احتساب سعر الدولار بمبلغ ٢٥٠ قرشا أي أن الضحية خسر في المتوسط سبعون قرشا عن كل دولار بسعر اليوم .. ربما أن إبداعات العملة الصعبة تبلغ حوالي ١٣٥ مليون دولار يعني ذلك أن طارق أبو حسين حقق مكسبا حراما قدره ٩٤,٥ مليون جنيه مصري وإذا أضفنا هذا المبلغ إلى سابقه تكون السرقة قد ارتفعت إلى $1675,2 + 94,5 = 1769,7$ مليون جنيه . مع مراعاة أن سعر الدولار في ازدياد سيتجاوز الأربع جنيهات عند سداد الشيك الأخير للضحية الأخيرة مع نهاية عام ١٩٩١ (١١) وفي الخطوة الثالثة من السيناريو قامت الهدى مصر بموافقتك على بيع الراكد من منتجاتها المحلية والمستوردة جبرا بأسعار تفوق سعر السوق واضطر الآلاف من الضحايا لقبولها تحت ضغوط الحاجة والعود وباعوها بخسارة كبيرة لهذا نجد أن مبلغ المليارين من الجنيهات قد عاد قلما وعدوانا إلى خزانة طارق أبو حسين ..

أما الخطوة الرابعة من السيناريو فأنك لم تحاسب للضحايا أية فوائد لو أرباح عن أربعة أعوام (٨٨ - ١٩٩١) رغم أن جميع أصول الشركة في الداخل والخارج تعمل بانتظام بموافقتك وعلى رأسها شركة الطيران المؤجرة لتركيا وشركة الهدى مصر للدعاية والإعلان التي تبث إعلاناتها في التلفزيون المصري بناء على طلبك وبتك الخليج للانتماء المصري في لندن وشركة مصر فرنسا للملابس وشركة الهدى لوسام التركية وغيرها وغيرها مما حقق لها أرباحا مضاعفة لو حسبتها وفق ما كان يحصل عليه الضحايا فقط لو جردنا أن رأسمال الهدى مصر ارتفع إلى أربعة مليارات جنيه على الأقل (١١) وهكذا تركت عصابة مافيا تسرق الضحايا علنا .. وتسرق الحكومة علانية .. بينما تتخضم كشوف البركة (١١) وإلى لقاء آخر بلأن الله لشرح استحقاق حصول النولة على مستحقاتها من الضرائب وعدم جدوى تطوير السيناريو بفرض الحراسة على الهدى مصر (١١)



المصدر : الاخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩٠٠ : ١٩٩٠

بعد ٤٨ ساعة :

عادت شركة الشريف إلى مصرف أموال المودعين اجتماع عاجل بحضور مندوب سوق المال لبحث مخالفات اصدار الصكوك

تحقيق :

سمية سعد الدين
محمد درويش

للشركة في المحافظات والاقليم ما هو الا محاولة لتفريق تجمهر المودعين في مكان واحد واكد ان الهدف من ذلك هو رفع المعاناة عن المودعين الذين طلبوا توفير اماكن اخرى قريبة منهم واكثر اتساعا للصرف ووافقنا من جانبنا بشرط تعاون البنوك .

في هيئة سوق المال

وفي هيئة سوق المال صرح مصدر مسئول بهيئة سوق المال ان مجلس ادارة الهيئة اتخذ قرارا طبقا للقانون بدعوة مجلس ادارة شركة الشريف الى الاجتماع خلال الاسبوع المقبل بحضور مندوب عن الهيئة لبحث المخالفات المنسوبة الى الشركة والتي لا تتطابق برنامج الصكوك ورد الاموال الذي التزمت به الشركة .

وقال المصدر ان عودة شركات الشريف الى مصرف كوبيونات المودعين جاء بعد اصدار الهيئة للشركة حيث طالبتها بالعودة الى مصرف الكوبيونات في مواعيدها المستحقة ونشر اعلان خلال ٤٨ ساعة بذلك في نفس الصحف التي اعلنت الشركة فيها وقف مصرف الاموال تحت اي مسمى وامتنكت ادارة الشركة للانذار ونشرت اعلانا بذلك في صحف الامس .

تصحيح ١٤٤٤ صكا

واضاف المصدر ان الهيئة تقوم بمتابعة مستمرة لموقف الشركة منذ تاريخ توفيق اوضاعها في ١٧/١/٩١ وقد تلقت الهيئة شكاوى عديدة من اصحاب الايداعات وتم ابلاغ ادارة

سيحصل كل حاملوا الصكوك الذين قاموا بصرف بعض المبالغ او كلها وكذلك حاملو الاسهم في الشركات المختلفة وستحدد نسبة الارباح بموجب الارباح الحقيقية عندما يتفق المحاسبان المعينان من الجمعية العمومية ومن الجهاز المركزي للمحاسبات .

●● نقي عبداللطيف الشريف تماما انه يواجه ضغوطا من جهات حكومية او من هيئة سوق المال ولكنه

طالب الجهات الحكومية بتدليل الكثير من انتقادات التي تواجه الشركة

●● هناك ضغوط ملحة من جانب بعض الفئات للحصول على ايداعاتهم بشكل كامل وفوري مثل العائدين من الخليج ومن لهم ظروف مرضية او اجتماعية خاصة او من يلحون من الافراد او يمارسون ضغوطا للحصول على اموالهم وبالطبع لا يمكن تلبية كل

هذا في لحظات خاصة ان السوق يعاني من ركود من جانب بالاضافة لاننا لا نتحفظ في خزانتنا ولا مكائنا بسيولة الا بقدر الاحتياج وهذا اجراء اضني ضروري ولهذا قد يحدث احيانا بعض الارتباك .

●● جار صرف الكوبيونات الثالث من لم يصرف وسيتم صرف الكوبيون الرابع في موعده .. بالاضافة

لتسهيلات كثيرة للمودعين بموجب الصكوك التي يحملونها سواء للشراء من اسواق الشريف وايضا الشق السكتية .

●● في النهاية رفض تماما بعض المودعين محاولة لفتح مكتب وفروع

تابعت «الاخبار» الموقف في شركات الشريف وفي هيئة سوق المال امس بعد ان نشرت منذ يومين تحقيقا صحفيا عن حقيقة ماجرى بين المودعين بعد اعلان الشركة عن وقف مصرف اي مستحقات للمودعين بها لعدة ايام . وفي لقاء مع عبداللطيف الشريف صاحب الشركات للاجابة على استفسارات المودعين .

●● اكد ان الاعلان الذي نشر لم يفهم من جانب المودعين وان المقصود بالفعل كان وقف الصرف في الحالات الاستثنائية فقط وذلك لعدة ايام حتى يتم اعادة تنظيم داخلية بعد ان طلب العديد من الذين طالبوا باسترداد اموالهم مسبقا اعادة استثمارها في الشركات وطالبوا بالحصول فقط على الارباح ورفضوا سحبها .. مما اضطر الشركة لوقف الصرف حتى يمكن اعداد الدفاتر والكروت والحسابات لكي يتم الصرف من المقار الجديدة وبناء على استقرار الظروف الجديدة .

●● اضاف ان اعدادا كثيرة اخرى حالات استثنائية مثل العائدين بعد ازمة الخليج طالبوا باسترداد اموالهم كاملة فجأة وهذا في حد ذاته يستدعي اعادة تنظيم الامور .

●● اعلن انه على استعداد كامل لرد المبالغ المودعة لديه في الشركات حتى وان ادى ذلك لبيع بعض او كل اصول الشركات فورا ولكن السؤال هل هذه التصفية ستكون في صالح المستثمرين .

●● اكد الشريف ان الجميع سيحصلون على ارباحهم كاملة عن السنوات السابقة لان المحاسب المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات انتهى ملاحظاته على الميزانية الافتتاحية ورجاليا يتم دارستها من جانب المحاسب المعين في الجمعية العمومية ومن المستشارين الماليين والمحاسبين للشركة والادارات المالية حتى يتم تقديم الميزانية الاخيرة لهيئة سوق المال لبدء ملاحظاتها عليها بعدها



المصدر : | الأحياء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ ديسمبر ١٩٩٠

الشركة لتصحيح الأخطاء التي شابت
إصدار الصكوك وقامت الشركة فعلا
بتصحيح ١٤٤٤ صكا . ولم تكف
الهيئة بذلك بل انها طلبت تصحيح أي
صكوك صدرت بالمخالفة لبرنامج
إصدار الصكوك وتتخذ الهيئة
الاجراءات القانونية أولا بأول مع أية
مخالفات .

وحول الأرباح التي قررها القانون
وتأخر صرفها قال المصدر ان القانون
الزم هذه الشركات بإعداد ميزانية
تتضمن الأرباح أو الخسائر في نهاية
العام المالي وبالنسبة لشركة الشريف
فان العام المالي لا ينتهي في
١٩٩٠/٦/٣٠ .

وبعد ما سيتم توزيع الأرباح على
جميع المسودعين اعتبارا من
١٩٨٨/١/١ حتى لو كانوا استردوا
أموالهم وذلك بنسبة الفترة التي
استمرت أموالهم خلالها في الشركة ..
وقال ان هناك ميزانية افتتاحية خاصة
بالفترة من تاريخ توفيق الأوضاع حتى
بداية العام المالي للشركة في
١٩٩٠/٧/١ وقامت الشركة بإعداد
هذه الميزانية فعلا .

وسوف يتم تحديد الأرباح في ضوء
ما تسفر عنه ميزانية الشركة بعد
مراجعتها من مراقبي الحسابات .
وقد لزم القانون الشركات التي
وفقت لأوضاعها بتقديم ميزانيتها الى
هيئة سوق المال قبل شهرين من نشرها
بالصحف تمهيدا لإبداء ملاحظات
عليها خلال عشرين يوما من ورودها
للهيئة .



المصدر : الجريدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

خطوط

فاصلة

منذ أن ظهرت «حكاية»
المشتريين المجهولين لأصول
الريان .. وأنا متحفظ عليها
تماماً بكل أفكارها ، وبنودها ..
ونشرت تلك صراحة .

.. وعندما عانت من جديد
ظاهرة التلاعب بمشاعر ،
وأعصاب المودعين .. نبهت
إلى أن هؤلاء لم يعد في أعماقهم
ما يحتمل أية مفاجآت ،
أو تطورات جديدة .. لكن
النيابة العامة استمرت في
خطها .. وهذا بالطبع حقلها
الذي لا يستطيع أحد منازعتها
فيه ..!

المهم .. تسلسلت الأحداث ..
وتشبهت المودعون «بخطوط
الأمل» .. التي لم تكن في حاجة
إلى أي جهد .. لكي تعود للتمزق
مرة أخرى ..!

لقد ذهبوا لنصرف
مستحققاتهم .. فلم يجدوا
شيئاً .. أو أنهم دخلوا
في متاهات عمليات حسابية
عديدة لم يعرفوا من خلالها
رؤوسهم من أرجلهم .. كما
يقول المثل ..!

وكما ظهر محامي المشتريين
المجهولين في غلظة من
الزمن .. اختفى أيضاً في غلظة
من الزمن .. حتى قلز على
السطح من جديد .. بهند بوقف

للصفقة .. بحجة وجود خلافات
مع مصلحة الضرائب ..
وهكذا .. أراد أن يضرب
عصفورين بحجر واحد ..
أولهما الحصول على مستحقات
الريان دون أن يسدد مستحقات
المودعين .. والثاني .. للتهام
حق الدولة من الضرائب التي
تعتبر أحد الموارد الأساسية
للدخل القومي ..!

لقد شهدت د . محمد الرزاز
وزير المالية في مواقف
عديدة .. وهو يبحث في حيرة
عن الوسائل التي تريد من هذا
الدخل .. ويقف في صلابة أمام
أية محاولة قد ينتج عنها تهديد
جنيه واحد .. فدانما يقول ..
«نحن نعاني من عجز
في الموازنة العامة .. ولا بد من
خفض هذا العجز عاماً بعد عام
بكل ما أوتينا من قوة» !!

إن .. لمصلحة من نلحظ
في أكثر من ٤٠٠ مليون
جنيه .. وهو المبلغ الذي
يختلف عليه محامى
«المشتريين المجهولين» ..
والضرائب ..!

على أي حال .. لقد أكدت
التجارب أن أصحاب شركات
توظيف الأموال لا يستطيعون
أبداً التخلي عن سلوكهم ..
وها هي النماذج تتكرر أمامنا كل
يوم .. فكلهم «ريان» .. وأن
تعددت الأسماء .. فأصبحت
السعد ، أو أبو حسين ، أو بدر ،
أو الهدى .. وغيرها ..

من هنا .. أعود لأؤكد أنه مادام
المشترون لأصول الريان
مصرين على إخفاء اسمائهم ..
فالصفقة يشوبها ثغرات عديدة
اقتصادية .. بل ومياسية
أيضاً .. وفي رأيي أنها لن
تختلف كثيراً عن عرض الشيخ
متولى الشعراوي .. الذي أعلن
فيه تقديم نفسه رهينة مقابل
الإفراج عن الريان ..!

والحمد لله أن الأجهزة المسئولة
- وقتئذ - رفضت
العرض .. !!

سيد محمد



المصدر : الاحد ٢٠٠٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٩ ديسمبر ١٩٩٩

وكيل مشترى صفقة الريان يطلب تدخل الدولة لأكثر من ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب

كتب : محمود النوبى :

ناشد وكيل المشترين فى صفقة شركات
الريان امام محكمة الجنايات بتدخل الدولة
لحل مشكلة الضرائب المطلوبة على نشاط
الشركات التى تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه

فى بداية الجلسة قال رشاد نبيه المحامى
وكيل المشترين لقد مضى على توقيع العقد
شهران وبدأ العمل فى مراجعة حسابات
المودعين الذى اسفر عن مراجعة حسابات
٤٨ الف مودع وتمت المصادقة على ٢١-٤٩
وتخلف ٤٤٠ مودعا وتبين ان ٩٦٨٢ صفرا
حساباتهم وان ٢٤٤٩ حساباتهم مدينة بأكثر
من ٢ ملايين جنيه وان نسبة المصادقة بلغت
٨٢٪

واضاف انه اثناء العمل والاستعداد
لتمويل مبالغ الصفقة فوجيء بان حجم
الضرائب المطلوبة من الريان ٤٨٠ مليون
جنيه وليس ٦٦ مليون جنيه وتسائل وكيل
المشتريين هل كان المطلوب متى تمويل ثمن
الصفقة تم افاجأ بإعلان الرقم الحقيقى
للضرائب المفروضة على املاك الريان
المشتراة ، والتى دفع قيمتها المشترين مليارات
ومصف مليار جنيه ليضيق على المشترين
المبلغ تأديبا لهم لتدخلهم فى اتمام الصفقة
لانقاذ المودعين " وأشار وكيل المشترين
قائلا - اننى اعلم ان هناك ليدى خفية تعبت
لتفشل الصفقة "



المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠

في قضية شركات الريان

ممثل المشتريين يوجه نداء إلى رئيس الجمهورية

للتدخل وإنهاء مشكلة الضرائب

لم يحدث شيء حتى مجرد التفكير في تشكيل لجنة لبحث هذه المشكلة، وأن العملية كلها تمويه لحين اتيان مبلغ الصلقة الى مصر.

وقال رشاد نبيه أمام المحكمة - أنه توجه الى المستشار ساهر درويش واكتشف ان الأمر صحيح وأن الضرائب المستحقة ٤٨٠ مليون جنيه، وأنه اتصل بالضرائب وتحقق من صحة الرقم وأشار رشاد نبيه ان العقد المبرم تضمن أنه غير ملتزم بمقدار الضرائب كلية.

ولوضح رشاد نبيه صراحة: ان هناك لجنة غير نظيفة لضربه وتاديبه لتدخله لإنهاء مشكلة مودعي الريان. وقال ان املاك الريان في حقيقته طبقا لسعر السوق ٣٢٠ مليون جنيه، وأنها طبقا للعقد ١١٠ ملايين جنيه، دفع عنها المشترون ١٠٥٤٤ مليار جنيه لحل مشكلة المودعين التي عجزت الحكومة عن حلها.

وكانت سببا فيها وتعامل نبيه في دهشة - كيف تفرض هذه الضرائب خلسة ويخفى أمرها عند التعاقد معه، ويقال أنها ٦٦ مليون جنيه.

ووجه رشاد نبيه الاتهام صريحا لنظام الحكم، مؤكدا أنه لا يريد إنهاء المشكلة وضرب شركات توظيف الأموال في مصر باعتبارها تجمعها اسلاميا يخشى منه (") وأضاف ان صلقة الريان اعلفت لتتم، وأنها الهام من الله لاصحابها لدفع الضرر عن مجموع من المسلمين تجمعوا حول فكرة الاقتصاد الاسلامي.

وقال رشاد نبيه أمام المحكمة - ان الأمر واضح اليوم وأن هناك تخطيطا

وجه امس رشاد نبيه ممثل المشتريين في صلقة شركات " الريان " نداء الى رئيس الجمهورية للتدخل في ممارسة سلطاته الدستورية لالغاء الضرائب المستحقة على الشركات والتي تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه، ونشد " نبيه " باسم المودعين القيادة السياسية بالتدخل لإنهاء المشكلة خلال مهلة شهر تنتهي في ٢١ يناير القادم حتى يتسنى له تحويل مبلغ الصلقة، وحذر المسئولين من التزام الصمت لأفضل الصلقة كما استأنفت المحكمة مواصلة سماع الشاهد الثاني عبدالحاميد ابراهيم رئيس قطاع العمليات بهيئة سوق المال، وتواصل اليوم سماع شهادته.

وأصبح هذا المبلغ في حكم المنعدم، وأشار الى ان نسبة المصادقة بلغت ٨٢,٥ ٪ كما بلغت جملة المبالغ التي تم مراجعتها أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه.

وتطرق وكيل المشتريين الى مشكلة الضرائب فقال ان الضرائب المحددة بالعقد هي مبلغ ٦٦ مليون جنيه، وأكد أنه غير ملتزم بها، وأنه بعد تحرير العقد بدأت اجراءات تنفيذه، ومنذ عشرة أيام حضر اليه شخص وأبلغه ان هناك " كميناً " له لان الضرائب ليست ٦٦

مليون جنيه وإنما ٤٨٠ مليون جنيه، وأنه مخطط تحويل قيمة الصلقة الى مصر باسم المودعين ولايجوز له وقف الصرف،

لو أعاد تحويله للخارج، وهنا يتم اظهار الضرائب على حقيقتها وهي ٤٨٠ مليون جنيه وبذلك تنزع ملكية شركات الريان لحساب الضرائب، فلايحصل المشترون على شيء وان الدليل على ذلك ان القتب العام المستشار بدر المنياوي تدخل منذ ٢١ أكتوبر " الماضي لدى الجهات المسئولة لإنهاء مشكلة الضرائب، الا أنه

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عامر وعبدالظاهر عبدالحمك ويحضر المستشار ساهر درويش مدير ادارة لحفظ واحمد ادريس رئيس النيابة العامة سر احمد رمضان وعبدالحاميد بيومي، وفي بداية الجلسة استعرض رشاد نبيه وكيل المشتريين الاجراءات التي تمت لانتهاء الصلقة، وأوضح أنه قام بتعيين ٥٩ محاسباً التزم بدفع مرتباتهم لانتهاء اجراء مصادقات المودعين، وقد بلغت تلك المرتبات خلال شهر " ديسمبر " الحالي ٤١ ألف جنيه، دفعها من ماله كوكيل للمشتريين.

وقال رشاد نبيه انه تم مراجعة حسابات ٢١٠٤٩ مودعا خلال الفترة من ١٠ " نوفمبر " الماضي وحتى ٦ " ديسمبر " الحالي، وتختلف عن المصادقات ٤٤٤٠ مودعا وتبين ان ٩٦٨٢ مودعا تم تصفية حساباتهم، وأن هناك ٤٤٤٩ مودعا مدينين بـ ٣ ملايين جنيه،



المصدر : الوقوف

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠

تابع الجلسة :

محمد زكسي
أحمد راضي

دنياً لمنع اتمام الصفقة ، وتسأل - إن
لوجه الكلام في هذه الحالة !!

وقال - انني اعلم قدرة النظام الفلانة
على تصفيتي جسدياً تحت أي صورة
واعلم لكثير من ذلك ولكنني لا أخاف
أحداً . ولا أخاف القوانين الشاذة .

وتشد رشاد نبيه رئيس الجمهورية
التدخل لإنهاء هذه المشكلة التي تخص
مليونى مواطن . وتسأل - هل يمكن أن
تكون هذه المشكلة غلبة عز رئيس
الجمهورية والفرض أنها تكون شغله
الشغل . مهما كان انشغاله بأمور المشاكل
العالمية .

وقال : إنه في يمينه أن هذه المشكلة في
تفكير رئيس الجمهورية . وقد مر شهران
منذ توقيع العقد ولم تتحرك جهة واحدة
حركة واحدة لبحث أمر الضرائب في
الوقت الذي تعدد الصفقات العالمية في
ساعات حتى يحصل مسئول فلسط على
عمولته !!

وأبدى وكيل المشترين تمسكه بالعقد
وشروطه مؤكداً أنه غير ملتزم بمسألة
الضرائب

ولم يرد رشاد نبيه حديثه أمام المحكمة
قللاً - انني باسم المودعين لمنح
الحكومة مهلة حتى ٢١ يناير القادم -
لتنتهي هذه المشكلة ، حتى يمكنني تحويل
الملغ . وانني أخشى كل مسئول يعرف
الصفقة أنه سيواجه ١٨٧ ألف أسرة
مكونة من مليونى مواطن ، وإذا استمر
الصمت وعدم إنهاء مشكلة الضرائب
لأفشل الصفقة هذا اليوم سيندم فيه
كل مسئول .

وعقب المستشار ساهر بروني مدير
إدارة التحفظ قللاً - بأنه لا يعلم شيئاً
عن الضرائب (٤٨٠ مليون جنيه) ووجد
باعتبار نتيجة ما تفسر عنه اللجنة
المشكلة .



المصدر : **روز اليوسف**

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

اصرفوا المكسوك والآ

مقر الشركة بمصر الجديدة مطالبين
بصرف اموالهم

إلا ان إدارة الشركة اضطرت
للتراجع تحت ضغط المودعين .
وبعد تدخل إحدى الهيئات
الرسمية ، وعلى اثر الإنذار الذى
وجهته هيئة سوق المال .
ونشرت إدارة الشركة إعلاناً
جديداً يلغى هذا التراجع ، وكد
أحد مسئول الشركة لإحدى
الهيئات الرسمية ان الإعلان الأول
كان مجرد استطلاع رأى للمودعين
فقط ، وان الشركة مستمرة فى صرف
قيمة الكوبون الثالث حتى نهاية
هذا الشهر

ومن ناحية أخرى علمت « روز
اليوسف » ان اصحاب الشركة
عرضوا عدداً من اصول وممتلكات
الشركة للبيع فى محاولة جديدة
لإيجاد سيولة لإنقاذ الشركة من
لزماتها الحالية والتي أدت لتوقفها
عن سداد الكوبون الثالث للمودعين
لعدة اسابيع ، بعدها عدت للصرف
بمضغوط .

وتشمل قائمة الاصول المعروضة
للبيع قطعة ارض بمحاطة الجيزة
مخططة لبناء برج سكنى على
مساحة ٤٥ مليون جنيه . دفع منها
مستثمر سعودي ١١ مليون جنيه
من اصل الثمن ، وفى انتظار توقيع
عقد البيع ليدفع المستثمر باقى
الثمن الذى يكفى لسداد قيمة
كوبونات المودعين خلال العام
المقبل .

حذر الدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة
سوق المال اصحاب شركة الشريف للتنمية
الاقتصادية من التوقف عن صرف الدفعات
المستحقة من كوبونات مكسوك الاستثمار الخاصة
بالمودعين لديها .. لان الامتناع عن صرف الاموال
فى مواعيدها المحددة طبقاً لبرنامج رد الاموال
المعتمد من الهيئة يعد مخالفاً للقانون .. فضلاً عن
انه لا يجوز للشركة ان تتصرف على خلاف ما ورد
بقرارات تأسيسها وقيدها ..

وتصبح اخطامها .. ويكف
اصحابها عن الاعيهم المستمرة مع
المودعين .. وان الهيئة بذلك
تستخدم حقها

وكانت شركة الشريف قد اعلنت
فى صيف يومى الجمعة والسبت
من الاسبوع الماضى عن توقف
الشركة لصرف اى مبالغ من اليوم

تحت اية مسميات كما انها ستقوم
ببيع اصول بعض الشركات التى
تستثمر اموال المودعين فيها .. وان
القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .
ولاحته التنفيذية يمنع شركة
الشريف من التوقف عن دفع قيمة
المكسوك .. اما بخصوص البيع
لبعض الاصول او شركاتها .. فإن
الهيئة لا دخل لها بذلك لأنها منوطه
بتنفيذ برنامج المكسوك لصالح
المودعين .

وللإشارة الإعلان لثق المودعين
لدى الشركة لانتظار بعضهم امام

وقال د . فح النور فى تصريح
خاص لـ « روز اليوسف » : إننى
لن أتردد فى تحويل الشركة إلى
النيابة لأعمال شأنها إذا لم تلتزم



المصدر : الأخبار

للتشـر والخدمـات الصحفيـة والمعلوماـت التاريخ : ٤٤ دليسـمير ١٩٩٠

✓ صرف كوبونات الشـريف بـلا مشـكلات

كتبت سمية سعد الدين :
شهدت عملية صرف الكوبون
الثالث للمودعين بشركات الشـريف
أمس حالة من الهدوء ، ولم تحدث أية
مشاكل . تمكن المودعون الذين تأخروا
عن صرف الكوبونات الأول والثاني
والثالث من صرف جميع مستحقاتهم .
التزم موظفو الشركة بالتعامل
الهادئ مع العملاء ، وتقرر صرف
الكوبون الرابع في موعده يوم ١٧ يناير
القادم . كانت الشركة قد عادت لصرف
الكوبون الثالث بعد الحملة التـر
نشرتـها « الأخبار » الاسبوع الماضي



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

في قضية الريان .. النيابة تناقش محاسب الجهاز المركزي

يناقش الادعاء في قضية الريان اليوم المحاسب القانوني المعين من الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعة حسابات شركة الريان واعداد المركز المالي لها .

كانت محكمة جنابات الجيزة قد استمعت لمس لاقوال مصطفى راغب المحاسب القانوني .. قال انه اتفق مع محاسبي شركة الريان في اجتماع حضره احمد الريان عل اعداد المركز المالي للشركة في ٢٢ أغسطس ١٩٨٨ ، وان تكون الميزانية جاهزة خلال ٢ اسابيع ، غير ان شيئا مما تم الاتفاق عليه لم يتم .

عقدت المحكمة برئاسة المستشار محمود حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشؤون المالية والتجارية بأمانة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومي .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

الضرائب تبصمت التظلم من الربط على شركات الريان

كتب - السيد المعبدى

تدرس مصلحة الضرائب ومأمورية الهرم والادارة المركزية للبحوث التظلمات التى تقدم بها المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ بالنيابة العامة من تقديرات المصلحة حول ربط الضريبة على شركات الريان بمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه بعد ان كانت المصلحة قد طالبت شركات الريان بمبلغ ٦٦ مليون جنيه .

يتعد ٣٧٠ مليون جنيه فائز هي الارباح التى تم الربط عليها . ويقول ان عقارات الريان تم تقديرها بحوالى ١١٠ ملايين جنيه وأن المصلحة قدرت الضرائب على المبلغ الذى دفعه ٧٠٠ مليون دولار قيمة العقد وهذا خطأ لأن هذا المبلغ عبارة عن سداد لحقوق المودعين وليس ثمتا للبيع كما قدرت المصلحة والصفحة لا يدخل لها بأى عمل تجارى .

وشرح رشاد نبيه وكيل المستشارين انه اجتمع مع محمد منير البراشى رئيس مأمورية الهرم وتأكد ان اجمالى الربط الضريبى على شركات الريان هو ٤٨٠ مليون جنيه .

وان فتحى عبدالباقي رئيس المصلحة شكل لجنة فنية بالمصلحة لدراسة هذا الربط في ضوء التظلمات التى تقدمت بها ادارة التحفظ كجهة منوطة بادارة شركات الريان منذ عام ١٩٨٨

وأضاف كيف يتم احتساب ضرائب على شركات خسارة ٨٠٪ من رأسمالها وطبقا لتقارير جهاز المحاسبات بلغ اجمالى الأموال لديها ١,٨ مليار جنيه وبعد التحفظ عليها تم تقدير أصول ورأسمال الشركة عن طريق اللجان الفنية بادارة التحفظ ولم



المصدر: السوفد

التاريخ: ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا يريدون لصفقة الريان؟

امر خطير للغاية هذا الذي حدث امام محكمة جنليات الجيزة في قضية الريان يوم السبت ١٢/٢٢/١٩٩٠. فقد هاجم رشاد نبيه المحامي نظام الحكم، كما لم يهاجم من قبل، واتهم الحكومة اتهامات في منتهى القسوة لو صحت هذه الاتهامات فليس امامنا إلا القول: عليه العوض في مصر. حضر رشاد نبيه الى المحكمة وطلب السماح له بالحديث كممثل للمشتريين في امر وصفه بأنه في منتهى الخطورة وعندما سمح له رئيس المحكمة المستشار الدكتور حسني عبداللطيف بالحديث كانت الكلمات قنابل.. قال انه وقع عقد شراء ممتلكات الريان في ١٠/٢١/١٩٩٠ ووقع معه المستشار النائب العام. وتضمن العقد شرطا صريحا نصه ان الضرائب المستحقة على شركات الريان هي ٦٦ مليون جنيه. وان المستشار النائب العام سيسعى لإلغائها لان الشركة حققت خسائر كبيرة حيث ان اصولها ١,٨٠٦ مليار جنيه واصولها الحالية ٣٨٧ مليون جنيه والتزم بالايتمتع المشترون أي مبالغ لمصلحة الضرائب، وانه تنفيذا لهذا العقد بدأ في التنفيذ وبدأت مراجعات العملاء لتحديد حقوقهم بمصروفات على حساب المشتريين. وأعلن انه سيدفع الشيكات التي يحكم عنها احمد توفيق الريان امام محكمة جناح استئناف الجيزة جلسات ١٢/٢٤/١٩٩٠ و ١٢/٣١/١٩٩٠ ليس لأنها التزام عليه في العقد لأنه ملتزم بحقوق المودعين، ولكن لأن من بين متطلبات الصفقة اخراجه من السجن وبالتالي ضرورة سداد قيمة هذه الشيكات. ونشر في معظم الجرائد هذا المعنى.

الا انه فوجيء بمن يحضر إليه ويخطره بان يحترق ويتحقق من الغاء الضرائب قبل تحويل الثمن إلى مصر وقبل سداد الشيكات لأن هناك كميات معدا له، ولأن الضرائب ليست ٦٦ مليون جنيه كما نكر في العقد وإنما هي ٤٨٠ مليون جنيه. والخطة المرتبة ان يخفى هذا الامر عليه حتى يتم تحويل ثمن الصفقة ويصبح حقا للمودعين لأنه مشروط في العقد إنه بإيداع الثمن بالبنك ليس له الحق في منع الصرف للمودعين، لأن هذه الأموال بالإيداع بالبنك تكون حقهم. وبعد تعلم هذا الاجراء من قبله يعلن المبلغ الحقيقي للضرائب هو ٤٨٠ مليون جنيه، ويطلب به كمشتري. ويتم الحجز على ممتلكات الريان المشتراء والتي لاتصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه وإذا تم بيعها جبرا بمعرفة الحكومة لاتصل إلى ١٠٠ مليون جنيه، وبالتالي تفزع الملكية المشتراء ولا يحصل المشترون على شيء ثابته لهم للتدخل في انتهاء هذه المشكلة التي لاتريد الحكومة ابتلاعها، الامر الذي ترتب عليه ان يستفسر من المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ فاكد ذلك الامر الجديد. وبسؤال مدير ضرائب الهرم تحقق له صحة الخبر.

ووصف رشاد نبيه هذا الاجراء بأنه اسلوب دنىء تلجأ إليه الحكومة للاضرار به اكتشفه بالصدفة. ووجه رشاد نبيه حديثه الى رئيس الجمهورية لانهاء هذا الامر استنادا الى حقه في عقد الشراء وحق الشركة في الا تفرض عليها ضرائب للخسارة التي لحقت بها. ووصل الامر به إلى ان يوجه انذارا للدولة بمهلة لمدة شهر لإنهاء امر الضرائب حتى تتم اجراءات اتمام الصفقة محذرا بان مسك الحكومة سيؤدي الى مواجهة ستندم عليها. هذا الذي حدث امر خطير من حيث الوقائع التي لثارها رشاد نبيه ومن حيث التحدي الذي وجهه الى الدول واتهامها علنا وبكل العنف على مسمع وشهد من حضر الجلسة بأنها ضد انتهاء المشكلة. وهل صحيح ان العقد



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الذي حرره رشاد نبيه تضمن أن الضرائب على الريان هي ٦٦ مليوناً وتعهده
المستشار النائب العام أنه كمشتر ، لن يتحملها ؟ .. العقد يقول ذلك .
ولماذا فرضت الضرائب في الخفاء وهي مبلغ ٤٨٠ مليوناً وهل هذا المبلغ
فرض قبل توقيع العقد في ١٠/١٠/١٩٩١ ؟ وهل كان المستشار النائب العام
يعلمه وذكر أن الضرائب ٦٦ مليوناً ؟ لا يمكن تصديق ذلك . فلماذا فرض هذا
المبلغ بعد تحرير العقد في ١٠/١٠/١٩٩٠ ولماذا أخفى ولم يعلن عنه .. لأن
ذلك تأكيد أنه مقصود به عدم إتمام الصفقة .. فالمصلحة من ذلك ؟
أن يحدث امر خطير ولا يمكن السكوت عليه . فإذا كان رشاد نبيه
مخطئاً .. حاكموه ولن تدافع عنه وإذا كان مائلاً رشاد نبيه صحيحاً فإن
الامر خطير خطير ولا يمكن قبوله أو السكوت عليه رعاية لمصالح المودعين .



المصدر : الشهر

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرائب تهدد الصفقة والريان يطالب بمقاضاة الحكومة وطلب تعويضات

كتب : ربيع شاهين :

أكد مصدر وثيق الصلة بالمشتريين لاصول وممتلكات الريان عدم التزامهم بسداد الضرائب التي قدرتها المصلحة على الشركة وفقا لبنود العقد المبرم بينهم وبين إدارة الشركة والنيابة العامة بموافقة محكمة جنائيات الجيزة .

قال المستشار محمود خالد الممثل بقانون للمشتريين ان ادارة شركة الريان سوف تلجأ لمقاضاة الحكومة ومطالبتها بالتعويضات والخسائر التي لحقت بالشركة والريان والمودعين من جراء التخلي عنها . في حالة اعتراف الحكومة - ممثلة في مصلحة الضرائب - بتحقيق الشركة للأرباح ومن ثم وجب تحملها الضرائب المقدرة عليها . مما تعرضها للانهيار بسبب ما إتخذ ضدها من إجراءات .

وقال الممثل القانوني انه وفقا لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة سوق المال - المعلنة حتى عام ١٩٨٧ - فلن الشركة لم تحقق ارباحا ومن ثم لا يحق للضرائب طلب ملزم واحد منها .

وهدد بلغاء الصفقة فيما لو استمرت المصلحة على موقفها وكذا التنازل عن شراء اصول شركة الهلال .



المصدر: النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٧ ديسمبر ١٩٩٠

محامي الريان للمودعين : اطمئنوا الصفقة ستتم ولا داعي للقلق

صرح رشاد نبيه المحامي
ووكيل المشتريين لصفقة الريان
بأنه غير صحيح أن الصفقة
مهددة بالالغاء

أضاف المحامي أن حوالي ٨٢٪
من المصادقات قد تمت وأن
الخلاف الآن حول تقرير قيمة
الضرائب .. فالدولة تطالبني بـ
٤٨٠ مليون جنيه ضرائب مع أن
العقد نص على ٦٦ مليون فقط
ناشد المحامي المودعين بالصبر
حتى تتم الصفقة ولا يستسلموا
للالشاعات المغرضة التي تهدف إلى
عرقلة عودة الأموال إلى ١٨٧ ألف
اسرة

ناشد المحامي رئيس
الجمهورية بالتدخل لرفع
الضرائب عنه



المصدر : الاصل رقم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠

اتصالات لتحديد الضرائب المستحقة على الريان بمثل المشترين : الصفقة ستتم معها كانت المعونات كتب - محمد عياد ومحمود التوني :

طلب المستشار سامر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام من مصلحة الضرائب جميع النماذج والاجراءات الخاصة بالربط الضريبي على شركات الريان . جاء هذا الطلب بعد المفاجأة التي اعلنتها رشاد نبيه وكيل المشترين في جلسة المحكمة التي تنظر قضية الريان من ان مصلحة الضرائب تطلب ٤٨٠ مليون جنيه ضرائب من شركات الريان مما حدا بمدير ادارة التحفظ ان يطلب رسميا النماذج الخاصة بتقدير الضرائب لأنه ليس لديها الا الضرائب المطلوبة فعلا من وقت التحفظ وحتى تحرير عقد البيع والتي قدرت بـ ٦٦ مليون جنيه .

ومن ناحية اخرى أكد رشاد نبيه ممثل المشترين ان صفقة الريان ستتم بمشيئة الله مهما كانت المعوقات واصاف ان الحكومة قد رتبت ربط ضرائب قيمتها ٤٨٠ مليون جنيه مع ان العقد حدد الضرائب بمبلغ ٦٦ مليون جنيه لا يلتزم بها المستثمرون للخسارة التي لحقت بأصول الشركة . ان ان اصول الشركة مليار و ٨٠٠ مليون جنيه مع ان اصولها الحالية ١٧٠ مليون جنيه كما اثبت الجهاز المركزي للمحاسبات . وقال انه لم يطلب اعفاء من الدولة ولكن

يطلب تطبيق القانون وشروط العقد . فالفانون لا يلزم مرض ضرائب الا في حالة المكسب وشركة الريان طبقا لتقرير الجهاز المركزي خسرت ٨٥ ٪ من رأسمالها وشروط عقد الشراء انه لا يدعم ضرائب . وقال : انه تقابل امس الاول مع مدير ضرائب الهرم وجرى الحديث حول التفاوض حول مبلغ معقول يدعمه . وصرح بأنه سيعرض نتيجة مقابلته لمسئول الضرائب امام محكمة الجنايات اليوم



المصدر : الامرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠

في قضية الريان : ممثل المشتري يشرح للمحكمة مفاوضاته مع مدير ضرائب الهرم ويطلب استدعاء مجدى حشيش المراقب القانوني ليكشف حقيقة هذه الضرائب



هيئة المحكمة برئاسة د. حسن عبد اللطيف

رشاد نبيه وكيل المشتري

كتب : محمود النوبى وعبد الغفار رشدى :

أكد وكيل المشتري في صفقة الريان امس امام محكمة جنابات الجيزة انه تحقق من مبلغ الضرائب المفروضة على اصول شركات الريان وتبين له بعد مقابلته لمدير ضرائب الهرم ان المبالغ المطلوب سدائها لمصلحة الضرائب ٤٨٠ مليون جنيه . وتسائل قاضيا : من اين تدفع لهم هذه الاموال ؟ وطلب من المحكمة ان تكلف نيابة الشئون المالية باستدعاء مجدى حشيش ليكشف حقيقة الضرائب باعتباره المحاسب القانوني لشركات الريان .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور احمد ابريس رئيس النيابة وبمشاركة سر احمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

الدكتور : وقال مؤكدا - اننى ما زلت اقول ان الصفقة جدية وكنت استطيع ان اهرب عقب غزو العراق للكويت ويمكننى الان ان اقول السلام عليكم .. ليس هناك صفقة . وقال لمت هازلا واننى اناضل في مصلحة الضرائب وليطمئن المدعون فما زلت متمسكا بالصفقة وبمشيئة الله مستم .

واضاف ممثل المشتري قاضيا : لقد ابلغت مدير ضرائب الهرم رسالة لنقلها لمدير مصلحة الضرائب لرفعها لرئيس الوزراء - قلت فيها : ايا كانت الضرائب التى ستعرضها الدولة فاستمر في الصفقة وسيحصل المدعون على حقوقهم وسأكون

٦٦ مليوناً . وان شركة الريان ان تتحمل ضرائب باعتبارها شركات خاسرة طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات .

واضاف بان مدير ضرائب الهرم قرر له انه اتفق مع المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بانه سيعد مذكرة بما تعترفه مصلحة الضرائب من تخفيض للمبلغ الذى يقترض دفعه .

واستذكر رشاد نبيه تشكيل رئيس محكمة يولاى الدكتور في جدية الصفقة بسبب عدم حضوره جلسة ٢٤ ديسمبر - جنح يولاى

وبداية الجلسة تقدم محمد رشاد نبيه المحامى وممثل المشتري وقال لقد توجهت الى ضرائب الهرم اول امس وتقابلت مع محمد منير مدير الضرائب وطلبت الاطلاع على ملف ضرائب شركات الريان لمعرفة تاريخ ربط النموذج ١٨ ضرائب - الذى اخطرت به شركات الريان بتاريخ التظلمات التى قدمت ومن الذى قدمها ؟ فرفض وقال - بان ذلك يسبب له حرجا واكد ان الضرائب المطلوبة فعلا ٤٨٠ مليون جنيه وعرض التفاوض في شأن تحديد مبلغ معقول فرفضت التفاوض على اساس ان العقد حدد الضرائب بمبلغ



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧. ديسمبر ١٩٩٩

سعيدا اذا استمرت الدولة في عنادها
وتصلحت معن... ونزعت ملكية الريان مقابل
تسديد الضرائب وتسامل رشاد نبيه هل
ندفع نحن المشترين مليارا ونصف المليار
ولا نحصل على شيء؟ وقال انا قابل للتحدى
حتى ولو كان الثمن راسي ' وسيتسلم
المودعون حقوقهم حتى لو حجزت مصلحة
الضرائب واخذت املاك الريان . ولن ادفع
باختيارى مليا واحدا للاستلوب السيء الذى
اتبع مع المشترين .

وقال ممثل المشترين : اننا نطلب استدعاء
محدى حشيش وملف ضرائب الريان لنعرف
حقيقة الامرومن اين ظهرت هذه الضرائب ؟
وهل كانت الـ ٤٨٠ مليون جنيه قبل توقيع
عقد البيع في ٢١ اكتوبر الماضى لم كانت ٦٦
مليون جنيه ام كل هذا حدث بعد توقيع
العقد . وقال لابد ان نعرف تاريخ الاحطار
بالضرائب فلكل تاريخ دلالة وتسامل ممثل
المشتريين . هل الحكومة لاتريد رد اموال
المودعين - انه امر في منتهى الخطورة
وسيكشف عن اشياء كثيرة .

وعقب ذلك استمر الدفاع في مناقشة
المحاسب القانونى المعين من قبل الجهاز
المركزي للمحاسبات لشركات الريان - حيث
اكد ان الشركة لم تقم باعداد المركز المالي
حتى ١٩٨٨/٩/٢٢ وعدم وجود بيانات او
ملفات بحجم المبالغ المودعة بها .



المصدر : الاحرام

التاريخ : ٢٤٨ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة تسلم ملف ضرائب شركات الريان . الضرائب تتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه كتب - محمود النوبى :

سلم أمس مجدى حشيش المراقب المالى لشركات الريان المحكمة ملف ضرائب الريان وقرر ان الضرائب المفروضة على الشركة ضرائب عن ارباح شركة الريان للاستثمار وضريبة عامة على الدخل تجاوزت الـ ٣٠٠ مليون جنيه عن السنوات من ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٧ وقال انه طعن على النموذج ١٨ ولم يعرف لماذا حدث بعد التحفظ واصل انه لم يلم باعداد ميزانية عن اى سنة من هذه السنوات ولم يخطر النية او ادارة التحفظ بملف الضرائب وابت المحكمة بضم ملفات الضرائب الى القضية

موضوع الشيكات تحت حساب التسوية خاص بالامور المستعجلة وهناك خمسة موظفين بالشركة لهم حق التوقيع على الشيكات .

واضاف الشاهد ردا على استلة احمد الريان ان اصول الشركة الثابتة في دفتر الشركة في ٨٨/٩/١٠ كانت ٤٤ مليوناً وبعد العثور على الدفاتر والمستندات ارتفعت قيمة الاصول الثابتة الى ١٠٧ ملايين جنيه نتيجة العثور على العقود لاملاك الشركة المختلفة وكشوف الحصر المعدة من قبل ادارة التحفظ بمكتب النائب العام .

وكشف الشاهد ان التسويات التي قامت بها اللجنة المشكلة من النيابة بلغت ٣٠٣ ملايين و ٩٦٧ الفا بعد ما كلفت ٥ ملايين و ٣٧٤ الفا للمدعين للشركة وتبين ان هناك ١٦٥ مليوناً و ٩١ الفا صرفت باسماء وسطاء لتدبير العملة الاجنبية .

واكد الشاهد ان شركات الريان لم تقم باعداد اى ميزانية حتى ١٩٨٨/٦/١٠ كما لم تقم بتقديم اى قرار ضريبي عن نتائج اعمال الشركة واعترض ممدوح الوسيلى المحامى على قول النيابة بان توقيع الريان كان عضواً بمجلس ادارة شركة الريان للمخابر بوصفه توجيهها وتدخل في احوال الشاهد ونكر الشاهد ان قائمة المركز المالى لم تكن لها علاقة بدفاتر الشركة وكانت بعيدة تماماً عن موازين المراجعة والارقام الواردة بها وقررت المحكمة استكمال مناقشة الشاهد غدا .

اصحاب الشركة يحتفظون بدفاتر الشيكات الخاصة بها حيث كانوا يصرفونها بمعرفتهم الامر الذى يتعذر معه قيدها محاسبيا على الحساب الصحيح وتبقى احمد الريان ذلك وقرر بان

ا قال المحاسب القانونى مصطفى راجب انه تم مخاطبة الجهات الخارجية عن الحسابات المعلقة ومناقشة الموظفين بالشركة بكل الامور الخاصة بحساباتها والحسابات تحت التسوية واكدوا ان

لم يتم محاسبة شركات الريان ضريبياً باستثناء شركة توظيف الأموال

محاسب الريان السابق :

كتب - أحمد راضى :



أحمد راضى

أكد مجدى حشيش محاسب شركات الريان السابق في شهادته أمام محكمة جنابات الجيزة في قضية الريان ان شركة الريان حديثة التكوين . ولم يتم محاسبتها ضريبياً باستثناء شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والتي قلمت مصلحة الضرائب بتقدير لربحها عن السنوات من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧ بحوالى ٣٨٠ مليون جنيه . وان الضريبة المستحقة على هذا الوقاع ٣٠٠ مليون جنيه . تتضمن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الدخل . وأضاف ان هذا الوعاء يمثل تقديراً ابتدائياً قابلاً للتحقيق وفقاً لما يسفر عليه الاتفاق مع مصلحة الضرائب أما بالنسبة لباقى الشركات فلم يتم محاسبتها ضريبياً والأمر يستلزم الاتصال بمصلحة الضرائب لتسوية الأوضاع الضريبية لشركات الريان في ضوء ما انتهى إليه مركزها المالي . بمعرفة اللجنة المشكلة بقرار النائب العلم . وأضاف مجدى حشيش ان مصلحة الضرائب طالبت الريان بالضرائب المستحقة على مجموعة شركات الهلال باعتباره مسئولاً بالتضامن طبقاً للعقد المبرم وأن هذه الضرائب تقدر بحوالى ٦٠ مليون جنيه . وقال انه قلم

بالطعن على النموذج ١٨ بل انه لا يعرف شيئاً عن هذه التقديرات بعد التحفظ . وأنه لم يتم بأعداد أى ميزانية عن أى سنة من هذه السنوات . ولم يخطر النية العامة ولا إدارة التحفظ ولا لجنة العشرة بأمر هذه الضرائب . وقام بتسليم صورة للمحكمة من الملف الضريبى على شركة الريان

وقال المحاسب مصطفى راجب . انه خاطب الجهات الخارجية عن الحسابات المتعلقة ومناقشة الموظفين بالأمور المتعلقة بحساباتها والحسابات تحت التسوية وكان من بينهم محمد نجيب وعبد العزيز المصرى والذان قالا ان أصحاب الشركة هم الذين يحتفظون بدفاتر الشيكات الخاصة بها الأمر الذى يتعذر قيدها محاسبياً .

وقال الشاهد الثالث ان الأصول الثابتة لدفاتر الشركة في ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ كانت ٤٤ مليون جنيه وبعد العثور على الدفاتر ارتفعت قيمة الأصول الى ١٠٧ ملايين كما اضاف الشاهد ان اللجنة المشكلة من النيابة العامة قلمت بقسوية جزء كبير من التسويات الواجب إجراؤها على حسابات الشركة . وأضاف الشاهد ان هناك ١٦٥ مليوناً و ٩١ ألف جنيه منصرفه بإسداء وسطاء لتدبير العملة الأجنبية . وان هذه البيانات والشهادات التى لحضرها أعضاء اللجنة العشرة من البنوك لم تكن موجودة في الشركة . عقلت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عامر وعبد الظاهر عبد الحكم وحضور أحمد لبريس رئيس النيابة وأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد بيومى



المصدر : الاموال

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

مسلسل المتاعب

هل له من نهاية

عشرات الخطابات تصل المينا يوميا تحكى سطور هذه الخطابات حول ما يتعرض له المودعون بشركات توظيف الاموال . توجد نماذج لا يمكن ان يكون هناك مسئول حكومي قد راها . فمن له ٢٥٠ الف جنيه حصيلة كل مجموعه من هجرة للخارج يرد اليه ٥٠ الف جنيه في ثلاث سنوات و ٢٠٠ الف جنيه في السنة الرابعة .. هكذا يقول برنلمج رد الاموال له .. يفتري من يعيش ؟! فضلا عن انخفاض قيمة الجنيه !

بعض الخطابات فتهمنا باننا نتكلم عن بعض الشركات دون البعض الآخر فيقولون « خلت المقالات الصحفية من اخبار شركة الهدى ولا ندري سرا لذلك . ويقول لنا اصحاب الشركة خذوا شيكات .. وهي طبعا بدون رصيد » وعلى ان توقع للشركة بساد مستحقنا طرفها .. وفي هذه الحالة نقسم هذه الشيكات !

احد الخطابات يقول صاحبه .. تقوم شركة السعد بخضم السلف من قيمة الصكوك بواقع اكثر من نصف قيمة الصك مخلفة بذلك التعليمات التي تضمنها تصريح الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال لجريدة الاهرام في ٢٩ / ٦ / ١٩٩٠

وهكذا لا ينتهي مسلسل المتاعب التي يعيش فيها مئات الالوف من المودعين والذين فوضوا امرهم لله .. ولكن وجيعتهم لا تلبث ان تشتد عليهم من وطاة المصروفات المطلوبة من كل اسرة من اجل مواصلة حياتها .

وبدا مسلسل المتاعب للشركات نفسها والتي بدورها ترددا اضلعا مضاعفة على المودعين لشركة السعد طبعا للمستندات التي امامي تعاني منذ اكثر من شهر من احد البنوك لامتناعه عن صرف الصكوك بالنقد الاجنبي . فقد افلدها البنك

بضرورة الحصول على موافقة من البنك المركزي وهيئة سوق المال وبتصل الشركة بهيئة سوق المال احالتها الى القانون الذي لا يتضمن طلبات البنك المشار اليها . وبالطبع تشهر الشركة رد البنك للمودعين حتى تبريء نفسها من التعت والتأخير .

شركة الشريف .. ومن واقع التخطيط في اعلاناتها فان هناك دليلا على تملر الشركة ومعلناتها من السيولة مما دعاها الى الدعوة لبيع جانب من اصولها حتى يمكن توفير السيولة . فمن الصعب وفاء الشركة برد كل هذه الاموال . بينما التدفق النقدي الداخلى للشركة من واقع النشاط يكاد لا يوجد لظروف السوق .. فمن اين تأتي بالسيولة ! ومجموعة مؤسسات « اى . سى » تشكو في مذكرة طويلة وعريضة من سبب التحفظ عليها قبل اعتمد مركزها المالي . ولماذا تركت الشركات الاخرى رغم وجود عجز كبير في اصولها وهل التحفظ من مصلحة المشاركين او الدائنين .. لقد عقد هذا التحفظ سرعة حل المشكلة .

تلك كلها عينة مجردة من احوال المودعين واقوال اصحاب الشركات . وليس لنا تعليق عليها سوى ان المودعين هم الاصحاب الحقيقيون لهذه الشركات . لانها اموالهم . اما ان ادارة هذه الشركات قد اعلنت ان نتائج اعمالها قد ساءت فهو مليححتاج من رئيس الوزراء الى اعادة النظر في كيفية استمرار هذه الشركات حتى يمكن استمرار رد حقوق المودعين . وحتى لا تختلط الامور ويكلف سباق الشكوى من المودعين والشركات نفسها .

عبد الرحمن عقل



المصدر : **دور يوسف**

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرائب تعرض التفاوض ومحامى الريان يرفض! كتب إبراهيم خليل :

من هذه الضرائب ويمكن فقط المفاوضة
في تخفيض مبالغ الضرائب فقط .
ولقد تم تجميع كل ملفات الضرائب في
مأمورية واحدة هي مأمورية الهرم .
وتقوم الآن اتصالات مكثفة بين وكيل
المشتري والمشتريين المجهولين للاتفاق
على آخر تفاصيل الصفقة وخصوصا
بعد ان تم الاتفاق بينهم على صرف قيمة
الشيكات التي تبلغ أكثر من ١٢ مليون
جنيه منها ٣ ملايين جنيه شيكات
لمصلحة الضرائب .

والمح وكيل المشتريين انه ينوى إثارة
أكثر من مفاجأة أمام محكمة جنائية
الجيزة تتعلق بعمليات إنعام الصفقة ،
وكشوف المودعين وشخصيات المشتريين
الجدد والتزامهم بإنعام هذه الصفقة
والهدف من ورائها وعمليات صرف
أموال المودعين .

صرح مصدر مسئول بوزارة المالية
ان مصلحة الضرائب قامت بتقدير
الضرائب على شركات الريان بعد ان
تبين ان معظم الشركات لا تحتفظ بدفاتر
منتظمة يتم على اساسها التقدير الفعلي
للضرائب وقال ان حجم الضرائب على
شركات الريان قد ارتفع خلال الفترة
الآخيرة قبل فرض التحفظ على الريان
حيث تعددت أنشطة الريان الاقتصادية
في تلك الفترة وأضاف المصدر ان هذه
الضرائب تشمل كل أنشطة ال الريان
ويجب عليهم سدادها .

ومن ناحية أخرى قال وكيل المشتريين
ان توقيع النائب العام على عقد بيع
أصول الريان غير ملزم لمصلحة
الضرائب بإلغاء هذه الضرائب .

وكشف وكيل المشتريين عن انه تم
خلال الأسبوع الماضي أكثر من اجتماع
مع مسئولين في مصلحة الضرائب
بمشاركة المستشار ساهر درويش رئيس
لجنة التحفظ بمكتب النائب العام .
وكان رأى الضرائب انه لا يمكن الإعفاء



المصدر : روز اليومسنة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

مخالفات السعد أمام المدعى الاشتراكي

كتب يوسف هلال :

تلقى المستشار عبدالسلام حامد
المدعى العام الاشتراكي تقريراً من هيئة
سوق المال يتناول مخالفات عدد من
شركات توظيف الاموال التي وفقت
اوضاعها .. منها السعد لتوظيف
الاموال .

وقد اتضح من التقرير الذي اعدته
هيئة سوق المال ان الشركة خالفت
القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ ولائحته
التنفيذية . وذلك بسبب عدم قيامها
بالإعلان عن ميزانيتها السنوية التي
نص عليها القانون وعدم الإعلان عن
موقف الارباح والخسائر منذ تطبيق
قانون تلقى الاموال لما يمثل ذلك من
مخاطر على حقوق المودعين بالإضافة إلى
عدم سدادها لاموال المودعين بالعمليات
الحرّة بنفس قيمة الإيداع وقيامها
بتأجيل صرف الصكوك واللجوء إلى
خصم جزء من قيمة هذه الصكوك تحت
مسميات مختلفة مع شكوى المودعين
من طول فترة السداد وعدم وضوح
قواعد التعامل بين هذه الشركات
والمودعين بها .



المصدر : روز اليوم

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد القادر شبيب

المودعون يستقبلون « ٩١ » و..

الاستدعاءات

الاستدعاءات

يستقبل المودعون العام الجديد وهم اسرى للتشاؤم في إمكانية استرداد اموالهم او قدر منها . بعد ان حمل إليهم عام ٩٠ بشرى استردادها !

ففي الاسبوع الماضي اعلن وكيل المشتري في قاعة المحكمة بطريقة درامية ان الصفقة مهددة بالإلغاء . لان هناك كما قال . (لعبة غير نظيفة تستهدف تاديبه وربما تصفيته جسدياً) وايضاً لان هناك (تخطيطاً) لمنع الصفقة . او على الأقل توريط المشتري ليتولوا رد اموال المودعين . وبعدها يضع جهاز الضرائب يده على اموال الريان التي اشتروها سداداً لضرائب مستحقة على الشركة تبلغ قرابة نصف مليار جنيه .

وجهت محكمة بولاق إندراً له بعدم سداد قيمة شيكات بدون رصيد لبعض المودعين الذين لجأوا للقضاء .

فالسيد وكيل المشتري . وهو محام له باع طويل في قاعات المحاكم . يبلغ المحكمة ان شخصاً حضر إليه وابلقه . ان هناك « كميناً » اعد له . لان الضرائب المقررة على الريان ليست ٦٦ مليون جنيه . إنما ٤٨٠ مليون جنيه . ؟ من مصلحة الضرائب تنوى الاستيلاء على اموال الريان لسداد

وحتى تبلغ الدراما ثروتها وجه السيد وكيل المشتري إنذاراً للحكومة لتنتهي مشكلة الضرائب المستحقة على اموال الريان . وإلا لوقف من جانبه تنفيذها ومنع تحويل ثمنها إلى الداخل . وبالتالي لم يسد مستحقات المودعين . ومنح وكيل المشتري الحكومة مهلة شهراً لتجد حلاً لهذه المشكلة . تنتهي في ٢١ يناير . او بعد اسبوع من نهاية المهلة الممنوحة لسداد .

ومن دقق في كلام وكيل المشتري امام محكمة الجيزة سوف يشم رائحة محاولة للتراجع . او التخلص من الصفقة بمرمتها . وخاصة ان المودع الذي حذره بنفسه لتحويل ثمن الصفقة إلى داخل البلاد قد حلت . وبوعده سداد الدفعة الاولى من اموال المودعين قد اقترب . وربما لهذا السبب



المصدر : روز اليوسيف

التاريخ : ١٢ ديسمب ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الضرائب . بعد ان يفرغ من رد اموال المودعين .

والتي ان رقم الضرائب هو رقم متداول منذ بدء نظر القضية وقبل ان يشرع في تقديم عرضه لشراء املاك الريان ، والاكثر اثاره ان الضرائب ابدت استعدادها لمراجعتها وتخفيضه ولكن وكيل المشتري هو الذي رفض .

اذن ماذا يزعم وكيل المشتري ؟

وحتى اذا تورط واضطر لدفع كل الضرائب ، فليس هناك الكثير يزعمه ، بعد ان اسفرت عملية المصادقات او المراجعة لاموال المودعين ، عن خصم ، بالإكراه ، تم لحساباتهم ، لتقليص قيمة الاموال التي سيتم ردها واسفرت هذه العملية ، حتى الان ، عن تصفية حسابات حوالي ١٠ الاف مودع ، ومطالبة حوالي نصفهم بسداد ديون مستحقة عليهم للشركة

ويتم ذلك بعد ان تم تقليص اموال المودعين بمقتضى عقد بيع املاك الريان إلى حوالي النصف بحجة خصم ارباح عامي ٨٧ ، ٨٨ ، ورد الودائع الدولارية بسعر صرف للدولار يقل عن سعر صرفه في السوق الحرة بقرابة الثلث .

إن الامر قد يتمخض بهذه الحيل عن دفع ثلث ما تعهد به وكيل المشتري بدفعه ثمناً للصفقة ، وفي

احسن الاحوال نصف هذا الثمن فلماذا يضرهم إذا دفعوا قدر ما وفروه للضرائب ؟
والا يجدد ذلك الشكوك في نوايا مشتري هذه الصفقة ؟ ثم . ألم تتضاعف هذه الشكوك بعد كلام وكيل المشتري في المحكمة ؟

كلامه يوحي برغبته في تاليب المودعين على الحكومة ، وعلى رئيس الجمهورية بالذات . ليكون ذلك ستاراً يغطي به تراجعهم عن إتعام الصفقة . فهو بعد ان وجه نداء لرئيس الجمهورية لإنهاء مشكلة الضرائب المستحقة على شركات الريان ، اهتم ان يقول في المحكمة ليسمعه المودعون ، هل يمكن ان تكون هذه المشكلة غائبة عن رئيس الجمهورية ، والمفروض ان تكون شغله الشاغل . مهما كان انشغاله بالأمور العالمية ؟

ثم يسفر أكثر عن نواياه ، حينما يقول (وإذا استمر الصمت وعدم إنهاء مشكلة الضرائب لإفشال الصفقة ، سيندم كل مسئول)

نخشى ان تتكرر مرة أخرى حكمة جحا الشهيرة التي تصدى فيها - دون غيره - ليعلم حمار الملك التكلم بالانجليزية ، وهو مقتنع بعدم قدرته على ذلك ؟

يومها سيكون وكيل المشتري أول النادمين !!



المصدر : الحوار

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ أموال المودعين يا عبد اللطيف

عقب اقتراب انتهاء أزمة المودعين بشركة الريان للاستثمار تفجرت قضية كبيرة وهي أموال المودعين في شركة الشريف لصاحبها الشيخ عبد اللطيف الشريف رجل الأعمال الذي حصل على أموال آلاف المودعين منذ سنوات وكانت الأمور تسير على مايرام ويحصل كل مودع على ربح شهري يغنيه عن سؤال اللثيم .

وتدخلت الحكومة بحجة تأمين أموال المودعين وتوقفت الشركة من صرف الرواتب الشهرية للسادة المودعين بحجة انتظار خروج قانون هيئة سوق المال . واعتاد الجميع ان القانون الحكومي سوف يكون افضل بكثير من قانون شركة الشريف ... ولكن للأسف الشديد جاء القانون على غير متشتهي السفن .. جاء ليخدم مصالح الشركة المكتفلة بالأموال ولا أحد يعرف السبب ومن كان وراء ذلك ... وبدأت الشركة تمنح السادة المودعين صكوك يحصل بها المودع على سندات وانتهت حكمة الراتب الشهري او الربح الشهري ومن هنا كانت الكثرة . فاعلّب هؤلاء المودعين باعوا الغالي والرخيص بهدف الحصول على راتب شهري يتعيشوا منه واعلّب هؤلاء المودعين ربما لايمتلكون دخلاً آخر لو ممتلكات اخرى .

وتحول السادة المودعين الى مجموعة من المتسولين يتذللون امام موظفي شركة الشريف للحصول على بضعة جنيهات لاتشبع ولا تغني من جوع ولا تنقع ولا تضر وعندما يحاول احدهم ان يتظلم للسادة المسئولين بشركة الشريف يخرجون لهم استنتهم وهم يقولون هذا هو القانون ومن لا يرضيه هذا القلم عليه يسؤال هيئة سوق المال . استمرار قانون هيئة سوق المال الخاص بشركات توظيف الأموال هو اهدار لكرامة هؤلاء المودعين او هؤلاء المواطنين وكانهم يتسولون أموالهم .

من الافضل ان ياتى القانون بما يرضى هؤلاء المودعين لاقانون لحماية اصحاب الشركات واعطائهم الفرص الكاملة لاستثمار أموال هؤلاء البؤساء ثم ردها بعد ذلك من خلال مجموعة من الأوراق او الصكوك التي حصل عليها السادة المودعين .

والسؤال لماذا خرج القانون بهذه الصورة ولمصلحة من الناس نسأل ؟ ولكن السبب معروف ولكن من يجرؤ على الكلام !!

شفيق محمد جاد

الامين العام المساعد للحزب

وعضو مجلس الرياسة

